



العولمة الرأسمالية
وأثرها على اقتصاديات الدول النامية

الندوة العلمية الأولي لكلية الإدارة والاقتصاد 24، 25 مارس 2015



العولمة الرأسمالية وأثرها على

اقتصاديات الدول النامية



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2015/9/4508)

3309

الحيالي، وليد ناجي

العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية / وليد ناجي الحيالي عمان:مركز الكتاب الاكاديمي، 2015

( )ص.

ر.إ.: 2015/9/4508

الواصفات: /الاحوال الاقتصادية/ العالم الثالث

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى **2016**

(ردمك) ISBN978-9957-35-164-9



مركز الكتاب الأكاديمي

عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري

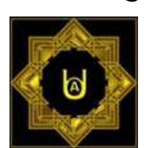
ص . ب : 11732 عمّان (1061) الأردن

تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+

الموقع الإلكتروني: www.abcpub.net

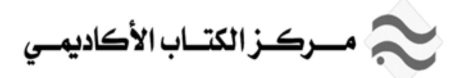
A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net

العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية



الندوة العلمية الأولى لكلية الإدارة والاقتصاد
الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك
24 ـ 25 مارس 2015

الدكتور وليد الحيالي رئيس الأكاديمية
الدكتور عبد الإله نعمه
أ.د. لطفي حاتم
أ.د. يوسف سلامة
الدكتور عبدالاله نعمه
د. صلاح نيوف
د. ليلي الجنابي
د. اكبر عمر جباري
د. مجدي الجعبري
الأستاذة وفاء احمد سليمان
أ.د. رقية عواشرية
أ.د. دليلة مباركي
د. نبهان سالم مرزق أبو جاموس
أ.د. فريدة بلفراق
أ.د. احمد إد علي
الدكتور عبدالاله نعمه



إهداء

الأكاديمية العربية في الدنمرك

أ.د. وليد الحيالي

مؤسس ورئيس الأكاديمية

بمناسبة الذكري العاشرة

لتأسيس الأكاديمية

المؤلفون

افتتاح الندوة

لمعالي الأستاذ الدكتور وليد الحيالي رئيس الأكاديمية

السادة الأساتذة الأفاضل.

السلام عليكم ورحمة الـلـه وبركاته.

نبدأ الندوة علي بركة الـلـه مرحبين بالإخوة الحضور، وليتفضل سعادة عميد كلية الإدارة والاقتصاد بإلقاء كلمته.

كلمة سعادة عميد كلية الإدارة والاقتصاد الدكتور عبد الإله نعمه

السلام عليكم جميعا.

زملائي الأفاضل ... الحضور الكرام.

باسمه تعالي نفتتح هذه الندوة العلمية التي تقيمها كلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك وهي بعنوان العولمة الرأسمالية وأثرها علي اقتصاديات الدول النامية.

في البداية أود أن أرحب بكافة الزميلات والزملاء الأفاضل سواء منهم الذين حضروا هذه الندوة للمشاركة ببحث أو مداخلة أو للاستماع لما سيطرح فيها من بحوث وآراء وطروحات علمية، آملين مشاركة الجميع في مجرياتها توخياً للمنفعة أو للازدياد منها حيث أن الهدف الأساسي لهذه الندوة هو الارتقاء بروح البحث العلمي إلي مستويات متقدمة في تبادل المعرفة والأفكار التي أفرزتها التطبيقات الاقتصادية للعولمة الرأسمالية، حيث تعدت هذه التطبيقات إلي كافة مجالات النشاط الإنساني الأخرى سواء الإدارية منها أو التربوية أو القانونية والتعليمية وغيرها مما ستوضحه البحوث والدراسات التي وردت إلي هذه الندوة من قبل السادة المشاركين، وشملت كافة جوانب المعرفة الخاصة

بالعولمة الرأسمالية وتداعياتها المختلفة غلي مجمل النشاط الإنساني لكافة شعوب الأرض.

ولا شك في أن بلداننا العربية النامية وستبقي نامية إلي أن يرث الله الأرض ومن عليها هي ليست بمأمن من هذه التداعيات وتأثيراتها السلبية منها والايجابية، وكل ما نملكه هو الدعاء لها بالاستيقاظ المبكر للالتحاق بركب العولمة للاستفادة من تأثيراتها الايجابية وهي كثيرة ولاشك كما ستستمعون إلي ذلك من خلال مجريات البحوث المقدمة إلي هذه الندوة الموقرة.

وإذ بدأت كلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمرك بعقد ندوتها العلمية الأولي هذه والتي نتشرف بحضوركم الحالي لها، فان النية تتجه إلي إقامة ندوات علمية أخري في مجالات الإدارة والمحاسبة والخدمات ونظم المعلومات وارتباط كل هذا بجوانب الحياة الإنسانية المتطورة، آملين أن نستمع من السادة المشاركين في الجلسة الأولي لهذا اليوم وكذلك جلسة يوم غد إلي كل ما أنتجته المعرفة من أفكار تخص المجالات الإنسانية المختلفة سواء كانت بحوث أو مداخلات أو طروحات فكرية رائدة في مجال هذه الندوة.

ويشترك في جلسة هذا اليوم كل من السادة:

- الدكتور مجدي الجعبري من جمهورية مصر العربية.
- الأستاذ الدكتور صلاح نيوف أستاذ أكاديمي مقيم في فرنسا.
- الأستاذة وفاء احمد سليمان أكاديمية وباحثة في العلوم التربوية من سوريا.
- الدكتور اكبر عمر جباري أستاذ أكاديميي من العراق ومقيم في النرويج.
- الأستاذة الدكتورة فريدة بلفراق من كلية الحقوق جامعة باتنة بالجزائر.

وقبل البدء في هذه الجلسة لابد لنا من أن نستمع إلي كلمة يلقيها الأستاذ الدكتور وليد الحيالي رئيس الأكاديمية العربية في الدنمرك فليتفضل.

كلمة الأستاذ الدكتور

وليد الحيالي رئيس الأكاديمية

السلام عليكم ورحمة الـلـه وبركاته.

زملائي الأفاضل .... السادة الحضور.

يسعدني جدا في الذكري العاشرة لتأسيس أكاديميتنا الغراء أن تعقد كلية الإدارة والاقتصاد ندوتها الأولي تحت المسمي المعلن لكي يشارك الزملاء الباحثين من داخل وخارج الأكاديمية برؤاهم لاغناء الفكر الأساسي وأدوات ما قدمته العولمة خلال مسيرتها التي رافقناها منذ مطلع التسعينات ولا تزال.

لا شك أن موضوعا مثل هذه المواضيع يمس جوانب حياتنا المختلفة، ولذلك جاءت البحوث متعددة ومتشعبة المشارف، أتمني من جميع الباحثين أن يثروا هذا المجال مما يضيفونه إلي سجله الأكاديمي والتطبيقي الشيء الكثير والذي سوف يساعد بالتأكيد علي اغناء الجوانب المعرفية لقضية حياتية أساسية.

أشكركم جزيل الشكر محياً الأخ الدكتور عبد الإله نعمه الذي جاهد ونسق من اجل إنجاح هذه الندوة بمساهمة من زملاء لعل الأخ الأستاذ الدكتور لطفي حاتم احدهم، ولا يفوتني أن احيي الأستاذ الدكتور صباح الامامي الذي يجالسني اليوم للاستماع إلي مجريات هذه الندوة.

المنافسة الرأسمالية وأشكال النزاعات الدولية

أ.د . لطفي حاتم ـ عميد كلية القانون والسياسة

الأكاديمية العربية في الدانمرك

المقدمة.

تداخل وتشابك مستويات الاقتصاد العالمي الدولية / الإقليمية /الوطنية الناتجة عن السيادة العالمية لنمط الإنتاج الرأسمالي تثير الكثير من الإشكالات الاقتصادية / السياسية / الفكرية منها طبيعة التناقضات المتحكمة في مسار حركة رأس المال الكونية ومنها استراتيجيات دول الكولونيالية الجديدة إزاء الدول الرأسمالية القومية الناهضة ومنها مضامين وأشكال المنافسة الرأسمالية بين الدول السائدة عالميا فضلا عن مخاطر النزاعات الدولية وتأثيرها على الأمن الدولي .

النزاعات الناتجة عن ترابط مستويات الاقتصاد العالمي يمكن توصيفها استناداً إلى تباين مستويات تطور الاقتصاديات الرأسمالية الوطنية المنخرطة في العولمة الرأسمالية والتي أراها تتشكل من:

- دول متسيدة ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية أحدث انتقال رأسمالها الاحتكاري من ضفافه الوطنية إلى تخومه الأممية مرحلة العولمة الرأسمالية المناهضة للسيادة الوطنية ومصالح الدول القومية الأخرى.
- دول رأسمالية ناهضة تعيش مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية تحاول بناء أيديولوجية قومية تستند إلى تحالف الدولة الوطنية مع الاحتكارات المحلية تحت شعارات قومية تشكل سياجا داخليا لصد الاختراقات الأمريكية .
- دول رأسمالية ضعيفة التطور تابعة لحركة الرأسمال الدولي تسعى جاهدة لصيانة تطورها الوطني عبر رفضها لنزعات الاندماج والإلحاق التي يشترطها التوسع الرأسمالي .

إن تعارض النزعات الأممية / الوطنية ومناهضة الإلحاق التي أفرزتها تناقضات وحدة الاقتصاد العالمي تتجلى في منحيين أولهما دبلوماسية القوة الهادفة إلى فرض مصالح الاحتكارات الأمريكية على الدول الأخرى . وثانيهما نهوض قوى اجتماعية متناقضة ديمقراطية تدافع عن مصالح بلادها الوطنية وأخرى يمينية متطرفة تعتمد العنف وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية.

مشكلة البحث.

تتحدد مشكلة البحث في أن الطور الرأسمالي المعولم رغم شعاراته الجذابة لم يجلب الأمن والسلام إلى العالم بل شدد من حدة التناقضات المتعددة بين دول الكولونيالية الجديدة والدول الناهضة وبهذا المعنى تثير حدة التناقضات كثرة من النزاعات بين وحدات النظام الرأسمالي الدولية .

أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في تحديد أشكال النزاعات المندلعة في العالم الرأسمالي وتأثيرها على الدول النامية التي تتعرض إلى التهميش والإلحاق نتيجة لقانون الاستقطاب الناظم لسير الطور الجديد من التوسع الرأسمالي .

مصطلحات البحث.

وردت في البحث كثرة من المصطلحات والمفاهيم ورغم وضوح الكثير منها إلا أن تحديدها تتطلبه روح البحث العلمية .

أـ دول الكولونيالية الجديدة.

وأعني بها الدول الاستعمارية ومضامين سياستها العامة المتمثلة بتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الوطنية بهدف تخريبها وتفكيك تشكيلاتها الاجتماعية وصولا إلى (المشاركة) في استثمار ثرواتها الوطنية وإلحاقها بالتكتلات الاقتصادية .

ب ـ قانون التطور المتفاوت.

هو ذلك القانون الذي يتحدد مضمونه بتطور دول رأسمالية وتراجع دول رأسمالية أخرى اعتمادا على كثرة من العوامل منها الثروات الوطنية ،عدد السكان ، الموقع الجغرافي ناهيك عن طبيعة النظم السياسية ومدى استقلالية قرارها الوطني.

ج ـ قانون الاستقطاب الرأسمالي.

يشكل قانون الاستقطاب الرأسمالي القانون الأساسي للرأسمالية المعولمة ويتمثل هذا القانون بصعود قوى اجتماعية وإفقار قوى أخرى فضلا عن نهوض دول رأسمالية جديدة وتخريب دول أخرى .

د ـ قانون الإلحاق.

هو قانون يشترطه التطور الرأسمالي المعولم اجتهدت في صياغته واعني به إلحاق الدول الوطنية الضعيفة التطور بالتكتلات الاقتصادية بعد تخريب سيادتها الوطنية وتفكيك وتشكيلاتها الاجتماعية وبهذا التحديد فان قانون الإلحاق يمثل الوجه الآخر لقانون الاندماج بين الشركات الاحتكارية الكبرى .

ز ـ بنية السياسية الدولية.

واعني بها مضامين وتوجهات دبلوماسية الدول الكبرى الهادفة لتحقيق إستراتيجيتها الوطنية / الكونية وبهذا المسار تتسم بنية السياسية الدولية بازدواجية المعايير في النظر إلى مشاكل العالم السياسية والاقتصادية.

منهج البحث.

اعتمدت المداخلة في بناءها المنهجي والفكري على المنهج التاريخي التحليلي مركزة على وقائع وتناقضات تطور اقتصاديات الدول الرأسمالية فضلا عن تطور السياسة الدولية محاولا استخلاص نتائج تخدم الفرضيات الفكرية المثارة .

هيكلية البحث.

اعتمد الباحث في بناء مداخلته على تحويل مباحثها إلى محاور تماشيا مع وضوح مضامينها المكثفة وعدم بعثرتها ـ المضامين ـ في مباحث ومطالب صغيرة قد لا تفي بالغرض العلمي المنشود عليه تشكلت منهجية البحث من المحاور الآتية ــ

المحور الأول ـ التوسع الرأسمالي وتطور المنافسة الدولية .

المحور الثاني ــ المنافسة الرأسمالية وبنية السياسة الدولية.

المحور الثالث ــ المنافسة الرأسمالية والأمن الدولي.

خاتمة البحث.

شكلت الاستنتاجات التي أوردها الباحث خاتمة مكثفة تشكل خلاصة لأهم الموضوعات الفكرية والنتائج الواقعية لطبيعة المنافسة الرأسمالية .

المحور الأول ـ التوسع الرأسمالي وتطور المنافسة الدولية.

تثير وحدة الاقتصاد العالمي وترابط مستوياته الدولية / الإقليمية /الوطنية الناتجة عن السيادة الدولية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي الكثير من الإشكالات الاقتصادية / السياسية /الفكرية ولغرض حصر السجال في أطره الملموسة أتوقف عند واحدة من تلك الإشكالات الحيوية واعني بها مضامين وأشكال المنافسة المتحكمة في الطور المعولم من الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

تشكل المنافسة الرأسمالية قانونا أساسيا لنمو وتطور الإنتاج الرأسمالي وبدونها تصاب السوق الرأسمالية بالركود والأزمات، ولاعتبارها محركا لتطور الاقتصاد الرأسمالي فقد مرت المنافسة الرأسمالية بأطوار مختلفة ارتباطا بمراحل تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

لغرض الدفاع عن سوقها الوطنية الموحدة واستكمال بناء سلطتها الاقتصادية والسياسية سعت الطبقة البرجوازية الناهضة إلى بناء دولها القومية والدفاع عن سيادتها الوطنية وفي هذا المسعى خاضت البرجوازية القومية معارك عسكرية سياسية قانونية لحماية سوقها الوطنية وسيادتها السياسية.

طورت البرجوازية المتسيدة اقتصاديا بعد هيمنتها السياسية في الداخل الوطني أشكال المنافسة الاقتصادية بين شرائحها الطبقية الوطنية بهدف إعادة بناء قوتها الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى إدماج شرائح برجوازية مع فصائل برجوازية أخرى مشكلة بذلك احتكارات اقتصادية وطنية قادرة على خوض المنافسة مع الرساميل الأجنبية .

أدى الإنتاج الصناعي المتزايد والحاجة إلى الأسواق الخارجية فضلا عن تشكل الاحتكارات الاقتصادية الوطنية إلى تلاحم سلطة الدولة السياسية مع الشركات الاحتكارية وما نتج عن ذلك من حروب ونزاعات بين الدول الرأسمالية المتناحرة.

حروب المنافسة الاقتصادية بين الرساميل الدولية قادت إلى اقتسام العالم بين الدول الاستعمارية وما نتج عنه من تشكيل دول وطنية تابعة مسيجة بسيادة شكلية وإدارة استعمارية بهدف استثمار الثروات الوطنية فضلا عن بناء أسواق جديدة تستمد فعاليتها الاقتصادية من استيراد بضائع الدول الكولونيالية .

حمل الطور المعولم من التوسع الرأسمالي كثرة من التغيرات على صعيد المنافسة الاقتصادية بين الدول الرأسمالية خاصة بعد تفكك السوق الاشتراكي وتراجع التنمية الوطنية المستقلة التي أفرزتها ازدواجية خيار التطور الاقتصادي رأسمالي / اشتراكي . وبهذا السياق وقبل تعرضنا إلى أشكال المنافسة الاقتصادية في الطور الرأسمالي المعولم أتوقف عند بعض الموضوعات الساندة لمنهجية التحليل والهادفة إلى اغناء مضامينه الفكرية: ـ

أنتجت وحدة العالم الرأسمالية المرتكزة على سيادة السوق الليبرالي ترابطا بين مستويات الاقتصاد العالمي الثلاث الوطنية الإقليمية والدولية وما اشترطه ذلك الترابط من بناء علاقات دولية تتجاوب والمصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول ، وبهذا المعنى يمكن القول أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول أصبحت محركا للسياسة الدولية.

تستمد موضوعة أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول أصبحت محركا للسياسة الدولية مشروعيتها من مفهوم السياسة والتي يمكن توصيفها بأنها علاقة قوة بين الطبقات الاجتماعية المهيمنة والخاضعة في الداخل الوطني وعلاقة قوة بين الدول تجد تعبيرها في السياسة الدولية

بسبب الاندماجات بين الشركات الكبرى وتحكمها في الحياة الاقتصادية الدولية غادرت البرجوازية روح المنافسة القومية بين دولها الكولونيالية وانتقلت إلى المنافسة مع الدول الرأسمالية الناهضة .

انتقال برجوازية دول الكولونيالية الجديدة إلى مواقع كسموبولتية قابله نهوض قومي لبرجوازيات الدول الرأسمالية الصاعدة معتمداً ـ النهوض القومي ـ على تحالف البرجوازية الصاعدة مع الدولة القومية كما في الصين وروسيا الاتحادية .

وحدة الاقتصاد العالمي وتناقض مصالح دوله الرأسمالية أفرزت سياسة دولية تتجلى بنهجين أحدهم مشروع السيادة الدولية الذي تمثله دول الكولونيالية الجديدة وثانيهم مشروع التعاون وموازنة المصالح الدولية / الوطنية الذي تطالب به الدول الرأسمالية القومية الناهضة .

استنادا إلى تلك الموضوعات الاقتصادية / السياسية فان المنافسة الرأسمالية في الطور الرأسمالي المعولم تتحدد بالأشكال الآتية :

1 ـ المنافسة بين الدول الرأسمالية.

بسبب التشابكات الاقتصادية بين الشركات الدولية الاحتكارية وتداخلها مع سياسة المراكز الدولية عمدت دول الكولونيالية الجديدة إلى خفض درجة المنافسة بين دولها من خلال تحالفها الأطلسي الذي تحول إلى قوة هجومية تدخليه هادفة إلى فرض استراتيجيات الهيمنة الدولية.

تحول اقتصاديات الدول (الاشتراكية) إلى السوق الرأسمالي بروح برجوازية قومية دفع دول الكولونيالية الجديدة إلى إعاقة تطور الدول الرأسمالية الناهضة ومنعها من التحول إلى مراكز رأسمالية جديدة .

تتبدى المنافسة الدولية المعاصرة بين دول الكولونيالية الجديدة وبين الدول الرأسمالية الناهضة حول تقاسم النفوذ والسيطرة على ثروات البلدان الوطنية فضلا عن محاولة دول الرأسمالية الناهضة منع انفراد التحالف الأطلسي بتقرير شؤون السياسية الدولية .

2 ـ المنافسة بين الشركات الاحتكارية.

المنافسة بين الشركات الدولية تتبدى في الكثير من الفروع الإنتاجية / الخدمية ذات الربح العالي والمؤثر على اقتصاديات الدول ومصالحها الإستراتيجية ، وتشكل المنافسة على مصادر الطاقة النفطية فضلا عن تجارة السلاح المجال الأبرز للمنافسة بين الشركات الاحتكارية .

3 ـ المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الدولية.

أفضى الطور المعولم من التوسع الرأسمالي إلى انتقال العالم من الاقتصاديات الوطنية إلى بناء تكتلات اقتصادية دولية / إقليمية حيث شهد العالم ظهور الاتحاد الأوربي والنافتا كما نهضت في القارة الأسيوية تكتلات اقتصادية / أمنية مثل آسيان ومنظمة شانغهاى للتعاون ، هذا إذا أضفنا اتحاد الدول المستقلة المؤلفة من دول أورو-

آسيوية .وفي أمريكا اللاتينية تشكلت تجمعات اقتصادية اشترطتها عوامل مشتركة بين دول القارة منها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (سيلاك) التي يشير هدف إنشاءها إلى تعميق التكامل بين دولا أمريكا اللاتينية والحد من النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي فيها . أما منظمة ميركوسور التي تجمع دولاً مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا فقد أصبحت تكتلا اقتصاديا . وأخيرا يمكننا الإشارة إلى مجموعة "بريكس" التي يتشكل أعضاءها من الدول الرأسمالية ذوات الاقتصاديات الصاعدة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

إن تأشيرنا إلى اتجاه العالم نحو بناء التكتلات الاقتصادية القارية والإقليمية يقودنا إلى تأكيد بعض النتائج السياسية الاقتصادية الهامة التي تفرزها تلك التكتلات الاقتصادية منها : ـ

أ ـــ المنافسة الاقتصادية بين ألدول الرأسمالية تتحول تدريجيا إلى منافسة بين الشركات الاحتكارية حيث تسعى تلك الشركات الدولية المعتمدة على اقتصاديات وطنية قوية تبوأ مراكز قيادية داخل تلك التكتلات الاقتصادية وبهذا السياق يعمل قانون التطور المتفاوت الناظم لحركة رأس المال على نهوض شركات دولية قائدة في بنية التكتلات الاقتصادية الدولية / الإقليمية .

ب ــ تعدد التكتلات الاقتصادية الدولية / الإقليمية يشترط ظهور مراكز دولية قائدة لآليات عمل التكتلات الاقتصادية وما ينتج عن ذلك من بناء تحالفات عسكرية أمنية دولية وإقليمية .

ج ــ المنافسة بين التكتلات الاقتصادية وظهور مراكز دولية قائدة لآليات عمل التكتلات الاقتصادية تفضي إلى بناء علاقات دولية متعددة الأقطاب ترتكز على توازن المصالح الدولية .

د ــ نتيجة للازمات الاقتصادية المتلازمة وبنية نمط الإنتاج الرأسمالي يقود قانون الاستقطاب الناظم لمسار رأس المال المعولم إلى إضعاف دول رأسمالية وتقوية دول رأسمالية أخرى(*) فضلا عن خراب دول وطنية وتفكيك تشكيلات اجتماعية .

المحور الثاني ــ المنافسة الرأسمالية وبنية السياسة الدولية.

أن مسار حركة رأس المال المعولم نحو بناء وتطور التكتلات الاقتصادية القارية والإقليمية يشترط زيادة حدة المنافسة بين الدول الرأسمالية القديمة منها والجديدة ، ويعزز تناقضات السياسية الدولية المتجلية بكثرة من النزاعات الدولية التي يمكن رصدها بالأشكال الآتية : ـ

النزاعات القانونية.

تتمحور النزاعات القانونية بين الدول الكبرى حول تفعيل مبادئ القانون الدولي والتقيد بلوائح الأمم المتحدة ومجلس الأمن وبهذا الشأن تعتبر موضوعتي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مثاراً للنزاعات الدولية فمن جانب تحاول دول الكولونيالية الجديدة اعتماد شرعية أطلسية بديلة عن مجلس الأمن لغرض ضمان هيمنتها الدولية ، تطالب دول الرأسمالية الناهضة بضرورة التزام الدول بلوائح وقوانين الشرعية الدولية وعدم الانفراد في تقرير مسار السياسية الدولية .

النزاعات الاقتصادية.

تشكل المنافسة بين الدول الرأسمالية على اقتسام مناطق النفوذ والمشاركة في استغلال ثروات الدول الوطنية مضمون التوسع الاقتصادي للدول الرأسمالية القديمة منها والجديدة وتتركز النزاعات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية حول بناء استراتيجيات توسع السوق الرأسمالي وبهذا السياق يمكن الإشارة إلى إستراتيجيتين اقتصاديتين يشترطهما مستوى تطور البلدان الرأسمالية المتسيدة في الاقتصاد العالمي وهما :

- إستراتيجية التبعية والإلحاق المرتكزة على سياسات الليبرالية الجديدة وشروط المؤسسات المالية الدولية وما ينتج عنها من اعتماد السوق الليبرالي بنسخته الأمريكية ومتطلباته المتمثلة بتراجع دور الدولة في بناء الضمانات الاجتماعية ،فضلا عن إعادة هيكلة البلدان الوطنية بهدف تحويلها إلى أدوات سياسية تنفيذية بيد الشركات الاحتكارية الدولية.
- إستراتيجية التعاون والشراكة الاقتصادية وما تتضمنه من بناء علاقات اقتصادية دولية / وطنية تساهم في بناء وتطوير اقتصاديات الدول الوطنية على أساس المنفعة الاقتصادية المتبادلة وما ينتج عنها من اعتماد سوق رأسمالي وطني يفضي إلى تطوير النزاعات الاجتماعية بمضامين طبقية .

النزاعات السياسية.

أن تعدد أشكال النزاعات بين الدول الرأسمالية القديمة منها والجديدة وتباين استراتيجياتها الاقتصادية يترابط وسياسة دولية أطلسية تتخطي مبدأ السيادة الوطنية وتسعى إلى تحقيق مصالح دول الكولونيالية الجديدة الإستراتيجية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بهدف :

- المشاركة في إعادة بناء الدول الوطنية عبر صياغة نظمها السياسية وربط جيوشها الوطنية بعقائد عسكرية تترابط مع الجيوش الغربية ناهيك عن المشاركة في الاقتصاديات الوطنية لغرض الهيمنة على الثروات الوطنية .
- إقامة تحالفات سياسية مع قوى طبقية هامشية ممثلة بقوى الإسلام السياسي وتيار الحماية الدولية بهدف تشكيل قوى اجتماعية ساندة لسياسة التبعية والإلحاق .
- التدخل في إعادة بناء التشكيلات الاجتماعية الوطنية وصولا إلى بناء ديمقراطية سياسية تعتمد على الشرعية الانتخابية التي تضمنها القوة التصويتية للولاءات الطائفية.

إن الإشارة إلى إستراتيجية دول الكولونيالية الجديدة الهادفة إلى فرض هيمنتها الدولية تتعارض مع نهوج الدول الرأسمالية الجديدة والهادفة إلى بناء علاقات دولية متوازنة تعتمد التعايش السلمي وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وما يعنيه ذلك من خلق أجواء دولية لنمو وتطور مصالحها الإستراتيجية .

المحور الثالث ـ المنافسة الرأسمالية والأمن الدولي.

تشكل المنافسة الرأسمالية بين التكتلات الاقتصادية الدولية ومراكزها المتسيدة مصدرا من مصادر عدم الاستقرار الدولي وتدفع باتجاه إثارة النزاعات الاقتصادية والتخريبية في الحقول المتنافس عليها ورغم هذا التحديد الشامل لطبيعة العوامل الاقتصادية المهددة للأمن الدولي إلا أن المنافسة بين الدول الرأسمالية تستمد خطورتها من عدم استقرار العلاقات الدولية بسبب اعتماد المراكز الرأسمالية على قانون القوة العسكرية / الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق المصالح الحيوية لتلك الدول وبهذا السياق نتوقف عند بعض أسباب عدم استقرار النظام الدولي وتأثيره على الاستقرار والأمن الدولي :

عدم اعتماد الأمن الدولي على علاقات دولية تستمد فعاليتها من القوانين الدولية الضامنة لحقوق وواجبات أطراف النظام السياسي الدولي وتوازن مصالحها الوطنية والإستراتيجية وبهذا السياق نشير إلى أن استبدال قانون القوة العسكرية بقوة الشراكة الاقتصادية والمنافع المتبادلة يشكل ضمانة للاستقرار والأمن الدوليين .

استمرار ازدواجية مسار السياسية الدولية المعتمدة على الشرعية الدولية من جانب واستمرار التعويل على مكانة الأطلسي الاقتصادية والعسكرية كقوة بديلة عن القوانين الدولية من جانب آخر.

أن انتقال العالم من الوحدانية الأطلسية إلى عالم متعدد الأقطاب يشكل ضمانة أساسية لإعادة بناء السياسية الدولية على أساس الشرعية الدولية ويحد من الانفراد في تقرير السياسية الدولية .

التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغيير نظمها السياسية بالعنف الخارجي المباشر أو العنف الداخلي المساند خارجيا يخل بدور الدولة كوحدة أساسية من وحدات النظام السياسي الدولي في العلاقات الدولية الأمر الذي يتطلب ضبط العلاقات الدولية في أطرها السلمية والقانونية .

تراجع وظائف الدولة الاقتصادية / الخدمية وإعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية لصالح الاحتكارات الدولية أديا إلى اختلال طبيعة السوق الرأسمالي وشبكة الضمانات الاجتماعية الضامنة لضبط التوازنات الاجتماعية في التشكيلة الرأسمالية العالمية .

تلخيصا يمكن القول أن الأمن السياسي / الاجتماعي لكل دولة يوفر أساسا قانونيا واجتماعيا لتعزيز الأمن الدولي المستند إلى توازن مصالح الأسرة الدولية ويخلق مناخا سلميا لكفاح القوى العلمانية الديمقراطية الهادف إلى بناء دول وطنية ديمقراطية تعتمد التفريق بين رأسمالية فوضوية أنتجها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي وبين رأسمالية عقلانية تعتمد الشرعية الدولية وحقوق الإنسان.

استنادا إلى بنية المقال التحليلية وركائزه الفكرية يمكننا صياغة الاستنتاجات الآتية :

أولا ــ يتمحور النزاع الدولي المعاصر بين دول الكولونيالية الجديدة وبين دول الرأسمالية الناهضة حول إنهاء التعارض بين الشرعية الدولية كونها تعبيراً مكثفا عن القانون الدولي وبين السياسة الدولية باعتبارها علاقة قوة وسيطرة في العلاقات الدولية.

ثانيا ــ تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية فضلا عن تنامي دور التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية يفضي إلى استبعاد القوة بين دول الكولونيالية الجديدة وبين دول الرأسمالية الناهضة وما ينتج عن ذلك من بناء سياسة دولية ترتكز على توازن مصالح التجمعات الاقتصادية الدولية.

ثالثاً ــ الرأسمالية الفوضوية التي أنتجها الطور المعولم من التوسع أدت إلى تخريب الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية الأمر الذي أفضى إلى صعود شرائح هامشية

متطرفة متمثلة بتياري الحماية الدولية والسلفية الجهادية وما يحمله ذلك من بناء تحالفات إقليمية تعتمد الولاءات الطائفية بدلا عن المصالح الاقتصادية المشتركة .

الهوامش.

* أدت الأزمات الاقتصادية المالية إلى تراجع موقع بعض دول الاتحاد الأوربي مثل اليونان واسبانيا والبرتغال فضلا عن ايطاليا وبذات الوقت تتبوأ ألمانيا المركز الأول اقتصاديا في قيادة الاتحاد الأوربي فأرضت بذلك سياستها المالية على حلفاءها الأوربيين.

العولمةَ وتعددُ الهويات الفرديةِ

أ.د . يوسف سلامة

دَرَجَ مؤرخو العلم والفلسفة وشتى فروع المعرفة البشرية في الغالب إلى كتابة التواريخ التي يهتمون بها من خلال عملية هي أقرب إلى التحقيب الزمني. ولو أنهم لجأوا بدلاً من ذلك إلى كتابة تواريخهم من حيث هي أجوبة على الأسئلة التي طرحها العقل البشري على نفسه, فلربما اتصفت تواريخهم بقدر أكبر من الدقة والعمق. ولا يصعب على المرء أن يلاحظ, من خلال العودة إلى تاريخ العلم, أن ما أنتجته البشرية طوال تاريخها في شتى المجالات هو أقل, من حيث الكم والكيف, مما تم إنتاجه في القرن العشرين بمفرده. وقد يبدو تفسير ذلك أمراً في غاية اليسر والسهولة بالنسبة لمن يفضل الأجوبة الجاهزة والسريعة. وحقيقة الأمر فيما نرى أكثر تعقيداً مما قد يبدو عليه للوهلة الأولى. فأي تطور في التاريخ مقترن بقدرة العقل البشري على طرح الأسئلة على نفسه وعلى الطبيعة من حوله. فمن لا يشعر بالدهشة وتثير فضوله مجريات الطبيعة من حولنا من المؤكد أنه غير قادر على إنتاج العلم والمعرفة والفلسفة. ذلك لأن هذا الإنتاج لا يمكن الوصول إليه إلا بالنسبة لعقل متسائل وشكاك وقادر على إعادة النظر في كل النتائج التي توصل إليها طلباً للدقة ورغبة في أن يفوز بالحقيقة, أما الحقيقة فهي وهم لابد للعقول الأصيلة أن ترفضه. ذلك لأن الحقيقة لا يمكن أن تكون إلا إجابة عن سؤال هو ذاته موضع تطور وتغيّر, وربما تخط وتفكيك.

على ذلك يكون السؤال هو المدخل للمعرفة التي يمكن أن توصف بأنها معرفةٌ قيّمةٌ. أما الإجابات الجاهزة التي لا تمثل إجابة عن أسئلة أصيلة, فليس من شأنها إلا أن تكون دعوة صريحة للعقل البشري للاستقالة من مهماته النقدية والركون إلى الكسل واللجوء إلى مصدر يزعم أن لديه أجوبة عن كل الأسئلة.

وهكذا انقسم العالم منذ القدم إلى أمم متسائلة متشككة فجاءت معرفتها أصيلة

لاقترانها بسلسلة من التساؤلات. أما الأمم التي استمدت معرفتها من مصدر غير أرضي, أو من خارج هذا العالم, فلم تزل حتى يومنا هذا غارقة في وهم ساذج مؤداه أن لديها أجوبة عن كل الأسئلة, بما في ذلك الأسئلة التي لم يهتد إليها العقل البشري بعد.

وسؤال الهوية واحد من أهم الأسئلة التي طرحها العقل البشري على نفسه. والملاحظ أن تطور هذا السؤال وتطور الإجابات المقترحة له قد كان مقترناً دوماً - ولو بصورة ضمنية - بأسئلة أخرى مثل السؤال عن الزمان والمكان وغيرهما. بوسعنا القول على كل حال إن التطور الفلسفي والعلمي الذي استغرق مئات السنين قبل ولادة العالم الحديث فيما بعد عصر النهضة الأوربية, قد كان تطوراً محدوداً لأن العلم لم يكن حتى ذلك الوقت قد استطاع أن يقدم من الاختراعات ما من شأنه أن يغير تصور الناس عن الزمان والمكان. وقد أفضى اهتزاز صورتهما التقليدية تحت ضغط المخترعات الحديثة وتقدم التكنولوجيا وغزوها لمساحات جديدة في الفكر والواقع - كانت فيما مضى ثوابت مقدسة - إلى ولادة مواقف جديدة للعقل بعد أن امتلك قدرة شبة تامة على الخروج من أساطير العهود القديمة التي بناها بنفسه يوم لم يكن قادراً على تقديم التفسيرات الأكثر إقناعا لما كان يجري من حوله.

وقد بلغ تحرر العقل هذا حداً سمح له في عصر العولمة الذي نعيشه اليوم أن يطرح الأسئلة القديمة في ضوء معطيات جديدة. كما أصبح من الممكن له أن يقول كل شيء دون خوف من عقاب أو ملاحقة بعد أن نجحت التكنولوجيا في خلق عالم مواز لعالمنا الواقعي هو العالم الافتراضي. وهو يشكل اليوم مساحة حرة لكل العقول يمكن للجميع أن يكونوا شركاء فيها وأن يقولوا كل ما يمكن أن يكون مقبولاً من البعض, وكل ما يمكن أن يكون مرفوضاً من الكثيرين. المهم أن القول صار ممكناً, ولا قول بغير سؤال. ولاشك في أن سؤال الهوية في عصر العولمة واحد من أكثر الأسئلة إشكالية وتعقيداً بعد أن تغيرت الصورة النمطية للزمان والمكان, والأهم من ذلك بعد أن تغير تصور الإنسان عن نفسه. إذ لم يعد الإنسان ذلك الموجود الذي منذ ولادته تتطابق فيه الماهية والوجود. بل إن

الإنسان اليوم - خاصة ذلك الذي يمتلك القدرة على طرح الأسئلة - يعطي الأولوية في تصوره لنفسه للوجود, بينما تصبح الماهية لاحقة للوجود وفعلاً من أفعال الحرية.

لقد كانت الإجابة على سؤال الهوية مسألة من أعقد المسائل في كل العصور. وربما تكون اليوم قد غدت أكثر صعوبة في عصر العولمة الذي تطرح الأسئلة فيه في عالم يوصف بأنه افتراضي. ومع أنه كذلك, فإن صلته بالواقع أكثر من واضحة نظراً لكونه قد أصبح وسيلة قادرة على التأثير في الوقائع وتغييرها. وإذا كان الأمر كذلك, فليس أمامنا إلا التسليم بأن العولمة فاعلية وطاقة وتأثير.

ومن ثم فإذا كانت (العولمة) هي الفعل الذي يفترض أن يكون قادراً على توحيد (العوالم) كلها في (عالم واحد), طالما أن المفهوم مشتق من (العالم) أو (العَلْم), والذي لا جمع له, فمن الطبيعي أن يكون المفهوم في هذه الحالة منطوياً على قوى قادرة على توحيد العوالم في عالم واحد من جهة, وعلى دمج مجموع القوى المعبرة عن عنصر واحد في قوة واحدة هي قوة المفهوم الذي أصبح قادراً على تخطي المفاهيم الجزئية وإدماجها في مفهوم واحد تذوب داخله الخصائص المميزة للفرديات.

ومن ذلك نستخلص أن العولمة فعل وفاعلية وطاقة واقعية تفعل في الأشياء والناس وتعيد إنتاج كل شيء بصورة أو بأخرى.وفحوى إعادة الإنتاج هذه متمثلة في سلسلة لانهائية من عمليات التوحيد والتقريب المنتجة, في نهاية المطاف, لمفهوم (الهوية) مثلاً.

وعلى ذلك فالهوية قوة وفاعلية تستهدف رد الأشياء أو الأفراد أو المجتمعات كل منها إلى هوية جامعة. فالعولمة - من حيث هي فعل توحيدي - تخلع على العناصر المتكثرة هوية واحدة تجمع فيما بينها متجاهلة الفروق التي كانت قائمة قبل عملية التوحيد المفترضة التي يكتسب البشر بموجبها هوية شبه جامعة تجعلهم أقدر على التفاهم وعلى تدشين حوارات لانهائية منطلقة من الهوية ذاتها على أن تعود إليها في نهاية المطاف لإغنائها وتعميمها.

إذا كان الأمر كذلك, فهذا يعني أن من شأن العولمة والهوية التي تنتجها أن تحـذف, أو عـلى الأقـل أن تضعف تعدد الهويات المنتجة للفرد الإنساني مثلما أنه مُنتِج لها في إطار من الخلق المتبادل داخل عملية جدلية ليس لها نهاية. ولو أننا تجاوزنا هذا التنظير الذي تسمح لنا به طبيعة العولمة, من حيث هي عمليـة توحيد مفترضة, وعدنا إلى الوقائع ذاتها لوجدنا أن للعولمة بعداً آخر مناقضاً للبعد الأول الذي تحـدثنا عنـه. وهذا يعني أن للعولمة فعلاً تفكيكياً خالقٌ للتعدد والكثرة في مقابـل الفعـل الأول المتطلـع إلى بنـاء الوحـدة واختزال الكثرة وإنتاج الهوية.

فالملاحظة الواقعية والمباشرة تكشف لنـا اليـوم عـن أن العولمـة, في مقابـل ميلهـا إلى إلغـاء التنـوع والتعدد أو على الأقل إضعافهما, فإنها في الوقت نفسه تنطوي عـلى فعـل مـضاد للفعـل الأول يؤكـد الكـثرة والتعدد والتنوع إلى حد إذكاء الصراع والتناقض داخل الفردية الواحدة.

وليس من الصعب فيما يبدو تفسير هذه الثنائية القطبية التي ينطوي عليها فعل (العولمة) أو الميل نحو(التعولم). ذلك أن أدوات العولمة ذاتها - سواء أكانت عولمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافيـة - من تكنولوجيا المعلومات إلى ثورة الإيـصالات وغيرهـا مـن المخترعـات التـي تـستجد كـل يـوم هـي ذاتهـا تنطوي على فاعلية قطبية مزدوجة تعمل في اتجاهين متناقضين تماماً : التأثير والتأثر, الهجوم والدفاع, البنـاء والهدم ..... الخ. فبحسب حصة الفرد أو الجماعـة مـن القـوة في المجتمـع العـولمي يمكـن أن يتموضـع عـلى خريطة الأفعال القطبية المتناقضة. على أن هذا لا يعني أبداً أن حصة هذا الفـرد أو ذاك مـن القـوة تجعلـه في موقع الهجوم دوماً أو التأثير, بل يمكن له, حتى من حيث الموقع الذي يموضع نفسه فيه, أن يجـد نفـسه يتحرك بين المواقف المختلفة, نحو التأثير أو الدفاع والعكس بالعكس. وفي حالات كثيرة يصعب الحديث عـن هوية واحدة للفرد الواحد. إذ يمكن أن يكون له هويات متعـددة وربمـا متناقـضة وتكـون مجتمعـة داخـل الفردية ذاتها.

فالمسلم الذي يشعر بالغبن والظلم مهما كان مسلحاً بالقدرة على التسامح سـيجد

نفسه مضطراً للتمسك بهويته الإسلامية والدفاع عنها بقوة قد تصل في بعض الأحيان إلى ما يسميه الغرب اليوم بالإرهاب وهكذا يصبح المسلم ذا هوية مزدوجة: هو عبد صالح من وجهة نظره الشخصية متطلع إلى نشر (شريعة الله) على الأرض بكل الوسائل الممكنة ولكن ممارسة الضغوط عليه من كل اتجاه تجعله يتحول إلى ممارسة العنف. وهكذا تتعدد الهويات نتيجة الصراعات والمواجهات فيما بين البشر في عصر العولمة. وتقوم وسائل التواصل الاجتماعي بفعل كل ما هو ضروري لإكمال الدائرة بعد أن جعلت تكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات كل شيء ممكناً.

وهكذا يتواصل صنع الهويات المتعددة للفرد الواحد نتيجة للتغيرات التي تفرضها الظروف الاستثنائية على سبيل المثال كالهجرة القسرية نتيجة لاضطرار ملايين العرب لمغادرة مواطنهم الأصلية بسبب الظروف غير الإنسانية التي فرضها الحكام المستبدون على أولئك المواطنين. وهكذا يغادر المواطن وطنه سورياً أو عراقياً, مسلماً أو مسيحياً, صابئاً أو أيزيدياً. وفي اللحظة التي تطأ فيها أقدامه البر الأوربي يبدأ في اكتساب هوية جديدة, لنقل أنها أوربية. وفي ظل الظروف الجديدة سيحافظ الجيل الأول من المهاجرين على الأقل على هويات متعددة, وقد تكون متصارعة في كثير من الأحوال. سيجمع هذا المهاجر بين هوية العشيرة وهوية الوطن وهوية الدين والهوية الأوربية في وقت واحد. وستتفاوت الصراعات داخل الفرد الواحد بين الهويات المتناقضة وفي الغالب, وطلباً للراحة والهدوء سينكفئ الكثيرون إلى أبسط الهويات ليعيشوا في ظلها عيشة العادة والإلف نظراً لصعوبة التركيب فيما بين هذه الهويات الذي قد يفضي إلى إبداع هوية جديدة تتخطى الهويات السابقة بدرجة أو بأخرى.

غير أن طبيعة فعل (العولمة) ذاته لا يسمح للفرد بأن ينجح في فعل ذلك. وما ذلك إلا لأن هذا الفعل ذو طبيعة مزدوجة متناقضة ليس بوسع الفرد إلا أن يسلك وفقاً لها. ومهما بذل الفرد من جهد لمحو الهويات لصالح هوية واحدة فسيظل للهويات التي يظن أنه قد محاها أو أضعفها وجود من نوع ما يعكر (صفاء الهوية) الذي يظن أنه قد أكسبها

لنفسه. فالقادم من الشرق الأوسط ستظل هوية العشيرة والطائفة والعائلة والجهة تحدد كثيراً من جوانب سلوكه وتعينها حتى في المواطن الجديدة. وكثير منهم سيعيد إنتاج التناقضات التي خلفها وراء ظهره فيما قبل البحر الأبيض المتوسط. بل وربما يفرض عليه مخياله القديم النظر إلى الجديد انطلاقا من منظور ذلك المخيال فيعيش الحاضر بمقولات الماضي بدلاً من أن يعيد إنتاج مقولات الماضي في ضوء الحاضر الجديد. وهكذا ستظل هويات الفرد متعددة نتيجة للطابع المتناقض لفعل العولمة ذاته.

وقد تكون المرأة موضوعاً أكثر إثارة للخيال الشرقي, وبالتالي أقدر على إبراز مفهوم الهوية الفردية في ظل العملية العولمية الراهنة. فالمرأة في بلادنا غالباً ما تكون محجبةً, ولكنها قد تكون سافرةً. هي محجبة في بلادنا لأن ثقافة الجماعة الاجتماعية التي تنتمي إليها تملي عليها أن تكون كذلك, بينما المرأة السافرة هي كذلك لأن بيئتها الاجتماعية تبرر لها هذا السفور. وفي الحالتين هناك استثناءات لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح.

وتكشف الخبرة الواقعية عن أن هجرة النساء الشرقيات إلى أوربا ممن كنّ محجبات في بلادنا قد هجر بعضهنّ الحجاب إلى غير رجعة, وصرنّ يعشنّ حياة أوربية بصورة أو بأخرى. غير أن بعض من كنّ غير محجبات في بلادهن قد فرضنّ على أنفسهنّ نوعاً من الحجاب النفسي أو المادي لكونهن غير قادرات على التكيف مع متطلبات الحياة في أوربا. وبينما تمردت كثير من المنتميات إلى فئة المحجبات على ماضيهن بأن تكيفن مع متطلبات الحياة في أوربا, بصورة أو أخرى, رفضت بعض المنتميات إلى نمط الحياة شبه الأوربية في بلادهن تبني نمط الحياة في أوربا لكون تحررهن لم يكن سوى مظهر خارجي غير مؤسس على قناعة عميقة بأن الحجاب أمر مرذول وليس ثمة ما يسوغه.

هل ثمة قدر محتوم في العالم لا يستطيع الإنسان إلا أن يكون خاضعاً لضروراته؟ والجواب بكل بساطة هو لا.! وهذه النزعة القدرية, التي قد تتخذ صورة حتميةٍ دينيةٍ أو حتميةٍ بيولوجيةٍ أو حتميةٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ, لا تتقبلها إلا النفوس التي لا تقيم وزناً للعمل ولا تحترم الحرية الإنسانية ولا الحياة الفردية. وكل من يزعم أن العولمة تفضي إلى

أي شكل من أشكال الحتمية الاجتماعية على حساب الحرية الفردية نضع في مقابل أطروحته هذه أطروحة واحدة نرى أنها تمثل جوهر العولمة وماهيتها: إنه الطابع المتناقض لفعل العولمة الذي بوسع البشر من خلاله أن يظلوا قادرين على التمرد.

العولمة ، كظاهرة اقتصادية، اجتماعية متميزة

عولمة التعليم العالي ـ والمحاسبة مثالا

د. عبد الإله نعمة ـ الأكاديمية العربية في الدانمرك

سوف لن أتحدث في هذه المقالة حول تعريف العولمة ومفاهيمها المختلفة ، فزملائي الذين سبقوني في الحديث عنها ، وهم ذو اختصاص وخبرة محترمة ، قد أولوها حقها في البحث والتحليل والتعريف ، ومن كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . بل سأتحدث هنا عن العولمة بكونها ظاهرة اقتصادية ،اجتماعية أنتجها الغرب الرأسمالي ،وقد دخلت حياة جميع شعوب الأرض وبدون استئذان ، بوسائلها التكنولوجية المتطورة كل يوم ، والتي حولت كوكبنا إلى قرية صغيرة جدا ، ألغيت فيها المسافات وحتى الزمن بين جميع الدول والشعوب ، حتى بات من يتجاهلها أو يتحدى تأثيراتها بالقهر أو بالقوة، كمثل الشخص الذي ينكر وجود الشمس في رابعة النهار.

فالثقافات والعادات والتقاليد، في عالم اليوم ، لا تنتظر إذنا من احد ، لكي تنتقل من بلد إلى آخر، أو من شعب إلى آخر ، حتى باتت العولمة كالأواني المستطرقة تنتقل فيها هذه الثقافات من أجزائها العليا إلى الأجزاء السفلى منها، كما هو الحال في واقع العولمة بكل أدواتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التربوية أو غيرها.

واليوم، فان ما ينتجه الغرب الرأسمالي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، من فكر وثقافة وفن وأخلاقيات ، قد بات يتسرب إلينا يوميا ، وبهدوء، لأن لهذه البلدان اليد الطولي من الثقافة والتكنولوجيا والقيم الحضارية الأخرى ، ما يجعلنا نحن العرب في أسفل سافلين في سلم هذه الحياة، ولذا فليس لنا المقدرة على أن نقف ضد عولمة الغرب الاقتصادية أو الثقافية أو التكنولوجية، ومن يحاول التصدي لهذه الثقافات بالتجاهل أو بالمنع بالقوة والقهر، أو بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو إنها بدع وكفر وضلال، سوف لن يحصد غير اليأس والهزيمة ،والتخلف الحضاري المقيت .

إن الغرب يعرف جيدا ماذا يريد أن يفعله اليوم ، عندما ينتج كل هذا الكم الهائل من الثقافات والمعرفة والقيم ، ولكن المشكلة هي أننا لا نعرف كيف يمكننا استيعاب هذه الثقافات بشكل ايجابي لكي نستفيد منها في شتى مجالات حياتنا الاقتصادية أو الثقافية أو غيرها ، بدل أن نلعنها عن جهل أو غباء أو شعور بالنقص والدونية إزاء الغرب المتطور والناجح في مسيرة هذه الحياة الإنسانية. والذي سخر كل شيء من اجل تحقيق الهدف من العولمة ، فجاء الانترنت ليربط كل فرد بالأخر في هذا العالم ، وبسرعة الصوت، وذلك من خلال تغطية الفضاء به مجانا ليكون في متناول كل إنسان على وجه هذه الأرض وبلا مقابل.

ولكي لا تكون اللغة عائقا في عملية نقل الثقافات والقيم الاجتماعية والاقتصادية للغرب، فقد اوجدوا ما يسمى بمواقع الترجمة الفورية ، على أجهزة الكومبيوتر ، وتلك المحملة على الهاتف المحمول ، ففي آخر تحديث لموقع جوجل ، أصبح بمقدور أي إنسان أن يترجم أي نص يريده من أية لغة إلى أية لغة أخرى في هذا العالم ، بالكتابة أو بالصوت، الأمر الذي احدث القدرة الهائلة لآي إنسان في أي بقعة من العالم أن يتواصل مع أي إنسان آخر في أي بقعة أخرى في هذه الأرض، ليس بالكلام فقط ، بل بالصوت والصورة أيضا. الأمر الذي يجعل أي إنسان عرضة لتأثيرات العولمة الثقافية والاجتماعية وهو في عقر داره ، أو على سرير نومه.

أما نحن في الدول النامية ، وخاصة العربية منها، فلم نزل نتعامل مع العولمة وتأثيراتها بواحدة أو أكثر من الطرق التالية :

1. التجاهل التام ،وكأننا لا نعيش في هذا العالم، أو بالتصور الغبي بأننا قادرين على تحصين أنفسنا من آثار العولمة بالأدعية الدينية أو بانتظار معجزة تنزل علينا من السماء تنقذنا من بدع وضلالات هذا الغرب الكافر. أو بإخفاء رؤوسنا خلف ثيابنا ، متحصنين كذبا وبهتانا بأننا خير امة أخرجت للناس ، ونحن ليس كذلك، والآية الكريمة لا تعنينا إطلاقا ، بل تعني بني إسرائيل ، ومن ينظر إلى ما وصلت

إليه دولة إسرائيل من تقدم حضاري على كافة الأصعدة ، السياسية والاقتصادية والعلمية ، ويقارنه بما هو عليه وضع الشعوب العربية ألان ، سوف يدرك حتما لمن نزلت هذه الآية الكريمة .

2. السب واللعن والدعاء بالموت على الكفار ليبيدهم الله تعالى ويخلصنا من عولمتهم لنبقى على تخلفنا مرتاحين امنين إلى يوم الدين.

3. المنع بالقوة والقهر وبالعصا الغليظة ، وكأننا قادرين على منع الشعب أو الأسرة أو الفرد من أثار العولمة ، ناسين بان هذه العولمة قد أصبحت اليوم كالهواء الذي نتنفسه بدون شعور منا ، وبدونها سوف نموت ثقافيا وحضاريا ويضمحل وجودنا على هذا الكوكب ، و حتى نثبت للعالم حقا ، بأننا أسوء امة أخرجت للناس.

ولا يختلف اثنان بان العولمة هي سلاح ذو حدين ، الايجابي منها والسلبي ، فمتى تم توظيف الجانب الايجابي منها، بالعقل المنفتح والتعامل مع هذه الايجابيات بشكل سليم وموضوعي ، سنبتعد عن أثار الجانب السلبي منها ، سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية، بدل من أن نشغل أنفسنا بالنظر إلى الجانب السلبي منها والتصدي له بالأساليب الغبية والقمعية ، والتي لا توصلنا إلى أية نتيجة غير الخسران والتخلف والهزيمة إمام أدواتها وأساليبها المتطورة كل يوم ، بل وفي كل ساعة .

الزميلات والزملاء الكرام :

بعد هذه المقدمة عن ظاهرة العولمة ، لابد لنا من أن ننتقل من العام إلى الخاص ، اخذين إحدى الجوانب المهمة في العولمة ، وهو جانب التعليم العالي ، حيث اتسع نطاق هذه الظاهرة ، في العشرين سنة الأخيرة ، ممثلة في تنامي مجتمعات العلم وإنتاج المعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات ، والذي دعم الاتجاه نحو عولمة التعليم ، بكافة مراحله الدراسية، بما فيها إعادة النظر في العلاقات التعليمية الدولية للجامعات . ومن أكثر الاتجاهات بروزا في مشهد عولمة التعليم العالي ، هو تشكيل سوق عالمية للتعليم العالي ،

دخلت حتى ضمن مهمات منظمة التجارة العالمية ، حيث تم فيها تداول عملية التكوين الجامعي ، كخدمة من الخدمات القابلة للتسويق (أي للعرض والطلب ومن ثم الاستهلاك), وقد اقتضى ذلك من قبل العديد من دول العالم إلى وضع استراتيجيات وخطط جديدة على المستوى الوطني والإقليمي لجذب الطلبة الأجانب إلى بلدانها، سواء كان ذلك في إطار التعليم الحضوري أو الافتراضي (أي المفتوح) . وقد دعمت منظمة التجارة العالمية هذا الاتجاه ، وذلك بفتح الفضاءات الجامعية الوطنية إمام التنافس الدولي لجذب الطلبة إلى جامعاتها لتدعيم مواردها . وتعتبر أمريكا وبريطانيا واستراليا من أكثر دول العالم جذبا للطلبة ، (أي عرضا للمعرفة) ، بينما تعتبر قارتي أسيا وإفريقيا من أكثر قارات العالم دفعا للطلبة للدراسة خارج حدودها ، (أي لاستهلاك المعرفة) .

وفي نظرة مستقبلية إلى أفق عولمة التعليم العالي لعام 2020، يتبين لنا أن هذا التعليم ، سيشهد، تحت تأثيرات العولمة ، جملة من التغيرات العميقة في مستوى الهيكلة والمناهج وأساليب التدريس وعلاقة الجامعات بالمجتمعات الخارجية ، ويأتي في مقدمتها اتساع ظاهرة التعليم الالكتروني المفتوح ، لما تتيحه تكنولوجيا المعلومات المتطورة من إمكانية إنتاج المعرفة واستهلاكها عن بعد بشكل أفضل ، أي ما يسمى حديثا بالتعليم بلا حدود.

ولذا نجد أن عدد المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات التعليم العالي عن بعد ، والى الدول العربية تحديدا ، أخذة في الازدياد، وهي تشمل الجامعات والكليات التقليدية والجامعات المفتوحة التي تم إنشاؤها حديثا في العديد من الدول العربية وخارجها. وتشير التقديرات التقريبية لبلدان منظمة التعاون والتنمية ، إلى أن اثر التجارة الدولية النقدية في إنتاج واستهلاك الخدمات التعليمية قد بلغت حوالي 60 مليار دولار في عام 2012، أي ما يعادل 3 % من إجمالي تصدير الخدمات في العالم .

وإذا انتقلنا إلى الجانب الأكثر خصوصية في مجال عولمة التعليم العالي ، واخترنا التعليم المحاسبي منه ، فضيق الوقت المتاح يلزمنا بان نتطرق باختصار شديد إلى فقرتين مهمتين في هذا الجانب ، وهما :

1. الالتزام الكامل من قبل مؤسسات التعليم العالي العربية ، بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولي . ونبذ ما يسمى بمعايير المحاسبة الوطنية، والتي هي عبارة عن نصوص ملتوية لمعايير المحاسبة الدولية ، وقد اتجهت بعض البلدان العربية بالابتعاد عنها فعلا ،كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة , والالتزام أكثر فأكثر بمعايير المحاسبة الدولية ، في سعيها نحو عولمة الممارسات المحاسبية . فلا يوجد في بريطانيا – على سبيل المثال – شي اسمه معايير المحاسبة البريطانية .

2. الجانب الثاني . وهو توحيد أي عولمة السياسات المحاسبية الرئيسية ، وأسس التقييم السوقي العادل للأصول والالتزامات ، وصولا إلى مخرجات موحدة للنظام المحاسبي ، من القوائم المالية الختامية ومرفقاتها ، وفقا لما جاءت به معايير المحاسبة الدولية ، سعيا نحو توحيد محاسبي متكامل ، يلبي احتياجات سوق العمل ، أينما ذهب إليه خريج الجامعة ، سواء كان العمل داخل بلده لدى الشركات الاستثمارية الوافدة إليه ، أو في بلدان أخرى قريبة أو بعيدة ،فالشركات الدولية المستثمرة في بلداننا العربية ليست ملزمة بإحضار محاسبين من بلدانها أو من بلدان أخرى ، إذا ما استطعنا أن نوفر لها محاسبين مؤهلين علميا وعمليا بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق . وهذه مهمة يجب أن تتولاها معاهد المحاسبة والتدقيق المهنية فيها، إي أن يتم العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف الشركات،الصناعية منها والخدمية ، أي البدء من حيث انتهت إليه الجامعات ، وهو ما يعرف بالتأهيل المحاسبي العالمي ما بعد المرحلة الجامعية.

ولكن ، ومما يؤسف له ، إن اقتصاديات الدول النامية ، والعربية منها ، على وجه الخصوص، تكاد أن تدور في دائرة مفرغة لا يمكن فيها رفع مستوى معايير التأهيل

المحاسبي للطلبة الخريجين بسبب عدم وجود منظمات مهنية، أو معاهد قادرة علـى إعـدادهم وتـأهيلهم ، لممارسة هذه المهنة على مستوى عالمي مقبول. فمعظم نقابات مهنة المحاسبة والمراجعة في بلـدان‍نا العربيـة عاجزة عن مواكبة هذا التطور، فهي تكتفي بتسجيل عضوية المحاسب الخريج لديها وتحـصيل رسـوم هـذه العضوية ، ليستطيع ممارسة هذه المهنـة في مواقـع العمـل المختلفـة . ولا تفكـر معظـم هـذه النقابـات أو المنظمات في وضع أسس وضوابط علمية لعملية منح تراخيص مهنيـة للمحاسـبين بمـا يتوافـق مـع الأنظمـة والقوانين المحلية والدولية .

ولكن، وللأمانة العلمية والمهنية ، يجب أن نستثني من هذا التقصير دولة الإمارات العربية المتحـدة ، التي كانت ولم تزل الرائدة في تأهيل محاسبيها وخريجي جامعاتهـا بـآخر مـا يتوصـل إليـه علـم المحاسـبة التطبيقية الدولي ، وهو ما تشير إليه الجهود الحثيثة التي تبذلها المنظمات المهنية في هذه الدولة الرائـدة في هذا المجال . والتي نطلع عليها من خلال الأدبيات الصادرة عن تلك المنظمات المحاسبية والإدارية ، بين فترة وأخرى.

وأخيرا أود القول :أن من شان هذا الالتـزام بهـذه الاتجاهـات ت هـو أن نخـرج محاسـبين مـؤهلين علميا وعمليا لدخول سوق العمل في أي مكان في العالم .

وحيث لا يسع المجال في هذا المقـام لـشرح أبعـاد هـذه الاتجاهـات ، العلميـة والعمليـة ، فـنتركها لباحثين آخرين ، ولندوات ومؤتمرات علمية قادمة .

قراءة وتحليل كتاب "توماس بيكيتي

"الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين

د. صلاح نيوف ـ كلية القانون والعلوم السياسية

المحور الأول: أسئلة الكتاب.

يعتبر تقسيم الثروة واحد من أهم المسائل الأكثر حيوية والخاضعة للنقاش اليوم. ولكن ماذا نعرف في الحقيقة عن تطوره على مدى زمن طويل؟ هل يقود تراكم رأس المال الخاص بشكل لا يمكن تجنبه إلى تركز الثروة وبشكل دائم وأقوى وكذلك السلطة بين بعض الأيدي، كما اعتقد ذلك كارل ماركس في القرن التاسع عشر؟ أو هل تقود القوى الموازنة للنمو، للتنافس والتقدم التقني بشكل عفوي إلى تخفيض أو التقليل من اللامساواة وإلى استقرار متناغم في المراحل المتقدمة للنمو، كما اعتقد Kuznets في القرن العشرين؟ ماذا نعرف واقعيا عن تطور تقسيم وتوزيع الدخول والإرث منذ القرن الثامن عشر، وما هو الدرس الذي نتعلمه في القرن الحادي والعشرين؟

هذه هي الأسئلة التي يحاول توماس بيكيتي الإجابة عليها في كتابه. ويؤكد بشكل واضح أن الإجابات المقدمة غير مكتملة أو ناجزه، لكنها تُؤسس على معطيات تاريخية ومنهج مقارن أكثر من أي عمل سابق، حيث عمل على ثلاثة قرون وحول عشرين بلدا، وضمن إطار نظري تم تجديده ويمكّن من فهم أفضل للنزعات والآليات التي يتم بحثها.

ويرى توماس بيكيتي في مقدمة كتابه أن:" النمو الحديث وانتشار المعارف سمح بتجنب نهاية العالم الماركسية، لكن لم تغير البني العميقة لرأس المال ولانعدام المساواة". [ص، 16]. منذ أن أصبح معدل عائد رأس المال يتجاوز وبشكل مستمر معدل النمو ومعدل الإنتاج والدخل، وهذا ما كان في القرن التاسع عشر ومن الممكن أن يكون أيضا خلال القرن الحادي والعشرين، فإن الرأسمالية تنتج وبشكل ميكانيكي اللامساواة التي

لا يمكن الدفاع عنها، التعسف، واضعة قيد المسألة والشك جذريا القيم الأساسية التي تأسست عليها المجتمعات الديمقراطية.

يقول توماس بيكيتي في مقدمة كتابه:" هناك وسائل موجودة من أجل أن تعود الديمقراطية والمصلحة العامة للسيطرة على الرأسمالية والمصالح الخاص، هذا الكتاب هو محاولة لتقديم اقتراحات في هذا المعنى والمجال، مستندين إلى دروس من هذه التجارب التاريخية".

هل هو نقاش من غير مصدر أو أصل؟

خلال زمن طويل، غذّت النقاشات الفكرية والسياسية حول تقسيم الثروة الكثير من الأحكام المسبقة وعددا قليلا من الحقائق. ويقول بيكيتي:" سيكون من الخطأ أن نقلل من أهمية المعارف الحسيّة التي يطور كل شخص حول موضوع الدخل والإرث في زمنه، لأن الإطار النظري والإحصائيات تغيب عنها". من هنا نتفهم عودة توماس بيكيتي إلى السينما، والآداب لا سيما في القرن التاسع عشر حيث يعتبرها مصدرا هاما جدا ودقيقا حول مستويات المعيشة والثروة لمختلف الجماعات الاجتماعية، ولا سيما البنية العميقة لعدم المساواة، تبريراتها، وظهور داخل حياة كل شخص. ويؤكد بيكيتي في هذا الصدد أن " مسألة تقسيم الثروات هي من الأهمية التي تمنعنا من تركها فقط للاقتصاديين أو المتخصصين في العلوم الاجتماعية، التاريخية أو الفلاسفة. إنها تهم الجميع وهذا شيء جيد. فالحقيقة التي تعكس اللامساواة يتم وضعها أمام جميع هؤلاء الذين يعيشوها وتحدث تقييمات سياسية متعددة ومختلفة".

في نفس الوقت، يؤكد توماس بيكيتي على أن مسألة تقسيم الثروة تستحق أن تتم دراستها بشكل منهجي وعلمي. في ظل غياب المصادر، المنهج والمفاهيم الدقيقة سيكون بالإمكان أن نقول كل شيء وعكسه. " فعند البعض، اللامساواة هي في حالة ازدياد بشكل دائم والعالم ليس إلا في الظلمة، وعند البعض الآخر اللامساواة هي في حالة تراجع أو منظمة بشكل عفوي".

إن التحليل العلمي لن يضع حدا لعنف الصراعات التي تحدثها اللامساواة ، وستبقى البحوث الاجتماعية دائما غير كاملة ومنجزة. يرى بيكيتي في مقدمة كتابه:" أن البحث الاجتماعي لا يدعي تغيير الاقتصاد، الاجتماع والتاريخ وتحويلها إلى علوم رياضية، ولكن إذا وضعنا الأفعال والوقائع والآليات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فإن هذا سيؤثر على الحوار السياسي ويعطيه معلومات أفضل ويجعله يركز على الأسئلة الجيدة".

إعادة وضع مسألة تقسيم الثروة في قلب التحليل الاقتصادي.

هذه مسألة هامة وليس فقط لأسباب تاريخية. فقد ازدادت اللامساواة بشكل كبير منذ عام 1970 لاسيما في البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة. من المهم هنا معرفة وفهم تقلص اللامساواة في الماضي. " لقد شكل النمو القوي للبلدان الفقيرة والصاعدة، لا سيما الصين، قوة ساعدت في تقليص اللامساواة على المستوى العالمي، كما حصل في البلدان الغنية أيضا في الثلاثينات المجيدة من القرن الماضي". ويتابع توماس بيكيتي قائلا:" لا بد من جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات التاريخية التي تمكّن من فهم أفضل للتطورات في الماضي والاتجاهات القائمة حاليا". إذن، نبدأ وبعناية، بوضع الأسباب والأفعال والتنظيم، ثم نواجهها مع التجارب التاريخية لمختلف البلدان التي نراها حققت الآليات الأفضل في تقليص اللامساواة وهذا يضيء لنا طريق المستقبل.

النتائج الرئيسية التي يصل إليها الكتاب.

الخلاصة الأولى، هي وجوب الشك في كل حتمية اقتصادية: فتاريخ تقسيم الثروة هو دائما تاريخ سياسية وبعمق ولا يمكن تلخيصه لآليات اقتصادية خالصة أو بحتة. لقد كانت اللامساواة التي تمت ملاحظتها في البلدان المتطورة بين عامي 1900ـ1910 و1950ـ1960 هي قبل كل شيء إنتاج للحروب ولسياسات عامة وضعت بعد هذه الصدمات. يتبع تاريخ اللامساواة تصورات تشكّل العوامل الاقتصادية، السياسية،

الاجتماعية لما هو صحيح وحق ولما هو ظالم، أيضا يتبع علاقات القوة بين الفاعلين، واختيارات جماعية تنتج عنها.

الخلاصة الثانية، والتي تشكل قلب الكتاب، هي أن ديناميكية تقسيم الثروات تضع قيد الاختبار آليات قوية تدفع تدريجيا ضمن اتجاه الالتقاء والانقسام، وأنه لا يوجد أية عملية طبيعية وعفوية تمكّن من تجنب أن الاتجاهات المزعزعة وغير مساوية من الاستمرار.

المحور الثاني. توماس بيكيتي ورهان رأسمالية ذات وجه إنساني

يقول البروفسور " روسيل جاكوبي"، [أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا]:" إذا حكمنا على هذا الكتاب من خلال نجاحه في الولايات المتحدة، فإنه على ما يرام. مستعيرا العنوان من كارل ماركس، فإن بيكيتي يفصّل ظاهرة ـ وهي تزايد عدم المساواة في البلدان الغربية ـ ولكن هنا، حيث أمل كارل ماركس في أن ثورة اجتماعية ستغير العالم، فإن توماس بيكيتي يتصور أن ضريبة عالمية على رأس المال سوف تقوم بإصلاحه".

إن كتاب توماس بيكيتي "الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين" هو ظاهرة سوسيولوجية كما هي فكرية. إنه يبلور روح عصرنا، كما فعل " الان بلوم: في وقته من خلال كتاب " The Closing of the American Mind". [كتاب آلان بلوم صدر في نيويورك عام 1987، وقد كان له صدى في أوربا لاسيما فيما يتعلق بتحليله لتراجع التعليم]. كتاب بلوم، استنكر الدراسات حول المرأة، الجنس والأقليات في الجامعات الأمريكية، وعارض ما سماه " الرداءة" للنسبية الثقافية في " السعي لتحقيق التميز"، وهي نسبية، مرتبطة بذهن بلوم، بالكلاسيكيات الإغريقية والرومانية. رغم قلّة قراء آلان بلوم إلا أنه غذى شعورا يبين تدمير نظام التعليم الأمريكي، لا بل تدمير أمريكا نفسها، بسبب خطأ التقدميين واليسار. لم يفقد هذا الشعور شيئا من حيويته.

يمكن وضع كتاب "الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين" ضمن نفس السجل القلق، حيث يأتي توماس بيكيتي من وسط يساري وتحول كتابه من المواجهة في ميدان

التعليم، كما فعل آلان بلوم، إلى المواجهة في الميدان الاقتصادي كما يبين توماس بيكيتي. حتى في مجال التعليم، يتركز النقاش من الآن فصاعدا على وزن الديون على الطالب والحواجز التي من شأنها أن تفسر اللامساواة في التعليم والمدرسة. أيضا يأتي هذا الكتاب ليترجم قلقا داخل المجتمع الأمريكي، كما هو داخل كل مجتمعات العالم، والذي يزداد سوءا بشكل تدريجي. تتعمق اللامساواة وتنذر بمستقبل قاتم. لقد كان بإمكان توماس بيكيتي أيضا أن يضع عنوانا لكتابه هو " اللامساواة في القرن الواحد والعشرين".

1ـ محطة حول العلاقة بين رأس المال واللامساواة ، قطيعة مع عقيدة الاقتصاديين.

- يقدم كتاب توماس بيكيتي أصالة بحثية جديدة، حيث يجمع نتائج عدد كبير من الأعمال الأكاديمية التي بدأت منذ عام 2001 من أجل وصف ثم تحليل تطور اللامساواة والبحث عن أسبابها ومحدداتها الرئيسية. إنه جهد تعليمي مميز من حيث إتاحة نتائجه الرئيسية ومقترحاته للسياسة الاقتصادية أمام الجمهور الذي، ربما، لا يتمتع بالسيطرة على تقنيات الاقتصاد مثل الاقتصاديين المحترفين.
- يركز العمل في البداية على الدخول المرتفعة في فرنسا والتطور الطويل الأمد للتراث في هذا البلد وذلك من خلال تعاونه مع زملاء له وباحثين شباب وطلاب دكتوراه، حيث عملوا على الولايات المتحدة، الهند والصين ومختلف البلدان الأوربية والأمريكية اللاتينية، وكونوا بنكا غنيا من المعطيات التاريخية والدولية حول الدخول واللامساواة . وهذا ما يفسر الحجم غير العادي للكتاب الذي يقترب من 1000 صفحة، ويضاف إليه سلسلة واسعة ومتنوعة من الملاحق وهي متاحة على شبكة الانترنيت.
- الأصالة البحثية الثالثة لهذا الكتاب: هو عمل على المدى الطويل ويطلب عدم وضعه أو أن يكون جزءا من تيارات مهيمنة داخل البحث المعاصر. إنه تحليل له طابع وميل عالمي، ولا يريد الكتاب أن يكون كتأكيد على نموذج كنسي، أي نموذج صارم عقائدي في الاقتصاد، يستمد وجوده من بعض النظريات الكبرى، مهما

كانت هذه النظريات. هذا لا يمنع المؤلف من العودة عند الضرورة لهذا أو ذاك المجال من الآداب النظرية، بأسلوب منمق واضح المعالم. هو لا يحاول القيام بتعبئة لبرنامج للعلوم المعرفية أو محاولات إدخال علم النفس في النظرية الاقتصادية، يفضل العودة إلى مختلف الأعمال الأدبية والسينمائية التي تقدم مفاتيح تفسير وشرح لسلوك الفاعلين، حيث يتم وضعه ضمن سياق تاريخي ومؤسساتي. إنه يخفف ويعدل من الحماس الذي تواجهه الطرائق التجريبية على أساس تجريبي خاض للسيطرة. إنه يؤكد:" أن هذه الطرائق تقود غالبا إلى إهمال دروس التاريخ وإلى نسيان أن التجربة التاريخية هي المصدر الرئيسي للمعرفة". (ص، 974).

2ـ إحصائيات لفترة طويلة.

وهي الإشكالية المركزية للكتاب. حيث أن مهمة الاقتصادي هي محاولة مراعاة أو الأخذ بعين الاعتبار لأنماط، لاستمراريات ولقطيعة من شأنه أن يوفرها تحليل شامل لسلسلة زمنية طويلة حول فضاءات جغرافية متنوعة بشكل كبير ولأقصى حد ممكن. هنا يمكن تحديد ثلاثة مزايا للتاريخ الكمي كما جاءت في هذا الكتاب:

- الأولى، هي اختبار التصورات والأكليشيهات التقليدية، بما في ذلك التي تم اعتمادها من قبل الاقتصاديين. يبين الكتاب أن عدم المساواة في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر كانت أقل بكثير من القارة العجوز، لأنه لم تكن بعد قد كونت تركيزا شديدا للإرث، ولكن هذا سيحصل مع نهاية القرن العشرين. في الفصل المكرس لانتقال الإرث من جيل إلى جيل ولعدم المساواة أيضا، يبين أن الحراك الاجتماعي في أيامنا أكثر قوة في أوربا مقارنة بالولايات المتحدة، وذلك في قطيعة كاملة مع التصورات التي تكمن في استراتيجيات يتابعها السياسيون. هذا ما يجعل المقاربة الثقافية أمرا نسبيا:" يجب علينا أن نؤكد أن هذا الاختلاف بين أوروبا وأمريكا ليس لديه أشياء كثيرة لنراها مع اختلاف ثقافي أبدي، يبدو أنه يمكن شرح هذا الاختلاف

قبل كل شيء من خلال اختلاف في البنية والتركيبة الديمغرافية والنمو السكاني". (ص،682).

- ثانيا، الفائدة الثانية من الكتاب هي إظهار، مرارا وتكرارا، أن أكبر وأفضل المنظرين قاموا بتعميم، وكاتجاه طويل الأجل وعالمي، تطورات تمت ملاحظتها خلال فترة قصيرة ولمرحلة خاصة جدا من الرأسمالية. هذا هو النقد الموجه لقانون هبوط معدل الربح عند كارل ماركس:" إنه يحتفظ غالبا بمقاربة قصصية/روائية ومنهجية قليلة للإحصاءات المتاحة. بشكل خاص، لا يبحث من أجل معرفة إذا كان التكثيف العالي لرأس المال والذي يعتقد كشفه في بعض حسابات المصنعين هو ممثل للاقتصاد البريطاني في كليته". (ص، 363).

- ثالثا، إن التاريخ الكمي وبناء سلسلة طويلة هما بالنسبة لتوماس بيكيتي فضيلة ثالثة أساسية: وهي إعطاء قواعد، أسس أكثر صلابة للنقاشات السياسية، بشكل خاص فيما يتعلق بالضرائب وإطلاع المواطن على العديد من الأحداث الكبرى، معطيا قيمة نسبية للتحليلات المستمدة مباشرة من النظريات، وهي تستند بشكل قليل على التجربة، وأيضا التي تنطلق من مواقف إيديولوجية. ما هو البلد الذي تجرأ على وضع معدلات ضريبة للدخل المصادر؟ إنها الولايات المتحدة والتي، بعد الحرب العالمية الثانية، كانت في طليعة من يضع ضريبة تزيد على 80%، مع ذلك لم تنهار الكفاءة الاقتصادية ولا النمو، بل على العكس من ذلك. ما هي الفضيلة الخفية، من بين عدة فضائل أخرى، لمؤسسة حقوق تسجيل الميراث، ثم الضريبة على الدخل، وفي المستقبل الضريبة التصاعدية على رأس المال؟ إن الجمع المنتظم للمعلومات ذات الصلة يسمح في التعرف على توزيع الدخل والثروة، أي إضاءة النقاشات السياسية على قاعدة أكثر موضوعية لا تؤدي لمواجهات وصدمات بين ممثلي القناعات والمعتقدات المتعارضة، والتي هي مؤسسة على الخبرة اليومية ووفق طبيعة كل فئة أو مجموعة سيسيو اقتصادية.

3ـ هل للأدب والعلوم الاجتماعية أن تضيء عمل الاقتصادي؟

يظهر كتاب توماس بيكيتي في هذا المجال كمبتكر ومجدد، حيث يظهر حرية تعبير كبيرة. في الفصل الأول، يقدم للجمهور العريض مفاهيم الدخل والإنتاج، هي مهمة جافة وصعبة، يفتتحها بالعودة إلى الصراع في مناجم البلاتين في جنوب أفريقيا (ماريكانا)، وهو صراع بين العمال وأصحاب شركة (لونمين)، ومقرها في لندن. ثم يوضح المؤلف مركزية اللامساواة بين رأس المال والعمل، وهو موضوع سيشكل الخط أو المبدأ الموجه لمجمل الكتاب. ولكن ماذا يريد بيكيتي من ذلك؟ إنه يريد توضيح ظواهر حقيقية موجودة في الواقع وعدم لإظهار براعتها في اختراع نماذج نظرية جديدة موجهة إلى المجتمع الأكاديمي.

لقد وجد الكاتب بديلا عن المقاربات التقليدية من حيث العقلانية الجوهرية أو المحدود، ومن حيث الأسس المعرفية لنظرية العمل أو الاقتصاد التجريبي. من أجل فهم اللامساواة في القرن التاسع عشر في فرنسا، يقترح الكاتب العودة والقراءة المتأنية لبلزاك وخاصة بعض النصائح التي ظهرت في كتاباته:" النجاح الاجتماعي من خلال التعليم، الجدارة والعمل هو وهم لأن، والأرقام تدعم ذلك، فهي تقول بأن الزواج يمكن أن يوصل إلى ثروة تصل إلى مليون فرنك فرنسي". (ص 378 ـ 380). " حتى في المجتمعات الأوربية في ذلك الوقت، كانت القضية المركزية هي الاختيار بين العمل والميراث، ونظرا لحجم أصول الميراث الكبيرة والمتراكمة، فقط كان يفوق العمل بشكل كبير. هذه الحقيقة وجدت أيضا في المملكة المتحدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أبطال رواية (جون أوستن)، وأيضا كانت رسالة لفلم (ذهب مع الريح) في جنوب الولايات المتحدة الذين يعيشون في بذخ من خلال عائدات وريع التجارة بالرقيق". (ص، 382). بالتالي، فإن البنية الاجتماعية تحدد منطق الوكلاء بحيث أن توماس بيكيتي يبين القوة لعقلانية تقع بشكل مؤسساتي في الزمان والمكان.

في عملية التحليل المقارن، على سبيل المثال في الولايات المتحدة وكندا، دعا البلدان إلى تكامل بين الاقتصاد والسياسة:" لأنه من الصعب إيجاد أسباب اقتصادية خالصة/بحتة تمّكن من شرح المسارات المختلفة بشكل كبير داخل أمريكا الشمالية. ومن الواضح أن العوامل السياسية تلعب دورا مركزيا". (ص، 249). إن تعاقب العصور المتعارضة والمتناقضة يميل إلى جعل تأثير المنطق الاقتصادي البحت نسبيا لصالح محددات أو أحداث عارضة:" إلى حد كبير، إن الحد من عدم المساواة الملاحظ في القرون الماضية هو نتاج فوضوي للحروب وللصدمات الاقتصادية والسياسية، التي أدت لهذا الحد، وليس نتاجا لتطور تدريجي توافقي وسلمي. في القرن العشرين، أدت الحروب إلى تنظيف الماضي وأحداثه وليس العقلانية الديمقراطية أو الاقتصاد السلمي". (ص، 433).

في ختام كتابه، يدعو توماس بيكيتي إلى اقتصاد سياسي وتاريخي:" لا أرى ولا أستطيع أن أتخيل أي مكان آخر للاقتصاد إلا داخل أو جزءا من العلوم الاجتماعية، إلى جانب التاريخ، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، العلوم السياسية وغيرها من الفروع[...] لا أحب كثيرا تعبير العلوم الاقتصادية، والذي يبدو لي متعجرفا بفظاعة والذي يمكنه أن يشير إلى أن الاقتصاد وصل إلى مرحلة عليا من الطابع العلمي، النوعي، ويتميز عن العلوم الاجتماعية الأخرى. أفضل وبوضوح كبير مصطلح "الاقتصاد السياسي"، ربما هو تاريخي قليلا، لكن لديه ميزة في توضيح ما يبدو لي أنه الخصوصية الوحيدة المقبولة للاقتصاد داخل العلوم الاجتماعية، من خلال معرفة أغراضه السياسية، المعيارية/القواعدية والأخلاقية". (ص،945).

هذه الصفة الأخيرة توضح الجزء الرابع من كتاب توماس بيكيتي والذي يقترح تنظيم رأس المال بفضل تجديد الدولة الاجتماعية، حيث يتحدث عنها في الفصل 13، وإعادة تأكيد ضرائب تصاعدية على الدخل، الفصل 14، يقدم الكاتب فيما بعد اقتراحا أصيلا بشكل كبير، وهو إنشاء ضريبة عالمية وتصاعدية على رأس المال، الفصل 15، وينتهي هذا الجزء من الكتاب من خلال رؤية للخصم الدين العام والذي حتى الآن لا

يتجاوز قيمة رأس المال العام، الفصل 16، وهي رسالة مطمئنة مقارنة التحذير الذي يضعه في المقدمة غالبية المحللين والمعلقين.

4ـ تأخر النظرية مقارنة بغنى الملاحظات.

بالتوازي مع التقليل من شأن الصراعات حول توزيع الدخل، يعاني كتاب توماس بيكيتي من الوصول إلى استخدام منهج استقرائي واضح أو محدد، حيث يلجأ إلى استقراء الانتظام الإحصائي من غير تقديم تفاصيل كافية حول تواليها، أسبابها ونظرياتها التي من شأنها أن توضح هذه الإحصائيات. إن الحديث عن السيناريوهات المتوقعة فيما يتعلق بالنمو حتى نهاية القرن الحالي يظهر بعض الهشاشة في القواعد النظرية للكتاب. أولا، يمر الكاتب بسرعة حول الفترة بين عامي 1913 ـ 2012 حيث في داخل هذه الفترة، وسطيا، فإن معدل العائد من رأس المال كان أقل من النمو. وهنا يطرح السؤال التالي: هل من الممكن أن اللحاق السريع للصين والدول الصاعدة الأخرى يقود في القرن الحادي والعشرين لمعادلة اللحاق الذي فعلته أوربا واليابان بالولايات المتحدة في القرن العشرين؟ هذه الإمكانية مستبعدة بشكل أولي لصالح فرضية من التقارب العام لأنظمة ديمغرافية ودرجات من النمو.

ثانيا، من المهم تقديم فرضيات تتعلق بالعلاقات المتبادلة بين مختلف المحددات المكوِنة لنظام على المدى الطويل. هنا الكتاب لا يحتفظ سوى بمعادلات ذات طابع محاسبي، وليس بعلاقات بنيوية/هيكلية بين المتغيرات الرئيسية. هنا يتم وضع بديل، إما أن يعترف الاقتصادي بيكيتي أن المعايير والمحددات الأساسية لنماذجه تنتج عن عمليات اجتماعية معقدة ويدعو زملاءه في العلوم الاجتماعية:" هذا المعياران الاجتماعيان الكليان (معدل الادخار ومعدل النمو) يعتمدان على ملايين القرارات الفردية المتأثرة باعتبارات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، بسيكولوجية وديمغرافية كثيرة، ويمكنهما وبقوة أن يختلفان ويتعددان وفق الزمان والبلدان". (ص، 315). وإما، يبحث بيكيتي داخل الأدب وبيانات ومعطيات الخبرة والتجربة ما هي الآليات والعمليات التي تربط هذه المعايير والمحددات

فيما بينها. إنه إيجاد السؤال الكبير لنظرية في النمو والتي تجمع الديمغرافية، التغيرات التقنية، تطور أنماط الحياة، توزيع الدخل واللامساواة . هذا العمل التاريخي الكبير يدعو إلى استمرارية من أجل تحليل العلاقات التي تم المرور عليها بسرعة بشكل أكثر منهجية بهدف تقديمه نظرية في النهاية.

هناك سؤال هام جدا يمكن أن يطرحه القارئ عند الانتهاء من قراءة الكتاب: ضمن أي معيار أو قياس يعتبر الكتاب فيه أن كتابه ينتمي إلى الاقتصاد السياسي؟ إجابته هي أنه ينوي الانفصال عن علم للاقتصاد متغطرس جدا ولا يرتبط دائم بالواقع وأن هدفه هو المشاركة في اقتراح سياسات اقتصادية جديدة داخل الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين. كتب توماس بيكيتي في هذا الشأن:" هل يمكن لـ 1% أن يعرف العملية السياسية الأمريكية؟ هذه الفرضية تتم صياغتها تدريجيا في العلوم السياسية من قبل مختلف المراقبين للمسرح السياسي الأمريكي. من خلال التفاؤل، أو من خلال الاختيار المحترف أيضا، أنا أميل بشكل طبيعي لإعطاء وزن أكبر لمناقشة الأفكار. يبدو لي أن الاختبار الأكثر دقة لمختلف الأفعال/الحقائق والفرضيات وأن الوصول إلى أفضل البيانات والمعطيات يمكنه أن يسمح بالتأثير على العملية السياسية والحوار الديمقراطي، وتوجيههما في اتجاه أمثر اتساقا مع المصلحة العامة". (ص، 833).

5ـ العالم الأكاديمي لعام 2010 ليس هو العالم الأكاديمي لعام 1980.

إن كتاب توماس بيكيتي " رأس المال في القرن الحادي والعشرين" هو نتيجة لاستمرارية باحث متحمس لقضية سياسية يعتبرها حاسمة وجوهرية وينظرها إليها كقضية لم يتم علاجها أو دراستها بشكل كاف في الآداب الاقتصادية والسياسية. انطلاقا من عمل أساسي والذي جذب اهتمام الزملاء الفرنسيين كما الأجانب، يشكل الكاتب شبكة وبشكل تدريجي والتي تؤدي لقيام مجتمع من الباحثين، من المخضرمين وطلاب الدكتوراه، وقد عملوا معا على هذا الموضوع، تقاسموا البيانات الإحصائية بهدف التطوير والاستفادة. مع ذلك، سيكون من الخطير مقاربة العالم الأكاديمي اليوم أو المعاصر

مع من يسمح بوضع نظرية للتنظيم. تجد هذه النظرية جذورها في أعـمال مراكـز بحـث تعمـل مـن أجـل الإدارة الاقتصادية، حتى أنها بالكاد وجدت طريقها إلى المناهج الجامعية. أيضا، إن البحث حـول اللامـساواة ينتظم بشكل مبكرا جدا على قاعدة عالميـة، انطلاقـا مـن خـبراء اقتـصاديين بـارزين ينتمـون بالكامـل لهـذا المجتمع من خلال أعمالهم النظرية السابقة. إن نظرية التنظيم ولدت على هوامش المهنة ولم تنتـشر عالميـا إلا ببطء شديد. [نظرية التنظيم، هي واحدة من المقاربات الأساسـية المختلفـة/البدعـة للاقتـصاد الفرنـسي. عرفت نجاحا كبيرا في السبعينات، كان الهدف منها هو العثـور عـلى أصـول الازدهـار والنمـو في الثلاثينـات. درست الأزمات بشكل عام وأيضا الفترات المستقرة اقتـصاديا. وجـد البـاحثون أن نفـس النظـام الاقتـصادي، الرأسمالية في هذه الحالة، أخذ أشكالا متنوعة وفق كل دولة أو أمة، أيضا وجدت أن نفس الأسباب لا تُنـتِج دائما وفي كل مكان نفس الآثار].

6ـ هل يمكن لكتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" أن يتحول إلى مدرسة اقتصادية؟

يشكل هذا الكتاب تتويجا لأكثر من عقد من الجهود الجماعية من أجـل إنتـاج أو الوصـول إلى أقـل مستوى ممكن من اللامساواة . كما يمكنـه أن يكـون نقطـة انطـلاق لطريقـة جديـدة " لممارسـة الاقتـصاد": العودة إلى المسائل الكبرى للاقتـصاد الـسياسي، والاعـتراف الكامـل بإدخـال ظـواهر ونظريـات اقتـصادية في التـاريخ، والانفتـاح عـلى تخصـصات مختلفـة مـن شـأنها إثـراء وإضـاءة طبيعـة الـسلوك الفـردي في داخـل مجتمعات مؤسسة على قواعد، قيم ومؤسسات ومنظمات، واستخدام لمختلف الطرائق والوسـائل ولتقنيـات متعددة وتـصورات تـم وضـعها في العقـد الأخـير. إنـه برنـامج ضـخم، كـما يـرى بعـض المـشككين، والـذين يستمرون في تفضيل التوضيح التحليلي للنماذج المؤسسة بشكل بديهي وواقعي، أما البعض الآخر فيفـضلون مراكمة دراسات الاقتصاد القياسي المنتشرة في العديـد مـن التخصـصات الفرعيـة أكـثر مـن قطاعـات الحيـاة الاقتصادية. مع ذلك، سيكون من الصعب المضي قدما: لا يوجد بديل!

يفتح هذا الكتاب فضاءً لإحياء وتجديد اقتصاد سياسي تاريخي. والأمر متروك للباحثين الشباب للاستثمار في هذا الفضاء، لا سيما أولئك الذين يستلهمون من نظرية التنظيم، ضمن قدراتهم ومعارفهم والوسائل التي يستطيعون الحصول عليها ضمن نظام أكاديمي يعترف من جديد بقيم التعدد في المقاربات العلمية.

يرى البعض أنه سيكون من العبث نقد توماس بيكيتي لفشله في تحقيق الأهداف التي لم تكن له أصلا. مع ذلك، اهتم البعض بعلاقته بكارل ماركس وبأنه مديون له، وبأنه لم يكن مخلصا لهذه العلاقة، علما أن هذا ليس مهما، والمهم هو معرفة والتساؤل كيف يمكن لهذا الكتاب أن يضيء بؤسنا الحالي. في نفس الوقت، هذا الكتاب هو تحليل وعرض لمسألة المساواة، بالتالي ليس عبثيا أو غير ذي فائدة أن نعود إلى كارل ماركس. عندما نتحدث عن هذين الكاتبين: آلان بلوم وتوماس بيكيتي، نلاحظ الفرق: الواحد والآخر يعترض على الفوارق الاقتصادية الصعبة، ولكن كل منهما يأخذ اتجاها مختلفا. يأتي تحليل توماس بيكيتي في مجال الأجور، الدخل والثروة: إنه يرغب في القضاء على عدم المساواة المتطرفة ويقدم لنا "رأسمالية بوجه إنساني". يوجه بيكيتي لائحة اتهام صارمة ضد عدم المساواة يقول في مقدمة الكتاب:" لقد حان الوقت لوضع مسألة عدم المساواة في قلب التحليل الاقتصادي". لقد وضع في كتابه الجملة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية عام 1789:" الفوارق الاجتماعية لا يمكن أن تؤسس إلا على المصلحة العامة". مستندا إلى الأرقام والجداول، إنه يبين أن عدم المساواة الاقتصادية يزداد والأكثر ثروة يحصلون على جزء متزايد من الثروة. يضرب توماس بيكيتي بقوة ودقة عندما يدرس تفاقم اللامساواة التي تشوه المجتمع، الأمريكي بشكل خاص. يلاحظ على سبيل المثال أنه على التعليم أن يصبح في متناول الجميع ولا بد من تعزيز الحراك الاجتماعي. يشير بيكيتي إلى أن:" الدخل السنوي المتوسط لآباء الطلاب في جامعة هارفرد حاليا يصل إلى حوالي 450 ألف دولار"، وهؤلاء لا يشكلون سوى 2% من الأسر

الأمريكية. ويختم حجته:" إن التناقض بين الخطاب الرسمي والواقع (...) يظهر هنا وبشكل استثنائي متطرف ومتناقض جدا".

بالنسبة لبعض اليسار، لا يوجد شيء جديد. بالنسبة لآخرين، يرون أنه من المتعب أن نشرح لهم في كل وقت أنه من المستحيل رفع الحد الأدنى للأجور، وأنه يجب ألا نفرض الضرائب على " خالقي الوظائف" وأن المجتمع الأمريكي يبقى الأكثر انفتاحا في العالم. في الواقع، ووفق تقرير لم يذكر في كتاب بيكيتي/ فإن 25 من مديري الصناديق الاستثمارية الأرفع مرتبا أو أجرا حصلوا على 21 مليار دولار في عام 2013، أو أكثر بمرتين من الدخل المتراكم لحوالي 150 ألف معلم في رياض الأطفال في الولايات المتحدة. إذا كان التعويض المالي يتطابق مع القيمة الاجتماعية، فإن مديرا واحد من هذه الصناديق يحصل على ما يعادل 17 ألفا من معلمي المدارس.

مع ذلك، فإن ثبات وتركيز توماس بيكيتي الاستثنائي حول اللامساواة له حدودا نظرية وسياسية. من الثورة الفرنسية إلى الحركة الأمريكية للحقوق المدنية مرورا بـ chartisme [حركة سياسية عمالية في أواسط القرن التاسع عشر في المملكة المتحدة]، ثم إلغاء العبودية وsuffragettes [وهم مناضلو "اتحاد النساء الاجتماعي والسياسي"، منظمة تأسست عام 1903 للمطالبة بحق التصويت للمرأة في المملكة المتحدة]، فإن التطلع إلى المساواة أثار العديد من الاضطرابات والحركات السياسية. لكن فكرة المساواة égalitarisme/Egalitarianism تنطوي على جزء من الاستسلام: تقبل المجتمع كما هو، وتسعى فقط لإعادة التوازن في تقسيم الممتلكات والامتيازات. أشار المؤرخ اليساري البريطاني" ريتشارد هنري تاوني" في عام 1931 في كتاب له حول المساواة إلى أن:" الحركة العمالية تعتقد بإمكانية مجتمع يتوافق بشكل أكبر مع قيم الأشخاص وبشكل أقل مع المال". لكن لهذا التوجه حدوده:" في الوقت نفسه، لا يطمح إلى نظام اجتماعي مختلف، حيث لا يكون المال والسلطة الاقتصادية فيه المعيار للنجاح، بل نظاما اجتماعيا من نفس النوع، حيث المال والسلطة الاقتصادية موزعان بشكل مختلف قليلا". هنا نلامس قلب

المشكلة. أن نعطي الحق للجميع في التلويث يشكل تقدما في المساواة، ولكن من دون شك هو ليس تقدما بالنسبة لكوكب الأرض.

رأى كارل ماركس أن رأس المال هو الذي يفرض الثوابت، الإيقاع وحتى تعريف العمل، ما هو مربح وما هو ليس كذلك. حتى داخل النظام الرأسمالي، الذي يأخذ أشكالا عديدة " سهلة وليبرالية"، حيث العامل يمكنه أن يعيش بشكل أفضل ويستهلك بشكل أكبر لأنه يحصل على راتب أفضل، فإن الحالة لا تختلف بشكل جوهري. أن يُدفع للعامل بشكل أفضل فإن هذا لا يغير شيئا من استقلاليته، يقول كارل ماركس في كتابه رأس المال في الجزء الأول:" ليس أكثر من تحسن في الملابس، الغذاء والعلاج، إن ثروتهم أو ما يحصلون عليه لا يلغي علاقة تبعية واستغلال العبيد". من الممكن المجادلة حول أن هذه المعايير تعود إلى القرن التاسع عشر. لكن كارل ماركس كان له جدارة التركيز على بنية العمل، بينما يرى البعض أن توماس بيكيتي لا يقول كلمة واحدة عن ذلك. طبعا ليس المقصود هنا هو البحث أو معرفة من لديه الحق من كليهما حول عمل وسير الرأسمالية، بل هو فهم جوهر تحليلهما: التوزيع/التقسيم بالنسبة لتوماس بيكيتي، والإنتاج بالنسبة لكارل ماركس. الأول يريد إعادة توزيع ثمار رأس المال بشكل يقلص الفجوة بين من لديهم أعلى دخل ومن لديهم أدنى دخل، والثاني يريد تحويل الرأسمالية ووضع حد ونهاية لقبضتها.

بدأ كارل ماركس ومنذ شبابه توثيق بؤس العمال، يكرس مئات الصفحات من كتابه رأس المال ليوم العمل العادي وللانتقادات الموجهة التي يحدثها. في هذا الموضوع تحديدا، لم يقل توماس بيكيتي شيئا. في الطبعة الإنكليزية من الكتاب، في المدخل، نجد كلمة "العمل"، حيث نستطيع قراءة اسم مرجع يعود إليه بيكيتي عندما يقل " انظر تقسيم رأس المال/العمل". هنا يمكننا أن نفهم ذلك، حيث أن المؤلف لا يهتم بالعمل نفسه، بل بعدم المساواة الناتجة عن هذا التقسيم.

يتلخص العمل عند بيكيتي لا سيما في مقدار الدخل. الغضب الذي نراه تحت قلمه مصمم وموجه إلى الأغنياء. يشير هنا إلى أن ثروة "ليليان بيتنكور" [وريثة لوريال الشهيرة] قد انتقلت من 4 إلى 30 مليار دولار بين عامي 1990 و2010، يقول بيكيتي:" ليليان بيتنكور لم تعمل أبدا في حياتها، لكن هذا لم يمنع ثروتها من النمو تماما بالسرعة نفسها التي نمت بها ثروة بيل غيتس".

هذا التركيز على الأثرياء يتطابق تماما مع حساسية عصرنا، بينما كارل ماركس، مع وصفه لعمل الخبازين، الصباغين والغسالين الذي يدفع لهم بشكل يومي، هو وصف ينتمي إلى الماضي. لكن الحجة إذا كانت قديمة فهذا لا يعني أن الزمن عفا عليها، وماركس، بتركيزه على العمل، يشير إلى بعدٍ غائب تقريبا بشكل كلي عن كتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين".

يوثق بيكيتي "انفجارا" من عدم المساواة، لاسيما في الولايات المتحدة، ويستنكر ويرفض الاقتصاديين الذين يسميهم بالأرثوذكسيين، الذين يبررون الفجوات الهائلة في الأجور التي تسببها القوى العقلانية للسوق. إنه يسخر من الاقتصاديين الأمريكيين، الذين " غالبا ما يميلون للاعتقاد بأن الاقتصاد الأمريكي يعمل بشكل جيد جدا، لا سيما عندما يكافئ المواهب بجدارة ودقة وإحكام". ويضيف، "لا شيء يثير الدهشة بما أن هؤلاء الاقتصاديين يشكلون جزءا من 10% الأكثر غنى". " كما في عالم التمويل، حيث يعرض عليهم خدماته، ويزيد من رواتبهم، فهم يظهرون ميلا للدفاع عن مصالحهم الخاصة، في الوقت الذي يختبئون فيه وراء دفاع مستبعد عن المصالح العامة".

يبين بيكيتي في بداية كتابه خيبة أمله من الاقتصاديين الأمريكيين لا سيما في "معهد ماساشوستس للتكنولوجيا"، وأن الاقتصاديين الفرنسيين لديهم" ميزة كبيرة" لأنهم لا يحصلون على رواتب خيالية لأن هذا يتيح لهم الحفاظ على أقدامهم على الأرض. يقدم بيكيتي تفسيرا مضادا حول هذا الموضوع: حيث الفوارق الكبيرة في الأجور ناتجة عن التكنولوجيا، التعليم والأخلاق. فعملية الدفع الباهظة "للكوادر العليا جدا"، تزيد من

اللامساواة الاقتصادية، لا سيما في الولايات المتحدة، وهذا لا يمكن شرحه من خلال "المنطق العقلاني للإنتاج". بل يعكس هذا المعايير الاجتماعية الحالية، والتي تنتج هي نفسها عن سياسات محافظة خفضت الضرائب على الأثرياء. يمنح كبار المديرين التنفيذيين لأنفسهم رواتب ضخمة لأن لديهم الفرصة والإمكانية ولأن المجتمع يعتبر هذه الممارسات أنها مقبولة، على الأقل في الولايات المتحدة وبريطانيا.

اقترح كارل ماركس تحليلا مختلفا. لقد بحث بشكل أقل لإثبات اللامساواة الاقتصادية السحيقة وعمل على اكتشاف جذورها في التراكم الرأسمالي. يوضح توماس بيكيتي، وبكل تأكيد، أن هذه اللامساواة هي نتيجة " للتناقضات المركزية للرأسمالية" أي:" الانفصال/التباعد بين معدل عائدات رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي". يأخذ الأول بالضرورة [عائدات رأس المال] الأسبقية على الثاني [معدل النمو الاقتصادي]، معززا الثروة القائمة/الموجودة على حساب العمل القائم/الموجود، وهذا يقود إلى لا مساواة "مخيفة ومرعبة" في تقسيم الثروات. ربما سيتفق ماركس مع هذه النقطة، لكن، مرة أخرى، إنه يهتم بالعمل، يتمسك بمكان وأصل وانتشار اللامساواة . وفق كارل ماركس، إن تراكم رأس المال ينتج بالضرورة البطالة، بشكل مؤقت أو دائم. بالتالي، هذه الحقائق، والتي يمكن معارضة أهميتها بصعوبة بالغة في عالمنا الحالي، هي غائبة كليا عن كتاب توماس بيكيتي.

ينطلق ماركس من موقف أو عرض مختلف: فالعمل هو الذي يخلق الثروة. قد تبدو فكرة عفا عنها الزمن. مع ذلك، تشير إلى توتر لم يوضع له حل للرأسمالية، فالرأسمالية تحتاج إلى قوة العمل، وفي نفس الوقت، تبحث لتتجاوزه. حيث أن الرأسمالية تحتاج بشكل كبير للعمال من أجل توسعها، وفي نفس الوقت هي بحاجة كبيرة لتخفض من تكاليفهم، من خلال أتمتة الإنتاج مثلا. درس كارل ماركس طويلا كيف أن الرأسمالية تولّد" سكانا من العمال الفائضين أو الزائدين نسبيا". تأخذ هذه العملية شكلين أساسيين: من خلال تسريح العمال، أو نتوقف عن عملية دمجهم من جديد. في النتيجة،

تنتج الرأسمالية موظفين "قابلين للرمي" أو جيشا من الاحتياطيين العاطلين عن العمل. كلما زاد نمو رأس المال والثروة كلما ارتفعت نسبة البطالة المقنعة والبطالة. حاول مئات الاقتصاديين تصحيح أو دحض هذه التحليلات، لكن فكرة زيادة أو نمو قوة العمل الفائضة تبدو صحيحة: من مصر إلى السلفادور ومن أوربا إلى الولايات المتحدة، تعاني معظم البلدان من مستويات عالية أو حرجة من البطالة المقنعة والبطالة. بعبارة أخرى، الإنتاجية الرأسمالية تؤدي إلى كسوف في الاستهلاك الرأسمالي. إن المنفقين الخمسة وعشرين من مديري المحافظ الاستثمارية لن يكونوا أبدا قادرين على استهلاك 21 مليار دولار من رواتبهم السنوية. إن الرأسمالية مثقلة بما يسميه كارل ماركس " الوحوش" في الإفراط بالإنتاج والاكتظاظ السكاني والاستهلاك المفرط".

بما أن كارل ماركس وتوماس بيكيتي يذهبان في اتجاهين مختلفين، فمن المنطقي أنهما يقترحان حلولا مختلفة. توماس بيكيتي، حريص على الحد من اللامساواة وتحسين إعادة التوزيع، يقترح ضريبة عالمية وتصاعدية على رأس المال، من أجل "تجنب التفاوت من غير حدود في اللامساواة ". يعترف بيكيتي أن هذه الفكرة "طوباوية"، لكنه يراها مفيدة وضرورية:" الكثيرون سيرفضون الضريبة على رأس المال كوهم خطير، بنفس الطريقة التي رفضت بها الضريبة على الدخل قبل أكثر من قرن بقليل". بالنسبة لماركس، لا يقدم لنا أي حل حقيقي: في الفصل قبل الأخير من مؤلفه الشهير "رأس المال" يشير إلى "القوى" و "الرغبات" التي تلد من أجل تحويل الرأسمالية. الطبقة العاملة ستشيد حقبة جديدة حيث ستحكم "التعاونية والملكية المشتركة للأرض ولوسائل الإنتاج". وهنا نذكر التجربة السوفييتية لنعرف أن هذا لم يكن الحل.

لا يوجد اختيار بين توماس بيكيتي وكارل ماركس. بل الهدف هنا هو توضيح الاختلاف بينهما. إن طوباوية بيكيتي، وهي واحدة من قواه، لها بعد عملي، لأنه يتحدث بلغة يفهما الجميع حول الضرائب وتنظيمها. يعتمد على التعاون العالمي، وحتى على حكومة عالمية، من أجل إنشاء ضرائب هي أيضا عالمية والتي ستتجنب "دوامة لا نهاية لها

من اللامساواة ". يقترح حلا عمليا: رأسمالية على الطريقة السويدية، والتي أثبتت قدراتها من خلال القضاء على الفوارق الاقتصادية القاسية. إنه لا يثير الحديث عن العمالة الفائضة، أو اغتراب العمل، ولا حتى الشركة التي تحركها الأموال والأرباح، إنه يقبل بها هكذا. بالمقابل، يعطينا شيئا نعرفه مسبقا: الرأسمالية، مع كل مزاياها ولكن بعيوب أقل.

في الأساس، بيكيتي هو اقتصادي أكثر تقليدية مما يعتقد. عنصر الطبيعي، هي مجموعة من الإحصاءات عن مستويات الدخل، المشاريع الضريبية، واللجان المكلفة بدراسة هذه القضايا. أما توصياته من أجل تضييق فجوة اللامساواة تتلخص في سياسات ضريبية يتم فرضها من الأعلى. يظهر بأنه لا يختلف عن الحركات الاجتماعية التي، في الماضي، استطاعت أن تطعن في اللامساواة ويمكنها أن تلعب هذا الدور من جديد. حتى أنه يبدو أكثر قلقا إزاء فشل الدولة في الحد من عدم المساواة من قلقه من اللامساواة نفسها. إن تعريفه لرأس المال يبقى اقتصاديا جدا وتبسيطيا. لا يأخذ نهائيا بعين الاعتبار رأس المال الاجتماعي، الموارد الثقافية والخبرات المتراكمة التي تعود بالفائدة على الأكثر ثراء وتسهّل نجاح أبنائهم.

يعطينا كارل ماركس، وفي نفس الوقت، أكثر وأقل من ذلك. لا يقدم حلا عمليا. ويمكن تصنيفه طوباوية ضد الطوباوية. في خاتمة الطبعة الألمانية من رأس المال، إنه يسخر من أولئك الذين يريدون كتابة "وصفات لتناول الطعام في المستقبل". وعلى الرغم من الرؤية التي تنبع من كتاباته الاقتصادية، فإن هذه الرؤية ليس لها علاقة كبيرة بمفهوم العدالة. إذا كان قد اعترف بقدرة الرأسمالية على إنتاج الثروة، إلا أنه رفض طابعها العدائي/الصراعي، الذي يسعى وراء العمل ـ ووراء المجتمع ـ من أجل البحث عن الربح. والمزيد من اللامساواة لن يفعل شيئا سوى دمقرطة الشر. لقد عَرِفَ ماركس قوة

"السلسلة الذهبية"، لكنه اعتبر أنه بالإمكان كسرها. ماذا سيحصل لو فعلنا ذلك؟ مـن المـستحيل أن نقـول. إن أفضل إجابة قدمها لنا كارل ماركس توجد ربما في نص كتبه أثناء شبابه حيث يهاجم الدين:" خرّب النقـد الأزهار الوهمية التي تزين السلسلة، ليس من أجل أن يحمل الإنسان سلسلة من غير أحلام أو عزاء، بل من أجل أن يهز السلسلة وأن يقطف الزهراء التي ما تزال حيّة".

عقوبة الحصار الاقتصادي على العراق

بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 661 الصادر في 6 أغسطس عام 1990م،

أثر دخول القوات العراقية الكويت

د. ليلي الجنابي ـ كلية القانون والسياسة

الأكاديمية العربية في الدانمرك

أثار فرض مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية الجماعية ، في الأوساط المعنية بحقوق الإنسان قلقاً نظراً لما تسببه من تبعات إنسانية وخيمة ، حيث تجيز المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية ، فقد كشف قرار الأمم المتحدة رقم 661 الذي صدر في 6 أغسطس عام 1990م ، وهو القرار الذي فرض بموجبه حظر اقتصادي على العراق ، أن أحكام الفصل السابع يحمل معايير مزدوجة في تحديد وتطبيق مفاهيم الشرعية الدولية ، وهناك تناقض بين شكل العلاقات الدولية والقانون الدولي ، أمام عجز الأمم المتحدة في معالجتها وصمت دولي إزاء ذلك ، وهو بالتالي يكشف الغموض والقصور الذي يكتنف العديد من قواعد القانون الدولي . وقد نص القرار المشار إليه على إقرار عقوبات اقتصادية جماعية على العراق ، وبحسب تقارير دولية أثرت هذه العقوبات على جميع الجوانب خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فمنذ عام 1948م ، نشرت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الملأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجعلته المثل الأعلى الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم، ألذي أكدت فيه لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا

الإعلان ....) وهذا ما جاء في المادة (2) . أما المادة (22) فأولت اهتمام في حصول كل شخص حق في الـضمان الاجتماعي، و أن توفر له، من خلال المجهـود القـومي والتعـاون الـدولي، وبمـا يتفـق مـع هيكـل كـل دولـة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخـصيته في حريـة. وتؤكد المادة (25) فقرة واحد ، على حق كل شخص في مستوى معيشة يكفى لضمان الـصحة والرفاهـة لـه ولأسرتـه، وخاصـة عـلى صـعيد المأكـل والملـبس والمـسكن والعنايـة الطبيـة وصـعيد الخـدمات الاجتماعيـة الضرورية، وله الحق في ما يؤمن به في حالات البطالـة أو المـرض أو العجـز أو الترمـل أو الـشيخوخة أو غـير ذلك من الظروف القاسية والخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

وحرصت الأمم المتحـدة في الفقـرة الثانيـة مـن ذات المـادة عـلى تقـديم الاهـتمام برعايـة الأمومـة والطفولة، وتقديم المساعدة الخاصة لهم ، وكفالة جميـع الأطفـال حـق التمتـع بـذات الحمايـة الاجتماعيـة سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار.

وبالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة ،الفقرة 3 من المادة (1) جاء صراحة على أهم مبـدأ مـن مبـادئ القانون الدولي وأهم هدف التي تسعى المنظمة لإنجازها ، وهو تعزيـز احـترام حقـوق الإنـسان والحريـات الأساسية للناس جميعاً.

ووضعت الدول الأطراف في إعـلان جنيـف للطفـل عـام 1924م في اعتبارهـا الحاجـة إلى تـوفير رعاية خاصة للطفل ، وفي إعلان حقوق الطفل لعام 1959م ، الذي أكد أن الطفل، بسبب عـدم نـضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة أو بعدها. وحرصت المادة (39) من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م ، على أن تتخـذ الـدول الأطـراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعـادة الانـدماج الاجتماعـي للطفـل الـذي يقـع ضـحية أي شـكل مـن أشـكال الإهـمال أو الاسـتغلال أو الإسـاءة، أو التعـذيب أو أي شـكل آخـر مـن

أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة. ويجرى هذا التأهيل وإعادة الاندماج هذه في بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته، وكرامته.

وفيما يخص حقوق المرأة فقد عقدت عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية في هذا الجانب، كمؤتمر كوبنهاكن عام 1980م ، ومؤتمر نيروبي عام 1985 م ، والاتفاقية التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م، تحت اسم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، حيث جاء في ديباجتها قلق الدول، وهى ترى النساء، في حالات الفقر، لا ينلن إلا أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى . إننا عندما ننظر إلى هذه الانتهاكات الوحشية التي طالت الشعب العراقي ، وإلى ميثاق الأمم المتحدة الذي صيغت بنوده لتغطي جميع المشكلات الهامة ، نرى هناك تقصير وغياب في تطبيق عدة مبادئ للقانون الدولي ، منها مبدأ التعاون الدولي والمسؤولية التشاركية ، وهذا ما أكدت عليه عدة نصوص قانونية دولية ، منها ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة (1) ، والفصل التاسع المواد (55، 56 ، 75 ، 58 ، 59) من الميثاق الأممي.

وأمام الكم الهائل من الاتفاقيات و المعاهدات والإعلانات والمؤتمرات الدولية في مجال مبادئ وقيم حقوق الإنسان ، تأتي المفارقة في القرار رقم 661 لعام 1990م ، المشار إليه سلفاً ، حيث جاء ضارباً كل هذه القيم والمبادئ والذي نتج عنه كارثة إنسانية وخيمة حلت بالعراق طيلة فترة الحصار الذي أستمر قرابة 13 سنة ، من نقص الغذاء والدواء ، وتدمير اقتصاد البلد ، وتراجع المستوى الصحي والتعليمي ، وكان أشبه بحرب إبادة جماعية ، للأطفال والنساء وكبار السن ،وبحسب تقارير دولية تسببت بوفاة مليون ونصف المليون طفل عراقي . واضطرار الكثير من العراقيين للهجرة إلى دول الجوار والمهجر بحثاً عن الأمان والخدمات الأساسية ، منهم آلاف من الباحثين والعلماء.

ما تقدم يدفعنا لطرح الأسئلة التالية : أين كان مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة من هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتي مورست باسم القانون

الدولي ؟ وهل أن قلب الأنظمة الحاكمة المتسلطة ، يبرر تحميل شعوب عقوبات جماعية، تصل إلى تدمير الاقتصاد الوطني، وإهدار الكرامة الإنسانية ، وأرقام وفيات مرعبة لأطفال دون سن الخامسة ؟

إن ما وصفه واضعو القرار 661 ، بأن جزاء الحصار الاقتصادي على العراق مشروع ، لم يكن وصفهم في مكانه ، كيف يكون مشروعاً ؟ وقد تعارض مع كل القوانين والقيم الإنسانية والأخلاقية والدينية ، وجاء منتهكاً لقواعد قانونية دولية ملزمة ، وأهمها حق الشعوب في تقرير المصير ، وفي الحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للإنسان ، وحظر العقوبات الجماعية . هذا يقودنا إلى القول، أن سياسة اللجوء لاستخدام القوة القاهرة في العلاقات الدولية وذلك باستخدام سلاح العقوبات الاقتصادية الجماعية لفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية على مواقع العالم الغنية بالموارد البشرية والطبيعية. يضعنا أمام أمر واقع ، هو أن البشرية بحاجة إلى بناء منظومة عدل دولية.

كيفية تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي في العراق

الدكتور اكبر عمر الجباري

الملخص.

تهدف هذه الدراسة لغرض معرفة إيرادات النفط و أسعارها لدى الحكومة الاتحادية، وكذلك بيان موازنة الحكومات المتعاقبة خلال الفترة من 2005 – 2015 ومعرفة الفائض وعجز الحقيقي من جراء اختلاف أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضاً وكميات النفط الخام المصدرة ضمن حصة أوبك، ومقارنتها مع تخمين الموازنة العراق على أساس كمية النفط المصدرة والسعر المتوقع للبرميل الواحد .

حيث تم إلقاء الضوء على مدى إتباع هذه الإيرادات النفط وتأثير انخفاض السعر بصورة مفاجئة، حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية عن الاعتماد على مصادر أخرى للحصول على الإيرادات لموازنة الدولة جنباً بجنب إيرادات بيع النفط ، لذا تتمثل الأهمية في إمكانية تنويع مصادر الإيرادات للدولة، وذلك بتطوير القطاع الزراعي في العراق عن طريق استخدام الوسائل الحديثة ودعم الفلاحين،وكذلك تطوير القطاع السياحي بنوعيها الديني والترفيهي في العراق شمالاً وجنوباً، بحيث تقوم بزيادة بنسبة جيدة من الإيرادات.

توجب على الحكومة القيام باستخدام التقنيات الحديثة في القطاع الصناعي وتطوير الصناعات التحويلية، وكذلك الاستفادة من الكفاءة الموجودة في العراق وخارجه. حيث أن العوامل الضاغطة في السوق النفطي تدفع باتجاه تدهور الأسعار بصورة اكبر وهذا بدوره سيؤثر بشكل كبير على موازنة العراق لعام 2015 أسعار التي صممت وفق إيرادات نفطه تقدر بقيمة 84 تريليون دينار في ظل سعر 60 دولار للبرميل الواحد وبعجز يبلغ 23 تريليون ما قد يؤدي إلى عجز في الموازنة قد يصل إلى الضعف في حال تراجع أسعار النفط والسنوات التي تلي ما لم تستعيد الأسعار عافيتها .

إن الـسبب الـرئيس لانخفـاض أسـعار الـنفط إلى هـذا الحـد يعـود إلى إصرار دولتـي الـسعودية والإمارات على عدم سحب الكميات الفائضة مـن نفطهـما الخـام في الأسـواق العالميـة، مـشيرا إلى أن هـاتين الدولتين لا تباليان بانخفاض أسعار النفط حتى وان وصلت إلى 20 دولارا للبرميل الواحـد وتعرضـتا لخـسارة في الوقت الحالي فبالإمكان تعويض خسارتهما في المستقبل القريب فيما سيكون المتضرر الأكبر هو العراق.

How to reduce dependence on Renier economy in IRAQ

Abstract.

This study aims for the purpose of knowing an income of oil and the prices of the federal government, as well as a statement balancing successive governments during the period from 2005 - 2015 and know the surplus real deficit as a result of difference in the price of oil rose and fell and the quantities of exported crude oil within OPEC share, compared with Guess budget Iraq on the basis of the amount of oil exported and expected price per barrel.

Where it was to shed light on the extent to follow these oil revenues and the impact of the low price of a sudden, where this study derives its importance from the reliance on other sources for revenue to balance the state side by side the sale of oil revenues, so it is important the possibility of diversifying the sources of revenues of the state, and that the development of the agricultural sector in Iraq through the use of modern means and support farmers, as well as the development of the tourism sector, religious and recreational both types in Iraq, north and south, so that the increase of a good percentage of the revenue.

The government had to carry out the use of modern technologies in the industrial sector and the development of manufacturing industries, as well as take advantage of the efficiency in and outside Iraq.

Since the push factors in the oil market is pushing the price slide further and this in turn will impact heavily on Iraq's budget for 2015 designed according to its oil revenues estimated value of 84 trillion dinars under the price of $ 60 per barrel and a deficit of 23 trillion that could lead to a deficit in the budget could be up to weakness in the event of a drop in oil prices and the years that follow unless preparing prices recover.

he main reason for the drop in oil prices to this extent due to the insistence of the states of Saudi Arabia and the UAE not to pull excess quantities of crude raw oil in global markets, indicating that these two countries do not care for down oil prices, even if they arrived at the $ 20 per barrel and were hit by a loss at the moment Can compensate for the loss in the near future will be the biggest in Iraq is affected.

المبحث الأول

الإطار العام.

المـــقدمـــــة.

إن الحقيقة مازالت أغلب الـدول المنتجـة للـنفط تعتمـد في اقتـصادها ودخلهـا عـلى إنتـاج الـنفط وتصديره بصورته الخام وذلك على الرغم من السباق المحموم في الكشف عن مصادر طاقة بديلة ومتجـددة يتمثل بعض منها في التوسع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتطوير خلايـا الوقـود لتـصبح أكثر فعالية وأقل كلفة بالإضافة إلى التوجه لاستغلال الطاقة الشمسية وطاقـة الريـاح وطاقـة الميـاه وكـذلك طاقة الحرارة الأرضية ناهيك عن مصادر الطاقة المتاحة الأخرى مثل الطاقة الحيوية[1].

يعتمد اقتصاد العراق المعاصر على إنتاج النفط بشكل كبير بالإضـافة إلى المحاصـيل الزراعيـة التـي مازالت تشكل المرتبة الثانية من ناحية المـوارد الاقتـصادية وتميـز اقتـصاد العـراق عـن بعـض دول المنطقـة النفطية بالزراعة مـساهمة القطـاع الزراعـي في إجـمالي النـاتج المحـلي إلى (10)% عـام 2007، بيـنما كانـت مساحة الأرض المزروعة 20% من مساحة العراق، لقد وصلت سياسة الاقتصاد العراقي الريعي المعتمد عـلى مبيعات النفط الخام وعلى ارتفاع أسعاره مؤخراً إلى درجة تقود نحو تجسيد الفـساد الإداري وحـصول أزمـة لا يحمد عقباها في حال حصول نكسه كبيرة لا سامح اللـه في أسـعار الـنفط الخـام في المـستقبل أو حـصول شحّه في الإنتاج على المدى البعيد، أن عمليات الصرف غـير المـبرر مـن المـوارد النفطيـة دون حـصول تنميـة مستدامة قد يشكل خطراً على المستقبل.

1 العضاض، الدكتور كامل ـــ هيكليـة الاقتـصاد العراقـي والمـسالة الريعيـة، عوائـق أمـام تحقيـق التنميـة مـستدامة، شـبكة الاقتصاديين العراقيين ص2.

خلف، صادق طعمه ، الاستيراد بديل.... الآثار الاقتصادية والأبعاد المستقبلية / دراسات/ مركز واع للدراسات والبحوث.

ولو القينا نظرة سريعة في الميزانية السنوية للحكومة الاتحادية نجد أن التخصصات التشغيلية أي رواتب الموظفين تشكل ما يزيد عن 70% من ميزانية الدولة السنوية وتتوزع الرواتب الضخمة لفئة من الناس لا يجدونها منقبة ومكسباً مادياً يدعو للمزيد منه، تشكل 4% من مجموع السكان بينما يعاني عدد كبير من السكان الفقر والعوز، قد يظن البعض أن الرقابة الحكومية المبنية على سياسات وتشريعات صحيحة تحد من الفساد الإداري وتحقق العدالة، ولكن على الرغم من أهمية ذلك إلا أنها في الوقت ذاته تقود إلى أضعاف وتشويه الحرية الشخصية للفرد وزيادة في بيروقراطية الدولة والروتين الحكومي.

حيث الاقتصاد أحادي الجانب أي الاقتصاد الريعي وذلك من خلال الاعتماد الكلي على الواردات النفطية والاكتفاء بهذه العائدات دون السعي في إيجاد بدائل أخرى، وعليه سوف نتطرق إلى معرفة ما هو الريع[1]؟

ومن هي الدولة الريعية؟ وما هي المساوئ المترتبة على إتباع هكذا نوع من الأنظمة الاقتصادية ومدى تأثيرها على اقتصادياتها ومنها العراق.

أخذت أزمة انخفاض أسعار النفط تدق ناقوس الخطر و تنذر بكارثة قد تؤدي بالعراق و دول أخرى بالوقوع بالإفلاس والعجز التام ، في حين يرى بعض المختصون و الخبراء بالاقتصاد والنفط فرصة في الوضع الراهن إذا ما تم وضع خطة وإدارة حكيمة لموارد البلاد.

كما يستطيع العراق الاستفادة من موقعه كحل أخر للازمة ويمتلك العراق موقعاً استراتيجياً، حيث يمكنه من إحياء طريق الحرير[2] ، كما بإمكان العراق تقليل كلفة

1 وفقاً لنظرية ريكاردو، هو الدخل الذي تحققه الأرض الزراعية الحدية ،نظراً لما تتمتع به خصوبة ، فهذا الريع هو دخل المالك المتحقق من ميزة الأرض التي يملكها.

2 كان طريق الحرير التاريخي يتألف من مسلك بري وطريق نحري، وقد عمل كلاهما على تسهيل نقل سلع وأفكار جنوب شرق أسيا إلى أوربا، مثل الشاي الصيني إلى اختراعات مثل الورق والبارود والبوصلة، فضلاً عن المنتجات الثقافية مثل النصوص البوذية والموسيقى الهندية وغيرها.

النقل من دول الخليج إلى الأسواق الأوروبية، باستخدام التقنية الحديثة والاستثمار على تأسيس شركات لنقل تمكنه الاستفادة من موقعه الاستراتيجي ويربط العراق دول الخليج إلى تركيا و شرق أوروبا مما يمكنه من إنشاء ممر يمر من شط العرب وإقليم كردستان و الاستفادة من فرق تكلفة النقل.

وفي الحقيقة فإن استخدام الطاقة الكهربائية في تسيير وسائل النقل أصبحت واقعا ملموسا حيث التنافس على إنتاج مركبات تعمل بالطاقة الكهربائية أصبح على أشده.

وأضاف بإمكان العـــراق تخفيض تكلفة نقل النفط لشركات عالمية أمثال شركة شل و الاستفادة من فرق الأسعار ومضي خطوات في إحياء طريق الحرير .

أما النفط وهو المورد المالي الأساسي للدولة فقد خلق حالة غريبة اقتصادياً في الاعتماد على الدولة وغلق الأبواب أو تقليصها بوجه القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها ، فلا يمكن للعراق المتجه نحو التنمية الشاملة أن يستمر بهذه الحالة غير المتوازنة اقتصاديا ويطمح لبناء مستقبل زاهر ومرفه للمواطنين عامة.

نعم البترول مصدر طاقة رئيسيا تعتمد عليه حركة العالم بجميع دوله وشعوبه وأغلب استخداماته تتمثل في حرقه كوقود.

وبسبب الإنتاج الكبير والاستهلاك غير المبرر فإن النفط سوف ينضب إن عاجلا أو آجلا والمهم هو من يستخدم عوائد النفط في إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة تعتمد على المعرفة التي وعت أهميتها دول عديدة لا تملك مقومات وموارد اقتصادية ذات جدوى اقتصادية بما تساهم في الموازنة العامة ما لم تقوم الحكومات بتنويع مصادر غير ريعية أي الزراعة والصناعة والسياحة في العراق.

وحيث أن وضوح الرؤية وتفعيل الثروة البشرية وصرامة القوانين والأنظمة استطاعت دول ذات موارد اقتصادية محدودة أن يصبح كل منها قوة اقتصادية جبارة وذلك مثل اليابان وتايوان وسنغافورة وذلك بفضل الاعتماد على اقتصاد المعرفة.

مما تقدم ستقوم بدراسة الكميات المصدرة للبترول في العراق الجديد من الفترة من 2005 إلى 2015 بما فيها الكميات المنتجة في إقليم كردستان وآخذ أسعار النفط للبرميل الواحد للفترة أعلاه .

وكذلك موازنة الحكومة الاتحادية ، وبالنتيجة البحث عن كيفية تقليل الاعتماد على صادرات النفط وكذلك وزيادة الاعتماد على الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة ورادات القطاع السياحة بفرعيها السياحة الدينية والترفيهية .

يتكون البحث من أربعة المباحث الرئيسة ويتناول المبحث الأول الإطار العام للدراسة منها المقدمة ومشكلة البحث وغيرها ، والمبحث الثاني الجانب النظري من الدراسة وذلك من خلال عرض البيانات عن صادرات النفط والأسعار البيع موازنات الحكومة الاتحادية لفترات 2005 إلى 2015 .

أما المبحث الثالث ستخصص للجانب الميداني وذلك من خلال عرض البيانات عن صادرات النفط والأسعار البيع موازنات الحكومة الاتحادية لفترات 2005 إلى 2015، وكذلك تحليل ومناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة. أما المبحث الرابع والأخير يخصص لعرض النتائج والتوصيات مع المصادر والمراجع.

مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث الرئيسة في تذبذب ب أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذلك كميات النفط المنتجة والمصدرة ضمن حصة أوبك من الجانب، وكذلك تخمين موازنته السنوية للحكومة العراقية الاتحادية مما تؤدي إلى عجز في الميزانية في حالة عدم

استقرار سعر البرميل في مستوى التخمين إي انخفـاض سـعر البرميـل مـن الـنفط الخـام وانخفـاض الإنتـاج بسبب الوضع الأمني في المناطق الساخنة من الجانب الأخر .

وكذلك تذبذب أسعار النفط تتعلق بجوانب سياسية واقتصادية علاقة دولية وإقليمية التـي تحـاول خفض سعر النفط بمساعدة بعض الدول المنتجة للنفط ، ولكن لن تستمر طويلاً قد تستعيد عافيتها.

أهمية البحث.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية عن الاعتماد على مصادر أخرى للحـصول عـلى الإيـرادات لموازنة الدولة جنباً بجنب إيرادات من بيع النفط ، لذا تتمثل الأهمية في :

1. إمكانية تنويـع مـصادر الإيـرادات للدولـة ، وذلـك بتطـوير القطـاع الزراعـي في العـراق عـن طريـق استخدام الوسائل الحديثة ودعم الفلاحين .
2. إمكانية تطوير القطاع السياحي بنوعيها الديني والترفيهـي في العـراق شـمالاً وجنوبـاً ، بحيـث تقـوم بزيادة بنسبة جيدة من الإيرادات.
3. استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الصناعي ، وكذلك الاستفادة من الكفـاءة الموجـودة في العـراق وخارجه .

أهداف البحث.

تهدف هذه الدراسة لغرض معرفة واردات النفط ومعرفـة أسـعار الـنفط ، وكـذلك معرفـة موازنـة الحكومة خلال الفترة من 2005 – 2015 ومعرفة عجز الحقيقي وكما يلي:

1. معرفة اختلاف أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضاً وكميات النفط الخام المصدرة ضمن حصة أوبك.

2. معرفة تخمين لموازنة العراق معتمداً على أساس كمية النفط المصدرة والسعر المتوقع للبرميل الواحد .

3. إلقاء الضوء على مدى إتباع هذه الإيرادات النفط وتأثير انخفاض السعر بصورة مفاجئة على الدولة والمجتمع وعلى قطاع التنمية.

فرضيات البحث.

1. هناك علاقة بين أسعار النفط وموازنة الدولة في العراق مما تؤثر على مستوى المعيشة والبطالة عند انخفاضها.

2. علاقة العجز في الموازنة وسعر والكمية النفط وكيفية معالجة العجز الحقيقي.

3. تأثير زيادة الإيرادات من القطاعات مختلفة كالزراعة والسياحة والصناعة.

منهجية البحث.

يعتمد البحث على المواءمة بين المنهجية الاستنباطية والمنهجية الاستقرائية في التحليل للوصول إلى النتائج المطلوبة ، أما أسلوب التحليل، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في تحديد مدى تأثير انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق ، كذلك اعتمد البحث المنهج الإحصائي بتحليل البيانات المعتمدة .

تساؤلات البحث.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. كيف يمكن أن تدخر فائض الميزانية عن ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية وعند وصول الكميات المنتجة والمصدرة .

2. كيف يمكن أن تعالج عند وجود عجز في الميزانية عند انخفاض أسعار النفط وكذلك عدم وصول الكميات المنتجة إلى حد المطلوب.

3. ما هي الإجراءات التي تقوم بها الحكومة الاتحادية لغرض تقليل من الاعتماد على واردات النفط ، بإيجاد بدائل لسد العجز الحقيقي.

هيكلية البحث.

من اجل الوصول إلى أهداف البحث واثبات فرضيته ، فقد تضمن البحث الجوانب الآتية:

أ. المقدمة

أولا: مفهوم الاقتصاد الريعي، سمات ومساوئ الاقتصاد الريعي.

ثانيا: ماهية الموازنة العامة للدولة.

ثالثا: ماهية أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها أسعار.

رابعا: تأثير انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق.

خامسا: اتخاذ الإستراتيجية لتفعيل مصادر الدخل الغير النفطية لمواجهة مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط.

ب . الخاتمة وتشمل الاستنتاجات المقترحات.

نطاق البحث.

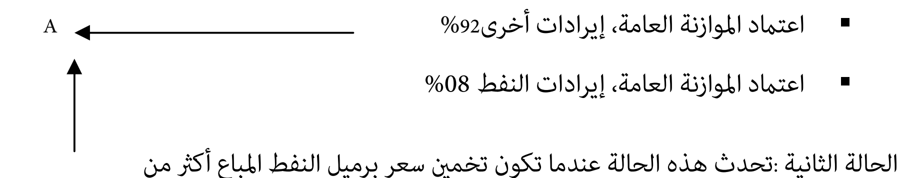
يمثل مجتمع الدراسة إيرادات من كميات النفط المصدرة وكذلك وموازنة الحكومة الاتحادية العراقية.

عينة البحث ونموذج الدراسة.

تشمل عينة الدراسة حجم الكميات النفط الخام المصدرة في الأسواق العالمية لدى وزارة النفط والإيرادات السنوية تدخل خزينة لدى وزارة المالية ، وكذلك الاعتماد على موازنة الدولة بناء على تخمين سعر برميل النفط .

نموذج البحث المقترح.

الحالة الأولى : اعتماد الموازنة العامة على إيرادات النفط وإيرادات أخرى



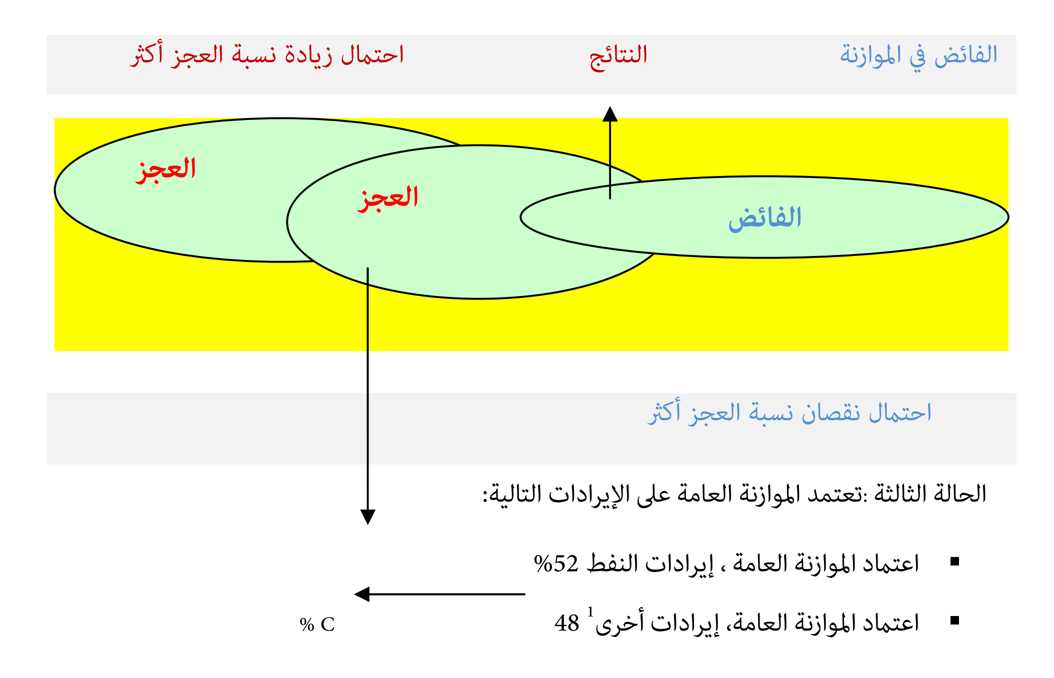
- اعتماد الموازنة العامة، إيرادات أخرى92%
- اعتماد الموازنة العامة، إيرادات النفط 08%

الحالة الثانية :تحدث هذه الحالة عندما تكون تخمين سعر برميل النفط المباع أكثر من السعر المخمن، وهنا تعتمد على العوامل المؤثرة واستقرار في البلاد وبذلك تحصل على فائض في الموازنة العامة وكما يلي:

- اعتماد الموازنة العامة ، إيرادات النفط 92%

B

- اعتماد الموازنة العامة، إيرادات أخرى 08% *



الحالة الثالثة :تعتمد الموازنة العامة على الإيرادات التالية:

- اعتماد الموازنة العامة ، إيرادات النفط 52%
- اعتماد الموازنة العامة، إيرادات أخرى[1] 48

% C

1 إيرادات الأخرى تشمل الزراعة والصناعة والسياحة والضرائب والجمارك.

مصادر جمع البيانات وطريقة تحليل البيانات.

تم جمع البيانات من منشورات وزارة النفط العراقي من خلال الفترة 2005 – 2015 وأسعار للبرميل الواحد ، بيانات من وزارات ذات العلاقة مع البحث.

طريقة تحليل البيانات.

سيتم اعتماد المنهج التحليلي للبيانات وزارة النفط حسب الكميات المصدرة وأسعار للبرميل مقابل الدولار الأمريكي ، وكذلك تحليل موازنة الدولة على أساس سعر النفط .

الدراسات السابقة.

تشمل الدراسات السابقة حول الاقتصاد العراقي وخصوصاً بعد سقوط النظام الدكتاتوري في 2003، حيث مر العراق الجديد بمراحل مختلفة إلى يومنا هذا ، وكذلك تم تحريرالاقتصاد العراقي إلى حد ما وذلك برفع الحصار الاقتصادي وكذلك إعفاء 80% من الديون النظام السابق وتداول السلطة وغيرها[1] .

ظهرت عدة دراسات والبحوث والتي تتعلق بتطور الاقتصاد العراقي في الحاضر والمستقبل لآن الاقتصاد العراقي يعتمد على وإيرادات النفط أي الاقتصاد الأحادي تسمى الاقتصاد الريعي، وأهم هذه الدراسات التالية:

أ. الدكتور كامل العضاض *: مستشار اقتصادي سابق في الأمم المتحدة . البحث قدم للملتقى الاقتصادي العراقي العلمي الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت؛ 30 مارس- 1 نيسان 2013 هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة.

1 اتفاق نادي باريس لسنة 2008 حول إطفاء ديون العراق في زمن النظام السابق حتى 2003 .

ب. الأستاذ الدكتور كامل علاوي كاظم / جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، البطالة في العراق الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة أيلول2011.

ت. الأستاذ الدكتور مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقدمات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد.

ث. الأستاذ الدكتورة سهام حسين البصام ـ جامعة تكريت، كلية الادراة والاقتصاد ، والمدرس المساعد سميرة فوزي شهاب الشريدة ـ المعهد الطبي التقني المنصور ـ مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية.

ثانياً. الدراسات الحالية

تشير الدراسات الحالية والدراسات السابقة حول إعداد الموازنة العامة للحكومة تكون على أساس تخمين سعر النفط، لذا نجد أن سعر النفط يتحكم بها عدة العوامل الرئيسة ومن أهمها العوامل السياسية، وتتأثر بها عوامل الاقتصادية والمالية والبيئية.

حيث تضاءلت نسب مساهمات النشاطات الاقتصادية أخرى في الناتج المحلي الإجمالي،بل والى تشويه الهيكل الاقتصادي،حيث بدا النشاط الزراعي بالتراجع في أعقاب هجرات متوالية ومتواصلة من الريف إلى الحضر، حيث توفرت فرص للعمل في مجال الخدمات والتشييد والبناء، فضلا عن إمكانية توفر بعض خدمات التعليم والصحة.

المبحث الثاني

الإطار النظري.

المقدمة وتعريف الاقتصاد الريعي سمات الاقتصاد الريعي ، مساوئ الاقتصاد الريعي.

المقدمة وتعريف الاقتصاد الريعي.

أن النظر إلى تاريخ العراق الاقتصادي يظهر لنا أن هـذا الاقتـصاد لا يختلـف عـن بقيـة اقتـصاديات الدول النامية مع وفرة موارده المالية والمادية والبـشرية فهـو يعـاني مـن الاخـتلالات الهيكليـة لـيس بـسبب ضعف السياسات الاقتصادية فحسب بل بسبب مصادرة القرار الاقتصادي بحيـث أصـبحت القـرارات التـي تتخذ ذات طابع سياسي أكثر منه اقتصادي، مما أدى إلى تعميق تلك الاخـتلالات في العـراق بلـد نفطـي بلـغ الاحتياطي المؤكد منه 115 مليار برميل وهو يشكل 11% من الاحتياطي العـالمي مـما جعـل الأمـم تتـصارع عليه[1].

إن الاقتصاد أحادي الجانب أي الاقتصاد الريعـي وذلـك مـن خـلال الاعـتماد الكـلي عـلى الـواردات النفطية والاكتفاء بهذه العائدات دون السعي في إيجاد بدائل أخرى، وعليه سوف نتطرق إلى معرفة ما هـو الريع؟ ومن هي الدولة الريعية؟ وما هي المساوئ المترتبة على إ تباع هكـذا نـوع مـن الأنظمـة الاقتـصادية ومدى تأثيرها على اقتصادياتها ومنها العراق.

الاقتصاد ألريعي : هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالبـاً مـا يكـون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقـدة سـواء كانـت فكريـة أو ماديـة كميـاه الأمطـار والـنفط والغاز ، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكـر مـشروعية امتلاكـه ومـشروعية توزيعـه ومشروعيه بيعه.

---

1 الدكتور كاظم ، كامل علاوي البطالة في العراق الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة أيلول 2011، ص2.

والريع لغة تعني النماء والزيادة ويقال أرض مريعة أي مخصبة وريعان كل شيء أوله ومنه ريعان الشباب وفرس رائع أي جواد. أول من استعمل هذا المصطلح - أي الريع - باعتباره شكل من أشكال المردود المالي هو (آدم سميث) في كتابة (ثروة الأمم)، ولكن أول من استعمله كنمط اقتصادي هو (كارل ماركس) في كتابة (رأس المال)، وان معنى كلمة الريع هو النماء والازدهار.

أما بالنسبة لمصطلح الدولة الريعية يمكن تعريفها: بأنها الدولة التي تعتمد وبشكل شبه كلي على مصدر واحد لسد إنفاقها الحكومي وهذا المصدر يتمثل بالنفط، وان الدولة النفطية ذات الاقتصاد ألريعي تكون معتمدة بصورة كبيرة على النفط ومشتقاتها والغاز وبذلك يكون اقتصادها .

وتترافق مع ظاهرة الحالة الريعية، ظاهرة المرض الهولندي، وخلاصتها أن ارتفاع عائدات الدولة الريعية سيؤدي، في غياب سياسات مالية مناسبة، إلى ارتفاع سعر صرف عملتها الوطنية، وهذا ما يؤدي، غالبا، إلى ارتفاع أسعار صادراتها غير النفطية، الصناعية مثلا، في السوق الدولية. وبالتالي، سيؤثر الأمر على تنافسيتها، وربما يفضي إلى تكسيد بضائعها المصدرة؛ وبذلك يتعثر نموها الصناعي غير النفطي[1].

1 الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، المرض الهولندي (Dutch Disease) في الاقتصاد، العلاقة الطارة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية)، الأبية التي تمكن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية) ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى.
ألشمري، الدكتور مايح شبيب، تشخيص المرض الهولندي وإصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة سنة 2012.

وفي الحقيقة فإن استخدام الطاقة الكهربائية في تسيير وسائل النقل أصبحت واقعا ملموسا حيث التنافس على إنتاج مركبات تعمل بالطاقة الكهربائية أصبح على أشده.

أخذت أزمة انخفاض أسعار النفط تدق ناقوس الخطر و تنذر بكارثة قد تؤدي بالعراق و دول أخرى بالوقوع بالإفلاس والعجز التام ، في حين يرى بعض المختصون و الخبراء بالاقتصاد و النفط فرصة في الوضع الراهن إذا ما تم وضع خطة وإدارة حكيمة لموارد البلاد.

كما يستطيع العراق الاستفادة من موقعه كحل أخر للازمة و يمتلك العراق موقعاً استراتيجياً، حيث يمكنه من إحياء طريق الحرير، كما بإمكان العراق تقليل كلفة النقل من دول الخليج إلى الأسواق الأوروبية.

حيث أن باستخدام التقنية الحديثة والاستثمار على تأسيس شركات لنقل تمكنه الاستفادة من موقعه الاستراتيجي ويربط العراق دول الخليج إلى تركيا و شرق أوروبا مما يمكنه من إنشاء ممر يمر من شط العرب وإقليم كردستان و الاستفادة من فرق تكلفة النقل، وأضاف بإمكان العـــراق تخفيض تكلفة نقل النفط لشركات عالمية أمثال شركة شل والاستفادة من فرق الأسعار ومضي خطوات في إحياء طريق الحرير.

أما النفط وهو المورد المالي الأساسي للدولة فقد خلق حالة غريبة اقتصادياً في الاعتماد على الدولة وغلق الأبواب أو تقليصها بوجه القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها . فلا يمكن للعراق المتجه نحو التنمية الشاملة أن يستمر بهذه الحالة غير المتوازنة اقتصاديا ويطمح لبناء مستقبل زاهر ومرفه للمواطنين عامة.

إذن وجود اقتصاد ريعي يعتمد على الاستيراد لسد حاجة المجتمع من السلع والخدمات مع ميزانية ضخمة ومدفوعات باهظة لمتطلبات الحماية الأمنية وبناء القوى

الأمنية والجيش العراقي أصبح العجز ملازما لميزانية الدولة وإضافة إلى ما تقدم هناك بعض المشاكل والصعوبات والعقبات التي تقف أمام تقدم الاقتصاد.

حيث أن هذا النوع من الاقتصاد لا بد أن يتميز بسمات معينة ومساوئ التي تلقي بظلالها على السياسة الاقتصادية في العراق.

سمات الاقتصاد ألريعي.

تتسم الحالة الريعية بعدد من السمات، وذلك عندما تغيب السياسات النفطية المناسبة لتطويعها لصالح تحقيق تنمية مستدامة، أي لصالح الأجيال القادمة أن الاقتصادي ألريعي يتميز بعدة السمات الأساسية للاقتصاد العراقي كونه اقتصادا ريعيا هي:

- إن جميع إيرادات الدولة تأتي من عائدات النفط.
- إن النفط هو المصدر الأساس للاقتصاد المحلي.
- إن المستلم لإيرادات النفط الريعية والمتصرف بها هي الحكومة.
- إن النشاط السكاني يتركز على استهلاك وإعادة توزيع الريع النفطي دون سعي في إنتاجه.
- أن الاقتصاد العراقي أصبح معتمدا اعتمادا شبه كلي على عوائد النفط الريعية، وبدونها تتوقف أو تنشل حركة النشاط الاقتصادي في البلاد، إذ لا يتوفر نشاط اقتصادي محلي آخر يمكن أن يضاهي نشاط تصدير النفط بمقدار عوائده.
- أن القطاع النفطي لا يستخدم عمالة مكثفة، نظرا لأن صناعة استخراج النفط الخام هي صناعة كثيفة التكنولوجية، مما يترك الأغلبية الكبرى من العاملين تبحث عن قوتها في النشاطات الاقتصادية الأخرى المنخفضة الإنتاجية والأجر.
- أصبحت الحكومة العراقية حاصلة، من خلال تصدير النفط الخام، على عوائد مالية كبيرة، بما يجعلها في غنى عن فرض رسوم وضرائب على الشعب من أجل إيجاد موارد لتمويلها.

- أن العوامل أعلاه تجعل الحكومة منساقة إلى تبني عقلية ريعية، فتصبح تسلطية و لا تشعر بحاجتها للحصول على رضي الناس، فتتفرد بالسلطة وتنحدر نحو الديكتاتورية، وقد لا يهمها إقامة نظام ديمقراطي تعددي، يتم من خلاله تداول السلطة1 .

- أن السمات العامة أعلاه هي، في الواقع، ميول يمليها تصور الحكومة أنها تملك استقلالا ماليا، وإنها هي المستخدم الأكبر والمستثمر والمتحكم بمصير الاقتصاد والمجتمع.

مساوئ الاقتصاد ألريعي في العراق.

رغم وجود السمات العامة للاقتصاد ألريعي في العراق، إلا أن في الواقع، أن هذا النوع من الاقتصاد يرافقه هذا الاقتصاد عدة من مساوئ وتترافق مع ظاهرة الحالة الريعية، ظاهرة المرض الهولندي وخلاصتها:

- أن ارتفاع عائدات الدولة الريعية سيؤدي في غياب سياسات مالية مناسبة، إلى ارتفاع سعر صرف عملتها الوطنية، وهذا ما يؤدي، غالبا، إلى ارتفاع أسعار صادراتها غير النفطية، الصناعية مثلا، في السوق الدولية.

- إن آثار الحالة الريعية وما يرافقها من عوامل، مثل المرض الهولندي[2]، وتعاظم تسلط الحكومة وجنوحها إلى الدكتاتورية والهدر، وتوجيه الموارد الريعية،

---

1 الدكتور كامل العضاض *: هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة , شبكة الاقتصاديين العراقيين ص4 .

2 المرض الهولندي هي الظاهرة الاعتماد على العوائد الريعية واضمحلال على الأنشطة الإنتاجية الصناعية حديثة العهد إلى حد ما ، ولكن تعود هذه الظاهرة لها جذور تاريخية قد تعود إلى بدايات القرن السادس عشر، وجميع الحالات المتجسدة في وجود ثروات سخية في ىذا البلد أو ذاك بفضل اكتشافات وبتها الطبيعية من موارد طبيعية ثمينة سواء في مجال المعادن النفيسة (الذىب ، ألماس ، النحاس ،اليورانيوم، البوكسايت) ، أو في مجال مستلزمات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) أو على شكل محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية وعائد نقدي كبير (ألبن ، الشاي ، الكاكاو ، السكر ،) ...

للاستهلاك النهائي والتبذير، ولبناء الأجهزة القمعية ولشراء الولاء آت السياسية، وربما لتسهيل الفساد أو التستر عليه، هي آثار مشهودة في الكثير من الدول النفطية.

- غياب لرؤية إستراتيجية للخروج من الحالة الريعية، وذلك ينعكس في نوعية السياسات النفطية التي تتبعها الحكومة، وفي طبيعة الخطط والإجراءات الواردة في برامجها المنفذة. ميول يمليها تصور الحكومة أنها تملك استقلالا ماليا، وإنها هي المستخدم الأكبر والمستثمر والمتحكم بمصير الاقتصاد والمجتمع.

- التحول نحو الاستهلاكية؛ إن توفر عوائد كبيرة وسهلة من خلال تصدير النفط الخام، يوفر الإمكانيات للحكومة للتغلب على عجز الإنتاج المحلي، الزراعي والصناعي، عن توفير الغذاء والدواء واللباس للناس، وذلك من خلال فتح أبواب الاستيراد على مصراعيه.

- كما ستفتح الأبواب أمام التجارة الخارجية وستسمح لتحويل العملات الصعبة لإشباع الحاجات الاستهلاكية والسياحية وغيرها. وبهذا سيقل الحافز لدى الحكومة لتوجيه الاستثمارات لتطوير النشاطين الزراعي والصناعي في العراق.

- وبما أن حجم السكان في ازدياد مطرد، فالطلب الاستهلاكي سيكون متصاعدا باطراد أيضا، مما يؤدي إلى زيادة تخصيصات الاستهلاك في الميزانية العامة على حساب الاستثمار. وهذا الأمر ينطوي على غياب الرؤية الإستراتيجية الثاقبة لدى الحكومة التي يجب أن تتحسب لنضوب النفط، كمصدر للعملة الصعبة.

- تقوم نظريات التنمية الحديثة في البلدان النامية على تشخيص مصدر أو مصادر للفائض الاقتصادي الذي يمكن توظيفه للنهوض بالقطاعات الإنتاجية المتخلفة.

- إن الاقتصاد ألريعي يجعل سياسة الاقتصاد الوطني تحت تأثير التجارة الدولية السلبية دائماً، لذلك بدون تنويع في إنتاج الاقتصاد الوطني في القاعات الغير النفطية سوف تعرض إلى التقلبات في الأسعار والعملات ، وكذلك معرضة إلى

ضياع فرص لتنويع صادراته الوطنية، وحيث لابتعاد عن الاعتماد على تصدير النفط .

- في حالة عدم تغير أسعار النفط وزيادة فائض اقتصادي من تصدير النفط الخام، سوف ينفذ النفط ، فالقرار الرشيد والحكمة تستوجب توظيف الفائض نحو الاستثمار في قطاعات أخرى ، وكذلك إيجاد صندوق الادخار إلى الأجيال القادمة.

إن تحليل الاقتصاد ألريعي والذي يتميز ببعض السمات وعدة مساوئ هذا النوع من الاقتصاد في العراق وبالتالي، سيؤثر الأمر على تنافسيتها، وربما يفضي إلى تكسيد بضائعها المصدرة؛ وبذلك يتعثر نموها الصناعي غير النفطي[1]. وما نلاحظه في العراق هو ليس فقط وجود وقع لهذه الآثار، وقبل الانتقال لمناقشة السياسات النفطية المتبعة في العراق نرى مناسبا أن نوجز منظورنا الاقتصادي للآثار التعويقية التي تفرزها الحالة الريعية في العراق. إن بعض الحكام العرب في بعض دول البترول يتصورون أنفسهم يملكون بلدانهم وما فيها من بشر! ويرى الدكتور حازم ببلاوي ولوشيني أن الحالة الريعية تولد عقلية ريعية لدى الحكومات المتحكمة[2].

ومن ابرز التحديات تخلف هيكل الإنتاج والتشغيل مع وجود قطاع غالب على بقية القطاعات الأخرى مع ضعف مساهمة هذه القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي ويشاهد انحسار مساهمة القطاع الزراعي إلى 3% علما أن الأرض الصالحة للزراعة 20% أو تساهم الصناعة بنسبة 1% وتمتلك الحكومة العراقية / ما يقدر بـ (192) مشروعا تعود ملكيتها إلى القطاع العام (الدولة).

1 صادق، طعمه خلف الآثار الاقتصادية والأبعاد المستقبلية /دراسات (مركز واع للدارسات والبحوث)

2 الدكتور حازم البيلاوي ولوشيني ويري أن الحالة الريعية لدى الحكومات تولد المتحكمة والحكومات الدكتاتورية في الأغلب.

يعمل فيها ما مجموعة (800) ألف فردا وتعاني جميع هذه المشاريع من نتاج متدني مع انخفاض في الإنتاجية الحدية اغلبها تصل إلى الإنتاج الحدي بعد مسافة قريبة من مستوى التكاليف المتغيرة والكلية علاوة على التخلف التكنولوجي الذي تعانيه هذه المشاريع

بيد أن هذه المشاريع وعلى الرغم من عدم كفاءتها وقلة الإنتاجية وانخفاض الإيرادات الكلية لتغطية تكاليف الإنتاج فأن الحكومة مضطرة إلى تقديم الدعم إلى هذه المشاريع على الرغم من وجود حالة البطالة المقنعة في الكثير من هذه المشاريع .

مساوئ الاقتصاد ألريعي وتأثيرها على البطالة.

يلاحظ ا، من مساوئ الاقتصاد ألريعي في العراق هي أن تزيد معدلات البطالة تؤدي بالدولة إلى إتباع الأسلوب التقليدي الذي انتهجتها الحكومات السابقة وذلك بالتوسع في ملاكاتها وخاصة في قطاعي الجيش والشرطة، وإدماج المليشيات (عناصر الصحوات بالدرجة الأساس) في القوات الأمنية ،على الرغم من توجه الدولة نحو اقتصاد السوق والخصخصة.

إلا انه نجد استمرار النمو في حجم العاملين في قطاع الدولة نتيجة زيادة زخم التوظيف في المؤسسات الأمنية . ويقدر موظفي القطاع العام بـ 2.395 مليون موظف عام 2008 ارتفع إلى 2.562 مليون موظف سنة 2010.

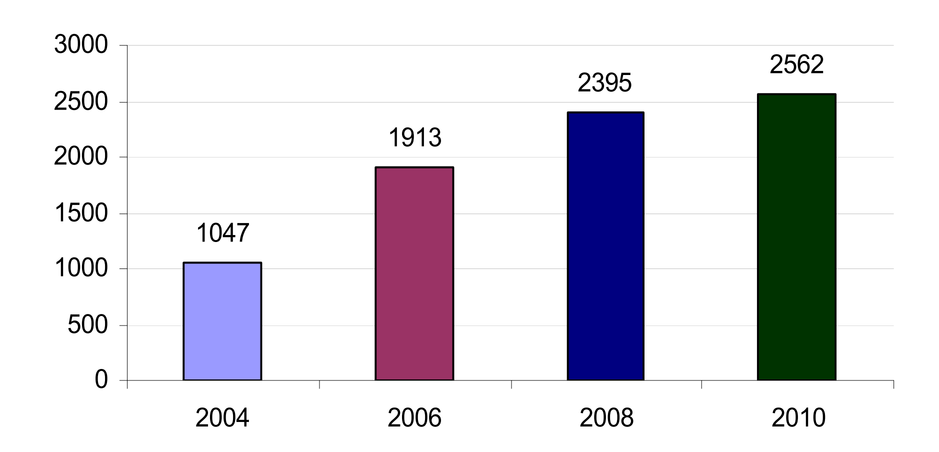
وبلغت نسبة تعويضات المشتغلين في القطاع العام 61% سنة 2005 وارتفع إلى 64% سنة 2007 من إجمالي تعويضات المشتغلين وكان لابد من هذا الإجراء لمعالجة مشكلة البطالة التي تولدت بعد عام 2003 والتي أسهمت بتغذية الإرهاب ويمكن تلمس العلاقة العكسية بين نمو حجم الأجهزة الأمنية وانحسار العمليات الإرهابية، وان كان ذلك مرهقا لموازنة الدولة، إلا أن هذا العلاج الاقتصادي للمشكلة كان هو الأكثر نفعا وجدية في الحل[1].

1 كامل ، الدكتور علاوي كاظم، البطالة في العراق، جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد ، ص11.

حيث وان زيادة الرواتب والأجور في مؤسسات القطـاع العـام وان شـكل عبئـاً عـلى الموازنـة إلا انـه عمل على جذب العاملين إليه بعد أن كان طارداً للعمل قبل التغيير.

الشكل رقم(1)

تطور أعداد موظفي القطاع العام 2004-2010



المبحث الثالث.

مفهوم الموازنة العامة للدولة، مفهوم أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها، مفهوم خطر سعر النفط، كيفية تقليل مخاطر انخفاض أسعار النفط.

الموازنة العامة للدولة.

إن مفهوم الموازنة العامة للدولة تعني سياسة الحكومة باتخاذ إعداد خطة مالية لمدة سنة واحدة وتعتبر وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما ، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من انجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه .

كما تعرف أيضا بأنها بيان شامل بأموال الحكومة نفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض والدين الحكومي ، والموازنة تمثل السياسة الاقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة ،إذ تشير إلى الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستخدام موارد ما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ولان الموازنة العامة للدولة تمثل بيان للسياسة المالية فهي تبين طبيعة ومدى تأثير الحكومة في الاقتصاد، وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية.

وعرفت الموازنة أيضا بأنها عملية ديناميكية تعبر عن حركة دائمة لقطاع الحكومة،ومتواصلة من سنة إلى أخرى[1] عبر العديد من البرامج الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية على تقديرا ت مبنية على أساس وسائل عملية واقتصادية وذات بعد استراتيجي للمدة التي تعطيها ضمن الأهداف المرسومة لها ، كونها تركز على التوازن الاقتصادي من خلال ادوار تدخلية ، وكل هذا لا يتم إلا بعد الأمر بالتنفيذ من قبل السلطة التشريعية[2] .

---

1 الكرخي، مجيد عبد جعفر 1999 الموازنة العامة للدولة ، مفهومها وأساليب إعدادها واتجاهاتها، الحديثة ، ط 1 مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة المستنصرية ــ بغداد / العراق.

2 الدليل الدولي(Aronson) لسنة 1985 ص 250 .

كما أن للموازنة العامة للدولة ثمانية أبعاد هي : السياسي ،الاقتصادي،المالي، الاجتماعي ،الإداري، الحسابي، القانوني ، ألمعلوماتي . وعليه فأن أي تغير في سعر النفط من شأنه التأثير على جميع هذه الأبعاد وخاصة بالنسبة للدولة المصدرة للنفط، والشكل [1] يوضح جميع أبعاد الموازنة العامة للدولة.

ومن خلال تتبع التطور التاريخي لنشوء بعض الموازنات في العالم والتي ارتبطت بالتطور السياسي والاقتصادي وان أول موازنة عامة للدولة قد ظهرت في فرنسا في العام 1842 ، والولايات المتحدة في العام1921 ، والعراق1921 والذي يعد أول دولة عربية نشأت فيها أول الموازنات، ثم تلتها بقية الدول العربية وآخرها كانت البحرين في العام 1970 .

الموازنة العامة للدولة العراقية.

إن الموازنة العامة للدولة العراقية تعتمد بدرجة الرئيسة على إيرادات بيع النفط ،حيث احتلت منها إيرادات تصدير النفط المرتبة الأولى بمقداره 33,9 تريليون دينار عن الإيراد المخطط والبالغ 31,9 تريليون دينار حيث بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات بعد استبعاد المنح 92,6 % ، وعند مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 45,4تر ليون دينار عام 2005 بالعام الذي سبقه نجد أن هناك زيادة في الإيرادات العامة بمقدار 10,1 تريليون دينار، وهذا يعزى إلى ارتفاع سعر النفط العالمي بمعدلات عالية والتحسن في حجم الطاقة الإنتاجية التصديرية 47,8 تريليون دينار فعلي والمقدر بلغ 2,4ترليون دينار .أي أن هناك زيادة مقدارها. حجم الإيرادات والمنح لعام 2005 ووفق الجدول رقم[2] الموضح في أدناه:

1 عبد اللـه، محمد عبد القادر، 2001 ، الموازنة العامة للدولة وتطبيقاتها في دولة القطر ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر.

2 عمار عبد الجبار ـــ دراسة موازنات الحكومة بعد عام 2003

جدول رقم (1)

موازنة الحكومة العراقية

السنة	سعر البرميل	تخمين الموازنة على 60 دولار لسنة 2005 و 56 دولار لسنة 2015	الموازنة المتحققة	الفائـض	العجـــز
2005	70 دولار	45.4 تريلون دينار عراقي	47.8	2.4 تريليون دينار عراقي	
2015	45 دولار	119.5 تريليون دينار عراقي			50 تريلون دينار

حيث أن الموازنة لسنة 280015 ستكون بحدود 125 تريليون دينار عراقي مقسمة كالتالي: 80 تريليون دينار (نفقات تشغيلية) و45 تريليون دينار (نفقات استثمارية).

وقد حسبت الواردات النفطية المقدرة بـ 84 تريليون دينار على أساس 3.3 مليون برميل نفط كمعدل صادرات يومية بسعر6800 دولار للبرميل الواحد، وقرابة 16 تريليون دينار كواردات غير نفطية، وبالتالي سيكون العجز المالي بحدود 5800 تريليون دينار وبعجز مالي نسبته 25% من الموازنة[1] .

1 قانون الموازنة العامة لسنة 2015 موقع مجلس النواب العراقي,

أن «السنوات الماضية شهدت فائضا في الإيرادات وفق الجدول المبين في تقرير اللجنة المالية، ومجموع الفائض من سنة 2004 ولغاية 2012 ما يقارب 185 تريليون دينار».

يصبح من البديهي القول، بان ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية ، أساس واردتها المالية ، مما تؤثر ايجابيا فيها ، وفي إعداد الموازنة العامة لديها ، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها ، مما يؤثر في إعداد الموازنة العامة فيها ، و يكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط ، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات.

جدول رقم (2)

معدلات أنتاج النفط العراق للفترة[1] 2003 ـــ 2015

الفترة الزمنية	متوسط إنتاج النفط مليون برميل/ يوم	سعر البرميل دولار	الملاحظات
2006 -2003	1.5	40	
2007 -2006	2.0	50	
2008 -2007	2.3	60	
2010 ـــ 2009	2.6	90	
2011 ـــ 2010	2,4	97	

1 موقع وزارة النفط العراقي www.oil.gov,iq

2012 ـــ 2011	2,5	120	
2013 ـ 2012	2.4	147	
2014 ـــ 2013	2,1	85	
2015	3.3	45	

وذلك من خلال عرض البيانات عن صادرات النفط والأسعار البيع موازنات الحكومة الاتحادية لفترات 2005 إلى 2015 ، حيث تتسم سوق النفط الدولية بعدم استقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها،إستراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم ،مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكه للنفط وان كانت بدرجات متفاوتة ، تقابل مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة للنفط.

مفهوم السعر النفطي.

هو ثمن الشيء المراد بيعه مقابل النقد ومفهوم سعر النفط هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبرًا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية في سبيل المثال 100 د/ب.

إن الإيرادات النفطية للدول المصدرة هي دالة لأسعار النفط وعدد البراميل المصدرة من النفط الخام حسب المعادلة التالية وهي:

$R= f(P,Q)$ حيث أن =R إيرادات النفط وP = أسعار النفط الخام Q = عدد البراميل المصدرة من النفط الخام. وتزداد الإيرادات النفطية وتنخفض تبعا للعلاقة بين (P,Q) وإذا ما علمنا أن Q,P تتأثران بالعديد من العوامل فمن الطبيعي أن تكون إيرادات النفط عرضة للتقلبات، وهكذا فان عدم استقرار الإيرادات النفطية تؤثر في جميع القرارات

الاقتصادية والسياسية للدولة المصدرة عامة وفي قرارا ت وفي قرارات الموازنة العامة فيها خاصة.

الشكل رقم[1] (2)



أن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي واستمرارها حتى إلا وبالأخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين 2007،2006، والتي بلغت ذروتها أكثر من 147 د/ب و كادت أن تلامس عتبة أل - 150 د/ب) في شهر تموز 2008 ، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبانحدار حاد حيث تدحرجت إلى ما دون أل 40 د/ب، و التي تركت أثارا سلبية على الاقتصاد النفطي مما انعكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية [1]، متمثلا

1 الأوبك، النشرة الاقتصادية الشهرية، 14 شباط 2009.

بتراجع مستوى أسعار النفط تراجعاً دراماتيكيا ذلك كانت الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

العوامل المؤثرة فيها سعر النفط.

هناك عدة العوامل التي تؤثر في تحديد أسعار النفط الخام الأمر الذي يشغل الكثير من السياسيين والمختصين و المهتمين الذي يعتبرون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق قوى العرض و الطلب حيث يزداد الإنتاج أحيانا ولكن السعر يبقى ثابتا ، أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا وهكذا ، حيث أن العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي كالأتي:

- العوامل السياسية: هي من أهم العوامل التي تتأثر أسعار النفط من جرائها ، حيث نشوء النزاعات في الشرق الأوسط واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي وأحداث برج التجارة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول 2001 ، إضافة إلى تغيرات في الدول العربية على خلفية ما تسمى بالربيع العربي ، حيث هذه الدول ضمن الشرق الأوسط ومن الدول مصدرة للنفط والتي تمثل نسبة كبيرة من صادرات النفط منها إلى دول الصناعية .
- العوامل الاقتصادية تمثل هذه بشكل مباشر على تحديد أسعار النفط في كثير من الأحيان ،وذلك عندما تنتعش اقتصاديات الدول العالمية تزداد الطلب على كميات كبيرة من النفط وبالعكس عند الركود الاقتصادي أو وجود أزمة اقتصادية حقيقية تؤثر سلباً على سعر النفط في الأسواق العالمية .
- العوامل الإنتاجية تعبر هذه العوامل في كثير من الحالات تؤثر على سعر النفط في الأسواق العالمية ،وذلك في حالة زيادة الإنتاج تؤدي إلى إغراق السوق بالكميات هائلة من هذه الصادرات[1] ، وتسبب بانخفاض السعر كما حدث في نهاية 2014

1 البصام ، سهام حسين عبد الرحمن وآخرون ، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط الخام العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013 كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت.

وبداية 2015 نتيجة ضخ كميات كبيرة من النفط من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وإصرارهم على عدم تخفيض الإنتاج .

- العوامل البيئية تؤثر هذه العوامل بشكل من الأشكال على سعر النفط، ولكن بدرجة أقل من العوامل الأخرى ،وذلك بعدم الالتزام بعض الدول باتفاقية كيتو لتقليل الاحتباس الحراري بالحفاظ على البيئة .
- العوامل المالية تعتبر العوامل المالية من العوامل المؤثرة لتحديد سعر النفط في الأسواق العالمية ، حيث الأزمة المالية التي حدثت في 2007 في الولايات المتحدة وأوربا مما أدت إلى ارتفاع سعر النفط وصلت عتبة 150 د/ب[1].

وحيث جميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات و مسارات أسعار النفط و غالبا ما تكون اشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي و الاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات اكبر من العوامل الأخرى حتى أعتبر النفط ويسبب أهميته الدولية والإستراتيجية سلعة مسببه، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط من هنا ظهر ما سمي بخطر السعر النفطي وما ترتب عليه من مخاطر وإشكاليات عديدة لحكومات الدول المصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية اعتمادا كليا.

مفهوم خطر سعر النفط.

هو الخطر الناجم من التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط هو خطر سعر النفط وقد أدى بروزه العالمية وتخلق عدم توازن في السياسية الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها مما أدى إلى بروز أبعادا لم تكن موجودة مسبقا كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية و أصبح أحد من ابرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي

1 الاوابك، النشر ات الاقتصادية الشهرية ك2009 2

والعلاقات الدولية والسياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة النفط و عولمة الطاقة والى غـزو واحتلال الدول المنتجة للنفط[1].

ويسير خط سعر النفط باتجاهين رئيسيين هما:

أولاً. خطر سعر النفط على الدول المصدرة للنفط وهو خطـر احـتمال الانهيـار في المعـدلات العامـة لأسعار النفط دون ما هـو متوقـع ،مـما يـؤدي إلى انخفـاض مفـاجئ في الإيـرادات النفطيـة للـدول المنتجـة والمصدرة للنفط ، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناتجهـا القـومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تصل أحيانا إلى 99%) من إجمالي ناتجهـا القـومي الإجـمالي ،ويكمـن هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة[2].

ثانياً. خطر سعر النفط على الدول المستوردة وهو احـتمال حـدوث طفـرات مفاجئـة وحـادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطـط الإنفـاق العام ، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول.

نستنتج مما تقدم بأن خطر سعر النفط هو عبارة عن حاصل جميع الخطرين السابقين.

خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد د.

إن الخطر بشطريه يؤثر في الموازنات العامة للدول المصدرة والدول المستوردة للـنفط، والذي بدوره أوجد الحاجة لبناء ا إستراتيجيات للتحوط من قبل الدول المـصدرة والمـستوردة ولخطر سعر النفط على مستوى أية دولة ثلاثة أبعاد هي الخطر السياسي والخطر الاقتصادي و الخطـر المـالي(ويقـاس هـذا الخطـر بمقـاييس إحـصائية بحتـة مثـل)مقـاييس التـشتت

1 Daniel, James A,(2001).

2 Satyanary & Somer satt,1997

المطلقة والنسبية(أي أن هنالك علاقة بين خطر سعر النفط والأخطار التي ترافقه في كل دولة و يسمى ب)الخطر القطري المركب[1].

الخطر القطري المركب للدولة س= الخطر السياسي+الخطر الاقتصادي+الخطر المالي.

وبإعطاء وزن نسبي للخطر السياسي (50 %) باعتبار النفط سلعة مسببه ولكل من الخطر الاقتصادي و الخطر المالي) .

فأن الخطر المركب للنفط للدولة س = 50% + 25%+25%=100%

كل ما تقدم نستنتج بأن خطر سعر النفط سيبقى قائماً طالما النفط المصدر الرئيس للطاقة والمؤثرة في السياسات الاقتصادية الدولية حيث يمثل الوزن النسبي الأعلى في كل الإيرادات والنفقات العامة للدول المصدرة والتوردة في حد سواء.

كيفية تقليل مخاطر انخفاض أسعار النفط.

إن التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي وتؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط أو التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيس في تحقيق مواردها المالية بالعملة، وبالتالي فان جميع دول العالم تواجه خطراً واحدا اسمه خطر سعر النفط .

ترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والإشكاليات عند إعداد الموازنات العامة لها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط خصوصا دول مجلس الخليجي والعراق، ولأجل تقليل من مخاطر انخفاض أسعار النفط لا بد على الحكومة القيام بما يلي:

---

1 البصام ، سهام حسين عبد الرحمن وآخرون ، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط الخام العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013 كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت.

أولاً. تحقيق الأمن والاستقرار: هناك معادله معروفة لا تقبل الجدل وهي: لا أمن واستقرار= لا تنميه ولا تقدم ولا رفاهية اقتصادية. لقد أثبت التاريخ أن كل الحضارات بُنيّت في ظروف الاستقرار والأمن الناجز في البلدان. لذلك لا يمكن حل المشاكل المتفاقمة، كالبطالة وتقديم الخدمات الضرورية، والاستثمار في المجالات كافه دون حصول أمن واستقرار كامل في البلاد، وسوف تذهب كل الجهود والمصروفات المبذولة لتحقيق التقدم أدراج الرياح ما لم يتحقق الأمن الكامل.

ثانياً.القيام بتنمية القطاع الزراعي بالشكل الصحيح أن "الوزارة تقوم حاليا بمناقشة الخطة العشرية الهادفة لوضع الأسس العلمية الكفيلة بالنهوض بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وبمشاركة عدد من المختصين بالشأن الزراعي من المبادرة الزراعية، ووزارة الموارد المائية وكليات الزراعة والقطاع الخاص، وذلك لتفعيل العمل الزراعي وفق خطط تعمل على الوصول لأعلى المستويات من الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المستديم للمواطن".

ثالثاً. " دعم المنجزات التي حققتها الوزارة في مجال إنتاج الحنطة والشعير والذرة الصفراء مع استمرار تقديم الدعم للإنتاج الحيواني لتوفير الحليب واللحوم الحمراء وتعضيد إنتاج الدواجن وتوفير بيض المائدة واللحوم البيضاء في الأسواق المحلية"..

رابعاً. أعادة هيكلة بناء الصناعة ونقل التكنولوجيا: ليس النقص في الطاقة الكهربائية والإرباك الأمني والانفتاح لاستيراد السلع الاستهلاكية الصناعية كانت وراء تراجع القطاع الصناعي لوحدها، وإنما هناك أسباب أخرى ينبغي أعادة النظر فيها من خلال التخطيط السليم لعملية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة. أن ما كان يجري في

العهود السابقة (قبل عام 2003) من أقامة صناعة في العراق ليس توظيفاً دائماً للتكنولوجيا، ولا يبرز المنتج الصناعي كعنصر من عناصر الإنتاج الحقيقي.

لمعالجة هبوط أسعار النفط، هناك مقترحان: الأول ترك الأسعار تهبط إلى حد يخرج معه من السوق كل المنتجين الهامشيين الذين يحتاجون لأسعار نفط مرتفعة ليواصلوا إنتاجهم، وبذلك تتخلص (أوبك) من الفائض من دون خسارة برميل واحد من حصتها السوقية. أما الثاني فهو أن تقوم (أوبك) بتخفيض 5 في المائة من إنتاجها أي ما يعادل نحو 1.5 مليون برميل يوميا[1]."

1 عبد المهدي، عادل ، علاج انخفاض سعر النفط موقع وزارة النفط العراقية.

المبحث الرابع.

تحليل الاقتصاد العراقي

اختبار فرضيات البحث،استنتاجات والتوصيات،

الملاحق والمصادر.

تحليل الاقتصاد العراقي.

يعتمد اقتصاد العراق المعاصر على إنتاج النفط بشكل كبير بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية التي مازالت تشكل المرتبة الثانية من ناحية الموارد الاقتصادية وتميز اقتصاد العراق عن بعض دول المنطقة النفطية بالزراعة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي إلى (10)% عام 2007، بينما كانت مساحة الأرض المزروعة 20% من مساحة العراق، ومن خلال تحليل الاقتصاد العراقي لقد وصلت سياسة الاقتصاد العراقي ألريعي المعتمد على مبيعات النفط الخام وعلى ارتفاع أسعاره مؤخراً إلى درجة تقود نحو تجسيد الفساد الإداري .

ومن الملاحظ أن تدهور أسعار النفط تكون سريعة جدا ودراماتيكية بينما ارتفاع الأسعار لم يحصل فجأة بل يأخذ بشكل تدريجي كما حدث عند ارتفاع سعر النفط من 40 دولار في شهر أيار من العام 2004 إلى 70 دولار في شهر آب 2005 والى 100 د/ب في كانون الثاني 2008 والى أكثر من 147 د/ب في العام نفسه ثم يبدأ بالتراجع إلى أن يصل إلى ادني درجاته (32) د/ب[1].

ولم تنفع معها محاولات أوبك في تخفيض حجم العرض من النفط كي تعاود الأسعار بالارتفاع أو تخفف من تدهورها،وكان تأثير قراراتها الإنتاجية محدودا وذلك بسبب وجود

1 الدكتور كامل العضاض، هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة , شبكة الاقتصاديين العراقيين ص.8

قوى منتجة أخرى خارج أوبك أو حتى بعض دول أوبك لا تلتزم أحيانا بقرارات المنظمة فيما يخص تحديد حصص الإنتاج لأعضائها،غير أن الارتفاع في أسعار النفط عاد مرة أخرى خلال هذه المدة بسبب إعصار كاترينا عام2005 الذي دمر المصافي في الساحل الشرقي لأمريكا[1].

إضافة إلى دور المضاربات في العقود الآجلة من قبل بعض المؤسسات الاستثمارية في المؤسسات النفطية كل ذلك قد أسهم في ارتفاع أسعار النفط العالمية، في آب2005 حيث وصل إلى 73 د/ب ثم عاود الانخفاض مرة أخرى بسبب الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي وهكذا نرى سرعة تقلبات أسعار النفط وتأثيرات ذلك في الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط والذي يؤثر في الموازنات العامة فيها.

أما النفط وهو المورد المالي الأساسي للدولة فقد خلق حالة غريبة اقتصادياً في الاعتماد على الدولة وغلق الأبواب أو تقليصها بوجه القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها . فلا يمكن للعراق المتجه نحو التنمية الشاملة أن يستمر بهذه الحالة غير المتوازنة اقتصاديا ويطمح لبناء مستقبل زاهر ومرفه للمواطنين عامة.

اختبار فرضيات البحث

إن انطلاق فرضيات البحث تفيد بأن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط لها ايجابيات في الحالة الأولى ومخاطر وإشكاليات عديدة في الحالة الثانية عند إعداد الموازنة العامة في العراق، مما يتطلب تفعيل دور مصادر الدخل غير النفطية في الحصول على الإيرادات المالية

1 إعصار كاترينا، وقع إعصار كاترينا في 23 آب 2005 على أثر مدى وجزر البهاما وعبرت جنوب لوريدا باعتبار إعصار معتدلا من فئة 1، مما سببت في بعض الوفيات والفيضانات هناك قبل أن يعزز بسعة في خليج المكسيك.

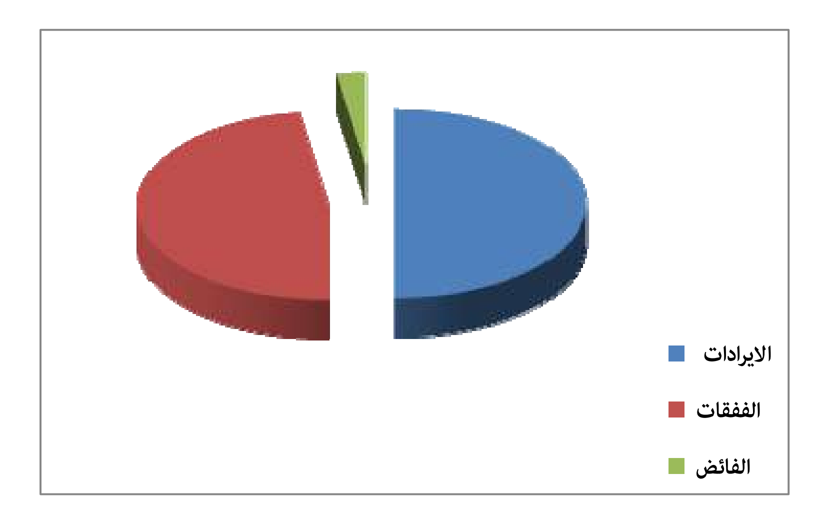
بما يؤدي إلى تجنب مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط في الموازنة العامة للدولة و في سياساتها الاقتصادية في الحالة الثالثة.

لأجل اختبار الفرضيات البحث من خلال المقارنة بين البيانات والإحصائيات للإيرادات النفطية والأسعار ومقارنة الحالات الثلاث كما يلي:

أولاً. الحالة الأولى وهي ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية بأي سبب من الأسباب، وعند إعداد الموازنة العامة وعندئذ خمنت سعر برميل النفط بسعر معين من قبل الخبراء ، ولكن بعد فترة بدأت أسعار النفط بالارتفاع عن السعر المخمن ، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الإيرادات أي فائض .

يلاحظ في موازنة عام 2005 حيث أن تخمين سعر البرميل من النفط بـ 60 دولار وبإيرادات 45.4 تريليون دينار عراقي الإ أن ارتفع السعر إلى 70 دولار ووصلت الإيرادات إلى 47.8 تريليون دينار عراقي أي تكون الزيادة بـ 2.4 تريليون دينار عراقي (الفائض) عن الميزانية، ويمكن ملاحظتها ي الشكل البياني رقم (1) أدناه.


ا لشكل البياني رقم (3)

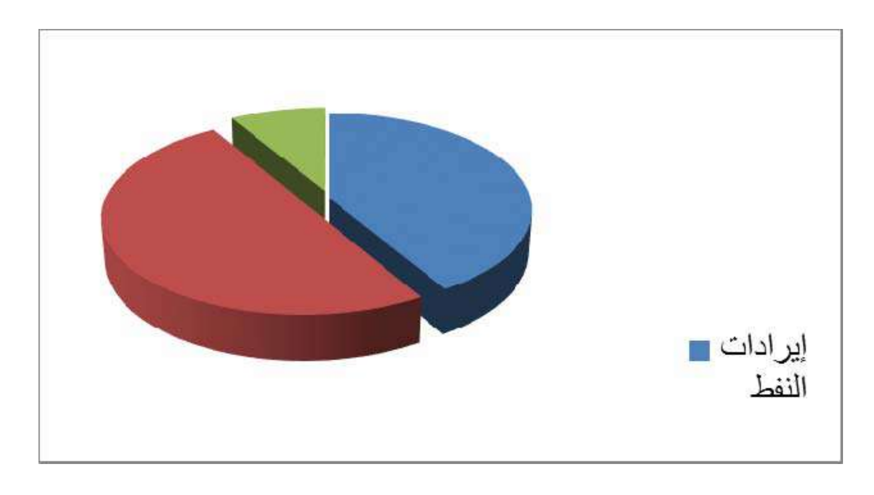


أما بالنسبة للموازنة العامة للعراق لعام 2010 فقد أعدتها وزارة المالية دائرة الموازنة العامة وسط توقعات بزيادة حجم الصادرات العراقية من النفط مع افتراض سعر البراميل المصدرة 60 د/ب إلى جانب توقع في حجم الإيرادات المالية من القاعات الأخرى عدا النفط وكانت نسبة مساهمة إيرادات النفط في الموازنة لهذا العام 85%.[1]*

ثانيا. الحالة الثانية:

هي الحالة التي تمثل لب البحث وتشمل انخفاض سعر برميل النفط في الأسواق العالمية ناتجة من العوامل السياسية أو الاقتصادية وغيرها ، ويمكن ملاحظة موازنة العراق لسنة 2015 عند إعداد الموازنة العامة على أساس سعر برميل النفط بـ 60 دولار وبإيرادات تقدر بـ 145 تريليون دينار، الإ أن انخفاض سعر برميل النفط الحالي 45 دولار أي الموازنة المتحققة عند السعر الحالي 120 تريليون دينار مما تحدث عجزاً تقدر بـ 25 تريليون دينار.

الشكل البياني رقم (4)[2]



1 موقع وزارة المالية لعام 2010.

2 موقع وزارة المالية لعام 2011

ومن الملاحظ أن هذه الحالة تتكرر في الدول التي تعتمد كلياً على إيرادات النفط أكث من 90% لذا تظهر عجزاً حقيقياً عند انخفض سعر النفط.

ثانيا. الحالة الثالثة:

ا. تشمل هذه الحالة نسبة مساهمة إيرادات النفط الخام وموارد أخرى في تكوين موارد الموازنة العامة للعراق خلال السنوات (2009-2004) نلاحظ في الجدول رقم (3) أدناه، حيث أن زيادة مساهمة الموارد أخرى للميزانية تقلل من نسبة المساهمة في موارد الميزانية لها.

تساهم نسبة الإيرادات النفطية في سنة 2005 بـ 23199 وموارد الميزانية 27516 وتكون نسبة 84 % أما الإيرادات النفطية 67000 سنة 2008 وموارد الميزانية 61884 وتصبح نسبة المساهمة 92% ، لذا نجد أن العلاقة بين زيادة ونقصان الإيرادات النفطية والعكس بالعكس.

الجدول رقم (3)

نسبة مساهمة إيرادات النفط الخام في تكوين موارد

الموازنة العامة للعراق خلال السنوات

(2009-2004)

السنوات	الإيرادات النفطية 1	موارد الميزانية 2	نسبة الإيرادات على موارد الميزانية 3 %½
2004	17456	2762	77
2005	23199	27516	84
2006	33258	29708	89

2007	37847	43093	88
2008	67000	61884	92
2009	50000	59000	85

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء 2009

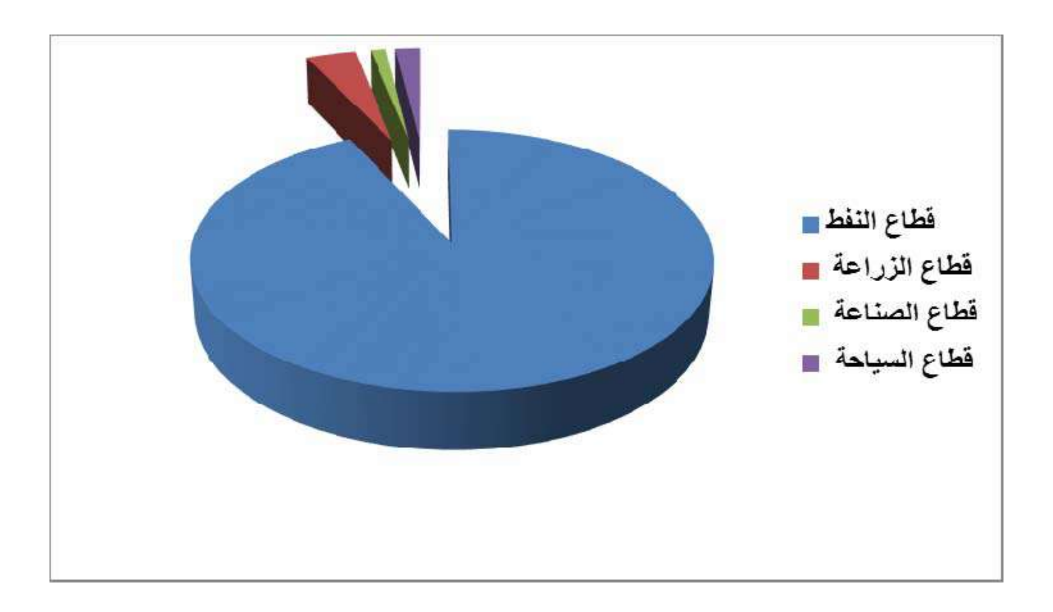
ب .أما تنويع مصادر الإيرادات للموازنة العامة الغير النفطية ، وذلـك بتطـوير القطـاع الزراعـي والـصناعي والسياحي في العراق :

أولاً. تساهم الزراعة بحصة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي (3.9%) من الحنطة والشعير والرز.

ثانياً. يساهم القطاع الصناعي بنحو 1.1% في الناتج المحلي ، حيث أن هذه مـساهمة قليلـة ويعـود السبب إلى الحصار الاقتصادي إلى 2003 .

ثالثاً. يساهم القطاع السياحي بنحو 2% من الناتج المحلي ، ستبدأ هذه القطاع الـسياحة بـالنمو في السنوات القامة وخصوصاً السياحة الدينية.

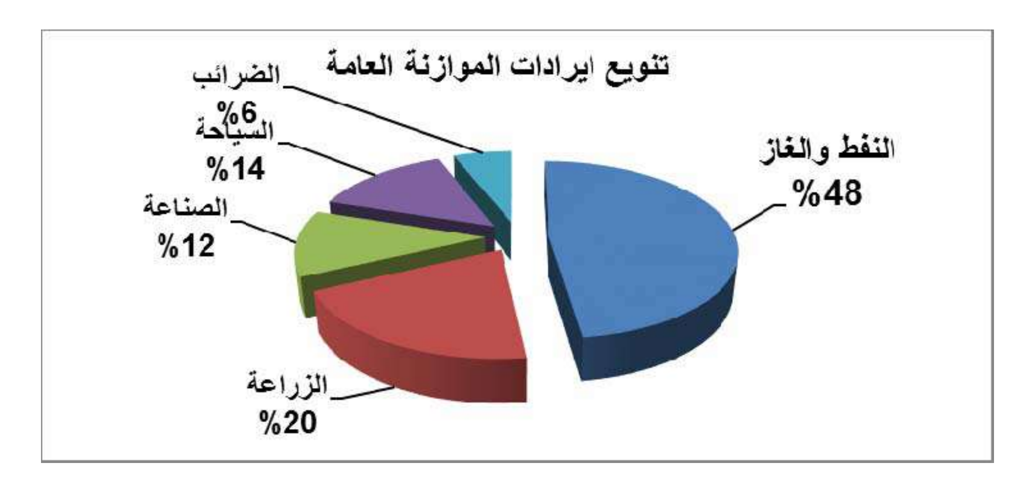

الشكل البياني رقم (5)



كما يوجد حالياً في الموازنة العامة للحكومة الاتحادية لسنة 2015 ، أما في حالة تطوير القاعات الزراعة والصناعة والسياحة وضبط منافذ الحدود لغرض إيرادات الضرائب والترانزيت لتغيرت الشكل البياني كما موجود في لشكل رقم (4) والذي يمثل الإيرادات النفطية والغير نفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة .

يجب على الحكومة القيام بتنويع مصادر الإيرادات حتى وصولها إلى هذا المستوى لغرض تقليل من مخاطر انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية .





إجابة تساؤلات البحث.

أما بالنسبة إلى إجابة على فرضيات البحث ما يلي:

أولا. تكون الإجابة للفرضية الأولى والتي تمثل الحالة الأولى هي عن زيادة سعر النفط فوق سعر المخمن ، ويحصل على الفائض في الموازنة العامة لصالح الحكومة مثل موازنة عام 2005 وموازنة عام 2010.

ثانياً. تكون الإجابة للفرضية الثانية نجدها في موازنة الحكومة الاتحادية لسنة 2011 وموازنة 2015 عند تخمين سعر برميل النفط بـ 56 دولار بينما السعر الحالي 42 دولار ب/د عند ذلك تصبح العجز المخطط.

ثالثاً. أما الإجابة على الفريضة الثالثة والتي تمثل تقليل الاعتماد على مصادر إيرادات النفطية ي الموازنة العامة، وكذلك الاعتماد على مصادر أخرى، وذلك بتنويع إيرادات كالزراعة والصناعة والسياحة وكذلك استفادة من الضرائب لدى المنافذ الحدودية ويمكن ملاحظة الشكل رقم (6).

الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات.

يتضح مما تقدم أن مهمة وضع إستراتيجية لعملية الانتقال إلى سياسة "اقتصاد السوق" والسير قدماً في تحقيق خطوات متقدمة نحو الديمقراطية ومن أجل أنجاح خطة التنمية المستدامة تحتاج إلى تبني خارطة طريق تضع في أولوياتها عدداً من نقاط الاختناق التي ورثها العراق منذ عقود طويلة.

لقد استطعنا التأشير على قسم من تلك النقاط والتي تحتاج للمزيد من الدرس والتقصي والتفصيل كي تكون برنامجاً سياسياً يمكن أن تتبناه جهة أوجهات وطنيه منفذه في مراكز الدولة العليا والعمل على تبنيه بعد مناقشته وإنضاجه بعيداً عن أعطاء الوعود الحالمة غير القابلة للتطبيق عملياً للناس قبل الانتخابات النيابية كما جرت العادة في السابق.

من خلال عرض البيانات والحقائق حول كيفية تقليل الاعتماد على الاقتصاد ألريعي في العراق على ضوء التغيرات التي حصلت في أسعار النفط في الأسواق العالمية:

أولاً.إن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للاقتصاد العراقي وعليه تعتمد الموازنات العامة والإيرادات النفطية هي التي تحدد ما إذا كانت الموازنة العامة ستحقق فائضا أم عجزاً.

ثانيا. إن مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2005 ـ 2015)أربكت كثيرا من الموازنات العامة، وأفرزت تداعيات اقتصادية ، وشكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة.

ثالثاً. إن جميع الموازنات العامة للعراق كانت دالة فقط لأسعار النفط وحجم الكميات المصدرة، وهنا تكمن ضرورة وهشاشة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي وأحادية حصيلة الإيرادات العامة دون تفكير بتطوير القطاعات أخرى.

رابعاً. لا تشكل حصيلة الإيرادات العامة غير النفطية سوى نسبة ضعيفة تـتراوح بـين %1.6ــ %4.7 في أحسن الأحوال وهي مساهمة الإيرادات الضريبية التي تميزت بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة.

خامسا. ثبتت بأن تزايد عدد موظفين القطاع العام ثلاثة أضعاف بسبب الاقتصاد أحادي المصدر أي الاقتصاد ألريعي مما تزيد نسبة البطالة مقنعة وغير مقنعة، وبذلك تخلق مجتمع غير منتج.

سادساً.إن أهم التحديات التي تواجه إعـداد الموازنـة العامـة وإقرارهـا مـن قبـل البرلمـان هـو عـدم الاستقرار السياسي وسيطرة (الداعش)على واسعة من العراق في حزيران 2014 وسيطرة المحاصصة الطائفيـة والمتوافقات السياسية بين الكتل الرئيسية سببت بعدم إقرار الموازنة 2014 .

سابعاً. نستنتج بأن يمتلك العراق العديد من الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية والماليـة) إذا مـا تم استغلالها بشكل كفيء يمكن أن تساهم في تفعيل مصادر للدخل غير نفطية مـن شـأنها تنويـع مكونـات الناتج القومي الإجمالي وتقليل خطر سعر النفط، وتساهم في إيجاد وسائل للتحوط من شأنها جعل الموازنـة العامة للعراق أكثر أمنا واستقرار واستقلالا من هيمنة أحادية موارد الموازنة العامة.

التوصيات.

أولاً. تـوصي دراسـة البحـث بوضـع الخطـط والـسياسات الاقتـصادية والماليـة والنقديـة، ضـمن الإستراتيجية عليا للتنمية المستدامة في الأمد البعيد، وذلك لتخلص مـن الآثـار المعوقـة للحالـة الريعيـة ومـا يصاحبها من "المرض الهولندي"ولتقليص هذه الآثار تدريجياً،مع تنامي الصناعات المحلية.

ثانياً. دعم الدولة في الاقتصاد والقيام بتقديم السلع والخـدمات العامـة إلى وتطـوير قدراتها في بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط قادرة على الإيفاء بمتطلبات التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية على المدى البعيد وتوفير مناخ استثماري يفـسح المجـال إمـام القطـاع الخـاص

للقيام بالدور المأمول من و كرافد أساسي للتنمية وقد يستدعي إعادة تعريف دور الدولة البدء في تفعيل السياسات الضريبية تماشياً مع نمو القطاعات الإنتاجية.

ثالثاً. نتيجة لإصابة الاقتصاد العراقي بأعراض المرض الهولندي لذا يجب تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية المتوازنة بما يحقق من رفع للقدرة التنافسية في القطاعات الإنتاجية غير الريعية، وإعطاء الأولوية للطلب المحلي على النفط المنتج ن من ثم تصدير الفائض، وكذلك دراسة مدى واقعية سقوف الإنتاج العليا لزيادة الإنتاج لوصولها 12مليون يوميا خلال عقد من زمان القادم.

رابعاً.تهيئة بيئة استثمارية لتطوير القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية، منها القطاع الزراعي من أجل زيادة مساهمتها الناتج المحلي الإجمالي،وتحقيق توازن هيكل القطاعات المختلفة من خلال استخدام الثروة النفطية كدفعة قوية لتحقيق التنمية الشاملة.

خامساً. لتجنب آثار ومضاعفات المرض الهولندي يجب تعقيم ازدهار الإيرادات لتقليل أثر الإنفاق ، كإنشاء صناديق للأجيال القادمة ، أو تشجيع الادخار والاستثمار لضمان التطور المستقبلي.

سادسا. يجب اختيار السياسات الأنسب والأصلح على المدى البعيد وليس القصير من أجل تخفيف آثار تقلبات إيرادات النفط على الاقتصاد وترسيخ النمو الاقتصادي. نظراً لتقلب أسعار النفط وعدم القدرة للتنبؤ بها، وأن للعوامل الجيوسياسية دور كبير في تحديد الأسعار .

سابعاً. إيجاد الأساليب للتخلص من الاقتصاد الأحادي والانتقال إلى اقتصاد متعدد الجوانب قادر على مواجهة التحديات المستقبلية عند نضوب النفط أو اكتشاف مصادر بديلة للطاقة، وذلك بتطوير قطاع السياحة الدينية من خلال تسهيل وتأمين احتياجات لزوار العتبات المقدسة، حيث بلغت عدد زوار في العاشوراء 2014 عتبة 20 مليون زائر

ثامناً. تشديد الحاجة الملحة لترصين النظام الديمقراطي ولتخليص العملية السياسية الحالية مما تعانيه من عدم الاستقرار والاحتراب والتناقض بين الكتل السياسية، بل يجب العمل على إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لضمان ليس فقط حسن استخدام الموارد النفطية، وإنما لفرض الرقابة الشعبية مستقلة على كيفية تصرف الحكومة للعوائد النفطية.

تاسعاً.توصي الدراسة بإسراع إقرار قانون النفط والغاز من قبل نجلس النواب، وذلك لحد الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ويعتبر إقراره حاجة ملحة وتعطي إستراتيجية للتنمية المستدامة في العراق الفيدرالي.

المصادر.

أولا. المصادر العربية.

1. الأوبك النشرة الاقتصادية الشهرية لسنة 2007.
2. - البصام، سهام،حسين عبد الرحمن، 2009 ، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط الخام العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون 2013 كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت.
3. البصام، سهام،حسين عبد الرحمن،وآخرون، 2012 ،الضرورات الإستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق،ط 1،المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر العلمي الثاني،كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت
4. جمهورية العراق،الجهاز المركزي للإحصاء ، 2009 ،مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.2008-1985
5. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2009،2010
6. خلف، صادق طعمه، الآثار الاقتصادية والأبعاد المستقبلية /دراسات (مركز واع للدراسات والبحوث).
7. كاظم، الدكتور كامل علاوي البطالة في العراق، جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد.
8. الكرخي، مجيد عبد جعفر، 1999 ،الموازنة العامة للدولة،مفهومها وأساليب إعدادها واتجاهاتها الحديثة،ط 1،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،الجامعة المستنصرية، بغداد
9. عبد الجبار ، عمار ـــ دراسة موازنات الحكومة بعد عام 2003
10. عبد المهدي، عادل، علاج انخفاض سعر النفط موقع وزارة النفط العراقية.
11. -عبد الله،محمد عبد القادر، 2001 ،الموازنة العامة للدولة وتطبيقاتها في دولة قطر، دار الثقافة،الدوحة،قطر.
12. العضاض ،الدكتور كامل: هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة ،شبكة الاقتصاديين العراقيين .
13. ألشمري، الدكتور مايح شبيب، تشخيص المرض الهولندي وإصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة سنة 2012.
14. موسوعة الحرة ويكيبيديا، شبكة الانترنيت، دليل المواقع العراقية.
15. -وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة (2009 .

ثانيا :المصادر الأجنبية.

1. 1-Aronson J.Richard (1985), public finance, Mc Grow Hill Lehigh University.

2. 2- Budget.org www.International 2010.

3. 3_Daniel, James A,(2001), Hedging government oil price risk, international monetary fund.

4. 4_Satyanary, suthakan and somer satt, Eduardo,(1997), Trade-off from hedging oil price risk in Ecuador world bank.

5. 5- OPEC- www.opec.org/opec_web/en

ملحق الوثائق.

وثيقة رقم (1)

تغيرات أسعار النفط فترة 1970 ــ 2007

رحلة النفط .. من دولارين عام 1970 إلى 97 دولارا في نوفمبر 2007

يقترب سعر برميل النفط الذي كان يساوي أقل من دولارين في 1970، اليوم من سعر مئة دولار بعد 40 عاما من الصعود رغم تقلبات سعر الدولار. وفي ما يلي أبرز محطات سعر برميل النفط في الولايات المتحدة:

- 1970: حدد السعر الرسمي للنفط السعودي بــ 1.80 دولارا للبرميل بحسب أرقام وزارة الطاقة الأمريكية.
- 1974: تجاوز السعر الذي تحصل به المصافي على النفط عشرة دولارات للبرميل الواحد بعد صدمة النفط الأولى إثر الحظر الذي فرضته الدول المصدرة للنفط في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973.
- 1979: تجاوز سعر النفط المستورد 20 دولارا مع اندلاع الثورة الإيرانية التي تسببت في ما يعرف بالصدمة النفطية الثانية. 1980: بدأت المصافي الأمريكية تشتري النفط بسعر يفوق 30 دولارا للمرة الأولى وارتفع سعر البرميل إلى 39 دولارا في 1981 بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية. - في 1983: بدأ إدراج النفط في سوق المبادلات الإلكترونية في نيويورك.
- نهاية أيلول (سبتمبر) وبداية تشرين الأول (أكتوبر) 1990: تجاوزت أسعار برميل النفط لفترة قصيرة 40 دولارا قبل حرب الخليج.
- أيار(مايو) 2004: أسعار النفط تتجاوز للمرة الأولى عتبة 40 دولارا في نيويورك.
- أيلول (سبتمبر) 2004: تجاوز عتبة 50 دولارا بسبب مخاوف بشأن إمدادات النفط.
- حزيران (يونيو) 2005: سعر برميل النفط يتجاوز 60 دولارا.

- نهاية آب (أغسطس) 2005: سعر برميل النفط يبلغ 70 دولارا بسبب إعصار كاترينا في خليج المكسيك.
- 12 أيلول (سبتمبر) 2007: سعر برميل النفط المرجعي الخفيف يتجاوز 80 دولارا بسبب مخاوف من تراجع مخزون النفط الأمريكي.
- 18 تشرين الأول (أكتوبر) 2007: أسعار النفط تتجاوز 90 دولارا في المبادلات الإلكترونية التي تلت الإغلاق.
- 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2007: قبل افتتاح المداولات تجاوز سعر الخام 92 دولارا بسبب تهديدات تركية بالتوغل في شمال العراق وعقوبات أمريكية جديدة ضد إيران.
- 29 تشرين الأول (أكتوبر): سعر برميل النفط يتجاوز 93 دولارا تحت تأثير خفض مؤقت للإنتاج في المكسيك بسبب سوء الأحوال الجوية.
- 31 تشرين الأول (أكتوبر): أسعار النفط تتجاوز على التوالي 94 و95 دولارا إثر نشر معلومات عن تراجع قوي للمخزون الأمريكي وقرار البنك المركزي الأمريكي خفض نسبة الفائدة.
- 01 تشرين الثاني (نوفمبر): تجاوز عتبة 96 دولارا للأسباب ذاتها. 06 تشرين الثاني (نوفمبر): تجاوز عتبة 97 دولارا بسبب تكهنات بتراجع جديد للمخزون الأمريكي. - 07 تشرين الثاني (نوفمبر): للأسباب ذاتها سعر برميل النفط يتجاوز عتبة 98 دولارا.

ويقول محللون إنه في حال تجاوز سعر برميل النفط عتبة 100 دولار فإن ذلك سيعني أنه بلغ سعرا قياسيا في قيمته الحقيقية، أي سعره المحدد تبعا لمستوى التضخم وتطور قيمة الصرف. وحدد السعر الحقيقي القياسي بـ 102 دولار للبرميل.

وثيقة رقم (2)

قانون الموازنة الفيدرالية للعراق لسنة 2005 رقم (23) لسنة 2005

عنوان التشريع: قانون الموازنة الفيدرالية للعراق لسنة 2005 رقم (23) لسنة 2005.

التصنيف: قانون عراقي محتوى.

رقم التشريع: 23.

سنة التشريع: 2005.

تاريخ التشريع: 2005-01-01 00:00:00.

استناداً إلى أحكام القسم الثاني من ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والقسم الأول من قانون الإدارة المالية لسنة 2004 وبناء على قيام المجلس الوطني المؤقت بتصديق الموازنة الفيدرالية للعراق 2005، ولموافقة مجلس الرئاسة قرر مجلس الوزراء إصدار الأمر الآتي :

الفصل الأول.

النفقات.

مادة 1.

يخصص مبلغ مقداره (35981168) مليون دينار (خمسة وثلاثون ألف وتسعمائة وواحد وثمانون مليار ومائة وثمانية وستون مليون دينار) للنفقات للسنة المالية 2005 يوزع وفق الجدول (أ) الملحق بهذا الأمر وكالآتي :

أولا : - مبلغ مقداره (28431168) مليون دينار (ثمانية وعشرون ألف وأربعمائة وواحد وثلاثون مليار ومائة وثمانية وستون مليون دينار) للنفقات التشغيلية يوزع وفق الجدول (أ) الحقل / 1 الملحق بهذا الأمر .

ثانياً : - مبلغ مقداره (7550000) مليون دينار (سبعة آلاف وخمسمائة وخمسون مليـار دينـار) لنفقات المشاريع الرأسمالية موزعة وفق الجدول (أ) الحقل / 2 الملحق بهذا الأمر.

الفصل الثاني الإيرادات.

مادة 2.

تقدر إيرادات الدوائر الخدمية الممولة مركزياً للـسنة الماليـة / 2005 بمبلـغ مقـداره (28958608) مليون دينار (ثمانية وعشرون ألـف وتـسعمائة وثمانيـة وخمـسون مليـار وسـتمائة وثمانيـة ملايـين دينـار) حسبما مبين في الجدول (ب) الملحق بهذا الأمر .

وثيقة رقم (3)

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق

للسنة المالية 2015

باسم الشعب.

رئاسة الجمهورية

بناء على ما أقره مجلس النواب طبقا لأحكام البند (أولا)من المادة 16 والبند (ثالثا) من المـادة (37) من الدستور .

2162 / 2 / 61قرر رئيس الجمهورية بتاريخ

اصدر القانون الآتي :

قانون رقم (2) لسنة 2162

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2162

((الفصل الأول))

الإيرادات

المادة 1

أولا :

أ- تقـدر أي إيـرادات الموازنـة العامـة الاتحاديـة للـسنة الماليـة / 5102 بمبلـغ (94146484049) ألـف دينار(أربعة وتسعون ألف وأربع وثمانون مليار حسبما مبـين في)الجـدول / أ الإيـرادات وفـق العـداد) الملحق بهذا القانون .

ب - احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معـدل سـعر قـدره(56دولار للبرميل الواحد ومعدل تـصدير قـدرة 3300000 برميـل يوميـا ثلاثـة مليـون وثلاثمائة ألف برميل يوميا ضمنها 250000 برميل يوميا مائتان وخمسون ألف برميـل

يوميا (عن كميات النفط الخام المنتج في إقليم كردستان و(300000) برميل ثلاثمائة ألف برميل يوميا عن كميات النفط الخام المنتج عن طريق محافظة كركوك وتقيد جميع الإيرادات المتحققة فعلا أي إيرادا نهائيا لحساب الخزينة العامة للدولة.

ثانيا :

تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بقيد جميع مبالغ المنح النقدية التي تحصل عليها بموجب مذكرات التفاهم مع حكومات أو مؤسسات أجنبية إيرادا نهائيا للخزينة العامة الاتحادية وعلى وزارة المالية الاتحادية إعادة تخصيصها للأغراض التي منحت لأجلها وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط الاتحادية.

ثالثا : تقيد مبالغ التبرعات الممنوحة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بعد قبولها من وزير المالية الاتحادي إيرادا نهائيا للخزينة العامة الاتحادية، على أن يقوم وزير المالية الاتحادي بتخصيصها إلى اعتمادات الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة للصرف وفقا للأغراض التي منحت لأجلها.

ملحق الجداول.

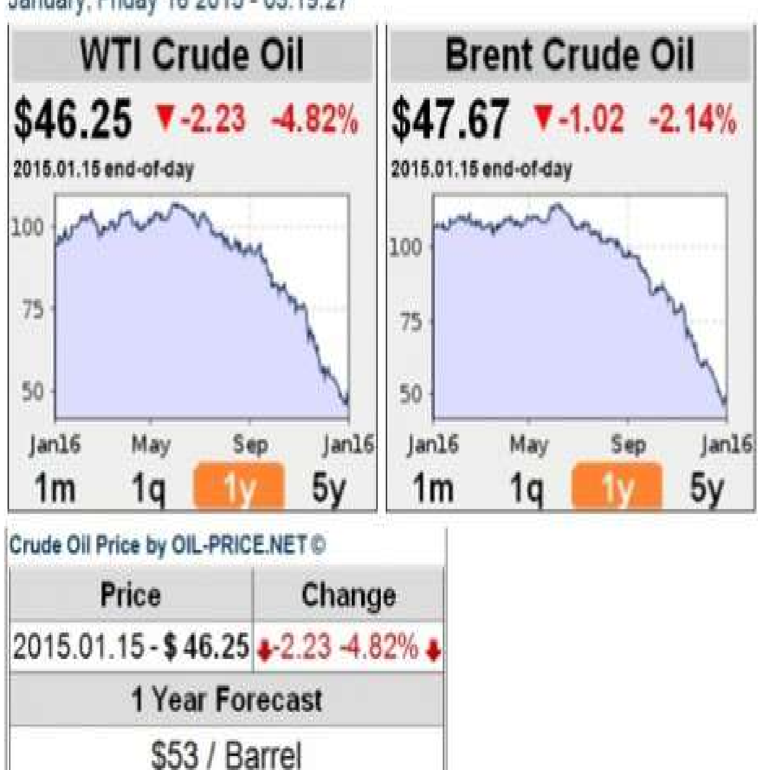
الشكل رقم (7)

المالية النيابية: الادخار العام سيوفر 2 تريليون دينار للموازنة2015-01-13



المصدر : وكالة الدنانير الاقتصادي.

شكل رقم (8)

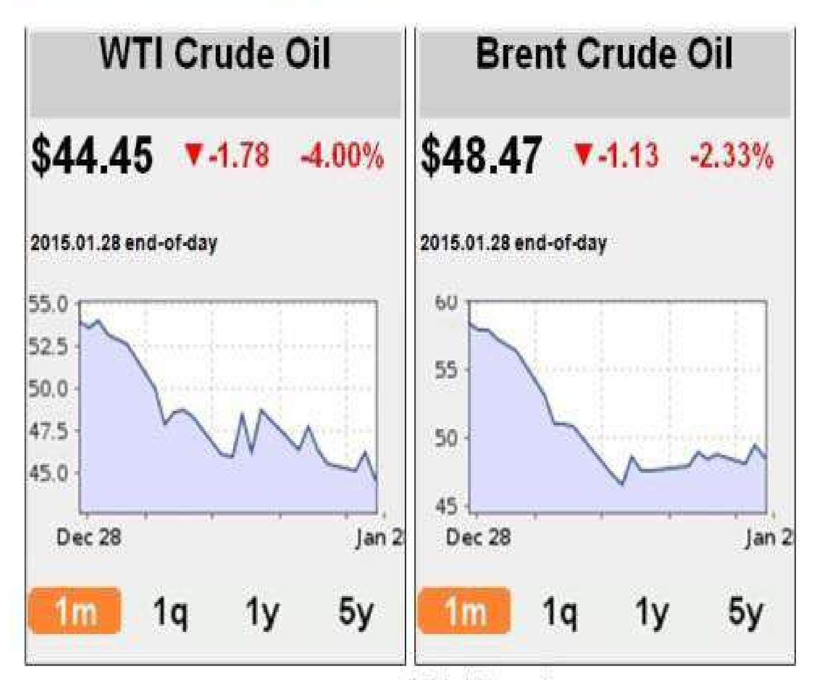


Price	Change
2015.01.15 - $ 46.25	-2.23 -4.82%
1 Year Forecast	
$53 / Barrel	

المنحنيات اعلاه- نقلا عن oil-price-net

الشكل رقم (9)

Crude Oil and Commodity Prices
January, Thursday 29 2015 - 01:22:14

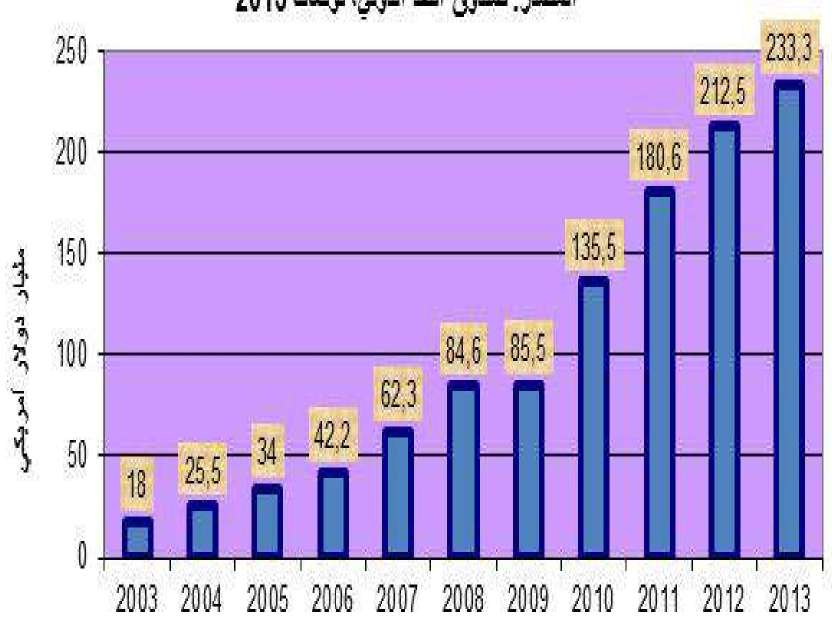


1 Year Forecast (WTI Crude) = $51 / Barrel

1 Year Forecast (Brent Crude) = $55 / Barrel

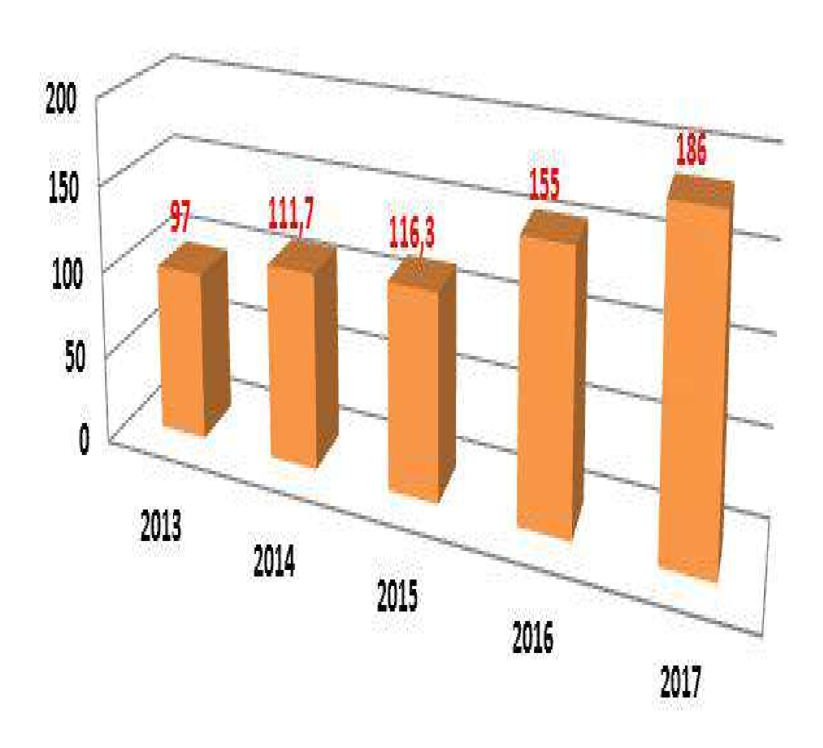
المنحنيات اعلاه- نقلاً عنoil-price-net

الشكل رقم (10)


الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2003-2013
المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات 2013
مليار دولار امريكي
250
200
150
100
50
0
18
25,5
34
42,2
62,3
84,6
85,5
135,5
180,6
212,5
233,3
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013

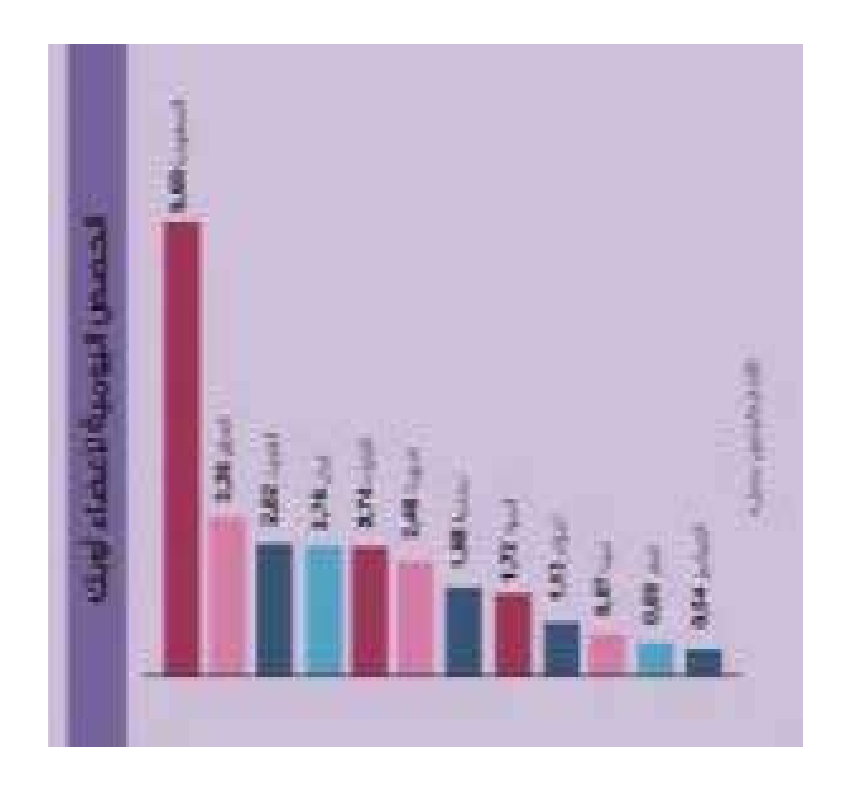

$
OIL
OIL
OIL
OIL

الشكل رقم (11)


عائدات النفط العراقي المتوقعة 2013-2017
بمليارات الدولارات الأمريكية - المصدر: وزارة التخطيط
200
150
100
50
0
97
111,7
116,3
155
186
2013
2014
2015
2016
2017

الشكل رقم (12)

تسلسل الدول ألاثني عشر المصدرة للنفط.



الشكل رقم (13)



الجدول رقم (4)

صادرات النفط الخام

صادرات العراق من النفط الخام خلال شهر – تشرين الثاني 2014

إصدار يوم : 25 /11 /2014

التحديث اللاحق يوم : 25 /12 /2014

السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		معدل السعر ($/للبرميل)
		الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	
2014	تشرين الثاني	74.5	5,184	0.8	54	75.3	5,238	69.562

المصدر: موقع وزارة النفط

الجدول رقم (5)

خلاصـــــــــة تاريخية								
السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		معدل السعر ($/للبرميل)
		الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	
2014	كانون الثاني	63.1	6,454	6.0	620	69.1	7,074	102.373
	شباط	70.2	7,159	8.2	842	78.4	8,001	102.054
	آذار	73.5	7,429	0.8	78	74.3	7,507	101.036
	نيسان	75.3	7,582	0.0	0	75.3	7,582	100.961
	أيار	80.0	8,077	0.0	0	80.0	8,077	100.963
	حزيران	72.8	7,470	0.0	0	72.8	7,470	102.610
	تموز	75.7	7,742	0.0	0	75.7	7,742	102.272
	آب	73.6	7,172	0.0	0	73.6	7,172	97.446
	أيلول	76.2	6,916	0.0	0	76.2	6,916	90.761
	تشرين الأول	75.4	6,120	0.9	70	76.3	6,190	81.127
	تشرين الثاني	74.5	5.184	0.8	54	75.3	5,238	69.562

نشرت بتاريخ: 12-10-2012 حُمّلت الكميات أعلاه من مينائي البصرة وخور العمية والعوامات الأحادية على الخليج العربي ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط وإلى الأردن بالشاحنات الحوضية للشركات المُشترية الآتية :

الجدول رقم (6)

معدل تبادل التجارة الداخلية العراقية

السنة	الأرقام القياسية		معدل التبادل التجاري 1 ، 2
	السلع المحلية	السلع التجارية	
2003	12893.9	2982.1	4.32
2004	20536.7	2962.2	6.93
2005	30492.7	3401.3	8.96
2006	42288.1	4264.4	9.91

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء"الأرقام القياسية2007 "

الجدول رقم (7)

جزء من الموازنة العامة لعام 2015

ت	المفردات	المبلغ (ألف دينار)
1	إجمالي الإيرادات	94048364139
	الإيرادات النفطية	78649032000
	الإيرادات غير النفطية	15399332139
2	إجمالي النفقات	1190586322783
	النفقات الجارية	78248392443
	النفقات الاستثمارية	41991214070
4	إجمالي العجز المخطط	25401235783
5	يطرح مبلغ الادخار الوطني	200,000,000
	العجز المتبقي	23401230783

موقع مجلس النواب العراقي ــ القوانين الصادرة.

أثر العولمة الرأسمالية علي التنمية في الدول النامية

"دراسة حالة جمهورية مصر العربية"

د. مجدي الجعبري

ملخص.

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي العولمة الرأسمالية وأدواتها والتغيرات الدولية التي رافقتها وأثرها علي التنمية الشاملة في الدول النامية، مع دراسة حالة جمهورية مصر العربية.، وقد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة مباشرة بين العولمة الرأسمالية والتنمية الشاملة في الدول النامية، حيث تبين وجود آثار ايجابية وآثار سلبية علي مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية نتيجة للتدفقات المالية الدولية الوافدة.

وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف البحث والدراسة من قبل المتخصصين لفهم ظاهرة العولمة والعمل علي تلافي الآثار السلبية لها علي التنمية الشاملة في الدول النامية.

Abstract.

"The impact of globalization capitalism development in developing countries. Egypt's case study".

Researcher: Dr. Magdy Algaapary.

This study aims to Acquainted with the globalization of capitalism, international changes that accompanied, And their impact on the overall development in Developing countries. The study found that there was a direct relationship Between capitalist globalization and overall development In developing countries. There are positive effects, negative effects, on the economic development indicators, social, and human, As a result of the international financial flows.

The study recommends, intensify research and study of specialists, to understand the phenomenon of globalization, and work to address the negative effects of globalization On development in developing countries.

مقدمة.

لقد حدثت تغيرات سريعة ومتلاحقة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين في أساليب ووسائل العمل والإنتاج نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية، وقد كان لهذه التغيرات أثرها علي المفاهيم الثقافية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتخلت الدول عن التعايش في عزلة واندمجت في كيان عالمي واحد وهو ما يعرف بالعولمة، ومن مظاهر العولمة الانفتاح المالي أو ما يسمي بالعولمة الرأسمالية، حيث زاد حجم التدفقات المالية بمعدلات كبيرة سواء في الدول النامية أو المتقدمة وبما يخلق فرصاً جديدة للتنمية خاصة في الدول النامية، وفي المقابل قد يكون هناك تحديات تواجه اقتصاديات الدول النامية.

وتعني عملية التنمية في الدول النامية حدوث تغيراً في أوجه ومجالات مختلفة تتضمن تغيير هيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية بغرض توفير حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع، فمفهوم التنمية لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل يشمل الجوانب الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية وغيرها، أما الدول النامية فهي الدول التي يكون فيها مستوى المعيشة منخفض، ولا تمتلك قاعدة صناعية متطورة، ومؤشر التنمية البشرية لديها منخفض.

وتتطلب عملية التنمية في الدول النامية تمويل يفوق مواردها الذاتية، حيث تحتاج إلي تدفقات مالية دولية لتمويل الفجوة بين متطلبات عملية التنمية وبين الموارد المتاحة لديها، وقد اختار الباحث جمهورية مصر العربية نظراً لاعتمادها علي التدفقات المالية الدولية لتحليل البيانات الإحصائية المتاحة الخاصة بها وذلك لبيان اثر التدفقات المالية علي بعض المتغيرات التي تعبر عن عملية التنمية ومن ثم تعميم النتائج علي الدول النامية.

أهمية البحث.

ترجع أهمية البحث إلي أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة والدول

النامية والتي تعد من أهم عناصر التنمية في الدول النامية حيث لا تمتلك الدول النامية رأس المال الكافي لعملية التنمية، كما أن ظاهرة العولمة الرأسمالية تؤثر علي كافة دول العالم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

أهداف البحث.

نظرا لتشعب هذا الموضوع يحاول البحث تناول الجوانب الرئيسية فيه بشكل موجز للتعرف علي ظاهرة العولمة الرأسمالية وأدواتها ومظاهرها وما رافقها من تغيرات دولية وأثرها علي عملية التنمية في البلدان النامية مع دراسة حالة جمهورية مصر العربية.

مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة علي السؤال التالي:

هل توجد علاقة بين العولمة الرأسمالية وعملية التنمية في الدول النامية؟

وذلك في ضوء عدم امتلاك الدول النامية للموارد أو المدخرات الكافية لعملية التنمية.

فرضيات البحث.

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة مباشرة بين العولمة الرأسمالية وعملية التنمية في الدول النامية.

الفرضية الفرعية الأولي: هناك علاقة مباشرة بين العولمة الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة مباشرة بين العولمة الرأسمالية والتنمية الاجتماعية في الدول النامية.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة مباشرة بين العولمة الرأسمالية والتنمية البشرية في الدول النامية.

منهج البحث.

يعتمد البحث علي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة وفهم ظاهرة العولمة الرأسمالية وأثرها علي عملية التنمية في الدول النامية، حيث يتم تحليل البيانات الإحصائية المتاحة لجمهورية مصر العربية الفترة من (2005 ـ 2013) للوصول إلي اثر التدفقات المالية الدولية الوافدة علي المتغيرات الخاصة بعملية التنمية ومن ثم تعميم النتائج للدول النامية.

خطة البحث.

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلي التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة العولمة.

الفصل الثاني: التنمية الشاملة في البلدان النامية.

الفصل الثالث: أثر التدفقات المالية الدولية علي التنمية في الدول النامية.

النتائج.

التوصيات.

الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات السابقة ذات علاقة بظاهرة العولمة بصفة عامة والعولمة الاقتصادية والمالية بصفة خاصة وتأثيراتها علي الدول النامية نعرض أهمها فيما يلي.

- "مقدم عبيرات ، عبد المجيد قدي 2002"[1] العولمة وتأثيرها علي الاقتصاد العربي. هدفت هذه الدراسة إلي تناول مفهوم وتحليل ظاهرة العولمة وآثارها السلبية والايجابية علي اقتصاديات الدول العربية.

1 مقدم عبيرات، عبدا لمجيد قدي"العولمة وتأثيرها علي الاقتصاد العربي" مجلة الباحث العدد 2002/01.

- "احمد عبد العزيز وآخرين 2011"[1] العولمة الاقتصادية وتأثيرها علي الدول العربية. هدفت هـذه الدراسة إلي التعرف علي مفهوم العولمة الاقتصادية والتغيرات التـي أحـدثتها في التجـارة الدوليـة والإقليمية والمجالات التي تأثرت بها، وكذلك الآثار السلبية لهذه الظاهرة وتحديد الآثار الايجابيـة التي يمكن الاستفادة منها.
- "إبراهيم موسي 2009 "[2] قياس وتحليل اثر التدفقات المالية في التنمية الاقتصادية في بلدان ناميـة مختـارة خـلال المـدة 1990. هـدفت هـذه الدراسـة إلي تحليـل اثـر التـدفقات الماليـة في بعـض المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، وقد اختار الباحـث مـصر لاعتمادهـا الكبـير علي التدفقات المالية في عملية التنمية الاقتصادية فيها لتوفير البيانات اللازمـة لاختبـار العلاقـات الدالية والوصول إلي نتائج معنوية يستطيع الباحث الاعتماد عليها.
- "عبد الرازق كبوط وأخر 2006"[3] اثر التمويل الدولي علي الاقتصاديات الناميـة. وقـد ركـزت هـذه الدراسة علي ما يلي:
  - التعرف علي أنظمة التمويل وتطورها في إطار العولمة المالية.
  - أهمية التدفقات المالية ومخاطرها.
  - سياسات تسمح بتلافي الأزمات المالية.

1 احمد عبد العزيز وآخرين" العولمة الاقتصادية وتأثيراتها علي الدول العربية" مجلة الإدارة والاقتصاد ـ العدد 2011/36.

2 إبراهيم موسي"قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختـارة خـلال المـدة 1990، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2009/19.

3 عبد الرازق كبوط وأخر"اثر التمويل الدولي علي الاقتـصاديات الناميـة" مداخلـة في الملتقـي الـدولي بجامعـة محمـد خـضير بسكره ـ الجزائر في 21،22 نوفمبر 2006.

- "مولاي الخضر عبد الرزاق وأخر 2010"[1] دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ـ دراسة حالة الجزائر. وتناولت هذه الدراسة المتغيرات الاقتصادية التي تحدد حجم القطاع الخاص ومساهمته في التنمية بالدول النامية وكذلك مدي قدرة البلدان النامية علي إنشاء وتنمية قطاع خاص ينتج فرص عمل جيده ومستوي أفضل للدخل ويتحمل مسئوليته الاجتماعية.

- "عبد اللـه موساوي 2009"[2] دور الدولة في التنمية البشرية في البلدان النامية في ظل العولمة. يهدف هذا البحث إلي الوقوف علي حيثيات مقاربة التنمية البشرية والسياق العالمي الذي تتم فيه ومدي إمكانية استرجاع الدولة لدورها في التنمية من خلال هذه المقاربة الجديدة.

- "رميدي عبد الوهاب وأخر 2006"[3] العولمة المالية وأثارها علي اقتصاديات الدول النامية. تهدف هذه المداخلة إلي التعرف علي العولمة بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة واثر العولمة المالية علي اقتصاديات الدول النامية.

1 مولاي الخضر عبد الرزاق وأخر"دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ـ دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2009/07 ، 2010.

2 عبد اللـه موساوي"دور الدولة في التنمية البشرية في البلدان النامية في ظل العولمة" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.

3 رميدي عبد الوهاب ، سماي علي"العولمة المالية وأثارها علي اقتصاديات الدول النامية" الملتقي الدولي بعنوان سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة في 21، 22 نوفمبر 2006.

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة العولمة.

لا يعد مفهوم العولمة مجرد شعار اقتصادي رأسمالي أو وجه من أوجه الرأسمالية ، بل يعد فكر رأسمالي شامل في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعي والثقافي، لكن الوجه الاقتصادي هو الوجه الأبرز.

والعولمة إرادة سياسية تعبر عن مصالح الشركات ذات النشط الدولي، وقد أدت العولمة إلي تلاشي الاقتصاديات الوطنية والإقليمية واندماجها في اقتصاد واحد عالمي وأصبح العالم سوقاً واحدة، كما ارتبطت العولمة بتحرير الأسواق المالية والنقدية، ومن سمات العولمة تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود.

التعريف بالعولمة.

لم تتفق الآراء علي تعريف شامل وموحد للعولمة، ويرجع هذا الاختلاف إلي تعدد مجالات التطبيق، فمنها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمعلوماتية، لذلك نطرح فيما يلي أهم التعريفات التي وردت للعولمة في محاولة للوصول إلي تعريف شامل ومناسب.

- "العولمة هي السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدء يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم علي تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلي قرية عالمية متنافسة الأطراف ، تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات علي قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكالا جديدة

للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية بكل ما فيها من تناقضات"[1].

- "العولمة هي سرعة تدفق السلع والخدمات والأموال والأفكار والبشر بين بلاد العالم بغير حدود ولا قيود"[2].
- "العولمة هي العملية التي تسعي لتحويل دول العالم إلي جمهوريات في خدمة الإمبراطورية الأمريكية عن طريق المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الحرة والأمم المتحدة إن أمكن وعن طريق القوة العسكرية عند اللزوم. والعولمة بمفهومها الاقتصادي هي تطور حتمي لطبيعة النظام الرأسمالي الغربي الذي تطور من اقتصاد محلي إلي اقتصاد إقليمي فاقتصاد وطني وأخيرا اقتصاد العولمة"[3].
- "العناصر الأساسية لفكرة العولمة ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر امة بقيم وعادات غيرها من الأمم"[4].
- "العولمة تعني عالمية العادات والقيم والثقافات لصالح العالم المتقدم اقتصاديا، وبما يعني محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي علي بقية دول العالم خاصة النامي منها بشكل يؤدي إلي خلط كافة الحضارات وإذابة خصائص المجتمعات"[5].
- "العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من أوجهها المتعددة، فهي

1 عبد المطلب عبد الحميد"العولمة واقتصاديات البنوك" الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005، ص 21.

2 السيد ياسين"أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية" نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص11.

3 عبد الحي يحيي زلوم"أزمة نظام : الرأسمالية والعولمة في مأزق" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولي 2009، ص38.

4 جلال أمين"العولمة" دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة 2009، ص17.

5 سليمان بن صالح الخراشي"العولمة" دار بلنسيه للنشر والتوزيع، الرياض، طبعه أولي 1420هـ ،ص 7.

تعتبر سلسلة من الظواهر الاقتصادية بالدرجة الأولي المتصلة في جوهرها، والتي تشتمل علي تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول وتراجع وظائف الدولة، وانتشار استخدامات وتطبيقات التكنولوجيا وأدوات الاتصال، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود، وتكامل أسواق رأس المال في إطار اتجاهات الفكر الليبرالي الغربي"[1].

في ضوء ما ذكر من تعريفات يمكن أن نعرف العولمة بأنها" نظام عالمي يهدف إلي تطبيق الفكر الرأسمالي من خلال تحرير التجارة العالمية وإزالة الحدود الجغرافية والحواجز الثقافية أمام حركة رؤوس الأموال، وخلق مزيد من أسواق الاستهلاك، وسرعة انتشار وتداول المعلومات.

أنواع العولمة.

- العولمة السياسية. تسعي العولمة السياسية إلى جعل الدول وخاصة النامية منها تتبع النظام الرأسمالي الاقتصادي، والنظام الليبرالي السياسي، وذلك من خلال ربط هذه التحولات بالمعونات، ومن خلال خلق طبقة من المستفيدين اقتصادياً من التعامل مع الدول الغربية، فتتكون طبقة تعتقد بهذه التوجهات وتعمل على تحقيقها، بالإضافة إلى تشجيع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان[2].
- العولمة الاقتصادية. شهد العالم تحولات وتغيرات سريعة، حيث تطورت التجارة الدولية، وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرزت التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف الدول، والتطور السريع في المجال التكنولوجي والمعلوماتي من خلال تطور الاتصالات وظهور شبكة الإنترنت، فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم أدت إلى وجود نظام اقتصادي جديد، وظهور منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة والتي

1 محمد عبد القادر حاتم"العولمة ما لها وما عليها" الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005، ص15.

2 محمد صفوت قابل"الدول النامية والعولمة" الدار الجامعية، القاهرة 2004، ص239.

أدت بدورها إلي ظاهرة العولمة، لذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها أثرا.

- العولمة المالية. العولمة المالية ظاهرة مرتبطة بالنمو و التطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال، كما تعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال وبدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي، والعولمة المالية والتكنولوجية هي التعبير الاقتصادي عن الليبرالية السياسية، وعند انخراط الدولة في تيار العولمة الاقتصادية وانفتاح المجتمعات، سوف يؤدي تدفق المعلومات عن الثقافة الغربية إلى تقلص الاهتمام بالثقافات المحلية ، وقد يعتبرها البعض سبباً للتخلف، كل ذلك سيؤدى مع الانبهار والإعلام إلى القناعة بالقيم وبالثقافة الغربية ومن ثم تحويل هذه القناعات إلى ممارسة[1].

خصائص العولمة.

هناك خصائص رئيسية تميز العولمة أهم هذه الخصائص ما يلي[2]:

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية. من أهم ما يميز العولمة الأخذ باليات السوق واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة والاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات.
- ديناميكية مفهوم العولمة. حيث تسعي العولمة إلي إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة علي دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ويشمل ذلك اتفاقات تحرير التجارة وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.
- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي. ويظهر هذا في طبيعة المنتج

1 محمد صفوان قابل ، مرجع سابق ص239.

2 عبد المطلب عبد الحميد"العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 22-32.

الصناعي حالياً، حيث يتم تجميع مكونات منتج واحد من أكثر من دولة كما في صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والالكترونية.

- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات. وهي الشركات عالمية النشاط وتؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية.

- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة. هناك ثلاث مؤسسات تقوم علي إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية وهذه المؤسسات هي:

  - صندوق النقد الدولي وهو مسئول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
  - البنك الدولي وتوابعه وهو مسئول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
  - منظمة التجارة العالمية وهي مسئولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

- تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسات النقدية والمالية.

اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلي إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق.

ويمكن أن نضيف إلي تلك الخصائص تعاظم دور الأسواق المالية الدولية واستحداث أدوات مالية جديدة، حيث تعد الأدوات المالية عنصراً رئيسياً في نظام السوق المالية الحديثة تسمح بالتدفق الفعال لرأس المال، وقد تم استحداث مشتقات مالية تتضمن العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الخيارات وعقود المبادلة بالإضافة إلي تورق الديون، وهذه المشتقات تعد أداة للتحوط والمضاربة وتسهل عملية نقل وتوزيع المخاطر.

العولمة والرأسمالية.

منذ فترة والعالم يشهد انتشار للفكر الغربي المسمي بالعولمة، والعولمة ليست مجرد شعار اقتصادي رأسمالي أو وجه من أوجه الرأسمالية المتعددة ، لكنها فكر رأسمالي شامل لجميع نواحي الحياة، سواءً على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وإن كان الوجه الاقتصادي هو أبرزها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي المهيمن على السياسة الدولية، نتيجة لتفردها في الموقف الدولي وفي إدارة مشاكل العالم ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروجها وحلفائها منتصرين كان هدفها السيطرة على العالم والخروج من عزلتها، ومع بروز الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الوسائل التي تضمن لها السيطرة على العالم بوصفها القوة الوحيدة بالإضافة إلى نشر مفاهيم وقناعات المبدأ الرأسمالي في العالم.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلي إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم حيث تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة وتم وضع ميثاقها لحفظ السلام والأمن العالميين، وتفرع عن هذه المنظمة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي ، وكذلك صندوق النقد الدولي الذي يعمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي وثبات أسعار الصرف، وتكون موارد الصندوق في متناول الدول الأعضاء حسب نسب حصصها للمساعدة على تقصير أمد الاختلال في ميزان المدفوعات، وتهيمن أمريكا على قرارات صندوق النقد نظرا لكون حصتها هي الأكبر في رأس المال، كما تفرع عنها أيضا البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن أهم أغراضه إعادة إعمار ما دمرته الحرب، ومساعدة الدول الفقيرة، وتقديم القروض والضمانات للدول النامية.

وقد أسست الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947م الاتفاقية العامة على الرسوم الجمركية والتجارة (الجات)، والتي تهدف إلى تحرير تجارة والخدمات وتحرير التبادلات

التجارية والتدفقات المالية الناتجة عن العقود الحكومية الضخمة، وبعد أن أخفقت (الجات) نتيجة لعدم إلزام الأعضاء بها، أسست منظمة التجارة العالمية التي بدأ العمل بها 1995م، وبذلك أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وسائل بيد الولايات المتحدة الأمريكية للتفرد بالعالم، إضافة إلى ما تمتلكه من قوة عسكرية واقتصادية وتقدم تقني، وقد سعت أمريكا لجعل المبدأ الرأسمالي أساس العلاقات والأعراف والقوانين الدولية منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، حيث جعلت الأعراف الرأسمالية الأساس الرئيسي لميثاق هذه المنظمة الدولية.

الفصل الثاني

التنمية الشاملة في البلدان النامية.

يطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة عملية تنمية، ومفهوم عملية التنمية له أبعاد ومستويات متعددة ويتشابك مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، كما يستخدم مفهوم التنمية للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، ثم تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من حقول المعرفة، فأصبح هناك التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.

خصائص الدول النامية[1].

يقصد بالدول النامية الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض ويطلق عليها أيضا دول العالم الثالث، وتتمثل خصائصها في التالي:

- الخصائص الاجتماعية. وتتضمن انتشار الأمية، انخفاض المستوي الصحي،ارتفاع معدلات المواليد والوفيات، انتشار ظاهرة عمل الأطفال، غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.
- الخصائص السياسية. وتتضمن الديكتاتورية، التبعية لدول خارجية، عدم الاستقرار السياسي، سيطرة فئة علي الحكم، الاقتصاد المزدوج.

---

1 فارس رشيد البياتي"التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي" أطروحة دكتوراه تقدم بها إلي الأكاديمية العربية في الدنمرك،2008، ص70.

- الخصائص الإدارية. وتتضمن الفساد الإداري، نقص الكوادر القيادية، نقص التنسيق، انتشار المحسوبية والواسطة.
- الخصائص الاقتصادية. وتتضمن ضعف الإنتاج الصناعي، انتشار البطالة، الاعتماد علي الإنتاج الزراعي، قلة المدخرات، التفاوت في توزيع الدخل، انخفاض في متوسط الدخل.

وبصفة عامة تشترك الدول النامية في الخصائص التالية:

- انخفاض الدخل القومي وانخفاض معدل نموه. ويرجع ذلك إلي ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.
- انخفاض إنتاجية القطاع الخاص. نتيجة عدم توفر الموارد الرأسمالية.
- ارتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي. حيث يمثل الناتج المحلي الزراعي أهمية رئيسية في إجمال الناتج المحلي في الدول النامية.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنة بالدول المتقدمة.
- محدودية السوق المحلية والاعتماد على السوق العالمية. حيث تعتمد هذه الدول في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة.
- عدم كفاية البنية التحتية. تعاني معظم الدول النامية من عدم كفاية البنية التحتية مثل الطرق ووسائل الاتصال والطاقة وغيرها.

التنمية الشاملة.

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع معدلات الإنتاج العام مقوم بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز أن يحقق نمواً

اقتصادياً عن طريق رفع إنتاجه من هذه المواد في حال عدم انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، كما أن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين في حياة المجتمع، وقد اتفقت معظم الآراء علي أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي بما يؤدي إلي زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة عام 1956م التنمية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، وعملية التنمية الاقتصادية عبارة عن خطة معقدة متشابكة تهدف إلي تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي يؤدي إلي رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

ويشير مفهوم التنمية إلي مجموعة من الخطط في مجالات مختلفة تُحدث تغيرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال التصدي لمشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية للأفراد.

كما تُعرف التنمية الشاملة بأنها التطور أو التغير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لأفراده، ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين:

الأول: ضرورة حدوث تغيرات في بنية أو هيكلية المجتمع.

الثاني: توفير الحياة الكريمة للمجتمع.

ويختلف هذا المفهوم من مجتمع لأخر حسب طبيعة الموارد المتوفرة فيه، وحسب

طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، فالتنمية ليست تقليدا لما يجري في الدول الصناعية وليست مجرد خطط اقتصادية مصاغة بطريقة بارعة ولكنها عملية إدارية تتم بجهود جميع أفراد المجتمع، وبالنظر لان الفرد وسيلة التنمية وغايتها فهي تهدف إلى رفع مستوى الفرد المعيشي وتحقيق ذاته وتوفير حريته في الاختيار.

التنمية الاقتصادية[1].

تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل و تغير في هيكل الإنتاج و في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد و يمكن تعريفها بأنها " العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة " وتتضمن التنمية العناصر التالية.

- الشمولية : فهي تغير شامل ينطوي على الجانب الاقتصادي و الثقافي و السياسي و الاجتماعي و الأخلاقي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن و هذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بمعنى التخفيض من ظاهرة الفقر.

التنمية الاجتماعية.

التنمية الاجتماعية تقوم على تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية، مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية والبشرية بأسلوب

---

1 عبد القادر محمد عبد القادر وآخر" اتجاهات حديثة في التنمية" الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003، ص 11– 13.

يتماشي مع حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه، وتهدف التنمية الاجتماعية إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بكافة أنواعها.

التنمية البشرية.

ظهر مفهوم التنمية البشرية في عقود الحداثة الأخيرة ضمن العديد من مفاهيم سوق العمل المعاصرة، وزاد استخدامه فيما يتعلق بالتطوير والحاجة للتعامل مع مشكلات ضعف الثقافة التكنولوجية، وثقافة الرأي والرأي الآخر، وثقافة التواصل الفعال، وتعد التنمية البشرية عمليه لتنميه وتطوير إمكانيات ومقدرات الإنسان، بهدف توسيع الخيارات المتاحة أمامه باعتباره أداه وغاية التنمية.

مقاييس التنمية[1].

يعد النمو الاقتصادي هو الأساس لحدوث عملية التنمية، وهناك تغيرات هيكلية وتوزيعية للجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد تتمثل في التالي:

- المقاييس الاقتصادية التقليدية. إن مؤشر قدرة الاقتصاد الوطني علي توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي غير كافي للحكم علي درجة التنمية المحققة في البلدان النامية، حيث يصاحب ذلك زيادة في عدد السكان وارتفاع في الأسعار، لذا يتم استخدام مؤشرين، المؤشر الأول معدل نمو متوسط دخل الفرد والذي يأخذ في الاعتبار قدرة المجتمع علي توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، والمؤشر الثاني هو معدل الناتج المحلي الحقيقي للفرد وهو عبارة عن النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد ناقصا معدل التضخم، كما أن هناك بعض المؤشرات غير الاقتصادية مثل المعايير الاجتماعية كالتعليم والصحة.

1 كبداني سيد احمد"اثر النمو الاقتصادي علي عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية" أطروحة دكتوراه مقدمة إلي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر 2013، ص24.

- المقاييس الحديثة للتنمية. نتيجة لظهور بعض المشاكل التنموية، انصب الاهتمام حول إشكاليات التنمية المتمثلة في الفقر والبطالة وعدم عدالة توزيع الدخل، فمن غير المنطقي أن يصل البلد إلي نتيجة التنمية في الوقت الذي يعجز فيه عن حل تلك المشاكل حتى ولو تضاعف مستوي الدخل الفردي، لذا ظهر الاهتمام بالتنمية البشرية والتي تهدف إلي تحسين جودة الحياة من خلال مستوي تعليم أفضل، مستوي فقر اقل، مستوي اعلي في التغذية والصحي، مساواة في الفرص، مستوي ثقافي اعلي.

ولكي يكون متغير اقتصادي أو اجتماعي مؤشر للتنمية، يجب أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً لعنصر من عناصر التنمية، وفي حالة عدم إمكانية القياس يشير المؤشر إلي مستوي العنصر كأن يكون معدل وفيات الأطفال في مجتمع مؤشر لمستوي الصحة العامة.

الفصل الثالث

أثر التدفقات المالية الدولية علي التنمية في الدول النامية.

تهدف جميع الاقتصاديات إلي تحقيق النمـو المـستقر والمـستديم باعتبـاره العنـصر الكفيـل بتغيـير اتجـاه الكثير من المؤشرات الاقتصادية في الاتجاه الذي تسعي إليه الحكومات، إذ يمكـن مـن خلالـه تحقيـق زيـادة الدخل وتحسين مستوي المعيشية للسكان والحد من مـشكلة البطالـة، وتحـاول الحكومـات تعبئـة مختلـف المصادر المحلية إلى أقصى حد ممكن لتمويل التنمية، لكن ضعف هذه المصادر يضطر الحكومات إلى اللجوء للتمويل الخارجي، ويكون التمويل الخارجي إما في صورة قروض من البنوك أو إصدار أصول مالية في أسواق المال.

التدفقات المالية الدولية[1].

تتضمن التدفقات المالية الدولية التالي:

- الاستثمارات المباشرة.
- الديون طويلة وقصيرة الأجل.
- الائتمان التجاري.
- قروض صندوق النقد الدولي.
- استثمارات المحافظ.
- استثمارات أخري.

وتظهر هذه التدفقات تحت بند التحويلات الرأسمالية لميزان المدفوعات، فـإذا كانـت بنـود مدينـة تسمي تدفقات داخلة لرأس المال، وإذا كانت بنود دائنة تسمي تدفقات خارجة لرأس المال.

1 إبراهيم موسي ، مرجع سابق ص 2.

اتجاهات الاستثمارات العالمية.

أفاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد أن التدفقات العالمية ارتفعت عام 2013 لتصل إلي 1.45 تريليون دولار، كما ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ليبلغ 25.5 تريليون دولار عام 2013 علما بأنه قد بلغ 916 مليار دولار عام 2005، وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الاقتصاديات النامية عام 2013 مبلغ 778 مليار دولار وبما يشكل 54% من مجموع التدفقات العالمية الوافدة.

جدول رقم (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حسب المنطقة (2011 ـ 2013) مليار دولار

المنطقة	2011	2012	2013
الاقتصاديات المتقدمة	880	517	566
الاتحاد الأوروبي	490	216	246
أمريكا الشمالية	263	204	250
الاقتصاديات النامية	725	729	778
إفريقيا	48	55	57
أسيا	431	415	426
أمريكا اللاتينية والكاريبي	244	256	292
الاقتصاديات الانتقالية	95	84	108
اقل البلدان نموا	22	24	28

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014.

يتـضح مـن الجـدول رقـم (1) انخفـضت تـدفقات الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة الوافـدة في الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية مقابل زيادتها في الاقتصاديات النامية خلال الفـترة من عام 2011 إلي عام 2013، فقد انخفضت الاستثمارات المباشرة الوافدة في الاقتصاديات المتقدمة من 880 مليار دولار عام 2011 إلي 566 مليار دولار عام 2013، وانخفضت الاستثمارات المبـاشرة الوافـدة في الاتحـاد الأوروبي من 490 مليار دولار عام 2011 إلي 246 مليار دولار عـام 2013، كـما انخفـض تـدفق الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في أمريكا الشمالية من 263 مليار عام 2011 إلي 250 مليـار عـام 2013، في المقابـل ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافـدة في الاقتـصاديات الناميـة مـن 725 مليـار دولار عـام 2011 إلي 778 مليار دولار عام 2013، كما ارتفعت في منطقـة أمريكـا اللاتينيـة والكـاريبي مـن 244 مليـار دولار عام 2011 إلي 292 مليار دولار عام 2013، كذالك ارتفعـت في الاقتـصاديات الانتقاليـة مـن 95 مليـار عام 2011 إلي 108 مليار عام 2013، والبلدان الأقل نموا زادت فيها تـدفقات الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة الوافدة من 22 مليار دولار عام 2011 إلي 28 مليار دولار عام 2013.

يتضح مما تقدم أن النسبة الأكبر من الاستثمارات العالمية المباشرة تكون إلي الدول النامية.

مصادر التمويل الخارجية لمصر.

1ـ إجمالي رصيد الدين الخارجي لمصر.

إجمالي الدين الخارجي هو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمـين والقابلـة للـسداد بالعملـة الـصعبة أو مـن خـلال سـلع أو خـدمات، وإجـمالي الـدين الخـارجي هـو عبـارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبـل الحكومـة، والـدين الخـاص طويـل الأجـل غـير المضمون، واستخدام ائـتمان صـندوق النقـد الـدولي، والـدين قـصير الأجـل يـشمل كافـة

الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاماً واحداً أو أقل، والفوائد المتأخرة على الديون طويلة الأجل، والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

يوضح الجدول رقم (2) أن إجمالي رصيد الدين الخارجي لمصر قد ارتفع خلال فترة الدراسة حيث بلغ 30 مليار دولار عام 2005 وارتفع خلال الفترة ليصل إلي 44 مليار دولار عام 2013، وهذا يؤكد اعتماد جمهورية مصر العربية علي القروض الخارجية كمصدر من مصادر تمويل عمليات التنمية.

جدول رقم (2)

الدين الخارجي، الاستثمار المباشر، المساعدات والمعونات

حافظة أسهم رأس المال (2005 ـ 2013) مليار دولار

حافظة أسهم رأس المال	الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي المساعدات والمعونات الإنمائية	رصيد الدين الخارجي	السنوات
0.73	5.38	1.04	30	2005
0.5	10.04	0.9	31	2006
-3.2	11.58	1.13	34	2007
-0.67	9.49	1.74	34	2008
0.39	6.71	1	35	2009
1.72	6.39	0.6	37	2010
-0.71	-0.48	0.41	35	2011
-0.98	2.8	1.8	40	2012
غير متاح	5.55	غير متاح	44	2013

المصدر: بيانات البنك الدولي.

2ـ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية لمصر.

يشتمل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في لجنة المساعدات من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والرفاهية، ويشير صافي المعونة الرسمية إلى تدفقات المعونات (غير شاملة مدفوعات سداد الدين) من المانحين الرسميين. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

ويتضح من الجدول رقم (2) اعتماد مصر في عملية التنمية علي مصدر آخر من مصادر تمويل عملية التنمية وهي المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية، ويرجع انخفاضها في عام 2011 إلي مرور مصر مع باقي دول الربيع العربي بحركات تغيير وثورات داخلية أدت إلي تغيرات سياسية وحالة من عدم الاستقرار توقفت معها معظم الإعانات الإنمائية والمعونات الرسمية الدولية.

3ـ الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة لمصر.

الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة إلي مصر للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في المؤسسات العاملة في الاقتصاد المصري، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات، ويوضح الجدول رقم (4) صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) من المستثمرين الأجانب خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2013 والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

ويشير الجدول رقم (2) إلي أن مصر تعتمد بصورة كبيرة علي الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل استثماراتها لعملية التنمية.

4ـ حافظة أسهم رأس المال ـ صافي التدفقات الوافدة لمصر.

وتتضمن الاستثمارات في حوافظ أسهم رأس المال (غير المباشرة) صافي التدفقات للأوراق المالية الخاصة بأسهم رأس المال بخلاف الاستثمارات التي سجلت على أنها استثمارات مباشرة، وتشتمل على الأسهم والأرصدة وشهادات الإيداع، والمشتريات المباشرة للأسهم في البورصات المحلية من قبل المستثمرين الأجانب. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

ويوضح الجدول رقم (2) أن حركة الاستثمارات في حوافظ أسهم رأس المال وحركة الأسهم في البورصة المصرية كان لها تأثرا سالبا علي صافي التدفقات النقدية الوافدة، حيث سجلت صافي تدفقات سالبة خلال فترة الدراسة.

اثر التدفقات المالية الدولية علي التنمية في مصر.

لبيان اثر التدفقات المالية الدولية علي عملية التنمية في مصر، نتناول بالتحليل اثر تلك التدفقات علي مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية كل علي حده.

أولا: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

1ـ الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.

جدول رقم (3)

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه ونصيب الفرد منه

نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	السنوات
4.5	1250	90	2005
6.8	1473	107	2006
7.1	1758	130	2007
7.2	2159	163	2008
4.7	2462	189	2009
5.1	2803	219	2010
1.8	2972	236	2011
2.2	3256	263	2012
2.1	3315	272	2013

المصدر: بيانات البنك الدولي.

يشير الجدول رقم (3) إلي نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 90 مليار دولار عام 2005 إلي 272 مليار دولار عام 2013 وبمعدل نمو 202%، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1250 دولار في عام 2005 إلي 3315 دولار عام 2013 وبمعدل نمو 165% ويرجع انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلي ارتفاع معدل النمو السكاني عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي من 4.5% عام 2005 من 7.2 عام 2008 ، ثم عاد إلي الانخفاض حتى وصل إلي 2.1 عام 2013، ويرجع الانخفاض أعوم 2011،2012،2013 إلي عدم الاستقرار السياسي خلال تلك الفترة.

يتضح مما تقدم أن هناك آثار ايجابية علي مؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر تمثلت في نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة للتدفقات المالية الدولية الوافدة علي الاقتصاد المصري.

2ـ صادرات السلع والخدمات المصرية.

وتمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم، ويبين الجدول رقم (4) أن صادرات مصر قد انخفضت من 30.3 مليار دولار عام 2005 إلي 17.6 مليار دولار عام 2013 وبمعدل انخفاض 41.9% ، وهذا يشير إلي وجود آثار سلبية علي الاقتصاد المصري نتيجة التدفقات النقدية الدولية الوافدة تمثلت في انخفاض صادرات السلع والخدمات.

3ـ إجمالي الادخار في مصر (% من إجمالي الناتج المحلي).

يُحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات، ويشير الجدول رقم (4) إلي انخفاض إجمالي الادخار خلال فترة الدراسة من 22% من إجمالي الناتج المحلي عام 2005 إلي 13% من إجمالي الناتج المحلي عام 2012، وبما يؤكد وجود آثار سلبية علي الاقتصاد المصري تتمثل في انخفاض إجمالي الادخار نتيجة التدفقات النقدية الدولية الوافدة.

جدول رقم (4)

إجمالي الدخل القومي وإجمالي الادخار وصادرات السلع والخدمات

إجمالي الدخل القومي مليار دولار	إجمالي الادخار % من الناتج المحلي	صادرات السلع والخدمات ـ مليار دولار	السنوات
93	22	30.3	2005
102	23	29.9	2006
120	24	30.2	2007
147	24	33	2008
172	17	25	2009
196	18	21.3	2010
217	17	20.6	2011
240	13	17.4	2012
257	غير متاح	17.6	2013

المصدر: بيانات البنك الدولي.

4ـ إجمالي الدخل القومي.

ارتفع إجمالي الدخل القومي من 93 مليار دولار عام 2005 إلي 257 مليار دولار عام 2013 بمعدل نمو 176.3% ، ويعد مؤشر إجمالي الدخل القومي من المؤشرات الاقتصادية الايجابية للتنمية الاقتصادية في مصر.

5ـ الإنفاق الجاري.

يتضح من الجدول رقم (5) ارتفاع الإنفاق الجاري من 23 مليار دولار عام 2005 إلى 60.9 مليار دولار عام 2011 وبمعدل زيادة 164.8%.

6ـ الميزان التجاري.

أوضح الجدول رقم (5) زيادة العجز في الميزان التجاري من – 7.7 مليار دولار عام 2005 إلي -19.4 عام 2011 بمعدل زيادة 151.9%.

جدول رقم (5)

الواردات والميزان التجاري والإنفاق الجاري ـ مليار دولار

السنوات	الواردات	الميزان التجاري	الإنفاق الجاري
2005	20.3	-7.7	23
2006	23.3	-8.4	32.2
2007	31.2	-14.9	34.4
2008	40.6	-19.7	45
2009	32.4	-16.8	55.7
2010	35.1	-20.1	57.5
2011	43.6	-19.4	60.9
2012	غير متاح	غير متاح	غير متاح
2013	غير متاح	غير متاح	غير متاح

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ـ العدد 33 لسنة 2013 ـ صندوق النقد العربي.

7ـ الواردات.

يشير الجدول رقم (5) إلي زيادة الواردات من 20.3 مليار دولار عام 2005 إلي 43.6 مليار دولار عام 2011 بمعدل زيادة 114.8%.

ثانياً: مؤشرات التنمية الاجتماعية.

1ـ معدل البطالة.

يشير الجدول رقم (6) إلي ارتفاع معدلات البطالة في نهاية فترة الدراسـة عـما كانـت عليـة في بدايـة فترة الدراسة وبما يشير أن وجود آثار سلبية علي مؤشرات التنمية الاجتماعية.

2ـ معدل الزيادة السكانية.

يوضح الجدول رقم (6) أن هناك ثبات في معدل الزيادة السكانية خلال فترة الدراسة، وبما يـشير إلي عدم تأثر هذا المؤشر بالتدفقات المالية الدولية الوافدة.

جدول رقم (6)

البطالة والزيادة السكانية والرعاية الصحية

معدل البطالة من إجمالي القوي العاملة %	معدل الزيادة السكانية %	نسبة الإنفاق علي الرعاية الصحية من الناتج المحلي %	السنوات
11.2	1.7	5.1	2005
10.6	1.7	5.2	2006
8.9	1.7	4.9	2007
8.7	1.7	4.8	2008
9.4	1.7	5	2009
9	1.7	4.8	2010
12	1.7	4.9	2011
12.7	1.7	5	2012
12.7	1.6	غير متاح	2013

المصدر: بيانات البنك الدولي.

3ـ الرعاية الصحية.

يوضح الجدول رقم (6) أن هناك شبه ثبات في معدل الإنفاق علي الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي، إلا أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي تزيد من قيمة الإنفاق في هذا الجانب.

4ـ الالتحاق بالمدارس والتعليم العالي.

يشير الجدول رقم (7) إلي انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس والتعليم العالي حيث بلغ عام 30% من إجمالي الفئة العمرية عام 2012 مقابل 32% عام 2005.

5ـ معدل وفيات الأطفال.

يوضح الجدول رقم (7) انخفاض معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات من 31 طفل من كل 1000 طفل مولود حي وذلك عام 2005 إلي 22 طفل من كل 1000 طفل مولود حي عام 2013 وذلك نتيجة تحسن مستوي الرعاية الصحية.

جدول رقم (7)

التعليم ووفيات الأطفال واستخدام الانترنت

السنوات	معدل الالتحاق بالمدارس والتعليم العالي من إجمالي الفئة العمرية %	معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات لكل ألف مولود حي	مستخدمو الانترنت لكل مائة شخص
2005	32	31	12.8
2006	31	29	13.7
2007	32	27	16
2008	32	25	18
2009	32	24	25.7
2010	32	24	31.4
2011	29	23	39.8
2012	30	22	44
2013	غير متاح	22	49.6

المصدر: بيانات البنك الدولي.

6ـ مستخدمو الانترنت.

يشير الجدول رقم (7) إلي ارتفاع معدل استخدام الانترنت من 12.8% عام 2005 إلي 49.6% عام 2013.

ثالثاً: مؤشرات التنمية البشرية.

جدول رقم (8)

دليل التنمية البشرية لمصر (2005 ـ 2012)

السنوات	2005	2007	2010	2011	2012
دليل التنمية البشرية	0.625	0.64	0.661	0.661	0.662

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يوضح الجدول رقم (8) أن هناك نمو في دليل التنمية البشرية لمصر خلال فترة الدراسة حيث بلغ 0.625 عام 2005 في حين ارتفع إلي 0.662 عام 2012، وهذا يؤكد تحقيق نمو في عملية التنمية البشرية نتيجة للتدفقات النقدية الدولية الوافدة.

ودليل التنمية البشرية هو دليل مركب يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي الصحة والمعرفة ومستوي المعيشة ومعدل العمر.

النتائج.

هناك علاقة مباشرة بين العولمة الرأسمالية والتنمية الشاملة في الدول النامية، حيث تبن وجود آثار ايجابية وسلبية علي مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية نتيجة للتدفقات المالية الدولية الوافدة تتمثل في التالي:

أولا: الآثار الايجابية.

- نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- نمو إجمالي الدخل القومي.
- تحسين مستوي الرعاية الصحية.
- انخفاض معدل وفيات الأطفال.
- ارتفاع معدل استخدام الانترنت.
- نمو معدل دليل التنمية البشرية.

ثانيا: الآثار السلبية.

- انخفاض إجمالي الادخار.
- انخفاض صادرات السلع والخدمات.
- زيادة معدل الواردات.
- ارتفاع معدل الإنفاق الجاري.
- ارتفاع عجز الميزان التجاري.
- ارتفاع معدل البطالة.
- انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس والتعليم العالي.

التوصيات.

ضرورة تكثيف البحث والدراسة من قبل المتخصصين لفهم ظاهرة العولمة والعمل علي تلافي الآثار السلبية لها علي التنمية الشاملة في الدول النامية.

المصادر.

- إبراهيم موسي"قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2009/19.
- احمد عبد العزيز وآخرين" العولمة الاقتصادية وتأثيراتها علي الدول العربية" مجلة الإدارة والاقتصاد ـ العدد 2011/36.
- السيد ياسين"أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية" نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
- جلال أمين"العولمة" دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة 2009.
- رميدي عبد الوهاب ، سماي علي"العولمة المالية وأثارها علي اقتصاديات الدول النامية" الملتقي الدولي بعنوان سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة في 21، 22 نوفمبر 2006.
- سليمان بن صالح الخراشي"العولمة" دار بلنسيه للنشر والتوزيع، الرياض، طبعه أولي 1420هـ.
- عبد الحي يحيي زلوم"أزمة نظام : الرأسمالية والعولمة في مأزق" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولي 2009.
- عبد الرازق كبوط وأخر"اثر التمويل الدولي علي الاقتصاديات النامية" مداخلة في الملتقي الدولي بجامعة محمد خضير بسكره ـ الجزائر في 21،22 نوفمبر 2006.
- عبد القادر محمد عبد القادر وآخر" اتجاهات حديثة في التنمية" الدار الجامعية ،الإسكندرية 2003 ، ص 11– 13.
- عبد الله موساوي"دور الدولة في التنمية البشرية في البلدان النامية في ظل العولمة" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد"العولمة واقتصاديات البنوك" الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005.
- فارس رشيد البياتي"التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي" أطروحة دكتوراه تقدم بها إلي الأكاديمية العربية في الدنمرك،2008.

- كبداني سيد احمد"اثر النمو الاقتصادي علي عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية" أطروحة دكتوراه مقدمة إلي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر 2013.
- محمد صفوت قابل"الدول النامية والعولمة" الدار الجامعية، القاهرة 2004، ص239.
- محمد عبد القادر حاتم"العولمة ما لها وما عليها" الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005.
- مقدم عبيرات، عبدا لمجيد قدي"العولمة وتأثيرها علي الاقتصاد العربي" مجلة الباحث العدد 2002/01.
- مولاي الخضر عبد الرزاق وأخر"دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ـ دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2009/07 ، 2010.

البيانات والتقارير.

- بيانات البنك الدولي.
- تقرير التنمية البشرية 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد".
- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ـ العدد 33 لسنة 2013 ـ صندوق النقد العربي.

العولمة والتربية الأسرية

وفاء أحمد سليمان ـ اختصاصية في رياض الأطفال

أكاديمية و باحثة في العلوم التربوية ـ سورية

الأسرة في التراث العربي هي ذلك المكّون الاجتماعي الذي يكنف الفرد بالحب والرعاية والاهتمام وتتعين فيه القيم الأخلاقية والتربوية, كالمحبة والمشاركة والتعاون والإيثار والعطاء والصدق ... وغيرها من القيم والعواطف والمشاعر التي تضمن التوازن النفسي والاجتماعي للإنسان.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ماذا تبقى من ماهية الأسرة ودورها بعد تطور الحياة الإنسانية بظهور العولمة بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ؟

التعريف اللغوي للعولمة.

العولمة لغوياً مشتقة من العَالَم, والعَالَم جمع لا مفرد له, مشتق من العَلم . ويرى الدكتور أحمد صدقي الدجاني , ((أن العولمة مشتقة من الفعل عَولم)) على صيغة فَوعل واستخدام هنا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل , أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم.(1)

التعريف الاصطلاحي للعولمة :

العولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية, وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً. وهي إعطاء الشيء صفة العالمية من حيث النظرية والتطبيق.(2)

يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعاً من الفصل (سقوط الحدود) وتلاشي المسافة, حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد - قرية واحده صغيرة - ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عدداً أصبحت أكثر اتصالاً وأكثر تنظيماً على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم بعضهم البعض.

تعريف العولمة الثقافية والاجتماعية :

هي إحدى أشكال العولمة, وهي زيادة الترابط بين المجتمعات وازدياد التبادل الثقافي, يمثلها التطور الهائل في المواصلات والإيصالات. لم تقتصر العولمة على البعد المالي والاقتصادي , بل تعدت إلى بعد حيوي ثقافي متمثل في مجموع التقاليد والمعتقدات والقيم.(3)

والعولمة الثقافية تعني الارتباط الثقافي بين المجتمعات والأعراق, أو بمعنى آخر انتقال الأفكار والعادات من مجتمع لآخر. والعمليات الثقافية بين المجتمعات تختلف بالأهمية ودرجة التأثير.

ومفهوم الثقافة لم يقتصر على تعريف واحد موحد بل أعطيت لها تعاريف متعددة من أبرزها أن الثقافة هي جميع السمات الروحية التي تميز جماعة عن أخرى, وهي شاملة لطرائق الحياة والتفكير والعادات والتقاليد والمعتقدات والآداب والقيم والبعد التاريخي باعتباره عاملاً جوهرياً .(4)

ينطوي التعريف السابق للعولمة على جانبين , الجانب الإيجابي وهو يغني المجتمع والأسرة بمفاهيم وقيم جديدة ومعارف ومعلومات, والجانب السلبي هو المبالغة في تقبل كل ما هو متضمن في مواقع الشبكة العنكبوتية دون رقابة أو استعداد للتعامل معها بانتقاء ما هو مناسب وملائم ويسهم في تطوير الحياة وتحسينها.

والحديث عن الأسرة في الوقت الراهن لا يمكن أن يكون ذا معنى إلا في ضوء المفاهيم العامة للعولمة بعامة, ومفاهيم العولمة الثقافية والاجتماعية بصفة خاصة.

لذا نقول: الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتفاعل مع أعضائها, وبالتالي فهي تؤثر على النمو الشخصي. وهي المسؤولية عن بناء الجانب الاجتماعي والثقافي في مرحلة الطفولة المبكرة التي يظل تأثيرها مستمراً طوال فترات الحياة المقبلة.

التربية لأسرية قبل العولمة :

انفردت الأسرة بالتربية إلى جانب المجتمع بمؤسساته التربوية بشكل عام, حيث كان نمط التربية قائم على احترام العادات والتقاليد وتمثلها من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتناقلها الأجيال محافظة قدر الإمكان على مضامينها التقليدية. ولم يطرأ إلا القليل من التغيير على بنيتها بصورة جوهرية خلال العقود السابقة لظهور العولمة. فقد حافظت على مكوناتها الأساسية التي تتجلى بالحفاظ على الموروث الثقافي والديني في قضايا الحب وطريقة الزواج والإنجاب ودور الأب في الأسرة الممتدة والنووية, والعادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية وما هو مقبول أو مرفوض من المجتمع. فالضبط الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة والمجتمع والمدرسة يحيط بالفرد ويحدد مساره اجتماعياً.

انفرد الأب في التربية التقليدية بالدور المحوري في الأسرة. فهو صاحب القرار ولديه كل المعرفة والخبرة في شؤون الحياة التي تسمح له بأن يمارس الدور الرئيسي في تربية الأبناء, ودور الأم والأبناء مرتبط بنمط العلاقة التي يحددها الأب ودوره في الأسرة من حيث مساحة الحرية واتخاذ القرار وإمكانية المشاركة والتعاون والتفاهم بين أفراد الأسرة. أما دور الأم فتمحور بشكل عام حول الرعاية والإشراف والاهتمام بأفراد الأسرة, بينما يقتصر دور الأبناء على الاحترام والطاعة ألوالديه.

فالصورة النمطية للأسرة حافظت على استقرار القيم التربوية والمفاهيم الاجتماعية التي مارسها أفراد المجتمع لعقود طويلة, وبقيت الحامل الأساسي لثقافة المجتمع وتماسكه, فالنسيج الاجتماعي مترابط من حيث العلاقات الإنسانية وأنماط السلوك الاجتماعي.

أما في عصر العولمة تغيرت الصورة النمطية للأسرة ووظيفتها التربوية. فنتيجة لثورة الاتصالات وتدفق المعلومات غير المحدود بدأت في الظهور صورة جديدة مختلفة للأسرة. كما أن دورها في التربية أصبح مختلفاً عن النمط الذي كان معروفاً قبل ظهور العولمة.

التربية الأسرية في عصر العولمة :

من أهم مظاهر التغيير التي يواجهها العالم اليوم هو تأثير العولمة على مظاهر الحياة الاجتماعية سواء على مستوى الفرد في الأسرة أو على مستوى المجتمعات بصورة عامه.

إن وجود أجهزة الاتصال والتقنيات الهائلة وأجهزة الإنترنيت والفضائيات ذات الأبعاد والاتجاهات المتنوعة تمثل تحدياً كبيراً في بعض الأحيان للأسرة بصورة خاصة وللمجتمع بصورة أعم وأشمل في كيفية استخدامها, ومن يشرف عليها ويراقبها. وهل هناك حاجة أصلا إلى مراقبتها وكيفية ذلك وغيرها من العناصر ذات الاتصال المباشر بهذا الموضوع الحيوي والمهم في حياتنا اليوم؟ وهذا مما زاد في صعوبة المهمة التي تواجه الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية. وكما أن للعولمة جوانب إيجابية كثيرة ومفيدة, فإن لها آثار سلبية لا تقل خطورة عن هذه العملية الأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات. لذا بات من المهم تطوير أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتوافق مع معطيات العصر ومتطلباته وانفتاحه.

إن ظهور تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة ودورها في الانفتاح المفاجئ الذي سيطر على الحياة في المجتمع والأسرة فرض مجموعه من التغيرات على الحياة الأسرية بشكل عام والتربية خاصة. فتمكن الأبناء من التعامل مع التكنولوجيا وسهولة البحث في المواقع الإلكترونية المتنوعة والتجوال في الشبكة العنكبوتية دون إمكانية وضع ضوابط وحدود من قبل الأسرة والمجتمع أو تمكين الأبناء من التعامل معها مع الأخذ بعين الاعتبار لمخاطر ومحاذير استخدام بعض المواقع والبرامج. أدى إلى حدوث تغيرات في المنظومة الاجتماعية و النظام التربوي تجلى في تبدل بعض القيم التربوية بدرجات متفاوتة واستبعاد بعضها.

وقد نجم عن جملة هذه التغيرات ظهور ثقافتين متعارضتين إلى حد كبير في الأسرة, ثقافة الوالدين المحافظة محكومة بالأنماط التقليدية في العلاقات الأسرية, وثقافة الأبناء العولمية الرافضة للكثير من القيم التقليدية التي يتمثلها الأهل والمجتمع. فقد اتسعت المسافة

الفاصلة بين الآباء والأبناء.لأن موقف الآباء من ثقافة العولمة موقف ناقد. ورغم تمكن البعض منهم من استخدام الشبكة العنكبوتية, إلا أنهم لا يقبلون من القيم الحداثية التي تطرحها العولمة إلا القليل منها ليحافظوا على استقرارهم النفسي والروحي وعلى المفاهيم المكونة للبنية الاجتماعية.

وهذا ما يفسر ضعف دور الأسرة اليوم في التنشئة الاجتماعية ونقل القيم الموروثة, وتوجه الأبناء لاكتساب قيم جديدة خاصة بهم. فقد أصبحت حاجة الأبناء ماسة لتوسيع آفاقهم العلمية والفكرية والقيمية من خلال قدرتهم على الدخول بسهولة إلى صفحات الإنترنيت المختلفة والبرامج المتنوعة منها, صفحات التواصل الاجتماعي . كما أن حاجتهم لاكتساب خبرات اجتماعية ومعرفية تتجاوز حدود مجتمعاتهم ودولهم, جعلتهم يتواصلون مع أفراد مختلفين عنهم في اللغة والثقافة والتقاليد, ومع ذلك ينسجمون معهم ويقيمون علاقات إنسانية .كل ذلك أدى إلى تغير ملموس في منظومة المفاهيم والقيم التي يعيشون بموجبها, وهي قيم غير نمطية وغير موروثة ومختلفة عن قيم الأسرة التقليدية, هي قيم العولمة التي تتسم بالفردية والحرية والتركيز على الأبعاد الشخصية بدلاً من الاندراج داخل النمط القيمي الذي حدده المجتمع.

إن تنوع وسائل الاتصال والتواصل شغلت حيزاً كبيراً من حياة أفراد الأسرة فقد أصبحت بعض برامج تكنولوجيا المعلومات مثل (الفايبر والواتس آب وتويتر والماسنجر ...) على الهواتف الذكية تحل محل العلاقة المباشرة بين الأهل والأصدقاء. فقد حل تبادل الرسائل والمكالمات محل الحوار والتفاعل المباشر واللقاء بين أفراد الأسرة وتبادل المشاعر والعواطف والتعبير عن الأفكار والتخطيط للأنشطة المشتركة خارج المنزل وداخله . لذا قد يمضي أسبوع من غير أن يتحدث أحدهم إلى الآخر بشكل مباشر أو يقضي أمسية معه مما يؤدي إلى غياب التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة وما ينتج عن ذلك من ضعف دور الأسرة في توجيه الأبناء وإرشادهم.

وأخيراً يمكننا القول إن العولمة في بعدها الاجتماعي الثقافي تدفع إلى الالتقاء

والتقارب بين المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات في سبيل إحداث تطورات وتحولات تقود العـالم إلى كونية جديدة.[5]

غير أن هذه الكونيـة الجديـدة سـتظل موضـع نقـاش وجـدل بـين التيـارات الفلـسفية والـسياسية المختلفة. ذلك لأن المجـال الإنـساني سـيظل قـضية جدليـة مطروحـة للبحـث مـن زوايـا متعـددة : الأقويـاء والضعفاء, الأغنياء والفقراء من ينتج المعرفة ومن يستهلكها. وأغلـب الظـن أن الأطـراف التـي تـشكل الحـد الثاني في الثنائية السابقة ستظل أقرب إلى الرفض لكثـير مـن قـيم العولمـة نظـراً لكونهـا سـتبقى بعيـدة عـن الشعور والشراكة في القوة والثروة والمعرفة.

المراجع :

1. www.alshirazi.com
2. wikipedia.org
3. wikipedia.org
4. أسعد طارش عبد رضا : (الآثار الاجتماعية للعولمـة عـلى دول العـالم الثالـث) مجلـة دراسـات دوليـة - العـدد الثالـث والأربعون ص100 - 101

العقوبات الاقتصادية بين مقتضيات الشرعية الدولية

واعتبارات الحق في التنمية

أ.د. رقية عواشرية & أ.د. دليلة مباركي

كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة باتنة ـ الجزائر

مقدمة:

تعتبر العقوبات الاقتصادية أقدم واهم صور العقوبات غير العسكرية،ظلت ولقرون من الزمن قاعدة عرفية إلى أن تم تقنينها بمقتضى عهد العصبة ثم ميثاق الأمم المتحدة لتتحول من قاعدة عرفية إلى قاعدة قانونية إلا أن هذا النظام اصطدم بمنظومة حقوق الإنسان التي وجدت جذورها في ميثاق الأمم المتحدة ذاته،ثم تطورت بشكل كبير عقب صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948،ثم العهدين الدوليين لعام 1966.

وفي المقابل شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي موجة غي معهودة من العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العديد من دول العالم حتى وصف هذا العقد بعقد العقوبات وأخذت في بعض الأحيان شكلا شاملا وطويل الأمد كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا. وكشف الواقع العملي لهذه العقوبات انعكاساتها اللاانسانية على كافة الأصعدة لتؤكد الطرح الذي قيل حول عدم شرعيتها من الناحية النظرية ،وطفا بذلك على السطح فكرة المواءمة بين الاعتبار ألقسري والاعتبار الإنساني لها.

وعليه ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن إشكالية رئيسية مضمونها:هل يمكن الحديث عن مشروعية العقوبات الاقتصادية في ظل تقويض إرادة الشعوب في تحقيق تنمية بلدانها.

تظهر أهمية هذه الدراسة في:

- اللجوء المفرط لمنظمة الأمم المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية على مجموعة من الدول في فترة التسعينيات،مما أدى إلى إطلاق عقد العقوبات على هذه الفترة.والتي خلفت آثارا مدمرة دعت البعض إلى اعتبارها من الخطط الممنهجة لعمليات إبادة جماعية.
- المتتبع للقرارات مجلس الأمن التي تتضمن عقوبات اقتصادية على دولة معينة يغلب عليها الاعتبارات السياسية على القانونية.
- العقوبات الاقتصادية سلاح ذو حدين فمن جهة يستخدم كأجراء لتحقيق الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وفي الوقت ذاته فرضها يؤدي إلى تقويض هذه الحقوق.مما يؤكد حجم التناقض الذي تتضمنه هذه الآلية.

تهدف هذه الدراسة إلى:

تحديد أساس سلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية

- إبراز أثر العقوبات الاقتصادية على حق الإنسان في التنمية للوقوف على مدى مراعاة الاعتبارات الإنسانية في فرض العقوبات الاقتصادية
- بالرغم من إقرار العقوبات الاقتصادية في عهد العصبة فميثاق الأمم المتحدة بعد أن كانت قاعدة عرفية إلا أن هذه القاعدة اصطدمت مع منظومة حقوق الإنسان،حيث جاء ميثاق الأمم المتحدة بمتناقضين مسالة حقوق الإنسان وفرض العقوبات الاقتصادية مما يستدعي تبين وجه الخلاف بينهما ،وإيجاد سبل كفيلة بتهذيب منطق العقوبات الاقتصادية بما يتفق وحقوق الإنسان.

أولا: الإطار ألمفاهيمي للدراسة:يرتبط موضوع الدراسة بثلاث مفاهيم أساسية ينبغي تحديدها وهي:

1. مفهوم العقوبات الاقتصادية:تعرف العقوبات الاقتصادية على أنها:"إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها

الدولية،بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرض عليها القانون الدولي".[1] وتعرف أيضا أنها:"أداة قسر وإكراه في السياسة الخارجية للدولة التي تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع دول أخرى،من أجل حمل الدول المستهدفة على تغيير سلوكها."[2].ويمكن أن نعرفها بأنها إجراء تتخذه المنظمات الدولية أو دولة أو مجموعة من الدول في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية ضد دولة ما لمنعها من ارتكاب عمل مخالف لأحكام القانون الدولي،أو لحملها على إيقافه إذا كانت قد بدأته وذلك بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وعليه يمكن القول بان الغرض من العقوبات الاقتصادية هو الضغط على الأطراف لتغيير سياستها من جانب،واستنفاذ قواها من جانب ثان،وهو ما يدفعنا إلى القول بأن لهذه التدابير جانبين احدهما وقائي مؤقت يهدف إلى منع الدولة مرتكبة المخالفة من الاستمرار في فعلها، أما الجانب الثاني فهو عقابي يهدف إلى إيقاع الضرر بالدولة لردعها،[3]كما من شأنه إعطاء عبرة للدول لمنعها من انتهاج سياسة مماثلة،غير أن فاعلية العقوبات الدولية في تحقيق ذلك تتوقف على عدة عوامل نذكر منها ،عالمية تنفيذ العقوبات والوضع الاقتصادي للدولة وموقعها الجغرافي والاستراتيجي فضلا عن العوامل السياسية وغيرها.

2. مفهوم الشرعية الدولية:يقصد بالشرعية الدولية المرجع الذي يحتكم إليه لقياس الانحراف أو الخروج منه في سلوك الدول والمجتمع الدولي.ويختلف الفقه في تعريف

1 -محمد مصطفى يونس،النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدول،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،1985،ص64.

2 -Micah Kaplam.North Korean Economic Sanction.Journalof international relations .Volume9 .Spring 2007.pp.68.69.

3 -فاتنة عبد العال احمد،العقوبات الدولية الاقتصادية ،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة عين شمس ،1999،ص78

الشرعية الدولية بين مضيق وموسع.فيذهب التيار المضيق إلى أن الشرعية الدولية هي مجموعة القواعد الآمرة.أما الاتجاه الموسع فيعبر عنها على أنها مجموعة القواعد المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية وتلك المستقرة في العرف الدولي وفي المبادئ العامة للقانون المعترف بها بين الدول المتمدينة،فضلا عما استقرت عليه أحكام القضاء الدولي والوطني وتواضعت عليه من قواعد ومعايير[1].غير أنه يتعين أن لا نغفل أن قرارات الأجهزة الرئيسية تشكل مصدر لا يستهان به .وعليه نقصد بالشرعية الدولية مجموع قرارات والجمعية العامة وأحكام محكمة العدل الدولية ومبادئ القانون الدولي.[2]

خلاصة القول فان أي خروج عن قواعد القانون الدولي أيا كان مصدرها يعد انحرافا بالشرعية الدولية،يترتب عليه المسؤولية الدولية التي قد تتخذ شكل العقوبات الاقتصادية.

3. مفهوم الحق في التنمية:

الحق في التنمية مصطلح مرحب من كلمتين :الحق والتنمية الأمر الذي يقتضي تحديد مفهومهما:

أ- تعريف الحق:يعرف الفقيه هنري ليفي برول الحق بأنه ذلك:"الذي يعتبر ملكا لشخص فردا كان هذا الشخص أو جماعة،أنه الطاقة الممنوحة لهذا الشخص لممارسة هذه الفعالية أو تلك،فنقول مثلا حق التصويت،وحق التعليم،وحق العمل".[3]ويعرفه الفقيه جان ديبان بأنه :"ميزة يخولها القانون لشخص ويضمنها بوسائله،بمقتضاه يتصرف في قيمة معترف بثبوتها له،أما باعتبارها مملوكة له أو باعتبارها مستحقة

1 عبد الله الاشعل،الأمم المتحدة بعد حرب الخليج الثانية ،دون دار نشر،القاهرة،1993،ص76.

2 المرجع نفسه،ص32

3 هنري ليفي برول،سوسيولوجيا الحقوق،ترجمة عيسى عصفور،منشورات عويدات،1،ط1989،ص8

له".[1]وعليه فان الحق ينشئه القانون وهو الذي يضمنه بوسائله،لأنه لا معنى للحق إذا لم يصاحبه ضمانات لإقراره وإلا ظل حبر على ورق.فالحق سلطة تحميه القانون.

ب- تعريف التنمية:تعرف التنمية بأنها:"حصيلة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية متداخلة ومستمرة،تشكل كل منها وبدرجة متفاوتة عاملا مستقلا وتابعان في آن واحد".[2]

وتعرف أيضا على أنها:"عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحق رفاهية الإنسان وكرامته،والتنمية بناء للإنسان وتحرير له وتطوير كفاءاته،وإطلاق لقدراته للعمل والبناء. والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القدرة على العطاء المستمر".[3]

ومن هنا جاءت مقاربة التنمية من منظور الاستدامة،والتي عرفتها لجنة بروتلاند عام 1987 بأنها:"التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل".وبمراجعة وافية للأدبيات التي تعرضت لهذا المفهوم نجد أن هناك اتجاها لحصرها في خمسة أبعاد هي:سياسية ،اقتصادية،اجتماعية،ثقافية وايكولوجية.فالتنمية عملية شمولية ومستمرة تأخذ بعين الاعتبار حتى حق الأجيال المقبلة،وذلك بترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وعدم تلويث البيئة،والتقليل من الدين العام الذي يتحمل عبئه الأجيال المقبلة.

وللإشارة فان التنمية بالإنسان وللإنسان ،فهذا الأخير هو المحور الأساسي،الأمر الذي أدى ذيوع مفهوم التنمية الإنسانية منذ عام 1990 بتبني برنامج الأمم المتحدة

1 -هاني سليمان الطعيمات،حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،دار الشروق،عمان،2000،ص22.

2 -محمد صادق،ادالاة التنمية وطموحات التنمية،المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان،الأردن،1983،ص20.

3-رحاب شادية،رقية عواشرية،"الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة باتنة ،العدد15،15ديسمبر2006،ص40.

الإنمائي لهذا المصطلح الذي يقوم مفهومه على أن :"البشر هم الثروة الحقيقية للأمم ،وان التنمية الإنسانية هي عملية توسيع خيارات البشر".[1]

واستنادا إلى ما سبق يعرف اريلوس كريستسكو الحق في التنمية بأنه يعني "خطى التقدم الضرورية للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".[2]ما يلاحظ على هذا التعريف أن الحق في التنمية هو الأرضية التي لابد منها للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية،متجاهلا بذلك الحقوق المدنية والسياسية.وربما يعود ذلك إلى الإيديولوجية التي يعتنقها هذا الفقيه والتي تجعل من الجيل الثاني لحقوق الإنسان الأصل في الحقوق.ويعرفه الفقيه ك.فاسك مبدع الجيل الثالث لحقوق الإنسان بأنه :"حق موحد يضم عدد من حقوق الإنسان المعترف بها ،ويفرزها من أجل إعطاء قوة دفع فعالة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد".[3]أما إعلان الحق في التنمية في المادة الأولى بأنه:"حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف،وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية،والتمتع بهذه التنمية التي لا يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية".[4]

أما بخصوص طبيعة حق الإنسان في التنمية فهو حق مركب فردي وجماعي،حق فردي باعتبار أن مضمونه هو توفير أفضل الظروف الممكنة للإنسان،حتى يكون قادرا على تحقيق طاقته الكامنة على نحو كامل.والحق في التنمية يبدو متطلبا لتعزيز المشاركة الشعبية،وبتحسين ظروف المعيشة لمعالجة مشكلة الفقر.أما كونه حق جماعي فيعود إلى اعتبار إلى اعتبار أن التنمية يجب تحقيقها لجميع الشعوب دون تمييز،ومن حق أية دولة أن

1 نادر فرحاتي:"التنمية الإنسانية:المفهوم والقياس"،المستقبل العربي،العدد289،2002،ص67.

2 - اريلوس كريستسكو،تقرير المصير وتطوره التاريخي من خلال صكوك الأمم المتحدة،منشورات الأمم المتحدة،1981،ص104

3 -عمر سعد الله،حقوق الإنسان وحقوق الشعوب،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،ط2،1981،ص166.

4 -رحاب شادية،رقية عواشرية،المرجع السابق،ص41،42.

تطمح لتحقيقها بالتعاون مع غيرها من الدول ،وفي وضع سياسات تنموية تهدف إلى الوصول برفاهية جميع الشعوب إلى أعلى مستوى ممكن من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.[1]

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن الحق في التنمية كغيره من الحقوق تصادفه عدة معوقات داخلية وخارجية- تحول دون إعماله، وتتمثل في الفقر والفساد الإداري ،وغياب الحريات الديمقراطية وتهميش دور المرأة،وانخفاض مستوى التعليم والثقافة بما في ذلك تفشي ظاهرة الأمية.أما المعوقات الدولية فيمكن ردها إلى النظام الدولي بكامله بأبعاده القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والسياسية وذلك بتفسير القانون بطريقة ازدواجية وانتقائية في المعايير واستخدام المؤسسات الدولية والتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية،وترتيب المصالح والنفوذ والاستقطاب فضلا عن غياب السلم والأمن الدوليين بفعل تفاقم النزاعات المسلحة،وفرض العقوبات الاقتصادية.

ثانيا: الإطار القانوني لفرض العقوبات الاقتصادية.

يقصد بالإطار القانوني للعقوبات الاقتصادية الحدود القانونية التي يجب على الهيئة المخولة بفرضها الالتزام بها وعدم تخطيها وإلا وصف عملها بعدم المشروعية.وسوف نقتصر في هذه الدراسة على العقوبات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن بوصفها أهم أنواع العقوبات الاقتصادية انتشارا.وعليه ستتحدد دراستنا بالوقوف على أساس سلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية،ثم تبين الشروط المتطلبة للحكم على مشروعية هذه العقوبات من عدمه ،والوقوف أخيرا على أهم أنواع العقوبات الاقتصادية، وذلك على النحو الأتي:

1 -رضوان أحمد الحاف،حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،1998،ص111،112.

1- أساس سلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية

يجد مجلس الأمن أساس سلطته في فرض العقوبات الاقتصادية في المادة 41من ميثاق الأمم المتحدة[1].التي تشير إلى التدابير العقابية غير المسلحة التي يجوز لمجلس الأمن توقيعها على الدول بناء على وجود إحدى الحالات التي نصت عليها المادة39 من الميثاق ألا وهي حدوث تهديد للسلم أو الإخلال به أو عمل من أعمال العدوان،حيث تنص على انه:"يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان و يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين41،42 لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما".

وللإشارة فان المادة 39 من أكثر مواد ميثاق الأمم المتحدة إثارة للجدل حول تفسيرها وتحديد طبيعتها فتتدخل مجلس الأمن هنا يكون في حالات لم يعتمد ميثاق الأمم المتحدة تعريفا لها، إذ من الصعب تحيد الفرق بدقة بين التهديد بالسلم والإخلال به خاصة وان مجلس الأمن يملك ذات السلطات في كليهما،ولذا يشكك الكثير من الفقه في اعتبار إجراءات مجلس الأمن في هذا الصدد إجراءات قانونية وإنما هي عبارة عن إجراءات سياسية حيث يذهب هانز كيلسن إلى القول:"الغرض من إجراءات الإنفاذ بموجب المادة39 من الميثاق ليس لصون أو استعادة القانون بل الحفاظ على السلام أو استعادته،والذي ليس بالضرورة مطابقا مع القانون".[2]كل هذا يجعل مجموع العقوبات الاقتصادية المفروضة على أساس هذه المادة تحوم ضلال الشكوك حولها.

1 -تنص المادة 41من ميثاق الأمم المتحدة على أن:"مجلس الأمن يمكنه أن يتخذ من الإجراءات التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته،ويمكنه أن يطلب أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه الجزاءات ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية".

2 قردوح رضا، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية وعلاقتها بحقوق الإنسان،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق،جامعة باتنة،2011،ص36

أما بالنسبة لمفهوم أعمال العدوان فقد شكل هو الآخر جدلا في فقه القانون الدولي حول مفهومه في ظل غياب تعريف له في الميثاق، إلى أن توصلت الجمعية العامة في قرارها رقم3314 الصادر في 14ديسمبر1974 إلى وضع تعريف له وذلك في المادة الأولى منه بقولها:"استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو وحدتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، أو بأية طريقة أخرى لا تتفق مع أحكام الميثاق".وجاء في المادة الثالثة منه نماذج لمجموعة من الأعمال التي تشكل عدوانا،بعبارة أخرى أنها جاءت على سبيل المثال لا الحصر.

والملاحظ على نص المادة41من الميثاق أن التدابير التي تضمنتها جاءت على سبيل المثال لا الحصر فلمجلس الأمن أن يتخذ بعضها أو كلها أو شيئا غيرها.فمجلس الأمن غير مجبر على احترام تراتبية هذه التدابير.ومن جانب أخر فان المادة السابقة الذكر لم تورد أية إشارة لطرق تنفيذ هذه التدابير وذلك على عكس التدابير العسكرية التي وضع لها الميثاق آليات تنفيذها،وبالتالي يترك الأمر لتقدير مجلس الأمن والدول الأعضاء وهو ما يفتح باب التعسف.

وللإشارة فان مسالة التصويت على قرارات مجلس الأمن التي تصدر استنادا إلى المادة 41 من الميثاق مسالة موضوعية تصدر بموافقة تسعة أعضاء من بينهم الدول الخمس الدائمة العضوية وهذا ما يشكل عقبة في وجه عمل المجلس في كثير من الحالات بسبب استخدام حق الفيتو وهو الأمر الذي يؤدي على حد قول بعض الفقهاء إلى إهدار فكرة التدابير القسرية.[1]

إن التدابير المنصوص عليها في المادة41 السابقة الذكر تحتل مرتبة وسطى بين التدابير الوقائية المؤقتة المنصوص عليها في المادة 40 والتدابير العسكرية المنصوص عليها

1 -محمد سامي عبد الحميد،قانون المنظمات الدولية،ج1،دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية ،ط2000،9،ص1004

في المادة 42 مما يجعل من هذه التدابير تلعب دورين احدهما وقائي مؤقت والأخر عقابي.[1]وهذه احد خصائص العقوبات الاقتصادية.

وإذا كان الهدف الأساسي الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة لنظام الأمن الجماعي يتحدد في حفظ السلم والأمن الدوليين دون ذكر السلام والاستقرار الداخلي،فانه يثور التساؤل حول أساس قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية بمناسبة النزاعات المسلحة غير الدولية.فعلى سبيل المثال اصدر العديد من القرارات تقضي بفرض عقوبات دولية بمناسبة نزاعات لا ترقى إلى مستوى النزاعات المسلحة الدولية،نذكر القرار733 الصادر في 23 يناير 1992ضد الصومال اثر الحرب الأهلية.والقرار رقم788 الصادر في 19نوفمبر1992 ضد ليبيريا.والقرار رقم864 الصادر في 15 سبتمبر1993ضد انغولا.وفي عام 1996 قرر مجلس الأمن فرض عقوبات ضد جماعة يونيتا المتمردة شملت عقوبات اقتصادية وحظر سفر المسئولين وغيرها.[2]وفي الحقيقة فان تصرف مجلس الأمن في مثل هذه الحالات لا يمكن تفسيره خارج أن هذا الأخير ارتأى أن في تحقيق السلام داخل الدولة خطوة رئيسية لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

2- سلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية بين الإطلاق والتقييد.

لم يتفق فقه القانون الدولي حول مسالة حدود السلطة الممنوحة لمجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية بمقتضى المادة 39 من الميثاق،حيث يذهب جانب من الفقه إلى إطلاق سلطة مجلس الأمن في هذا المجال ،في حين يذهب الاتجاه الغالب إلى تقييدها ، ولكل اتجاه حججه.

1 بن عبيد إخلاص،آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق ،جامعة باتنة،2009،ص34

2 للمزيد من المعلومات راجع:عبد الحسين شعبان،"العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان"،المستقبل العربي،العدد251،يناير2000،ص128.

أ- إطلاق سلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية

يرى هذا الاتجاه أن المادة41 من ميثاق الأمم المتحدة تعطي لمجلس الأمن سلطة غير محدودة فيما يتعلق بفرض عقوبات اقتصادية، إذ يعد الشرط الأوحد هو توفر حالة تهديد للسلم أو إخلال به أو حالة من حالات العدوان.وما يعزز هذا القول في رأيهم نص المواد1/1والمادة25 وكذا المادة103 من الميثاق[1]. وتنص المادة1/1 السابقة الذكر على انه:"مقاصد الأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدولي،وتحقيقا لهذه تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم...".في حين تذهب المادة 25 من الميثاق إلى القول:"يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".واعتقد أن هذه المادة ذاتها تدحض هذا الاتجاه لان تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفق ميثاق الأمم المتحدة يؤكد أن الغاية لا تبرر الوسيلة في حفظ السلم والأمن الدوليين .وعليه إذا كانت الوسيلة تتنافى والميثاق فإنها تعد غير مشروعة حتى وان تمكنت من تحقيق هدفها.وعليه لا يمكن القول أن مجلس الأمن يتمتع بسلطة لا قيود لها في مجال فرض العقوبات لان ذلك لن يكون مقبولا ما لم يتم في السياق العام لميثاق المنظمة.أما بالنسبة لنص المادة103 من الميثاق فيتكلم عن الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة خارج ميثاق الأمم المتحدة.أما تلك الالتزامات المتضمنة في هذا الأخير فيجب أن لا تناقض بعضها البعض ولن يتأتى ذلك إلا بتحديد سلطات أجهزة المنظمة.

ب- تقييد سلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية

يرى الاتجاه الغالب من الفقه إلى أن سلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية مقيدة بشروط هي:

1 -بن عبيد الإخلاص،المرجع السابق،ص36.

ب.1. تكييف الفعل بأنه تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل من أعمال العدوان:

إن إعمال المادتين 41،42 من الميثاق يتطلب المرور أولا بالمادة 39.وعليه لا يمكن فرض العقوبات الاقتصادية إلا بعد تكييف مجلس الأمن لما وقع على انه يشكل إحدى الحالات الثلاث:"تهديد السلم"،"إخلال بالسلم"أو "عمل من أعمال العدوان".وبالرجوع إلى المادة 39 السابقة الذكر نجد أن مجلس الأمن منحت له سلطة تقديرية واسعة في تحديد تحقق أو عدم تحقق إحدى الحالات السابقة.وعليه فانه من شان هذا الإطلاق في سلطة مجلس الأمن تغليب الاعتبارات السياسية ،وهو الأمر الذي حدا بجانب من الفقه إلى اعتبار أن العامل الرئيسي وراء تحديد مجلس الأمن لتوفر إحدى الحالات السابقة هو إرادة بعض أعضائه المؤثرين وبالخصوص الدول الخمس الدائمة العضوية في توقيع تدابير عقابية على الدولة المعنية وهو ما يؤدي إلى التعسف.[1]

إن هذه السلطة الواسعة لمجلس الأمن كانت وراء تعامل هذا الأخير بازدواجية مع الكثير من القضايا الدولية، فعلى سبيل المثال يمكن التمثيل بالحالة التي كيف فيها قرار مجلس الأمن رقم 784 الصادر في 1992/3/31 رفض ليبيا تسليم مواطنيها المتهمين في قضية لوكريي إلى كلا من الولايات المتحدة الأمريكية ،فرنسا وبريطانيا على انه يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين.وفي اعتقادي المتواضع أن مثل هذا السلوك التي انتهجته ليبيا لا يرقى إلى التكييف الذي أعطاه له مجلس الأمن وبموجبه فرضت العقوبات الاقتصادية على ليبيا وكان لها أثرها الواضح على جميع مناحي الحياة وخصوصا جانب التنمية .

والمتتبع لقرارات مجلس الأمن بخصوص هذه المسألة يرى أن هذا الأخير لم يسلك نهجا واحدا في التعبير عن وجود حالة من الحالات الواردة في المادة39،ففي حالات أشار المجلس صراحة إلى المادة السابقة مع ذكر العبارات الواردة بها،وفي حالات أخرى لجأ

1 -المرجع نفسه ،ص40.

المجلس إلى ترديد العبارات الوردة بالمادة 39 في تكييفه للحالة ،دون أية إشارة إلى المادة صراحة،أما قرارات أخرى فقد أشار فيه المجلس إلى الفصل السابع من الميثاق كأساس لسلطته دون تحديد لرقم المادة أو ذكر العبارات الواردة بها.[1]

ب.2- ضرورة ممارسة مجلس الأمن لسلطة فرض العقوبات بما يتفق وأهداف ومبادئ الميثاق

يتعين على مجلس الأمن في ممارسته لسلطاته المخولة له بموجب المادة 39 من الميثاق مراعاة سياق ميثاق الأمم المتحدة ككل،كما يتعين ممارسة هذه السلطة بما يتفق وأهداف ومبادئ المنظمة والتي تتضمن تعزيز حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني.[2]بعبارة أخرى يجب عدم تفسير أية مادة بمعزل عن باقي المواد الأخرى من الميثاق لوجود علاقة تكاملية في نصوص أي اتفاقية دولية،لان القول بغير ذلك يجعل الكثير من مواد الميثاق عديمة الجدوى.

ب.3 - توخي الغرض القسري لا العقابي للعقوبات الاقتصادية

ذهب قرار الجمعية العامة رقم242/51 الصادر بالإجماع والمؤرخ في 15 سبتمبر1997 والمعنون ب"ملحق لخطة السلام".المرفق الثاني المكرس ل"مسألة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة " في الفقرة 05 على انه"يجب على العقوبات أن تهدف إلى تعديل سلوك الطرف الذي يهدد السلم والأمن الدوليين وليس لمعاقبة أو فرض أي عقوبة،فتدابير العقوبات ينبغي أن تكون متناسبة مع هذه الأهداف".وذكرت الجمعية العامة فيما مجلس الأمن في ما يتعلق بتحديد فترة تنفيذ أنظمة العقوبات انه"ينبغي أن يحدد هذه الفترة مع الأخذ في الاعتبار الغرض من العقوبات وهو تغيير سلوك الطرف دون التسبب

---

1 للمزيد من المعلومات راجع:فانتة عبد العال،العقوبات الدولية الاقتصادية،دار النهضة العربية،القاهرة،ط2000،1،ص73.

2 Anna Segall." Sanctions économiques contraintes juridiques et politiques".Revue international de la Croix Rouge.N=836.Decembre1999.PP.736-784.

في معاناة لا داعي لها للسكان المدنيين".[1]وعليه يجب أن يكون الغرض من العقوبات الاقتصادية قسري لا عقابي وإلا اعتبرت غير مشروعة.

وعلى هذا الأساس طالبت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في قرارها2000/25 المؤرخ في 2000/8/18 إلى:"إعادة النظر في العقوبات حتى لو كانت أهدافها مشروعة ،إذا كانت هذه التدابير لم تؤدي إلى التغييرات السياسية المطلوبة بعد فترة معقولة".[2]مما يفهم أن العقوبات الاقتصادية متى تم الاستمرار في فرضها دون أن تحقق أغراضها تدخله دائرة عدم المشروعية لان مجلس الأمن يكون بذلك قد تجاوز سلطاته بخصوص هذه المسالة.

3- أنواع العقوبات الاقتصادية

تعد العقوبات الاقتصادية صورة من صور العقوبات غير العسكرية التي تستمد شرعيتها من المادة 41 من الميثاق،هذه الأخيرة أوردت على سبيل المثال لا الحصر صورا لبعض التدابير غير العسكرية والت تتسم بعدم الاستخدام المباشر للقوة المسلحة .واهم هذه التدابير من حيث الممارسة يمكن الإشارة إلى:

أ- الحظر:

يقصد بالحظر منع وصول الصادرات إلى الدولة التي اتخذ ضدها هذا الإجراء،وقد تحد المنظمة الحظر على صادرات معينة أو تترك للدول تقدير نوع الصادرات الحيوية التي يشملها هذا الحظر،فقد لا يقتصر هذا الأخير على العتاد العسكري وإنما يتعدى إلى السلع والمواد الغذائية الضرورية لحياة السكان وفي مثل هذه الحالات يعد الحظر أخطر أنواع العقوبات الاقتصادية،إذ قد يؤدي إلى اهتزاز النظام الاقتصادي للدولة وحرمان الشعب

Djacoba Liva Tehindrazanerivelo.Les sanctions des Nations Unies et leur effets secondaires:assistance aux victims et voies juridiques de prevention. Presses Universitaires de France 1ere editions.2005P.229

2 Mathias ForteauP.64

من السلع التي يحتاجها.[1]مما يؤدي إلى تردي الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان وتقويض عملية التنمية.ومن الأمثلة على هذا النوع من الحظر ذلك الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا بموجب القرار رقم1992/748بتهمة رعاية الإرهاب،حيث شمل الحظر منع مد أو بيع أي معدات عسكرية وتلك الخاصة بالطيران،كذلك حظر تقديم خدمات للطيران الليبي.وامتد هذا الحظر بمقتضى القرار رقم1993/833 إلى جميع الصادرات.

ب- المقاطعة:

تعد المقاطعة الاقتصادية شكلا جديدا من إشكال العقوبات الاقتصادية يقصد به تعليق كل التعاملات الاقتصادية والتجارية مع دولة ما لحملها على احترام قواعد القانون الدولي،وللمقاطعة أثر سلبي على التوازن الاقتصادي للدولة،ففرض مقاطعة على سبيل المثال على دولة تعتمد في صادراتها على البترول يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعاتها وانخفاض دخلها من العملة الصعبة مما ينجر عنه توقف مشاريع التنمية مما يفضي إلى البطالة بفعل تسريح العمال والفقر.

وتجدر الإشارة إلى إن المقاطعة الاقتصادية قد لا تقتصر أثارها السلبية على الدولة التي اتخذت ضدها، وإنما تتعدى في اغلب الحالات لتسبب أضرارا للدول الغير التي تتعامل مع هذه الدولة.وعليه فالمقاطعة تعد اخطر صور العقوبات الاقتصادية لما لها من تأثير على إرادة الدولة المخالفة ،وذلك لأنها تنال من حرية الدولة في ممارسة حقوقها السيادية مما يكون له ابلغ الأثر على مجال التنمية.

ج- الحصار البحري:

يعد الحصار البحري وسيلة فعالة للممارسة الضغط على دولة ما لحملها على الالتزام بأحكام القانون الدولي، نظرا لما تشكله التجارة البحرية من أهمية كبيرة للدول،ويتم بقيام سفن أجنبية بمحاصرة موانئ الدولة المعاقبة لمنع سفن هذه الدولة من

1 -فاتنة عبد العال،المرجع السابق،ص36.

مغادرة موانئها،وكذا منع وصول سفن أجنبية أخرى إلى هذه الموانئ، كما يشمل الحصار إغلاق الموانئ الأجنبية في وجه سفن الدولة المعاقبة.[1] فالغرض من هذا الإجراء إيذاء الدولة وزعزعة اقتصادها.[2]ومن الأمثلة العملية لهذا الإجراء ما الطلب الذي أقدم عليه مجلس الأمن للدول والمنظمات الإقليمية يفرض الحصار وذلك في العقوبات التي أصدرها ضد روديسيا الجنوبية والعراق وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية وهايتي وسيراليون.[3]

د/عقوبة عدم المساهمة:

يقصد بعقوبة عدم المساهمة قيام منظمة دولية بإصدار قرارات إدارية تنطوي على عدم إمكانية استخدام الدولة المخالفة لحقوقها داخل المنظمة،كما تحرم تلك الدولة من التمتع بالامتيازات التي تمنحها المنظمة لأعضائها،ويتوقف مدى خطورة هذه العقوبة على مدى أهمية المنظمة التي توقعها والدور الذي تقوم به في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.هذا وتتخذ عقوبة عدم المساهمة إشكالا متنوعة مابين الحرمان من المشاركة في التصويت،والحرمان من المشاركة في النشاطات الاقتصادية التي تمارسها المنظمة،وكذلك إيقاف أو منع أو تجميد أوجه التعاون الدولي بين أعضاء المنظمة الدولية المخالفة،وقد يصل الأمر إلى حد إيقاف العضوية ذاتها أو إنهائها.[4]

1 -المرجع نفسه،37.

2 - محي الدين جمال ،العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة،الدار الجامعية الجديدة،بدون بلد نشر،2009،ص80.

3 قردوح رضا،المرجع السابق،ص31.

4 -رقية عواشرية،حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة عين شمس،القاهرة،2001،ص384.

ثالثا: انعكاسات فرض العقوبات الاقتصادية على مجال التنمية

لقد اثبت الواقع العملي للعقوبات الاقتصادية الآثار اللاانسانية التي تخلفها هذه الأخيرة مستهدفة بذلك الشعوب لا صانعي القرار في الدولة.وبذلك ظلت محل انتقاد الفقه والساسة على مستوى المنظمات والمحافل الدولية ففي جانفي1997 تقدمت روسيا بمبادرة مضمونها اقتراح ستة معايير وشروط لتوجيه مجلس الأمن في محاولة لوضع مفهوم"حدود الإنسانية وكبح جماح حمى العقوبات".[1]

كما جاء هذا الاعتراف من داخل الأمم المتحدة ذاتها ،حينما اعتبر الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي"أن العقوبات أداة فظة..." بوصفها تسبب معاناة الفئات الضعيفة وتعقد عمل الوكالات الإنسانية وتسبب أضرار طويلة الأجل على القدرة الإنتاجية للبلد المستهدف.[2]كل هذا يؤكد بلاشك الانعكاسات السلبية لفرض العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة وبالأخص الحق في التنمية الذي يعد تقويضه انتقاص أو فقدان لباقي الحقوق.

ونظرا لارتباط التنمية بالبيئة والحق في تقرير المصير فان الإحاطة بتأثير فرض العقوبات الاقتصادية على الحق في التنمية لن يكون بصورة شاملة ما لم يتم تبين تأثيرها على الحق في بيئة نظيفة وكذا حق تقرير المصير.

1- انعكاسات فرض العقوبات الاقتصادية على الحق في التنمية

تعد التنمية من بين الأولويات التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة،فقد جاء في ديباجة هذا الأخير على أن :"الشعوب مصممة على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وان ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح،وتوافق لتحقيق هذه على استخدام الآليات الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب".

1 قردوح رضا ،المرجع السابق،ص53.

2 المرجع نفسه،ص51.

وللإشارة أن الاعتراف بالحق في التنمية كحق أساسي كـان في مـؤتمر فيينـا عـام 1997 ،وقـد صـوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اعتباره مكملا ومـساويا للحقـوق المتـضمنة في الإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسان لعام 1948 والعهدين الدوليين لعام 1966.[1]

يعد أساس الحق في التنمية هو كرامة وقيمة الإنسان الفـرد،[2]ولـذلك يفـترض عنـد قـرض العقوبـات الاقتصادية احترام هذا الحق وعدم العصف به،حتى توصف بالمـشروعة لاحترامهـا للـشروط المتطلبـة والتـي ذكرناها سابق.غير أن الواقع العمـلي يثبـت عكـس ذلـك ولتبـين تـأثير العقوبـات الاقتـصادي عـلى الحـق في التنمية يقتضي دراسة اثر فرض مثل هذه العقوبات على مؤشرات التنمية وذلك على النحو الأتي:

أ-تأثير فرض العقوبات الاقتصادية على المستوى المعيشي:

يؤدي فرض العقوبات الاقتصادية إلى تردي المستوى المعيشي والصحي للشعوب.فقد أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق إلى تدني المـستوى المعيـشي للـشعب العراقـي الـذي أصـبح يـضم شريحـة معتبرة من الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد لليوم.[3]ففي اقـل مـن عـشر سـنوات تراجـع ترتيـب العراق في التنمية من المرتبة50 الى126 وفقا لترتيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[4]وهو ما يعد تراجع رهيب بحوالي 70درجة مما يؤكد شدة التأثير الذي تخلفه العقوبات الاقتصادية على هذا المجال.

1 -عمر سعد اللـه،حقوق الإنسان وحقوق الشعوب،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر2005،ص244.

2 Djacoba Liva Tehindrazanerivelo.Les sanctions des Nations Unies et leur effets secondaires:assistance aux victims et voies juridiques de prevention. Presses Universitaires de France 1ere editions.2005. p349.

3 -هانز كريستوف فون سبونيك، تشريح العراق:عقوبات التدمير التي سبقت الغزو،ترجمة حسن حسن عمـر الأيـوبي ،مركـز دراسات الوحدة العربية،بيروت ط1، 2005 ،ص16

4 .Neil Arya:Economic sanctions:the kinder gentler elternative,P.9
www.informaworld.com.

ب- تأثير فرض العقوبات الاقتصادية على البني التحتية.

يؤدي فرض العقوبات الاقتصادية إلى تدمير البني التحتية للبلد المستهدف،فعلى سبيل المثال أدت العقوبات المفروضة على العراق إلى تخريب بنيته التحتية وإرجاعه إلى الوراء بسنوات ،وتعدى الأمر إلى حرمانهم حتى من وسائل إصلاحها فمثلا انخفضت الطاقة التشغيلية لتصفية مياه الشرب من 45 مليون متر مكعب عام 1991 إلى 9ملايين متر مكعب سنة1997 ،وتوقفت محطات صرف المياه الثقيلة وشبكات صرف مياه الأمطار نتيجة نقص وفقدان الأدوات الاحتياطية الخاصة بتشغيلها.[1]و لما كانت المياه عماد أية تنمية فانه في مثل هذه الظروف يستحيل قيامها.

ففي التقرير الذي قدمته اليونيسيف إلى مجلس الأمن عام2001 أكد أن وصول المياه الصالحة للشرب لسكان العراق لم يتحسن كثيرا في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء وأكد أن حوالي نصف مليار دولار من عقود توريد المياه والصرف الصحي عرقلت من قبل لجنة العقوبات.[2]إن الحديث عن مأساة المياه غير الصالحة للشرب يؤدي بالضرورة إلى انتشار مجموعة من الأمراض التي تصيب الإنسان محور عملية التنمية والقائم بها.فالتنمية لا تقوم بإنسان عليل.

ج- تأثير فرض العقوبات الاقتصادية على معدلات البطالة

نظرا لما يخلفه فرض العقوبات الاقتصادية من تدمير للبنى التحتية فانه مما شك تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.فعلى سبيل المثال خلفت العقوبات المفروضة على العراق ارتفاعا في معدل البطالة قدر ب70 بالمائة وذلك بسبب ما لحق بالتنمية من دمار.علما أن مشكل البطالة لم يكن قائما قبل تطبيق نظام العقوبات.[3]كل هذا أدى إلى ظهور سلوكيات غريبة عن المجتمع العراقي كالتسول والانحراف وزيادة معدل الجريمة

1 قردوح رضا ،المرجع السابق،ص118.

2 Neil Arya,op.cit,P.15.

3 قردوح رضا ،المرجع السابق،ص120.

وفقدان تماسك النسيج الاجتماعي العراقي التي لا تزال عواقبه يدفعها الشعب العراقي إلى اليوم.

وبالنسبة لليبيا لم يكن وضعها أحسن حال فقد أشار تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تقديرات عن إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد الليبي بعد فرض العقوبات عام 1992 حتى نهاية 1996 والتي بلغت أكثر من 24 مليار دولار.[1]

2-تأثير فرض العقوبات الاقتصادية على الحق في بيئة نظيفة

لا يمكن دراسة اثر فرض العقوبات الاقتصادية على التنمية دون الحديث عن أثرها على البيئة،باعتبار أن هذه الأخيرة هي المجال الحيوي الذي تمارس فيه عملية التنمية فلا حديث عنها بمعزل عن البيئة.

لقد أثرت الحرب على البيئة في العراق وعززها التأثير بالعقوبات،حيث تأخرت الجهود المبذولة للسيطرة على تلوث الهواء،إذ رفضت لجنة العقوبات السماح للعراق باستيراد مواد تستخدم في تطهير البيئة والمياه كمادة الكلورين بالإضافة إلى معدات أخرى تستخدم في إصلاح البنية التحتية.[2]

وقد الوضع في العراق إلى قطع الأشجار من قبل المواطنين لاستخدامها في الطهي والتدفئة .كما أن نقص قطع الغيار بسبب العقوبات جعل المياه من أهم المكونات البيئية تأثرا.

2- تأثير فرض العقوبات الاقتصادية على الحق في تقرير المصير الاقتصادي

إن عملية التنمية لا يمكن الحديث عنها بمعزل عن تقرير المصير الاقتصادي وهذا الأخير لا يتأتى إلا بتحقيق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية،وقد أدى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق مثلا إلى حرمانه من حرية التصرف بثرواته وموارده

1 المرجع نفسه،ص129.

2 المرجع نفسه،ص122.

ولاسيما النفط،كما تم التحكم في الموارد المالية المتأتية من هذه المبيعات بوضعها في حساب خاص تشرف عليه الأمم المتحدة وهو ما يتناف والمادة الأولى فقرة2 من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وكذا الاقتصادية والاجتماعية .

فالنفط يشكل 60 بالمائة من الدخل القومي الإجمالي،وتمثل الصادرات النفطية ضمن صادرات العراق95 بالمائة.[1] فهل يمكن أن تقوم تنمية في مثل هذه الظروف.وحتى برنامج النفط مقابل الغذاء يكون قد كرس تقويض حق المصير طالما أن هم الذين يقررون كيف ومتى تنفق؟.وهذا البرنامج في حقيقته لم يكن الهدف منه تغطية الحاجيات الإنسانية للشعب العراقي بقدر ما كان يهدف إلى سداد نفقات الأمم المتحدة وتزويد صندوق التعويضات بموارد.

إن ما سبق يؤكد التناقض الذي وقع فيه نظام العقوبات الاقتصادية مما يمكن معه القول أن ميثاق الأمم المتحدة احتوى على نقيضين لا يلتقيان أبدا العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان.هذه الوضعية عبر عنها الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي وبمناسبة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بقوله" يوجد تناقض بين هذه العقوبات وميثاق الأمم المتحدة،فمن جهة تنص مادة على اتخاذ إجراءات إلزامية ضد دولة معينة،ومن جهة أخرى تنص مادة أخرى من الميثاق نفسه على تحقيق هدف التنمية لجميع الشعوب...وان الحظر لا يخدم السلام والأمن فيجب قبل كل شيء حماية حقوق الإنسان ومن ثمة وقف معاناة الشعب العراقي،وهو ما يمثل قمة التناقض مع الأهداف الأولى للأمم المتحدة كهدفي التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان".[2]

وفي نفس السياق أشار تقرير لجنة التنمية الدولية في مجلس العموم البريطاني في تقريرها الثاني عن مستقبل العقوبات إلى ما يلي"... على الرغم أن العقوبات الاقتصادية

1 - قردوح رضا ،المرجع السابق،ص129

2Neil Arya,op.cit,P. .39

قد تمثل بديلا عن الحرب منخفض الكلفة من الناحية المالية،إلا أنها غالبا ما تكون مضرة من الناحية الإنسانية والتنموية بقدر الصراع المسلح".[1]

إن هذه الأخيرة تعد شهادة من دولة كان لها يد في صياغة ميثاق الأمم المتحدة وفي تضمينه نظام العقوبات الاقتصادية الذي اثبت واقع تطبيقا تناقضها الصريح مع منظومة حقوق الإنسان.

1 نبلوك تيم،العقوبات والمنبذون في الشرق الأوسط: العراق-ليبيا-السودان،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط2001،1،ص2

خاتمة

بالرغم أن العقوبات الاقتصادية تستمد شرعيتها من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن الواقع العملي اثبت أن هذا الأخير تضمن معادلة بأطراف متناقضة وهو ما توضحه نتائج هذه الدراسة:

- شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين تزايد في عدد حالات فرض العقوبات الاقتصادية حتى سمي هذه الفترة بعقد العقوبات.
- إن غموض الحالات التي يجوز لمجلس الأمن فرض العقوبات الاقتصادية بمناسبتها -تهديد السلم والإخلال به ،وأعمال العدوان-فتح المجال واسعا لتسييس عمله،ولا أدل على ذلك سياسة الانحراف بالشرعية الدولية،حيث ترتكب إسرائيل اشد الممارسات تهديدا للسلم والأمن الدوليين وكذا أعمال العدوان ومع ذلك بقيت حرة طليقة من هذه العقوبات.
- تخلف العقوبات الاقتصادية خسائر لا تقل عن تلك التي تخلفها الحروب لذلك سميت بالسلاح الصامت أو بالوسيلة عديمة الحس كما وصفها أمين الأمم المتحدة السابق بطرس بطرس غالي.
- تمديد العقوبات الاقتصادية على الدولة المستهدفة بالرغم من استجابتها لمطالب مجلس الأمن،مما يؤكد أن العقوبات الاقتصادية ليست وسيلة لتحقيق غاية وإنما هي غاية في حد ذاتها لتحقيق الانتقام.
- تعارض العقوبات الاقتصادية خصوصا الشاملة مع المسعى العام لميثاق الأمم المتحدة من فرضها وهو حفظ السلم والأمن الدوليين دون التضحية بحقوق الإنسان.
- أن فرض العقوبات الاقتصادية يعزز الشعور بالكراهية والانتقام،ويغذي النزاعات العدوانية والعنف لدى جميع الفرقاء بعيدا عن روح التآخي والتسامح والتعاون الذي حث عليه ميثاق الأمم المتحدة.

- تعد العقوبات الاقتصادية تقويض لعملية التنمية وانتهاك للحق في بيئة نظيفة،كما إنها تتعارض مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها،هذا الحق الذي تتجسد في رفضها الخضوع والتبعية للسيطرة الخارجية والاستغلال الأجنبي من جهة ،وفي رفضها الاستبداد من جهة أخرى.

- لقد أثبتت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق فشلها الذريع حيث تم من خلالها انتهاك منظومة حقوق الإنسان،ودفع فاتورتها الشعب العراقي لا أصحاب القرار الذين غالبا لا يتذوقون معاناة المدنيين بل يسمعون عنها كما يسمع عنها أعضاء المجتمع الدولي.مما يدل على تعارضها مع مبدأ شخصية العقوبة.

- رغم ورود بعض الاستثناءات بخصوص العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق فيما سمي بالنافذة الإنسانية،إلا أن ذلك كان وفقا لإجراءات معقدة لا يمكن تفسيرها خارج انتهاك الحق في تقرير المصير.

- بالرغم من حلول العقوبات الذكية محل العقوبات الاقتصادية التقليدية في كثير من الحالات ،إلا أن الواقع العملي اثبت إخفاقها هي الأخرى في احترام حقوق الإنسان إذ ظلت الشعوب هي الضحية الأولى لهذه العقوبات سواء على مستوى الحقوق الفردية أم حقوق الشعوب وعلى رأسها الحق في التنمية.وعليه لم تكن العقوبات الذكية في حقيقتها إلا تلاعب بالألفاظ.

وفي ضوء ما سبق ،فإذا كان من الصعب القول بالضرورة رفع نظام العقوبات الاقتصادية من ميثاق الأمم المتحدة،لان تعديل هذا الأخير مسالة موضوعية تتطلب موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية.وعليه نرى الإبقاء عليها مع تهذيبها بجعلها وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها.ولت يتأتى ذلك إلا بالتقييم الدوري للآثار الفعلية للعقوبات الاقتصادية والالتزام بالحدود الزمنية في فرضها.كما يجب أن تفرض العقوبات الاقتصادية على جميع المخالفين لأحكام القانون الدولي لا أن تستهدف دول بعينها.

العولمة الرأسمالية وأثرها
على اقتصاديات في فلسطين

الدكتور/ نبهان سالم مرزق أبو جاموس

باحث وأكاديمي تخصص القانون الدولي العام

مقدمة.

إن ظاهرة العولمة تثير جدلاً واسعاً وتتعدد بشأنها الآراء واختلف حولها الدارسون في علم الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع، وقد ازداد الحديث عن مصطلح العولمة مع زوال المعسكر الاشتراكي وانفراد أمريكا بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي, ومحاولة منها الترويج لنمط معين من الحياة والسلوك والثقافة أي فرض السلوك الأمريكي ومنظومته الحضارية,[(1)] وقد ساعد على ذلك القفزة الهائلة التي حدثت في المؤسسات والشبكات الدولية المتزامنة مع ظهور الإنترنت الذي يشكل خطورة واضحة في تعميق ظاهرة العولمة, كما أن العمل من أجل فكرة التوحيد بين شعوب العالم في ظل ثورة الاتصالات الرهيبة وفكرة جعل العالم قرية صغيرة فكرة خطيرة جداً تذيب ثقافات العالم وأديانه وذلك بإزالة ما يمكن إزالته من الحواجز المكانية والزمانية وهي فكرة خطيرة لأنها تعمل على تلاشي حضارات بأكملها,[(2)] ويدلل هذا المصطلح على نظام جديد للعالم وعلى حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية بكل

(1)أيمن أبو الخير، أثر العولمة على السياسات الاقتصادية في فلسطين، دنيا الوطن بتاريخ 2014/12/13م

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/350909.html

(2) فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية،

http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/02/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%aa%d8%a3%d8%ab%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%88%d9%84%d9%85%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%88%d8%a7%d9%82%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9./

أنواعها بين الدول والمجتمعات، وأصبحت كل المجتمعات تعيشها أو تعاني منها بدرجات متفاوتة حتى التي تعيش حالة من العزلة، مما جعل أغلب الدول تنتهج نظام اقتصاد السوق وما ترتب عن ذلك من تحرير للتجارة وإلغاء للقيود على حركة رأس المال. (1)

ولقد ارتبطت العولمة بالثورة العلمية والتقنية الحديثة، وبدا وكأنها ستقود العالم إلى الرخاء والقضاء على الفقر وتوفير الثقافة الحديثة ووسائل الاتصالات، حيث قادت الدول الصناعية حملة لإقناع الدول النامية بضرورة دخول دائرة العولمة وتغيير توجهاتها السياسية بما يتماشى مع مقتضياتها. (2)

ولقد تخطت العولمة مجال السياسة والاقتصاد لتدخل إلى خصوصيات المجتمع فهي تروج وبقوة لأنماط معينة في العلاقات الاجتماعية على مختلف المستويات وتكمن الخطورة في أننا عاجزون عن إيقاف هذا الترويج, فثورة الاتصالات المرئية والمسموعة بأجهزتها المتنوعة تحاصر الإنسان وتدخل إلى بيته بكل سهولة هذا من جهة, ومن جهة أخرى إذا نظرنا إلى هذه القضية من الناحية الاقتصادية نظرة عامة غير متخصصة فأول ما يلفت الانتباه هو تداخل الشبكات والمؤسسات الكبرى وتكوين التكتلات الاقتصادية الكبرى، ولاشك أن العولمة أثرت على العالم العربي وعلى مختلف بناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، (3)كما تأثر الاقتصاد الفلسطيني وهو يعاني عموماً من ضعف الموارد الطبيعية من أرض ومياه ومعادن ومواد خام وخلاف ذلك، إضافة إلى ضعف معدلات التراكم الرأسمالي وضعف السوق المحلي وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة التي تخيم على شعبنا الفلسطيني, وفي ظل هذه الظروف تهب رياح العولمة في العالم وفي فلسطين أيضا، ويكتب بيرس كتابه بعنوان "النظام الشرق أوسطي الجديد, والذي يظهر فيه أساساً لعولمة الاقتصاد في الشرق الأوسط، شاملا إسرائيل

(1)أيمن أبو الخير، أثر العولمة على السياسات الاقتصادية في فلسطين، **المرجع السابق.**

(2)فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية، مرجع سابق.

(3)فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربيةـ مرجع سابق.

وفلسطين, كما وينادي بنيامين نتانياهو, بما يسمى بالسلام الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين بعيداً عـن السياسة ومتعلقاتها من استرجاع الحقوق والأراضي المغتصبة.[1]

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ذكره نصل إلى الإشكالية محل البحث والتي نجسدها في التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالعولمة الرأسمالية، وما هي مظاهرها وأهدافها؟
- ما الأدوات التي تستخدمها قوى العولمة من أجل نشرها وفرضها؟
- ما مدى تأثير العولمة الرأسمالية على اقتصاديات فلسطين؟

دوافع البحث:

- نظراً لأهمية الموضوع على الساحة الدولية وما له تأثير على العالم بأكمله ينـتج عنهـا الكثـير مـن النتائج السلبية على جميـع المـستويات الاقتـصادية والـسياسية والاجتماعيـة في حـال عـدم تهيئـة الـسلمية والعلمية لمواجهتها، وهذا بدوره يدفعنا وضع بعض الأسس لتفادي سلبيتها والاستثمار ايجابياتها.

أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذه البحث إلى التعرف على مفهوم العولمـة الرأسـمالية، ومـا رافقهـا مـن تغيرات في التجارة الدولية والإقليمية والأدوات التي تستخدمها القوى العاملة من أجل نـشر هـذه الظـاهرة والمجالات التي تتأثر بهاو مدى تأثيرها على اقتصاديات فلسطين.

(1) د.محمد مقداد، أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة، مرجع سابق، ص1120.

منهج البحث:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وجمع المعلومات وتنظيمها بما يوضح العولمة الرأسمالية وأهم مظاهرها وتأثيرها.

تقسيم البحث:

هذا الموضوع متشعب وضخم لذا قسمنا البحث إلى التالي:

المبحث الأول: ماهية العولمة الرأسمالية وأهدافها ومظاهرها وأدواتها.

المبحث الثاني:مدى تأثير العولمة الرأسمالية على اقتصاديات فلسطين وسبل مواجهتها.

المبحث الأول: ماهية العولمة الرأسمالية وأهدافها ومظاهرها وأدواتها.

تعتبر العولمة من المصطلحات الشائعة في الاستعمالات التي لاقت رواجاً كثيراً على الساحة العالمية، وتناولها العديد من المفكرين والباحثين والدارسين في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكما يطلق عليها مصطلحات العالمية والنظام العالمي الجديد، ومصطلح الكونية وهي مقترنة بمفهوم النظام العالمي الجديد لكونها ظاهرة معقدة ومركبة تحتاج إلى تمعن في فهم مظاهرها والغور في جوهرها، لذا نقسم هذه المبحث إلى مطلبين المطلب الأول: مفهوم العولمة الرأسمالية، والمطلب الثاني: أهداف ومظاهر وأدوات العولمة الرأسمالية

المطلب الأول

مفهوم العولمة الرأسمالية.

الفرع الأول: مفهوم العولمة.

يتميز مفهوم العولمة بالغموض والتعقيد وعدم التناسق بين النظرية والواقع اللذين هما بنفس الدرجة من الغموض، وكما ينظر المختصون في العلاقات الدولية المعاصرة في طليعة المفاهيم الجديدة، وأن العولمة بدأت بوادرها في البروز مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، مع إنشاء عدة مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثم تبعها إنشاء منظمة التجارة العالمية التي وحدت الأطر القانونية والنظام الاقتصادي العالمي مما أدى إلى إتباع معظم الدول لما تقتضيه قوانين هذه المنظمة،[1] فعناصرها الأساسية المتمثل في تعقد العلاقات الدولية والتجارية، والمنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التقاني "التكنولوجي" ومجال تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار الأفكار والمعلومات، وهي مرتبطة بمفهوم الرأسمالية الحديثة،[2] التي سعت إلى تنظيم معالم النظام العالمي، وفق ما اصطلح على تسميته بالنظام الاقتصادي العالمي الموحد، وظهرت هذه الفكرة في أوروبا ثم انتشرت في المجتمعات غير الأوروبية منذ بداية القرن الثامن عشر وأصبحت الدول الصناعية هي مركز هذا النظام ، بينما بقيت الدول النامية على هامشه وهو يهدف إلى توحيد العالم على أسس إنتاجية وسوق عالمية موحدة، تتحكم فيها الشركات متعددة الجنسيات، وعملت التقانة على تغيير الأفكار والتوجهات الاجتماعية، وأيضا من خلال الأفكار التي ترى أن العالم قد تحول إلى مجموعة من العلاقات المتشابكة والمتحركة، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الثورة التقنية

(1) مرجع سابق، أيمن أبو الخير، أثر العولمة على السياسات الاقتصادية في فلسطين.

(2) د.عبد المنعم محمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد الثالث، ص9.

والإلكترونية، وأن النظام الرأسمالي تفرد بقيادة العالم كأنموذج فرض نفسه كبديل للأنظمة الأخرى خاصة مع ظهور مقولة نهاية التاريخ لصاحبها فرنسيس فوكوياما سنة1989م، ويعتقد البعض أن المال هو الذي يقود هذا النظام وليس القدرات العلمية والتكنولوجية. (1)

أولاً:تعريف العولمة

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة مسألة شاقة باعتبارها إحدى الظواهر الكبرى ذات أبعاد ومظاهر متعددة اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وقيمة، ونظراً إلى تعدد تعريفاتها باختلاف الزوايا التي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيدلوجية وبيئاتهم التي يعيشون فيها والمستوى الثقافي الذي يتمتعون به، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً وقبولاً،(2) ومن الأهمية هنا الرجوع إلى اللغة لتحديد المعنى اللغوي لمفهوم العولمة، مع أن الرجوع إلى اللغة هنا ليس مقصوداً به الوقوف عند العقلية المعجمية الشكلية، بقدر ما هو استئناس بأساس مهم يجب الاسترشاد به في ضبط مفهوم يثير الكثير من الاهتمام والجدل فالعولمة مشتقة من "عالم" وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة، والذي يعنينا المعنى الاصطلاحي للعولمة،(3) فالعولمة تعود في الأصل إلى الكلمة الإنجليزية " Global " والتي تعني عالمي أو دولي أو كروي، أما المصطلح الإنجليزي " Globalization "والذي عندما يذكر يجعل الذهن يتجه إلى الكونية، والى وحدة المعمور من الكون الذي نعيش عليه كونه يعبر عن حالة تتجاوز الحدود السياسية الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره فيترجم إلى أقاليمها, حيث تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي

(1) مرجع سابق، أيمن أبو الخير، أثر العولمة على السياسات الاقتصادية في فلسطين.

(2) د.عبد المنعم محمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية، مرجع سابق، ص9.

(3)مرجع سابق، فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية.

العالمي كما أن العولمة ليست مصطلحاً جديداً في التنمية الاقتصادية وإنما هي امتداد طبيعي لانسياب المعارف وتداولها بين الدول. (1)

فعلى صعيد تعريف العولمة تختلف التعاريف باختلاف الأبعاد والتجليات والمؤشرات على أرض الواقع، وهذا يتضح من خلال رصد الأحداث في هذا المجال فمن تلك التعريفات هي:

حيث يرى الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي بأنها "نظام يُمكّن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق". (2)

ويعرف المفكر الاقتصادي بول سويزي العولمة بأنها "صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالية مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل والشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة". (3)

عرفها الصندوق الدولي بأنها:" التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله".(4)

---

(1) المرجع السابق.

(2)أبو بكر عساف، العولمة وآثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم، مجلة جامعية فكرية ثقافية، العدد 262 ، السنة الثالثة والعشرون ، ذو القعدة 1429هـ ، تشرين ثاني 2008م

http://www.al-waie.org/issues/262/article.php?id=716_0_53_0_C،

(3) محمد نبيل الشيمي، العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية، العدد(2533)، بتاريخ 2009/1/21م،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160058

(4)عمرو عبد الكريم، العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد، المنار الجديد العدد الثالث

وعرفها "روبنز ريكابيرو" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو بأنها :"العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية".(1)

عرفها محمد الأطرش بأنها"اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق"(2)

وعرفها عند صادق العظم بأنها:" حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها ، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".(3)

ويمكن تعريف العولمة بأنها"اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. كما تعنى خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلي التدخل في سيادة الدولة. والعنصر الأساسي في هذه الظاهر هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات . وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير كما يتضح من التسمية يركز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة . وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها".(4)

(1)عبد اللطيف جابر، العولمة بوابة للرفاه أم الفقر ؟ ، الشرق الأوسط العدد (7460)

(2)العرب والعولمة : ما العمل ؟ من مجلة "فكر ونقد" العدد السابع

(3)لسيد يسين، "في مفهوم العولمة" ، مجلة المستقبل العربي، العدد(228)، 1998، ص7.

(4) د.عبد المنعم محمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية، مرجع سابق، ص10.

الفرع الثاني: مفهوم العولمة الرأسمالية.

إن مفهوم العولمة الرأسمالية لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي، حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره، وقد تسارعت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بسبب الثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات.

يقصد بالعولمة الرأسمالية بأنها"وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية الإنتاج" [(1)] أي أن العولمة التي نشهد هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي.

وقد تعرف العولمة الرأسمالية بأنها"عبارة عن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية"[(2)]

ويقصد بالعولمة الرأسمالية "نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال". [(3)]

عرفتها المؤسسات المالية كالمنظمة العالمية للتجارة أو صندوق النقد الدولي بأنها"ترابطاً في المصالح الاقتصادية للدول اعتماداً على بعضها البعض من أجل توسيع

(1) د.صادق جلال العظم، ما هي العولمة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996، مرجع سابق، ص10.
(2) د.عبد المنعم محمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية، مرجع سابق، ص10.
(3) مرجع سابق.

وتنويع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الأموال وكذا نتيجة لتسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها"[(1)]

يرى السيد يسن أن العولمة الرأسمالية هي"تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم، ووحدة الأسواق المالية والنقدية وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود"[(2)] وكما يرى د.حسن حنفي بأنها"تكتل اقتصادي للدول الغربية الكبرى للاستثمار بثروات وخيرات العالم وموارده الأولية وأسواقه، وهذا كله على حساب الشعوب الفقيرة، وهي في النهاية تؤدي إلى تركيز رؤوس الأموال في الدول الصناعية الكبرى، والفقر والتهميش والتبعية للأطراف وهي الدول النامية أو دول العالم الثالث"[(3)] ولكن يوجد دول كالصين والهند استفادت من العولمة الرأسمالية وبرزت كقوى اقتصادية على الساحة الدولية. وكما أنها"الانتشار الواسع المدى في كل أنحاء العالم للمبيعات والإنتاج وعمليات التصنيع مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل"[(4)]فالعولمة الرأسمالية تعبر عن تطور في عمليات التكامل الاقتصادي العالمي وفي معدل التجارة العالمية بسبب الانخفاض الذي طرأ على القيود المفروضة على التجارة الدولية، بالإضافة للتعريفات السابقة يمكن القول أن العولمة ترتبط بالاقتصاد الكوني كونها تشمل الاقتصاديات القومية فهي تعني نشوء نظام اقتصادي فوق قومي. [(5)]

(1)محمد زين الدين، الديمقراطية المعولمة العولمة الديمقراطية.... أم ديمقراطية العولمة؟، في العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، محمد عابد الجابري وآخرون، إشراف محمد عابد الجابري، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص235.

(2)د.السيد يسن، العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000، ص55.

(3)د.حسن حنفي،وصادق جلال العظم، العولمة بين الحقيقة والوهم ، في ما العولمة، دمشق، دار الفكر، 1999، ص22-23.

(4)د.السيد يسن، العالمية والعولمة، مرجع السابق، ص41.

(5)د.يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، اربد، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007، ص45.

بناء على ما سبق فإن معظم التعريفات تتفق في عناصر محددة وأهمها: [1]

1. إزالة الحدود الاقتصادية بين الدول مما ينعكس سلباً على قدرة الدولة في إحكام سيطرتها على الحدود السياسية الجغرافية والجمركية.
2. زيادة حرية حركة رأس المال والبضائع المنتجات بين الدول.
3. اتجاه اقتصاديات الدول إلى المزيد من التكامل الاقتصادي العالمي أو التبعية الاقتصادية.
4. تدويل عملية الإنتاج وعدم الاكتفاء بتدويل عملية التوزيع التسويق.
5. تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي.
6. خضوع العالم برمته لقوة ميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق حدود الدول والشعوب.

فعليه فيمكن تعريف العولمة الرأسمالية بأنها "تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة"[2] وهي تعني تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة، وهذا معناه أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتمية، فتتضمن

(1) ديانا أيمن راشد حاج أحمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، غير منشورة، أشراف أ.د.عبد الستار قاسم، 2012، ص24.

(2)د.يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، اربد، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007، ص45.

فيه اقتصاديات هذه البلدان بلا سياسات قومية وبما يحقق مصالح الجميع.[1] ويكاد شبه اتفاق تام بين من تناولوا العولمة الرأسمالية تعتمد على خمس قوى رئيسية، هي حرية الاستثمار في أي مكان في العالم، وحرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن في العالم، وعالمية الاتصالات، وعالمية المعلومات، وعالمية النمط الاستهلاكي في حرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره العالم.[2]

فلابد أن نشير إلى أن العولمة الرأسمالية تجسد التطور الرأسمالي العالمي وهي الأكثر اكتمالاً وتحققاً على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية، مما أدى إلى فتح أسواق جديدة بالامتداد الخارجي، وعندما تعجز عن توسيع الأسواق الداخلية أو المحافظة على نسبة الاستهلاك مع كمية الإنتاج بما يتطلب الاتجاه لتوسيع الأسواق خارجها بالإضافة إلى زيادة الربح هو الهدف الأساسي، وكما تستند إلى اتفاقيات دولية تعقد بإرادة الدولة المعنية وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات.[3]

(1) د.عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، تصدرها جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد الثالث، شهر ديسمبر 2005، ص11.

(2) المرجع السابق.

(3) ديانا أيمن راشد حاج أحمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مرجع سابق، ص23.

المطلب الثاني

أهداف ومظاهر وأدوات العولمة الرأسمالية.

العولمة الرأسمالية تستند إلى النظام الرأسمالي التي تروج للمفاهيم التحررية الاقتصادية باعتبارها المفتاح لكل خيرات السوق، فهي تعتمد على الثورة التقنية والمعلوماتية ساهمت في دمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها الاقتصاديات العملاقة الكبرى التي لا تهتم بالحدود والقيود.

الفرع الأول: أهداف العولمة الرأسمالية.

للعولمة الرأسمالية أهداف معلنه هي زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد العالمي ورفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة من خلال السعي نحو تحقيق التوظيف الكامل للموارد المادية، وزيادة رأس المال ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال للأطراف المتعاقدة، وزيادة الإنتاج من خلال استغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج والتبادلات التجارية الدولية السلعية لتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها زيادة في الاستثمارات العالمية، وحل المشكلات الاقتصادية كالفقر، والتنمية المستدامة، والتلوث وحماية البيئة من خلال إزالة أو تخفيف القيود الجمركية،(1) وانتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وفض المنازعات بين الأطراف، أما الأهداف الخفية غير معلنة للعولمة الرأسمالية هي: (2)

(1) د.سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=53453.

(2) د.صالح الرقب، بين عالمية الإسلام والعولمة، مقدم لمؤتمر التربية الأول بعنوان"التربية في فلسطين ومتغيرات العصر" الجامعة الإسلامية غزة ، 2004، ص8-12.

1. هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية الكبرى على الاقتصاد العالمي من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي، حين تستجدي منه المعونة والمساعدة عبر بوابة القروض ذات الشروط المجحفة، من خلال الشركات الكبرى والاحتكارات.

2. السيطرة على رؤوس الأموال العربية، واستثماراتها في الغرب فالعالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار (50) ألف دولار في الدقيقة الواحدة هو نفسه الذي تبلغ حجم استثماراته في أوروبا وحدها (465) مليار دولار عام 1995م، بعد أن كانت (670) ملياراً عام 1986م فنتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتبعية النفسية للغرب تصب هذه الأموال هناك لتدار حسب المنظومة الغربية.

3. تحقيق مصالح المجموعات الغنيّة في الدول الغربية والقوى المتحالفة معها في الدول الأخرى على حساب شعوب العالم، وممّا يدل على ذلك فشل تجربة "النمور الآسيوية":ومنها إندونيسيا وماليزيا، حيث لم تستطع تحقيق المصالح الاقتصادية المطلوبة لشعوبها، إذ عملت الشركات المتعددة الجنسيات على إحداث هذا الفشل، وقام أحد المستثمرين الأجانب-أحد رموز العولمة- الملياردير "جورج سورش" باللعب في البورصة مما أدى إلى ضرب التجارة التنموية وإحباطها.

4. التحكم في سلطة القرار السياسي في دول العالم، مما يصب في مصالح الدول الغربية المسيطرة على الاقتصاد العالمي، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية والقوى الصهيونية المتحكمة في السياسة الأمريكية نفسها، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية.

5. فرض السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية والقوى

الصهيونية المتحكمة في السياسة الأمريكية نفسها، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية.

6. تقسيم العالم إلى قسمين قسم ينتج ويطور ويبدع ويصدّر، وهو الدول الغربية، وقسم يستهلك ويستورد فقط هو الدول النامية باستثناء دول كالصين والهند، وهذا مغزى الاستعمار قديماً وحديثاً أي امتصاص خيرات وثروات الشعوب الضعيفة وجعلها دائماً تابعة للدول الصناعية الغربية.

7. القضاء على المشاعر الوطنية والقومية، وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة لإسقاط هيبة الدولة.

8. فرض السيطرة العسكرية والثقافة على شعوب الدول النامية عبر ما تروج له منتجاتها الاقتصادية.

في ضوء التحليل فإن العولمة الرأسمالية هي مشروع هيمنة الدول الصناعية الغربية الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية من أجل تعميم نظام اقتصادي واحد يحمل قيم التحررية الرأسمالية وفتح الأسواق، وتحرير التجارة الدولية، وإزالة كافة الحدود السياسية والجغرافية والجمركية لتحقيق الحرية الكاملة لتدفق رأس المال والمنتجات والبضائع والخدمات والمعلومات مع عدم تدخل الحكومات الوطنية في النشاط الاقتصادي، بحيث يقتصر دورها على التنظيم وحراسة رأس المال وحماية أمن الأفراد، من خلال مؤسسات العولمة الاقتصادية البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات. (1)

(1) ديانا أيمن راشد حاج أحمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مرجع سابق، ص26.

الفرع الثاني: مظاهر وأدوات العولمة الرأسمالية

أولاً:مظاهر العولمة الرأسمالية

تسعى العولمة الرأسمالية بكافة تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية إلى تحويل العالم إلى النظام الرأسمالي، وتحرير العالم من القيود الاجتماعية والسياسية والانحياز للفرد دون تدخل الحكومات وباستقلالية عن الدولة، وأدت إلى معاناة متزايدة في الدول النامية نظراً لافتقارها للإمكانيات التقنية والاقتصادية التي تؤهل هذه الدول للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات، وميزة عصرنا الراهن الثورة المعرفية والتقدم العلمي والتكنولوجي حيث يجعل العالم أكثر اندماجاً ويسهل حركة تدفق الأموال والسلع والخدمات، وفصل الدين عن الدولة وعن معظم مجالات الحياة مثل القيم والثوابت والمنطلقات، وصبغ مجتمعات دول العالم بالصبغة الأمريكية وإشاعة نمط الحياة الأمريكية.[1]

ثانياً:أدوات العولمة الرأسمالية

ولتحقيق لذلك لابد من وجود مؤسسات تشرف على عملية العولمة وتحقيق أهدافها وهي كالتالي:

أ. **المنظمات الاقتصادية الدولية**

1. صندوق النقد الدولي أنشئ بناء على اتفاقية بريتون وودز عام 19944م، بهدف القيام بدول مالي نقدي لحفظ قيمة العملات واستقرار أسعار الصرف ورفع القيود المفروضة على النقد الأجنبي التي تعوق نمو التجارة الدولية، ومنح تسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات وتقليص مداه، وإيجاد مؤسسة دائمة لحل كل مشكلات العالم النقدي، ولخلق اقتصاد عالمي حر بعيداً عن القيود والحواجز النقدية والمالية والسلعية تناسي الفقراء والبعد

(1) المرجع السابق، ص23.

الاجتماعي واهتموا بالأغنياء الذين يخططوا لاستمرار التقدم الاقتصادي والثراء المادي،[1] تسيطر الدول الخمس الكبار من القوة التصويتية وتمتلك حق الفيتو (41.7%) في الصندوق هي الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد(20%)، وبريطانيا(6.6%)، وألمانيا(5.8%)، وفرنسا(4.8%) وتتحكم بالدول النامية المستدينة من خلال القروض والتسهيلات التي يمنحها الصندوق لها.[2]

2. البنك الدوليWB أنشئ بناء على اتفاقية بريتون وودز عام 19944م، مؤسسة مالية دولية تهدف إلى مساعدة الدول النامية في رفع مستوى معيشتها وتنمية اقتصادياتها، فالهدف الذي أنشى من أجله البنك الدولي تغير فأصبح أداه للضغط والتدخل للسيطرة على الاقتصاد القومي في الدول المقترضة،[3] وهو أداه واضحة وصريحة لخدمة السياسة الخارجية الغربية بشكل عام وأمريكا بشكل خاص، فالدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على نشاطه بحيث تمنع القروض عن الدول التي لا تتماشى مع سياساتها تمتلك الدول الخمس حوالي (43%) من الحصص، وقوتها التصويتية تبلغ حوالي(41.7%) من عدد الأصوات، فأمريكا تمتلك لوحده (20%) من القوة التصويتية داخل البنك، وكما المقر الرئيسي للبنك في واشنطن، ورئيس البنك يشترط أن يكون أمريكياً دائماً.[4]

3. منظمة التجارة العالمية (WTO) أنشئت في عام 1995م،[5] تهدف إلى ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، من خلال إقامة عالم

(1)المرجع السابق، ص40.

(2) يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص88.

(3) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2001، ص21.

(4) يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص89.

(5)د.أحمد عبد العزيز، د.جاسم زكريا، م.فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، 2011، ص70.

اقتصادي حـر يـسوده الرخـاء والـسلام، والإشراف عـلى تنفيـذ القـوانين الخاصـة بالقـضايا التجاريـة وتمارس تسوية المنازعات التجارية، وهي تشكل منتدى للتـشاور والحـوار وتبـادل الآراء بـين الـدول الأعضاء حول المـشكلات التـي تواجـه التجـارة العالميـة، وتـسعى إلى رفـع مـستوى المعيـشة للـدول الأعضاء البالغ عددهم حولي (148) عضو يمثلون أكثر مـن (90%) مـن التجـارة العالميـة، بـذلك تـم استكمال الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي،[1] يوجـد انتقـاد لهـا لأنهـا تغلـب المـصالح التجارية أي الاهتمام بالأرباح على قضايا التنمية المستدامة والتطور والنمو، وعدم الاكـتراث بالبيئـة والصحة والأمان، تعتبر الدول النامية المنظمة بأنها تزيـد مـن حجـم الفجـوة بـين الأثريـاء والفقـراء سواء في الدولة نفسها أو بين الدول، وتعد من أبرز أدوات العولمة الرأسمالية.[2]

ب. الشركات المتعددة الجنسيات

تعـد الـشركات متعـددة الجنـسيات أو العـابرة للحـدود القوميـة، أحـد المقومـات الأساسـية التـي تـستخدمها العولمـة الرأسـمالية، حيـث تلعـب دوراً بـارزاً ومركزيـاً في تـدويل الاسـتثمار والإنتـاج والتجـارة والخدمات من خلال دمج الشركات الـصغيرة مـع الـشركات الكبـيرة، وتمـارس نـشاطاتها مـن خـلال التجـارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر،[3] وهي شركات رأسمالية عملاقة ذات مراكز إنتاجية تتواطن في أكثر مـن دولة وتحمل جنسيتها، باحثة عن توفير المواد الخام والأيدي العاملة المـاهرة الرخيـصة، والتكلفـة القليلـة أو

(1)د.أحمد عبد العزيز، د.جاسم زكريا، م.فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، المرجـع السابق، ص70.

(2) المرجع السابق نفسه، ديانا أيمن راشد حاج أحمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مرجع سابق، ص42.

(3) د.محمد مقداد، أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة، مجلـة الجامعـة الإسـلامية (سلـسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، فلسطين – قطاع غزة، يناير 2011، ص1126.

التمتع بالمزايا الضريبية في الدول أو تلك،[1] وتتميز بالضخامة من حيث الحجم والأرباح وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي، بحيث وصل عدد الشركات حوالي (61 ألف) شركة أم، وحوالي(900 ألف) فرع تابع لها،[2] وتسيطر على أغلبها الولايات المتحدة الأمريكية والباقي للدول الغربية والصناعية وتستغلها للسيطرة على السوق العالمي، وهي تمارس التبادلات التجارية في أربع قطاعات مهمة (البترول، السيارات، التكنولوجيا العالية، البنوك)، وتسيطر على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات، يبلغ دول العالم الثالث (130 دولة) يعيش فيها أكبر نسبة من سكان العالم، ولكن لا يتعدى نصيبهم (20%) من الناتج العالمي إلى جانب امتلاك هذه الدول لثروات طبيعية وطاقات بشرية هائلة فهي لا تساهم في الإنتاج الصناعي العالمي إلا بنسبة(7%) أو (35%) من الإنتاج الزراعي الذي لا يغطي حاجة هذه البلدان،[3] وكما أصبح الولاء للشركات بدلاً للدولة الوطنية، وهذا أضعف سيادة الدولة وقلص دورها الاقتصادي والاجتماعي، وساهمت في تعميق الفقر في العالم وهجرة العقول وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية. [4]

مما سبق تعتبر هذه الأدوات وسائل للهيمنة الرأسمالية السياسية والاقتصادية والثقافية لسيطرة على العالم لصالح الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فرض إملاءات سياسية واقتصادية وثقافية على دول العالم وخاصة الدول النامية؛ لتحقيق أهدافها الرئيسية باستعمار العالم ونهب خيراته وثرواته المادية والبشرية، وهذه المؤسسات بعيدة كل البعد عن التنمية المستدامة في الدول النامية، وتعمل على نشر مبادئ وقيم

(1) ديانا أيمن راشد حاج أحمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مرجع سابق، ص44.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) المرجع السابق، ص45.

(4) المرجع السابق، ص45.

الليبرالية والرأسمالية، وهي في الأساس قيم الدول غربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح القيم الرئيسية لكل الشعوب.(1)

للعولمة الرأسمالية سلبيات ومساوئها أكثر من أن تحصى، ويحاول د. مصطفى عيد مصطفى إبراهيم تعدادها في مجموعة نقاط رئيسية كما يلي:

1. تزايد معدلات الانكشاف والتبعية الاقتصادية ومن ثم إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب ربط الاقتصاد الوطني بتقلبات الساحة الخارجية، مثل ما حدث في تقلبات البورصات العالمية في منتصف شهر سبتمبر 2008م الماضي بسبب إفلاس بنك «ليمان براذرز» وتعسر شركة «أمريكان إنترناشيونال جروب» أكبر شركات التأمين في العالم وتعرضها لخطر الإفلاس.
2. اتساع تفاوت الدخول والثروة بين الدول وبين السكان في داخل الدولة الواحدة وتفشي ظاهرة إفقار الفقراء وإثراء الأغنياء. وكذلك عدم التكافؤ بين الأطراف المشتركة في مسيرة العولمة.
3. الطبيعة اللاإنسانية لرأسمالية السوق، حيث البقاء للأقوى مع مطالبة الدول بالتخلي عن دورها الاجتماعي لتخفيف حدة الفقر بين سكان الدولة الواحدة، مع تعويد السكان على نمط الاستهلاك الغربي والإفراط في الاستهلاك. ولا يقتصر أو ينحصر دور الدولة هنا على التدخل عن طريق الدعم العيني أو النقدي، ولكن يمتد ليشمل الدور الأساسي للدولة عن طريق بناء خدمات اجتماعية جيدة في مجال التعليم والصحة والإسكان والنقل.
4. تراجع حصيلة الدولة من الرسوم الجمركية بسبب خفض أو إلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة.
5. رفع أسعار مدخلات المنتجات الزراعية والغذائية بسبب ارتفاع تكلفة شرائها للالتزام بإلغاء الدعم تطبيقًا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية.

(1) المرجع السابق، ص43.

6. رفع تكاليف إنتاج وتوزيع بعض الصناعات التصديرية لوصولها لأسواق الدول المتقدمة بسبب الاشتراطات الموضوعة في جودة المنتج والتغليف والتعبئة وشروط حماية البيئة.

7. تقييد السلطة المحلية وتقليص دور الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية[1].

1 العولمة بين تعميق الفقر و تطويقه، *www.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=321454*

المبحث الثاني

مدى تأثير العولمة الرأسمالية على اقتصاديات فلسطين.

الفرع الأول:مكونات الاقتصاد الفلسطيني وخصائصه ودور الاحتلال الإسرائيلي وموقفها في ظل العولمة الرأسمالية

أولاً: مكونات الاقتصاد الفلسطيني وخصائصه

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة من حيث البنية، يتميز بعدة خصائص اختلفت مكونات تلك الخصائص نتيجة عوامل عديدة مر بها هذا الاقتصاد سواء من حيث الشكل البنيوي أو من حيث الطبيعة الوظيفية الذي كان يقوم بها الاقتصاد الفلسطيني كحالة مكملة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث كرسها الاحتلال وحاول تعميقها بالصورة المتشابكة لبعض مكونات الاقتصاد الفلسطيني ليكون تابعاً مميزاً سواء من حيث كونه سوقاً لبضائعه أو مصدراً للأيدي العاملة وبعض المواد الأولية، وكان الاحتلال دائماً يضع تصورات مبرمجة في تحديد الهياكل الاقتصادية (دون تطويرها) سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة واللازمة لاقتصاده حيث أنها تصبح منسجمة مع احتياجاته ومتطلباته فقط والأمر هنا يتعلق بالجانب الزراعي والصناعي، وكان الاحتلال يسعى دائماً إلى إضعاف أي نشاط تأسيسي بنيوي للاقتصاد الفلسطيني وجره باستمرار إلى حالة عدم التوازن والبقاء مشوهاً باستمرار.[(1)]

وكما يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة عام 1948، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي من مكوناته، لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها للنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر

(1) د. خالد أبو القمصان، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م، ص4.

الوصاية المصرية عليها، فرضت على اقتصاد كل من الضفة والقطاع، التكيف مع الأوضاع الجديدة.[1]

وعلى أثر الاحتلال الصهيوني، للضفة والقطاع، في حزيران 1967، تعرض الاقتصاد الفلسطيني فيهما لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور بعيدا عن شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية بما يتعارض مع تلك السياسات، وعبر تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بما يضمن استمرار ترابط وتواصل هذه التبعية في كل الظروف.

ومع توقيع إعلان المبادئ في أوسلو ، فقد تم خلق أسس ومعطيات لبداية مرحلة جديدة من مراحل التطور في حياة شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع، لا تؤثر في الجانب السياسي فحسب، بل أيضا تؤثر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بصورة متداخلة ومترابطة عضويا بين كافة هذه الجوانب، وكان قيام السلطة الفلسطينية في أيار 1994، التعبير الرئيسي المباشر عن طبيعة هذه المرحلة الجديدة وتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كعنوان موحد ورئيسي شامل لم يسبق لقيادة م.ت.ف أو قيادة السلطة أن تعاطت معه بهذه الشمولية والاتساع والترابط والتعقيد، بسبب طغيان أو أولوية الدور أو الجانب السياسي في المرحلة السابقة على كل ما عداه من أدوار أو جوانب، ذلك أن استلام السلطة الفلسطينية لمهامها على أجزاء محدودة جغرافيا من الأراضي الفلسطينية لم تتجاوز حتى تطبيق "خطة شارون" أو إعادة الانتشار من قطاع غزة في سبتمبر 2005، نسبة 18% من المساحة الإجمالية للأراضي المحتلة، وتسلمها لصلاحيات ومسئوليات إدارية جديدة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من المجالات، كان من المفترض أن يدفعها إلى سلوك مغاير حسب توقعات أبناء

(1)أيمن أبو الخير، أثر العولمة على السياسات الاقتصادية في فلسطين، دنيا الوطن بتاريخ 2014/12/13م
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/350909.html

شعبنا وفق تحليلهم العفوي البسيط للسلطة عند قيامها، إلا أن هذا السلوك لم يكن ممكنا حيث استمرت السلطة برموزها وقياداتها في التعاطي مع الواقع والمسئوليات الجديدة، بمفاهيم ووتائر وأدوات وأساليب تقاطعت إلى حد كبير مع الشروط الإسرائيلية كما وردت في اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس وغير ذلك من الاتفاقيات ضمن رسم بياني استمر في هبوطه المتدرج في التنازلات حتى بدء تطبيق "خطة شارون" والتعاطي مع معظم بنودها دونما أي خطوة مقابلة من العدو الصهيوني.[1]

خصائص العمل التجاري في فلسطين:

1. يتسم الاقتصاد الفلسطيني بضرورة اتساق العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص بتوجه حيث يعتبر القطاع الخاص أساس التنمية الاقتصادية، وذلك لتعويض النقص الحاد في الموارد الطبيعية في فلسطين.
2. إن القطاع الخاص الفلسطيني يتعرض منذ زمن بعيد إلى عدد كبير من المؤثرات السلبية المعيقة التي تنعكس على أدائه بشكل مباشر والتي فرضت عليه قسرّ كالواقع السياسي وعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر والحدود وسياسات الاستيراد والتصدير التي ما زالت بيد السلطات الإسرائيلية.
3. عند دراسة واقع المعاملات التجارية حاليًا في فلسطين نراها تسير في منأى عن القانون لأن القوانين المنظمة لها والمعمول بها لم تساير الروح المتطورة لمتغيرات الحياة التجارية.
4. كما ويشير الواقع في القطاع الخاص الفلسطيني أن جميع الأحكام التعاقدية في المعاملات التجارية على الصعيد الدولي تخضع لقوانين الدول الأجنبية أو المواثيق الدولية وذلك إما لضعف أو غياب قوانين فلسطينية ، ونتيجة لهذا الفراغ يدفع القطاع الخاص ثمنًا باهظًا فنجده يقبل بإخضاع المعاملات التجارية (العقود، حل المنازعات، البيع، الشراء، والأوراق التجارية) إلى قوانين دول أخرى, وفي حالة الخلاف نراه

(1) المرجع السابق.

مضطرًا لتوظيف مبالغ طائلة في مناطق لا تخضع للسيادة الفلسطينية والقضاء الفلسطيني لتمثيل حقوقه.[1]

ثانياً: دور الاحتلال إسرائيل وموقفها في ظل العولمة الرأسمالية

لقد حاولت إسرائيل بعد حرب 1967 أن تحجز لنفسها مكاناً كإحدى الدول المتقدمة تكنولوجياً، وقد كانت هذه الحرب في الحقيقة حجة كافية لإسرائيل بإقناع الولايات المتحدة والدول الغربية بالمراهنة على الأهمية الاقتصادية لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط. وهذا بدوره أدى إلى تدفق المساعدات المالية من هذه الدول لإسرائيل، حيث تجاوزت المعونات الأمريكية لإسرائيل في عام 1968 مجمل المساعدات التي قدمتها بين عام 1948-1967 وبعد الحرب انضمت إسرائيل إلي السوق الرأسمالي العالمي، وأخذت تصارع لاحتلال موقع لها، وقد عملت إسرائيل على عسكرة الاقتصاد والمجتمع إضافة إلي إقامة البنية التحتية الاقتصادية والعلمية اللازمة لإحداث التراكم الرأسمالي.[2]

وقد ارتفعت معدلات النمو، وازداد حجم الاستثمارات في الصناعات والخدمات في الفترة 1967-1987 مما أدى إلى إحداث تحول كبير في الاقتصاد الإسرائيلي، وقد حدثت الثورة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل في الفترة 1988-1997 أما في المجال الثقافي فقد تم تدريجياً توسيع حرية الصحافة، وتعددت محطات البث الإذاعي والتلفزيوني.[3]

(1) هبة الحسيني، مراجعة نقدية لمشروع قانون التجارة الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) رام الله – فلسطين، 2003، ص18.

(2) د.محمد مقداد، أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة، مرجع سابق، ص1127.

(3)المرجع السابق.

وعلى الرغم من ذلك كله، إلا أن إسرائيل قد حافظت على خصوصيتها الاقتصادية والثقافية، حيث بقي تدخل الدولة في الاقتصاد، وعدم تورط إسرائيل مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وخضوع القطاع الخاص للسياسات التي لا تتعارض مع مصلحة الدولة العليا، وخضوع الصحافة ومحطات البث للرقابة كل ذلك، من أجل توحيد عناصر المجتمع في وحدة أيدلوجية لمواجهة العدو العربي, ولكن إسرائيل أرادت أن تمارس دورها كمركز للعولمة، من خلال طرح مشروع هو في حقيقته لا يؤثر على إسرائيل سلباً، ولكنه يؤثر على الدول التي ستتعامل معها، والمقصود هنا الدول العربية بشكل خاص.[1]

وقد طرح هذا المشروع شمعون بيريز في كتابه "نحو شرق أوسط جديد", حيث وضح أن على إسرائيل الاستفادة من رخص الأيدي العاملة العربية واتساع حجم الأسواق العربية، مما يتيح لإسرائيل زيادة معدل الدخل والوصول باقتصادها إلي وضع التشغيل الكامل، الذي تفتقر إليه إسرائيل، في ظل ضيق حجم السوق المتاح لإسرائيل. كل هذا جاء تحت عنوان التكامل بين العقل اليهودي المبدع(العبقرية اليهودية) ورأس المال العربي والعمالة الرخيصة في الشرق الأوسط.[2]

أما فيما يخص للعلاقة التجارية بين فلسطين وإسرائيل على أرضية المعايير الاقتصادية، ونظرا لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بجميع جوانبه، فقد تم عمل عدد من الدراسات التي بحثت هذا الموضوع والتي تتمحور ما بين منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي ، لكن ونظراً للتشوهات الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني الموروثة عن الاحتلال الإسرائيلي يعني انه رفض هذين النموذجين حتى يتم إصلاح هذه التشوهات ، بالتالي فان نظام تجاري غير تميزي بين فلسطين وإسرائيل في المدى القصير أكثر ملائمة

(1)المرجع السابق.

(2)عزمي عبد الرحمن، عبد الله دراغمة، تقرير حول منظمة التجارة العالمية الواقع الاقتصادي الفلسطيني، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، رام الله، فلسطين، 2003، ص9.

للتنمية. قد تكون هذه سيناريوهات لحلول اقتصادية ولكنها قد تكون غير مقبولة سياسيا، ولكن في النهاية لا بد من إيجاد علاقة تجارية، عقلانية ما بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي وإعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بالدول المجاورة على أسس اقتصادية سليمة، تمكنه من الالتحاق بركب التطورات التجارية العالمية التي ترعاها و تنظمها منظمة التجارة. (1)

إذن العولمة الإسرائيلية في حقيقتها تهدف للسيطرة على الدول العربية بشتى الوسائل, أهمها السيطرة الاقتصادية، وفرض سيطرة وهيمنة إسرائيلية، وإظهارها كدولة قائدة للمنطقة, وإسرائيل بهذا المعنى تقدم نموذجاً متطرفاً للعولمة على الرغم من محافظتها على حدودها الإقليمية والقومية. (2)

الفرع الثاني: آثار العولمة الرأسمالية على السياسات الاقتصادية في فلسطين

يعاني الاقتصاد الفلسطيني عموماً من ضعف الموارد الطبيعية من أرض ومياه ومعادن ومواد خام وخلاف ذلك، إضافة إلى ضعف معدلات التراكم الرأسمالي وضعف السوق المحلي وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة التي تخيم على شعبنا الفلسطيني, وفي ظل هذه الظروف تهب رياح العولمة في العالم وفي فلسطين أيضاً، ويكتب بيرس كتابه بعنوان "النظام الشرق أوسطي الجديد, والذي يظهر فيه أساساً لعولمة الاقتصاد في الشرق الأوسط، شاملاً إسرائيل وفلسطين, كما ينادي بنيامين نتانياهو, بما يسمى بالسلام الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين بعيداً عن السياسة ومتعلقاتها من استرجاع الحقوق والأراضي المغتصبة. (3)

(1) المرجع السابق.

(2)المرجع السابق.

(3) د.محمد مقداد، أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة، مرجع سابق، ص1120.

لقد جهدت إسرائيل خلال فترة الاحتلال واستخدامات كل الطرق والوسائل لربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعله تابعاً له بحيث يكون بمقام الخادم للسيد والتابع للمتبوع، وفي هذا الإطار نهب الاحتلال الإسرائيلي خيرات الشعب الفلسطيني بدءاً باحتلال أرضه ثم مصادرة الأراضي الباقية في شكل مستوطنات ثم نهب مياهه وخيراته وبعدها بإخضاعه لسياسات وقوانين ظالمة في مجال التجارة وإنشاء المصانع واستيراد المواد الخام وتصدير المنتجات.[1]

كما كرست اتفاقية باريس الاقتصادية تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، مما يعني إبقاء الشعب الفلسطيني تابعاً لإسرائيل في شتى مجالات الحياة، حيث تتحكم إسرائيل في كم ونوع البضائع التي يسمح للفلسطينيين بإنتاجها، وحيث أن 90% من مستلزمات الصناعة الفلسطينية تأتي عن طريق إسرائيل، كما أن الاقتصاد الفلسطيني دائم التأثر بالتغيرات والتحولات الاقتصادية لإسرائيل ، بالإضافة إلى أن اتفاقية باريس أصبح بموجبها أن تقوم إسرائيل بجباية ضرائب الاستيراد والفلسطينية، ومن ثم تعيدها إلى وزارة المالية الفلسطينية عندما تتعثر العملية السياسية، مما يؤدي إلى توقف صرف الرواتب للشعب الفلسطيني.[2]

كما أن الاتفاقية (باريس الاقتصادية)فتحت السوق الفلسطينية أمام كل الأسواق، حيث انهار جزء كبير من الصناعة الفلسطينية المحلية التي توصف بالمتواضعة، وتأثرت الزراعة بشكل كبير، ولحقت أضرار هائلة بالحرف، حيث أن السلطة الفلسطينية فتحت السوق الفلسطينية لكل أنواع البضائع، في ظل غياب قوانين تحمي الصناعات المحلية، فأصبحت البضائع التركية والصينية تغمر الأسواق بسبب تكلفتها القليلة بالمقارنة مع ثمن

(1) المرجع السابق، ص1121.

(2) سامر أحمد موسى، اتفاق باريس الاقتصادي قراءة شاملة في موادة، الحوار المتمدن، ع(1998)، **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104994**.، 2007/5/11

البضائع المصنعة محلياُ، كالأحذية المصنعة في الخليل ونابلس،[1] وكذلك الأمر بالنسبة للزراعة التي تدهورت بفعل عملية استيراد الفواكه والخضروات من إسرائيل، زيت الزيتون من أسبانيا، لذلك لم يقدر الفلاح الفلسطيني على كسب لقمة عيشه في ظل ارتفاع أثمان الأسمدة، ووفرة المواد الزراعية في الأسواق بأسعار زهيدة وجودة أكبر كونها "إسرائيلية" حيث أنه تركز في أذهان المواطن الفلسطيني أن الصناعة والزراعة الإسرائيلية ذات جودة عالية لا يضاهيها المنتج الفلسطيني، ولكن في الحقيقة أن معظم المنتجات الإسرائيلية في الأسواق الفلسطينية إما أن تكون قد اقترب موعد انتهاء إنتاجها، أو أنها تعتبر صنف ثاني أو ثالث حسب مواصفات الصناعة والزراعة الإسرائيلية لذلك يتم تفريغها وتوزيعها في الأسواق الفلسطينية حيث أنها لا تصلح للتصدير خارج إسرائيل أو توزيعها في الأسواق الإسرائيلية.[2]

ومن جهة أخرى فإن معظم الشعب الفلسطيني يقع ضمن دائرة الموظفين، حيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتوظيف عدد كبير وهائل في السلك الحكومي، وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ذات التمويل الغربي فقد وظفت عدد هائل من أبناء الشعب الفلسطيني، وبذلك تحول عدد كبير من الشعب من قطاع الإنتاج والصناعة إلى القطاع الحكومي الرسمي ألخدماتي، وارتبطت حياته في الراتب الذي تقدمه السلطة وتلك المنظمات، وعلى الرغم من ضعف الإنتاج وتدهوره تستطيع السلطة والمنظمات توفير الراتب من خلال الدول المانحة التي تقدم المساعدات التي تقدم تحت مبررات التنمية بهدف تحويل الشعب الفلسطيني من شعب منتج إلى شعب يتسول لقمة العيش، وهذا يتماشى مع الخطط السياسية الإسرائيلية التي تهدف إلى هدم الاقتصاد الفلسطيني، حيث اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات الدولية كمصدر أساسي ورئيسي في

(1) حنان ظاهر عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية وانعكاسه على التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2005، ص70 .

(2) ديانا أيمن راشد حاج أحمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مرجع سابق، ص83-84.

تمويل الموازنة ومشاريع التنمية، مما أوجد لديها حالة من الارتباط القسري مع الخارج، وهذا بدورة أثر على قدرتها في الاستغلال الأمثل للمساعدات، بالإضافة لفقدانها استقلالية القرار الاقتصادي، والذي بدورة أضعف قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي، مما يؤدي إلى الاستسلام لإرادة العدو الصهيوني أولاً والأمريكي ثانياً.(1)

بالإضافة إلى ذلك فإن طريقة توزيع الدول المانحة والاتحاد الأوروبي للمساعدات على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، فقد حصلت القطاعات الاجتماعية على أعلى نسبة دعم في الفترة الواقعة ما بين 1994-2005م، إذ بلغت 40.8% من مجمل الدعم المقدم، ويأتي قطاع بناء المؤسسات في المرتبة الثانية مستحوذاً على 21% من مجمل الدعم المقدم والبالغ 7000 مليون دولار، بالإضافة إلى 400 مليون دولار للأنروا، في حين لم يحصل قطاع الإنتاج سوى على 10% من قيمة التعهدات، ولكن ما حصل عليه فعلاُ من المساعدات لا يتجاوز 6% من إجمالي المساعدات خلال الفترة مابين 1994-2000م، فلم تحصل الزراعة إلا على 1.84%، أما نصيب القطاع الصناعي فلم يتجاوز 0.87%، و3.8% للقطاعات الإنتاجية، وهذا يدل على أن أغلب المساعدات هي مساعدات غير إنتاجية، ولا تخدم بأي شكل من الأشكال بناء اقتصاد فلسطيني قوي.(2)

وقد انعكست هذه النسب أيضاُ في ميزانيات السلطة الوطنية الفلسطينية للسنوات ما بين 2008-2011م، فيما سُمي بخطة الإصلاح والتنمية، والتي عرضها رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض على مؤتمر المانحين(مؤتمر باريس الاقتصادي)، حيث حظي القطاع الاجتماعي بما نسبته 40% يليه قطاع الأمن وحكم القانون بنسبة 30%، ولم يحظ القطاع الاقتصادي (الصناعي، الزراعي، القطاعات الإنتاجية)إلا على نسبة 7%.

(1) المرجع السابق، ص84.

(2) آيات حمدان، المساعدات الخارجية وتشكل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين، 2010، ص26.

يدل حصول القطاع الاجتماعي على نسبة 40% مقابل 7% للقطاع الاقتصادي على الطابع السياسي للتمويل، كما أن الدول المانحة لم تهتم بتحقيق التنمية، وبناء اقتصاد فلسطيني قوي كما تروّج، وإنما الهدف الأساسي هو دعم عملية التفاوض، وهذا واضح وجلي من خلال التدخل في السياسات الاجتماعية والإعلامية والتربوية والقانونية، ضمن مخططات تغيير المنظومة السياسية والوطنية والثقافية للمجتمع الفلسطيني. [1]

ومن جهة أخرى على الرغم من ارتفاع نسبة المساعدات والمنح 200.46%، إلا أن الدين العام تضاعف والفقر ازداد في الأراضي الفلسطينية، وأن حجم المساعدات الكبير لم يسهم إيجابياً في تقليل نسبة الفقر كما يبينه الجدول التالي: [2]

السنة	نسبة الفقر	نصيب الفرد من المساعدات الخارجية
2004	%25.4	$ 323.0
2005	%24.3	$312.2
2006	%24.0	%391.8
2007	%31.2	$488.6
2008	%26.1	%685.5

يدل الجدول السابق على السياسة الأمريكية والإسرائيلية الهادفة إلى ربط الشعب الفلسطيني بلقمة العيش بدلاً من تمسكه بالأرض، وبذلك يخرج في النهاية متسولاً فقيراً بلا وطن.

فالاقتصاد الفلسطيني يعتبر اقتصاد خدمي يشكل قطاع الخدمات النسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى، وقد شهد هذا القطاع نمواً في

(1) ديانا أيمن راشد حاج أحمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مرجع سابق، ص85.

(2)المرجع السابق.

الناتج المحلي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 بنسبة 10.2% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011، وصاحب ذلك ارتفاع في إجمالي عدد العاملين في نفس القطاع بنسبة 2.9%. النشاط الصناعي يشكل 11.9% من إجمالي الناتج المحلي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011م، وشهد إنتاج القطاع الصناعي نمواً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 بنسبة 3.0% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011، وصاحب ذلك ارتفاع في إجمالي عدد العاملين في نفس القطاع بنسبة 1.3%. النشاط الزراعي يشكل 4.6% من إجمالي الناتج المحلي شهد إنتاج القطاع الزراعي انخفاضاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 بنسبة 10.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011، رغم ارتفاع إجمالي عدد العاملين في نفس القطاع بنسبة 5.0%. ارتفاع في عدد نزلاء الفنادق في الضفة الغربية 2,417 عاملاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 مقارنة مع2,059 عاملاً خلال نفس الفترة من عام 2011م. (1)

يُعتبر الاقتصاد الفلسطيني الوحيد في العالم الذي يفتقر لوجود سياسة اقتصادية , حيث لا زال يعيش على جملة من التناقضات التي أرهقت وكبحت نموه, وكانت سبباً للتراجع المستمر وأخرها ما أعلنه البنك الدولي عن معاناة الاقتصاد الفلسطيني عام 2014م من انكماش اقتصادي هو الأول من نوعه منذ العام 2006 وبلغ 1% مقارنة بالعام 2013 وكان نصيب قطاع غزة الأكبر حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بحدود 15% بسبب العدوان الإسرائيلي الأخير المعروف بالجرف الصامد والذي أودى بحياة 2147 فلسطيني و11 ألف جريح وخسائر اقتصادية اقتربت من 5 مليار دولار (بلغ سكان قطاع غزة في نهاية العام 2013 حوالي 1.731 مليون نسمة وشكلوا 38.6% من سكان الأراضي الفلسطينية (الضفة وغزة بدون مدينة القدس العربية, ويشكلوا 14.66%

---

(1)سيناريوهات مختلفة لمستقبل الاقتصاد في العام الجديد، رام الله- معا

http://maannews.net/Content.aspx?id=552022

من مجموع الفلسطينيين البالغ تعدادهم 11.807مليون نسمة)، [1] حيث تعتمد موازنة السلطة الفلسطينية والتي تزيد عن 4 مليار دولار ومُتوقع لها أن تحقق عجزاً بحدود 700 مليون دولار للعام 2015م , على المساعدات والمنح الخارجية التي تشكل قرابة 60% من إجمالي الإيرادات الكلية للسلطة الفلسطينية وعلى ضرائب المقاصة التي تتراوح شهرياً من 180-150 مليون دولار في حين لم تتجاوز الضرائب المباشرة على الدخل شهرياً 25 مليون دولار, وبذلك فتشكل الضرائب غير المباشرة 6 أضعاف الضرائب المباشرة وهذه ظاهرة نادرة من نوعها وتشكل إشكالية كبيرة في حال استمرارها وعائق رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. [2]

برز نتائج التنبؤات الاقتصادية حسب السيناريوهات المفترضة في فلسطين لعام 2014[3]

أهم المؤشرات	2013*	2014(1)	2014(2)	2014(3)
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	7054.3	7325.9	7575.8	6419.5
نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (%)		3.8	7.4	8.9-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	1691.9	1705.5	1763.7	1494.5
نسبة التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)		0.8	4.2	11.7-
إجمالي الاستهلاك(بالمليون دولار)	9265.3	9732.8	9917.5	9160.0
نسبة التغير في إجمالي الاستهلاك (%)		5.0	7.0	1.1-
إجمالي الاستثمار (بالمليون دولار)	1084.7	1117.3	1154.1	1066.9
نسبة التغير في إجمالي الاستثمار (%)		3.0	6.4	1.6-
الميزان التجاري (بالمليون دولار)	3295.8-	3524.2-	3495.8-	3807.4-

(1) حسن عطا الرضيع، السياسة الاقتصادية الفلسطينية : بطة عرجاء وبعين واحدة!! ، دنيا الوطن، بتاريخ 2015/2/20
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/02/20/665482.html

(2) المرجع السابق.

(3)الإحصاء الفلسطيني يعلن التنبؤات الاقتصادية لعام 2014م،2013/12/30م
http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=992&mid=3915&wversion=Staging

نسبة التغير في الميزان التجاري (%)		6.9	6.1	15.5
إجمالي الصادرات (بالمليون دولار)	1210.2	1321.1	1353.9	1230.7
نسبة التغير في إجمالي الصادرات (%)		9.2	11.9	1.7
إجمالي الواردات (بالمليون دولار)	4505.9	4845.3	4849.7	5038.0
نسبة التغير في إجمالي الواردات (%)		7.5	7.6	11.8
القيمة المضافة لقطاع الصناعة (بالمليون دولار)	710	740.0	764.2	692.8
نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من الناتج المحلي (%)		10.1	10.0	10.8
القيمة المضافة لقطاع الخدمات (بالمليون دولار)	4050	4146.8	4265.1	3930.4
نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي (%)		56.6	56.3	61.2
القيمة المضافة لقطاع الزراعة (بالمليون دولار)	329	276.4	315.1	188.2
نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي (%)		3.7	4.2	2.9
القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (بالمليون دولار)	955	997.1	1074.0	757.2
نسبة القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات من الناتج المحلي (%)		13.6	14.2	11.7
إجمالي الدخل القومي (بالمليون دولار)	7645.9	8011.4	8374.0	6843.3
نسبة التغير في إجمالي الدخل القومي (%)		4.8	9.5	10.5-
إجمالي الدخل القومي المتاح (بالمليون دولار)	8821.2	9203.2	9863.8	8035.2
نسبة التغير في إجمالي الدخل القومي المتاح (%)		4.3	11.8	8.9-
معدل البطالة (%)	23.0	22.0	19.0	25.0
عدد العاملين بالإلف (يشمل عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات)	861	915	945	852
نسبة التغير في عدد العاملين (%)		6.3	9.8	1.0-
معدل الأجر اليومي الحقيقي (بالدولار)	16.0	15.7	15.8	15.5
نسبة التغير في معدل الأجر اليومي الحقيقي (%)		2.1-	1.3-	3.4-

* تقديرات أولية:

(1) سيناريو الأساس.

(2) السيناريو المتفائل.

(3) السيناريو المتشائم.

يدل الجدول السابق على السياسة الأمريكية والإسرائيلية الهادفة إلى ربط الشعب الفلسطيني بلقمة العيش بدلاً من تمسكه بالأرض، وبذلك يخرج في النهاية متسولاً فقيراً بلا وطن.

الفرع الثالث: سبل مواجهة مخاطر العولمة الرأسمالية

إن ظاهرة العولمة الرأسمالية لا يمكن احتواؤها أو ردها وهذا يتطلب من السلطة الفلسطينية اعتماد سياسة اقتصادية متوازنة لتحفيز النمو الاقتصادي وكبح جماح المعضلات القائمة ومن تلك السياسات: [1]

- إعداد موازنات تنموية متوازنة تنحو نحو العدالة الاجتماعية كأس لأي سياسة اقتصادية , عبر ازدياد اعتمادها على الإيرادات الضريبية كفرض ضرائب مباشرة على الدخل وتحديداً على أرباح الشركات, منع التهرب الضريبي والجمركي, مراقبة الأسواق, فرض ضرائب تصاعدية للدخول ووضع حد أدني وأقصى للرواتب والأجور, فرض ضرائب على الصفقات العقارية , وكذلك ضرائب على استهلاك السلع الكمالية والفاخرة.
- إعادة النظر ببعض بنود اتفاقية باريس الاقتصادية وتحديداً قضية الضرائب المقاصة والتي تقوم إسرائيل بحجزها وخلق أزمات مالية للسلطة لابتزازها سياسياً , وضرورة التوجه للبديل العربي في التجارة الخارجية.
- تفعيل حملات المقاطعة الوطنية للمنتجات الإسرائيلية ودعم المنتج الوطني بتقديم كافة التسهيلات له, وإصدار قوانين لدعم وتحفيز الاستثمار في الأراضي الفلسطينية .
- ضرورة إسراع السلطة الفلسطينية للضغط الدولي على إسرائيل للاستفادة من الموارد الفلسطينية التي تُسيطر عليها إسرائيل وتحديداً مناطق c بالضفة الغربية والتي تحتوي

(1) حسن عطا الرضيع، السياسة الاقتصادية الفلسطينية : بطة عرجاء وبعين واحدة!! ، دنيا الوطن، بتاريخ 2015/2/20 **http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/02/20/665482.html**

على قرابة 60% من موارد الضفة , إضافة لضرورة استغلال حقل الغاز المُكتشف عام 1999 على بعد 30 كيلو متر على سواحل قطاع غزة والذي يقع بالكامل في السيطرة الفلسطينية , وهذا الحقل يكفي الأراضي الفلسطينية ل 25 عام قادمة , ويحتاج لاستثمارات تزيد عن 1.5مليار دولار ويعتبر مورداً مهما للسلطة الفلسطينية في حال الاستغلال الجيد .

- الإسراع في إعادة إعمار غزة , وأن تكون عملية البناء تنموية وليست إغاثية فقط, وهذا يقع على عاتق السلطة الفلسطينية بضرورة الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتنموي لعملية الإعمار.
- فرض قيود على الجهاز المصرفي الفلسطيني بضرورة استثمار الودائع الفلسطينية والتي تقترب من 10 مليار دولار في الاقتصاد الفلسطيني .
- إنشاء صندوق للمساهمة الاجتماعية برأس مال محلي , من خلال أن تتكون موارده المالية من نسب أرباح معينة تضعها السلطة على الشركات المساهمة العامة , ويختص هذا الصندوق بإنقاذ ودعم القطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة والصناعة وبعض الخدمات التقليدية والتي تقلل من معدلات البطالة السائدة والمرتفعة نسبياً حيث تبلغ 42.8% في قطاع غزة.
- العمل على حل التناقض في السياسات الاقتصادية الفلسطينية المتبعة وتحديداً المتعلقة بالضرائب والمقاطعة , والبحث في أسبابها ونتائجها, وسبل علاجها في ظل الموارد والإمكانات المُتاحة.

الخاتمة

العولمة الرأسمالية بكل أبعادها وتجلياتها أصبحت واقعاً لا مفر منه، لذا وجب على الدول النامية التعاون من أجل تصحيح مكاسبها مما يتيح لها فرصة الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي من خلال تهيئة الظروف المناسبة لذلك وهذا يدعونا إلى نخلص إلى التالي:

- تعريف العولمة بأنها"اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق".
- العولمة الرأسمالية تعبر عن تطور في عمليات التكامل الاقتصادي العالمي وفي معدل التجارة العالمية بسبب الانخفاض الذي طرأ على القيود المفروضة على التجارة الدولية، وهي تجسد التطور الرأسمالي العالمي وهي الأكثر اكتمالاً وتحققاً على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية، مما أدى إلى فتح أسواق جديدة بالامتداد الخارجي.
- العولمة الرأسمالية هي مشروع هيمنة الدول الصناعية الغربية الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية من أجل تعميم نظام اقتصادي واحد يحمل قيم التحررية الرأسمالية وفتح الأسواق، وتحرير التجارة الدولية، وإزالة كافة الحدود السياسية والجغرافية والجمركية لتحقيق الحرية الكاملة لتدفق رأس المال والمنتجات والبضائع والخدمات والمعلومات مع عدم تدخل الحكومات الوطنية في النشاط الاقتصادي، بحيث يقتصر دورها على التنظيم وحراسة رأس المال وحماية أمن الأفراد، من خلال مؤسسات العولمة الرأسمالية تشرف على عملية العولمة وتحقيق أهدافها المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات.
- المورد الرئيسي والاعتماد الأساسي للسلطة الفلسطينية يكمن في تلك الضرائب وهي الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع المستوردة الأساسية وغير

الأساسية والتي يتحملها الفقراء وأصحاب الفئات المُهمشة في الأراضي الفلسطينية, تلك الضرائب المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي هي النقطة الأكثر تأثيراً في الواقع الاقتصادي والمعيشي في الأراضي الفلسطينية.

- إذن العولمة الإسرائيلية في حقيقتها تهدف للسيطرة على الدول العربية بشتى الوسائل, أهمها السيطرة الاقتصادية، وفرض سيطرة وهيمنة إسرائيلية، وإظهارها كدولة قائدة للمنطقة, وإسرائيل بهذا المعنى تقدم نموذجاً متطرفاً للعولمة على الرغم من محافظتها على حدودها الإقليمية والقومية.

- حافظت أن إسرائيل على خصوصيتها الاقتصادية والثقافية، حيث بقي تدخل الدولة في الاقتصاد، وعدم تورط إسرائيل مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وخضوع القطاع الخاص للسياسات التي لا تتعارض مع مصلحة الدولة العليا.

- يُعتبر الاقتصاد الفلسطيني الوحيد في العالم الذي يفتقر لوجود سياسة اقتصادية , حيث لا زال يعيش على جملة من التناقضات التي أرهقت وكبحت نموه.

- استمرار حالة الركود الاقتصادي وتفاقمها في الشهور الأخيرة ناجمة عن الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية بسبب حجز إسرائيل لضرائب المقاصة مع الفلسطينيين, وهذا يعني أن المورد الرئيسي والاعتماد الأساسي للسلطة الفلسطينية.

المراجع.

- د.عبد المنعم محمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد الثالث.
- عمرو عبد الكريم، العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد، المنار الجديد العدد الثالث. مجلة جامعية فكرية ثقافية، لتعاريف باختلاف الأبعاد والتجليات والمؤشرات على أرض الواقع، وهذا يتضح من خلال رصد الأحداث في هذا المجال.
- عبد اللطيف جابر، العولمة بوابة للرفاه أم الفقر ؟ ، الشرق الأوسط العدد (7460). مجلة جامعية فكرية ثقافية، لتعاريف باختلاف الأبعاد والتجليات والمؤشرات على أرض الواقع، وهذا يتضح من خلال رصد الأحداث في هذا المجال.
- العرب والعولمة : ما العمل ؟ من مجلة "فكر ونقد" العدد السابع. مجلة جامعية فكرية ثقافية، لتعاريف باختلاف الأبعاد والتجليات والمؤشرات على أرض الواقع، وهذا يتضح من خلال رصد الأحداث في هذا المجال.
- د.لسيد يسين، "في مفهوم العولمة" ، مجلة المستقبل العربي، العدد(228)، 1998.. مجلة جامعية فكرية ثقافية، لتعاريف باختلاف الأبعاد والتجليات والمؤشرات على أرض الواقع، وهذا يتضح من خلال رصد الأحداث في هذا المجل.ا
- محمد زين الدين، الديمقراطية المعولمة العولمة الديمقراطية.... أم ديمقراطية العولمة؟، في العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، محمد عابد الجابري وآخرون، إشراف محمد عابد الجابري، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
- د.السيد يسن، العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000.
- د.حسن حنفي،وصادق جلال العظم، العولمة بين الحقيقة والوهم ، في ما العولمة، دمشق، دار الفكر، 1999.
- د.يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، اربد، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007.
- ديانا أيمن راشد حاج أحمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، غير منشورة، إشراف أ.د.عبد الستار قاسم، 2012.

- د.يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، اربد، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007.
- د.عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، تصدرها جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد الثالث، شهر ديسمبر 2005.
- د.صالح الرقب، بين عالمية الإسلام والعولمة، مقدم لمؤتمر التربية الأول بعنوان"التربية في فلسطين ومتغيرات العصر" الجامعة الإسلامية غزة ، 2004.
- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2001.
- د.أحمد عبد العزيز، د.جاسم زكريا، م.فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، 2011.
- د.محمد مقداد، أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، فلسطين – قطاع غزة، يناير 2011.
- حنان ظاهر عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية وانعكاسه على التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2005.
- آيات حمدان، المساعدات الخارجية وتشكل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين، 2010.
- د. خالد أبو القمصان، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م.
- هبة الحسيني، مراجعة نقدية لمشروع قانون التجارة الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) رام الله – فلسطين، 2003.
- عزمي عبد الرحمن، عبد الله دراغمة، تقرير حول منظمة التجارة العالمية الواقع الاقتصادي الفلسطيني، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، رام الله، فلسطين، 2003.

الانترنت:

- أيمن أبو الخير، أثر العولمة على السياسات الاقتصادية في فلسطين، دنيا الوطن بتاريخ 2014/12/13م

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/350909.html

- فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية،

http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/02/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%aa%d8%a3%d8%ab%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%88%d9%84%d9%85%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%88%d8%a7%d9%82%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9/.

- أبو بكر عساف، العولمة وآثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم، مجلة جامعية فكرية ثقافية، العدد 262 ، السنة الثالثة والعشرون ، ذو القعدة 1429هـ ، تشرين ثاني 2008م

http://www.al-waie.org/issues/262/article.php?id=716_0_53_0_C،

- محمد نبيل الشيمي، العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية، العدد(2533)، بتاريخ 2009/1/21م،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160058

- سامر أحمد موسى، اتفاق باريس الاقتصادي قراءة شاملة في موادة، الحوار المتمدن، ع(1998)،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104994. 2007/5/11،

- سيناريوهات مختلفة لمستقبل الاقتصاد في العام الجديد، رام الله- معا

http://maannews.net/Content.aspx?id=552022

- الإحصاء الفلسطيني يعلن التنبؤات الاقتصادية لعام 2014م،2013/12/30م

http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=992&mid=3915&wversion=Staging

- حسن عطا الرضيع، السياسة الاقتصادية الفلسطينية : بطة عرجاء وبعين واحدة!! ، دنيا الوطن، بتاريخ 2015/2/20

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/02/20/665482.html

- د.سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=53453.

- أيمن أبو الخير، أثر العولمة على السياسات الاقتصادية في فلسطين، دنيا الوطن بتاريخ 2014/12/13م

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/350909.html

- العولمة بين تعميق الفقر و تطويقه، www.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=321454

"انعكاسات العولمة على الواقع الاقتصادي في البلدان النامية"

إعداد الدكتورة فريدة بلفراق

مقدمـــة.

يعد موضوع العولمة و تداعياتها على المستوى العالمي و خاصة تأثيرها في اقتصاديات الدول الضعيفة أو المتخلفة التي تدخل ضمنها البلدان العربية و الإسلامية، من المواضيع التي أثارت حولها دراسات و نقاشات فكرية متباينة من أجل تحديد دور حركة العولمة في تنمية الاقتصاد أو على العكس من ذلك تحطيم الأنظمة الاقتصادية الموجودة.

وهدف تبني فكرة العولمة هو تحرير العلاقات الاقتصادية بين الدول نحو مسارات جديدة على إثر التطورات التقنية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي تنظم النشاطات وتشكلها على نمط واحد على المستوى العالمي، فأُقحمت كنموذج جديد يفرض قوانينه على المجتمع الدولي بصفة عامة ويستفيد من استغلاله ظروف المجتمعات الضعيفة و على رأسها البلدان المعروفة بالتخلف التنموي.

لقد انتهجت البلدان النامية في فترة الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي وبالتحديد بعد سقوط النظام الاشتراكي سياسات جديدة نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير الصرف والتحويلات المصرفية من القيود الرسمية، فضلا عن دخولها في نظام الأسواق الحرة والمفتوحة، بعد انخفاض معدلات النمو في معظم تلك البلدان وتزايد المديونية الخارجية مع تدهور أسعار العملات الوطنية مما أرغمها على انتهاج ذلك الطريق، ومن هذا المنطلق تُطرح الإشكالية التالية:

هل العولمة نعمة أم نقمة لجميع بلدان العالم؟ و يؤدي ذلك إلى أسئلة متعددة من أهمها:

- هل استفادت كل البلدان من نهج العولمة على أساس المساواة؟
- من يتحمل خسائر العلاقات الاقتصادية في ظل العولمة؟
- لماذا لم يتفطن اقتصاديو المجتمعات المتخلفة و خاصة العربية و الإسلامية إلى ضرورة مراعاة المعادلة الاجتماعية في عمليات التنمية؟
- وهل يمكن للدول العربية والإسلامية أن تجد منهجا اقتصاديا خاص بها بعيد عن المذاهب الاقتصادية الموجودة على الساحة الدولية؟

وفق هذه التساؤلات، سنتناول هذا الموضوع في العناصر التالية:

1. العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة.
2. العالم الإسلامي والخيارات المتاحة.
3. تعريف العولمة.
4. العولمة بين النشأة و التطور.
5. تأثير العولمة على اقتصاديات البلدان المتخلفة.
6. التصدي لحركة العولمة.

أولا: العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة.

عقب الحرب العالمية الثانية، وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، تقاسم الاستعمار البريطاني والفرنسي منطقة المشرق العربي، ففرض نظام الحماية البريطانية على فلسطين، وشرق الأردن و العراق، كما أخضعت سوريا ولبنان لنظام الحماية الفرنسية، بينما خرج الحجاز من الحرب معزّز الاستقلال، ومُنحت مصر في سنة 1922 استقلالا شكليا، وأما الكويت التي انسلخت عن الإمبراطورية العثمانية منذ 1899، ظلت محمية بريطانية حتى

سنة 1961، بينما استمر السودان تحت الحكم الثنائي المصري البريطاني حتى الاستقلال سنة 1956[1].

وقد قامت بريطانيا وفرنسا بعقد اتفاقيات تنص على حرية التبادل التجاري، وكذا ظهور وحدات جمركية واقتصادية منفصلة وعملات جديدة حلت محل العملة العثمانية، ارتبطت بالعملتين البريطانية أو الفرنسية، وقد بذلت جهود بعد تلك الاتفاقيات للمحافظة على العلاقات الاقتصادية التقليدية وتنميتها بين بلدان المنطقة.

وبالعودة إلى مختلف النصوص والوثائق التي تتعلق بالأوضاع السائدة في تلك الفترة أي بين الحربين العالميتين تدل على أن التيار الرئيسي للتبادل التجاري في المنطقة كان يجري في حلقتين شبه مفرغتين[2]، لأن الدول المستعمِرة كانت تستغل وتستفيد من صادرات البلدان المستعمَرة مما يزيل طابع التبادل التجاري الحرّ لأنه يقع تحت إذعان وليس تراض بين طرفين في نفس المرتبة.

ومن المؤكد أن الاتصالات الكثيرة من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب، والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل، وفي غياب شيء آخر، تخلق الروابط الاقتصادية المتزايدة علاقات ذات نفع متبادل يمكن أن تتضرر في حالة الحرب التي تعتبر فيها مصالح السوق ورأس المال عائقا أمامها، ومع ذلك فالتاريخ لا يسير في اتجاه متفائل، فعصر العولمة الماضي بمفهومها للعلاقات الاقتصادية بلغ ذروته مع الحرب العالمية الأولى والثانية التي كانت حقا مدمرة للاقتصاد، فقطعت بذلك علاقات اقتصادية نافعة على المدى البعيد[3].

1 إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 34-35

2 إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص34،35

3 جاك فونتانال، ترجمة محمود إبراهيم، العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية،2009، ص 08.

لقد أصبحت القرارات الاقتصادية متوقفة على حجم المعلومات المتاحة، لذلك أصبح حديث العالم اليوم هو القدرة على التحكم في الموارد المعلوماتية التي تتحكم في القدرة على تطوير الموارد المتاحة وإعادة تصنيعها، ومن هنا ظهرت القدرات الفنية في التحكم في الإمكانيات وتوجيه الصناعات وتوفير الأسواق[1].

والتاريخ شاهد على انتقال المجتمعات من مرحلة إلى أخرى، والذي توقف على حجم المعلومات، وظهرت المؤسسات الدولية التي تعمل في إطار التعاون بين الدول المتقدمة، وإطار آخر احتكاري للسيطرة على موارد البلدان النامية.

وقد أصبحت التنظيمات الدولية تمثل في العصر الراهن صورة مجسدة ومتطورة للتعاون بالمفهوم العام الذي بات ضرورة يقتضيها المجتمع الدولي، إذ أصبح العمل الدولي ينطلق ويروج لفكرة العمل الجماعي الذي يعتمد على فكرة التجمعات، وتبادل الخبرات لتحقيق الأهداف المشتركة ولو نظريا، ولم يقتصر التعاون على تحقيق الأهداف السلمية على اختلاف أنماطها في مجال الصناعة والزراعة، وإنما شمل أيضا الأهداف العسكرية، وفي مجال احتكار التجارة الدولية برزت الشركات المتعددة الجنسيات التي انتشرت عبر أنحاء العالم من خلال اتفاقيات تعاون تعمل على تعزيز شبكاتها وسيطرتها على الأسواق العالمية[2].

إلى جانب حركات رؤوس الأموال، فهناك انتشار شامل للأفكار والثقافة، "فماك دونال" (Mac donal) من الأمثلة على عولمة فن الطبخ، أضف إلى أن اللغة الإنجليزية أصبحت معيارا في عالم الأعمال، واللغات ذات الاستعمال القليل محكوم عليها بالاندثار، فالستة آلاف لغة التي مازالت تستعمل لن يُكتب البقاء إلاّ لستة مائة منها بعد هذا القرن[3].

1 يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 07

2 أنظر يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 08.

3 جاك فونتانال، ترجمة محمود براهم، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى الجيو اقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 06.

وتقوم دراسة الاقتصاد السياسي العالمي على الفرضية القائلة بأن العلاقات التجارية الدولية تحكمها على وجه الخصوص عوامل سياسية، أي أساسا سعي الدول نحو زيادة ودعم نفوذها النسبي في الهرم العالمي، وتولي النظرية الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية أهمية حاسمة ومحددة لتوزيع القوة والنفوذ، وضمن هذا المنظور أدرجت عدة تحليلات قدمتها العلوم السياسية لتفسير اندلاع الحروب[1]، لكنها لم تراع الأهمية الأساسية للبعد الاقتصادي الذي يعتبر العامل المهم في فكرة الحرب.

إن المجتمعات اليوم لم تعد تبحث عن الدفاع عن أقاليمها بل تعتزم تدعيم قوتها الاقتصادية، والوسائل المستعملة في ذلك هي البحث والتطوير عالي الخطورة، والاستثمارات الكبرى قصد النفوذ في الأسواق، وفي هذا السياق تمثل الحقوق الجمركية والعوائق الإدارية وتمويل الصادرات والتخابر الاقتصادي والإبداع أسلحة حاسمة، ويتعلق الأمر هنا بأخذ زمام الوظائف التي تصدر القرارات والمحافظة على الرقابة المالية وإنشاء وإدارة المؤسسات، وفي الغالب ينتج عن ذلك فائض إنتاج مزمن (صناعة طيران، سيارات، حواسيب)، واستثمارات مفرطة موجهة لتسيير التنافس عن طريق بسط الهيمنة[2].

فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي بدا اليابان في عيون الأمريكيين العدو رقم واحد لرخائه، وهكذا استعاد الجهاز الإداري للدولة سلطته بفضل اضطلاعه بحماية المصالح الحيوية، لذلك كان في الولايات المتحدة الأمريكية عمل كبير أمام وكالة الاستخبارات المركزية، والوكالة الوطنية للأمن حول هذه النقطة، ويتعلق الأمر بالرقابة على الاتفاقيات، وبإضعاف وضعية الشركات غير الأمريكية المنافسة، والاستعلام حول الاختراعات الواعدة لتحويلها للشركات الوطنية ولصناعات السلاح، فاليوم العدو لم يعد

1 مرجع نفسه، ص 38.

2 جاك فونتانال، مرجع سابق، ص 41.

مسلحا، إنه يأتي بمنتجاته المالية والتجارية، أما البلدان الفقيرة فليس بمقدور الجهاز الإداري الـذي غالبـا مـا يكون فاسدا، أن يقوم بهذا الدور[1].

وما يمكن ملاحظته على العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم هو بعض السمات التـي تطبـع مجريـات العلاقات إذ إنها تتمثل فيما يلي:

- سعي أمريكا إلى بسط الهيمنة على الصعيد الدولي في مجالات كبيرة منها الاقتصاد.
- الرقابة على المبادلات التجارية.
- الإفقار عن طريق مجهود التحضير للحرب.
- إستراتيجية الهيمنة والقوة الاقتصادية.
- إستراتيجية القطيعة.
- إستراتيجية العقوبة الدولية.
- بث الاعتقاد بأن العقوبات الاقتصادية القاسية والمستديمة ذات تأثير فعال على سلوك قـادة الـدول المعاقبة.
- التقييم المفرط للقيمة الإستراتيجية للسلع المستوردة والمصدرة.
- الاستهانة بقدرات تدخل الدول الأخرى بإسهامهم في مجال العتاد التعويضي.
- تمرير الرأي القائل بأن الخطر الاقتصادي يكون أكثر فعالية إذا ما رافقته إجراءات عسكرية.
- إستراتيجية التطويق والتضييق[2].
- إستراتيجية العنف الاقتصادي.

هذه الصورة التي انبنت عليها علاقات الدول الاقتـصادية في عـصر العولمـة، والتـي أهم مبرراتها خوض المعركة ضد انتشار السلاح النووي والإرهاب والحد مـن عـدم احـترام

1 مرجع نفسه ، ص 41-42.

2 جاك فونتانال، مرجع سابق، ص 55.

حقوق الإنسان، ومكافحة المتاجرة بالمخدرات والفساد، التي تعتبر كلها أولويات بالنسبة لكل السياسات الداخلية والخارجية.

وقد تغيرت النظم العالمية وتحولت من مرحلة الاستعمار العسكري إلى مراحل متطورة تشمل الآن أنواعا جديدة من الاستعمار في مجال التكنولوجيا والزراعة والتجارة حتى شملت الأفكار المعنوية[1] كقضية الغزو الثقافي من خلال تعاون دول الغرب في اكتساح العالم ونشر ثقافة العولمة بين الشعوب.

ثانيا - الخيارات المتاحة للعالم العربي و الإسلامي.

إن أكبر تحدي للعالم الإسلامي اليوم هو إثبات عمليا أنه ليس مصدر التجزئة والمواجهة العنيفة ولا خلق الأزمات، وكل ذلك يتطلب نوعية خاصة من التوجيهات والتربية، وبث الثقافة الصحيحة للفرد المسلم للتخلي عن فكرة العيش على الماضي الإسلامي[2] الذي صنعه أهله ووصلوا به إلى أعلى المراتب وبقي المسلم المعاصر و هو في حالة ضعف يجتر أمجاد السابقين، ولا يريد الخروج لوضع معالم طريق جديد خاص بحياته المعاصرة بما يتوافق مع الأسس والمبادئ الكبرى التي تمثل دعائم البناء الإسلامي الصحيح، القائم على الحقيقة والعلم والموضوعية لا على الخرافات والدروشة والسذاجة.

إن تحليل الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية يبين الضعف ونقاط القوة لاقتصادياتها وإذا كانت القوة تلك تتمثل في ما تزخر به من موارد، فإن ضعفها حقيقة خطيرة بعدم التوازن الهيكلي لهذه البلدان من جراء تبعيتها للقوى الغربية، فينبغي إذن ليس فقط الالتفات لقضية التعاون الإقليمي والتكتل بين هاته الدول، بل أيضا الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة، بما فيها تلك التي تزخر بكثرة الموارد المالية والتي تفتقد السيطرة التامة عليها[3].

1 يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 08.

2 Khaled Chaib, la première guerre du siècle, Musk Edition, 2002, p 7

3 Abdelhamid Brahimi, Dimensions et perspectives du monde arabe, office des publications universitaires, Alger, 1979, p 197.

إن حل مشاكل التخلف والاستقلال الحقيقي للعالم العربي الإسلامي الذي يمثل البلـدان الناميـة، يمـر عبر التكتل الاقتصادي الإقليمي، والذي ينبغي أن يكون معلّق ومؤسس على مشروع حضاري مشترك كهـدف إستراتيجي[1]، تطمح وتعمل من أجل تحقيقه كل الدول بعيدا عن العراقيل الداخلية والخارجيـة التـي تقـف دائما حائلا في وجه أي علامات تقدم ونهوض للمسلمين و العرب منذ تاريخ ليس بالهيّن.

فالتكتل الاقتصادي الإقليمي ينبنـي عـلى شروط جديـدة للتنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة، بإعـادة تنظيم النشاطات الإنتاجية والتبادلات،[2] لأن الحرية الاقتصادية المفقودة للبلدان النامية لا يمكن التمتـع بهـا إلا عن طريق التفكير الجيد والعمل الصحيح في طريق التنمية المشتركة بين هذا العالم الذي لا يملك قـرارات تسيير ثرواته والاستفادة من موارده لأنه في موقف ضعف وتشتت.

فمنذ اللحظـة التـي وقـع فيهـا الرجـل المـسلم في الأحبولـة الاسـتعمارية، أصـبح العميـل المُـستعبَد المُستغِل للاقتصاد الحديث دون أن يجد في نفسه وفي تقاليده وفي عاداته الوسيلة الكافية كي ما ينتزع نفسه من تورطه، وهكذا بدأ عصر الحتمية الاقتصادية بالنسبة له مع بدء العصر الاسـتعماري، ولم يخلـصه تحـرره السياسي بصفة عامة من التورط الاقتصادي، فالمشكلة أولا ذات طابع نفسي، لأن المعنى الاقتصادي لم يظفـر في ضمير العالم الإسلامي بالنمو نفسه الذي ظفر به الغرب، في ضمير الرجل المتحضر (المتمـدن) وفي حياتـه، والحق أن الاقتصاد في الغرب قد صار منذ قرون خلت ركيزة أساسـية للحيـاة الاجتماعيـة، وقانونـا جوهريـا لتنظيمها، أما في الشرق، فقد ظل على العكس من ذلك في مرحلة الاقتصاد الطبيعـي غـير المنـتظم، حتـى إن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتـصادية في التـاريخ، وهـي نظريـة ابـن خلـدون، قـد ظلـت حروفا ميتة في الثقافة الإسلامية[3].

1 Abdelhamid Brahimi, OP.cit, p 353.

2 Ibid .

3 مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، القدس، دار الفكر، دمشق، طبعة التاسعة، 2009، ص 11-12.

فلم يَقبل المجتمع الشرقي تحت تأثير احتياجاته الداخلية، على أن يضع نظرية اقتصادية كما حدث في المجتمع الغربي، حين وضع الرأسمالية أو الشيوعية[1].

إن العالم المتخلف (الإسلامي) لم يستطع وضع نظرية اقتصادية خاصة به بسبب ميزته النفسية الجانحة نحو الزهد كمثل أعلى منذ قرون، و أن فقها اقتصاديا يستلهم خطته ومفاهيمه من هذا المثال ويصدر عنه، لا يمكنه بداهة أن يعبر بالدقة العلمية نفسها عن فكرة المنفعة الخاصة بالرأسمالية أو عن فكرة الحاجة الخاصة بالنظرية الماركسية، فالزهد والمنفعة والحاجة ثلاث حقائق لا يمكن أن تدخل في اطراد اجتماعي واحد، وفي واقع اقتصادي واحد.

فقد كان هناك إذن عنصر تنافر أساسي بين الأوضاع الشخصية الموروثة في البلاد الإسلامية وبين التكوينات الاقتصادية التي وضع أسسها العصر الاستعماري[2].

بالإضافة إلى وجود عنصر آخر مهم جدا، والذي يجب أن نحسب له حسابه في هذا التنافي، ذلك العنصر هو فكرة الزمن التي تعد أساسية جدا في تنظيم العمل في العالم الحديث تبعا لنظرية تايلور Taylor إذ سيطرت هذه النظرية على مفاهيم المقدرة الإنتاجية، فساعة (الكرونومتر) التي تستخدم في حساب الثواني، تستخدم في الوقت نفسه في تسعير الإنتاج وليس قولهم الوقت عملة (Time is money) من قبيل اللعب بالكلمات، بل هو تعبير دقيق عن الواقع المادي في نظر الانجليز، فجميع ألوان النشاط في المجتمع الصناعي الحديث تنمو في حدود الزمن المادي[3].

أما في البلدان المتخلفة فإنهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة، إذ تنمو ألوان النشاط والعمل بصورة تقليدية في حدود الزمن الميتافيزيقي أي في نطاق الأبدية، لأنه لا يهدف إلى تشييد صرح القوة، ولا يطبق مبادئها المتنافية مع الأوضاع النفسية[4].

1 مرجع نفسه، ص 16.

2 مالك بن نبي، مرجع السابق، ص 16.

3 مرجع نفسه، ص 17.

4 المرجع نفسه.

وبذا نفهم من أول وهلة كيف تتبدد الأوهام أثناء محاولة بعض البلدان العربية و الإسلامية تحقيق استقلالها الاقتصادي بعد أن حققت استقلالها السياسي، فأخذت تستشير لهذه الغاية بعض الخبراء الاقتصاديين ولم تلبث التجربة أن برهنت لهم على أن الحالة في علم الأمراض الاقتصادية ليست كما يحدث في الطب من اختصاص الدكتور[1].

فاللجوء إلى استشارات المتخصصين في هذه الظروف لإنهاض حالة اقتصادية متعثرة أو منهارة يجعلها استشارات لا أثر لها[2]. لأنها لا تستنبط حلولها من البيئة الخاصة بها، وبالتالي فهذه الاستشارات معرضة لعدم الصلاحية في تطبيقها كما طُبقت في منابت أصحابها.

إذا تأملنا مثلا الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة المشكلات الاقتصادية، نرى أنه يضيّق على نفسه مجال اجتهاده، بمقتضى مسلّمات ضمنية يمكن حصرها تقريبا فيما يلي:

1. أنه يفكر أولا على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده.
2. إن النشاط الاقتصادي لا يمكن من دون تدخل المال، سواء في صورة استثمار، تنظمه وتشرف عليه قطاعات خاصة أو استثمار تهيمن عليه سلطة سياسية، فيما يسمى القطاع العام.

ومن هنا يبتدئ تعثر الفكر الإسلامي بصعوبات تنشأ من طبيعة موقفه من الأشياء، لا من طبيعة الأشياء ذاتها[3].

مما جعله يفقد توازنه الإستراتيجي لاختيار الوجهة الملائمة للنهوض الاقتصادي ودخول عالم التنمية بعد الخلاص من الاستعمار، عسكريا وسياسيا ولو بشكل عرضي.

1 المرجع نفسه، ص 17.

2 المرجع نفسه.

3 مالك بن نبي، مرجع سابق، ص 42.

حتى أن الدول الإسلامية عندما يضطرها الاختيار بين الرأسمالية وبين الشيوعية، وإذا بها تجد نفسها -مهما كانت ميولها- أمام مشكلات فنية أو مذهبية أو على الأقل أخلاقية، تضاف إلى متاعبها، لأنها لا تجد لها حلا في نطاق اختيارها في كلا الاتجاهين إلا على حساب مبادئها الأولية، وبالتالي على حساب شخصيتها وهويتها من التاريخ.

فإن جنحت إلى الرأسمالية فسرعان ما تصطدم بإباحيتها، القائمة على المبدأ الذي عبر عنه "آدم سميث" في بداية العهد الاقتصادي الحديث في عبارته الشهيرة "دعه يعمل، دعه يسير"[1].ولا يصطدم المسلم في هذا الاتجاه بإباحية الرأسمالية فحسب، أي بروحها فقط، بل سيصطدم أيضا بشروطها أو بعض شروطها الفنية، لأن الرأسمالية تقتضي استثمار المال بوصفه الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الاقتصاد، وإذا بها تلجأ لعملية تجميع الأموال وتركيزها في مؤسسات معينة كالبنوك، لتقوم هي بتوزيعها وتوظيفها في القطاعات الإنتاجية المختلفة على أساس الربا في عملتي التجميع والتوزيع، وإذا بالمسلم الذي يختار هذا الاتجاه يغوص في محاولة تخليص الرأسمالية من الربا لأنه محرّم في شريعته، وكأنه من الناحية الفنية يحاول تخليص جسد من روحه، ويرجو أن الجسد سيبقى حيا وسيقوم بمهماته[2].

وإذا نجح في إيجاد حل نظري في قضية الربا يطابق الفقه الإسلامي، فيكون كأنه وجد روحا لا يضمّه جسد، أو تناقض مع جسده، لأن نظام البنوك يرفض هذا الروح وهو يرفضه، فيبقى الحل النظري معلقا عمليا، لأن صاحبه انطلق على أساس مسلّمة استثمار المال بصفته منطلق للديناميكا الاقتصادية دون أن يراجع هذا المبدأ نفسه[3].

1 مرجع نفسه، ص 42.

2 مرجع نفسه، ص 43.

3 المرجع نفسه، ص 43.

وبعد خيبة أمله في الرأسمالية، يجد المسلم نفسه ملتفتا نحو الاتجاه الآخر، الذي يمثله الاقتصاد الاشتراكي، بعد اكتشافه مساوئ وتناقض الرأسمالية، في كثير من الأحيان مع المبادئ الأخلاقية للفقه الإسلامي.

وهنا أيضا سرعان ما يصطدم المسلم ببعض جوانب هذه الخطط المتعارضة مع الفقه الإسلامي، مثل تحديد الملكية أو إلغاءها بقطع النظر عن التعارض الأساسي بين المادية والإسلام تعارضا أعمق من التعارض مع الليبرالية أو قضية الرب[1].

وفي الاتجاهين كليهما نراه في محاولة تركيب روح إسلامية على جسم أجنبي يرفضها و ترفضه، لأنه حتى في تجربته الاشتراكية التي طبقت في بعض البلدان العربية، فهو يحاول تسخير جسم مفصول عن روحه الشيوعية ولم يأبه المسئولون العرب الذين طبقوا هذه التجربة في بلادهم إذا لم يقدر لها النجاح الذي حققته في بلدان أخرى[2].

والجدير بالذكر أن من العوامل التي عطلت نمو الفكر الاقتصادي في العالم الإسلامي ما نراه من طرف بعض علماء الدين من تشدد في الاعتراض على الاجتهاد الاقتصادي اعتراضا يجمّده أحيانا منذ المنطلق[3].

فواقع العالم الإسلامي يفرض على من يتصدى لمحاولة فقهية أن يحدد موقفه على أساس الاهتمام بشروط الانطلاق أكثر من شروط الاستمرار، حتى إذا كانت ضرورية لمراجعة الأشياء، بعد أن يتحقق الانطلاق إذا ما اقتضت المرحلة الأولى تعطيل بعض التصرفات الفردية من أجل نجاة أصحاب السفينة[4].

1 مالك بن نبي، مرجع سابق، ص 44.

2 المرجع نفسه.

3 مالك بن نبي، مرجع سابق، ص 46.

4 المرجع نفسه.

وقد كان ينبغي على الفقهاء وأصحاب الاختصاص في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات، أن يأخذوا بعين العقل والمنطق قضية النهضة والاستمرار في التنمية عندما كانت متاحة وفق المؤهلات الشخصية للعالم الإسلامي والاهتمام بقضية الانطلاقة الأولى في عملية التنمية، بدفع عجلة الاقتصاد لمصلحة الشعوب و الأوطان، وإن اقتضى الأمر تعطيل المصالح الفردية.

ثالثا - تعريف العولمة.

لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية[1]، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وبعضهم بالشوملة[2] ، إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل الساسة والاقتصاد والإعلام . وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله[3]. يقول "عبد الصبور شاهين " عضو مجمع اللغة العربية :" فأما العولمة مصدراً فقد جاءت توليداً من كلمة عالم ونفترض لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي، وأما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل[4]"

1 أشتهر في العقد التاسع مصطلح العولمة مع استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد وذلك عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد New World ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيرها.

2 كالسيد يسين وقد أظهر هذه الترجمة على كتابين من كتبه: الأول:" الوعي التاريخي والثورة الكونية ". والثاني:" الكونية والأصولية وما بعد الحداثة" .

3 حراسة الفضيلة لبكر أبو زيد

4 العولمة والهوية الثقافية من مجلة "فكر ونقد" العدد السادس .

وكثرت الأقوال حول تعريف معنى العولمة حتى أنك لا تجد تعريفاً جامعاً مانعاً يحوي جميع التعريفات، وذلك لغموض مفهوم العولمة ولاختلافات وجهة الباحثين، فتجد للاقتصاديين تعريف ، وللسياسيين تعريف ، وللاجتماعيين تعريف وهكذا ، ويمكن تقسيم هذه التعريفات إلى ثلاثة مظاهر، ظاهرة اقتصادية ، وهيمنة أمريكية ، وثورة تكنولوجية واجتماعية.

المظهر الأول : العولمة ظاهرة اقتصادية:

عرفها الصندوق الدولي بأنها :" التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله[1]" .

وعرفها "روبنز ريكابيرو" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو ـ بأنها:" العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية[2]".

وقال محمد الأطرش :" تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساس في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات.[3]" بهذا التعريف للعولمة ركز على أن العولمة تكون في النواحي التجارية والاقتصادية التي تجاوزت حدود الدولة مما

1 عبد الصبور شاهين، العولمة جريمة تذويب الأصالة"، مجلة المعرفة العدد(48)

2 عمرو عبد الكريم، العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد، المنار الجديد العدد الثالث .

3 عبد اللطيف جابر، العولمة بوابة للرفاه أم الفقر ؟، الشرق الأوسط العدد (7460) .

يتضمن زوال سيادة الدولة، حيث أن كل عامل من عوامل الإنتاج تقريباً ينتقل دون جهد من إجراءات تصدير واستيراد أو حواجز جمركية، فهي سوق عولمة واحدة لا أحد يسيطر عليها كشبكة الإنترنت العالمية .

وعند صادق العظم هي :" حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ[1]".

المظهر الثاني : العولمة تعني الهيمنة الأمريكية :

العولمة هي تلك الدعوة إلى تبنى إيديولوجية معينة تعبّر عن إرادة الهيمنة و التمكين لنظام واحد يستحوذ على كل الامتيازات المتاحة بحكم القوة و السيطرة و يتجسد ذلك واقعيا في الهيمنة الأمريكية على العالم، ولعل المفكر الأمريكي " فرانسيس فوكوياما " صاحب كتاب " نهاية التاريخ "يعبّر عن هذا الاتجاه بكل أبعاده التي حللها في كتابه ذاك، فهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وهي الحقبة التي تم فيها سيطرة التكنولوجيا الأمريكية على العالم أجمع[2].و قد نجحت الولايات المتحدة في تسويق الأفكار إلى جانب تسويق السلع و الخدمات، فاستحوذت على مناطق كثيرة في البلدان المتخلفة بنشر قواعدها العسكرية و اللوجستية من أجل كسب مجالات حيوية لاقتصادياتها أو بالأحرى لتقدمها و تنميتها المستديمة.

1 مجلة "فكر ونقد، العرب والعولمة : ما العمل ؟ العدد السابع .

2 فاضل الشيخي، مفهوم العولمة و نشأتها، موقع http://www.libyanwriters club.com/arab/?p 1600

المظهر الثالث : العولمة ثورة تكنولوجية واجتماعية :

يقول المفكر الاجتماعي "جيمس روزناو" في تعريفه قائلاً :" العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، الاقتصاد، السياسة ، الثقافة ، الايدولوجيا ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج،في تداخل الصناعات عبر الحدود و انتشار الأسواق، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول كلها نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة[1]".وعرفها بعضهم بأنها : "الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود، أي أن الحدود الجغرافية لا يعتد بها، حيث يصبح العالم أكثر اتصالاً مما يجعل الحياة الاجتماعية متداخلة بين الأمم" .

فهو يرى أن العولمة شكل جديد من أشكال النشاط المتنوع و المترامي الأطراف عبر الدول فضلا عن كونها امتداد طبيعي لانسياب المعارف ويسر تداولها، و قد تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية ، وهناك من يعرفها بأنها:" زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات،" وعرفها إسماعيل صبري تعريفاً شاملاً فقال :" هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية"[2].

من خلال هذه التعاريف، يمكن القول بأن العولمة، تعدّ صياغة جديدة لإيديولوجية الفكر الغربي في جميع مجالات حياته، السياسية و الاقتصادية و الثقافية، الهدف منها الهيمنة على العالم و خاصة البلدان الضعيفة، عن طريق المؤسسات الرأسمالية و الشركات

1 المرجع السابق .

2 المرجع نفسه

الاقتصادية و التجارية الكبرى و الإعلام، كل ذلك من أجل نشر تعاليم النمط العولمي و تجسيده في الواقع الدولي.

رابعا - العولمة بين النشأة و التطور:

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ظاهرة تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر، أي زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية، فبدأت العولمة ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة .

وذهب آخرون إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامياً سريعاً، يقول إسماعيل صبري :" نشأت ظاهرة الكوكبة (العولمة) و تنامت في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي حالياً في أوج الحركة، فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية[1].

إن الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية ونظام مالي عالمي موحد والتخلص من السيادة القومية بدأت في الخطاب السياسي الغربي منذ فترة طويلة، فهذا هتلر يقول في خطابه أمام الرايخ الثالث :" سوف تستخدم الاشتراكية الدولية ثورتها لإقامة نظام عالمي جديد،" وفي كتابات الطبقة المستنيرة عام 1780 قيل:" من الضروري أن نقيم إمبراطورية عالمية تحكم العالم كله "

وجاء في إعلان حقوق الإنسان الثاني عام 1973 :" إننا نأسف بشدة لتقسيم الجنس البشري على أسس قومية، لقد وصلنا إلى نقطة تحوّل في التاريخ البشري حيث

1 عمرو عبد الكريم ، المرجع السابق.

يكون أحسن اختيار هو تجاوز حدود السياسة القومية والتحرك نحو بناء نظام عـالمي مبنـي عـلى أسـاس إقامة حكومة فيدرالية تتخطى الحدود القومية ."

وقد جاء في مجلة المجتمع بحثاً عن منظمـة "بلـدربرج" والـذي أسـسها رجـل الأعـمال الـسويدي " جوزيف هـ ريتنجر" والذي سعى إلى تحقيق الوحدة الأوروبية وتكوين المجتمـع الأطلـسي ـ وهـي منظمـة سرية تختار أعضاءها بدقة متناهية من رجال السياسة والمال، وتعقد اجتماعاتها في داخل ستار حديدي من السرية وفي حراسة المخابرات المركزية الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ولا تسمح لأي عضو بالبوح بكلمـة واحدة عن مناقشاتها ولا يحق للأعضاء الاعتراض أو تقديم أي اقتراح حول مواضيع الجلـسات، ويمـول هـذه المنظمة مؤسسة روكفلر اليهودية وبنك الملياردير اليهودي روتشيلد ومعظم الشخـصيات في هـذه المنظمـة، هم من الماسونيين الكبار، وكثير من رؤساء الولايات المتحدة نجحـوا في الانتخابـات بعـد عـضويتهم في هـذه المنظمة مثل : ريجان ، وكارتر ، وبوش ، وكلينتون ، وبعد اشتراك تاتشر في المنظمة بـسنتين أصـبحت رئيـسة وزراء انجلترا وكذلك بلير أصبح رئيساً للوزراء بعد مضي أربع سنوات من اشتراكه في المنظمـة، وهـي تـسعى للسيطرة على العالم وإدارته وفق رؤيتها ، فقراراتها تؤثر على التجارة الدولية وعلى كثير من الحكومات[1].

فالعولمة نشأت مـع العـصر الحـديث وتكونـت بمـا أحدثـه العلـم مـن تطـور في مجـال الاتـصالات وخصوصاً بعد بروز الإنترنت والتي أتاحـت مجـال واسـع في التبـادل المعـرفي والمـالي، وارتبـاط نـشأة الدولـة القومية بالعولمة في العصر الحاضر فيه بعد عن مفهوم العولمة، والذي يدعو أساساً إلى نهايـة سـيادة الدولـة والقضاء على الحدود الجغرافية وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعـتماد الديمقراطيـة كنظـام سـياسي عـام للدول.

1 مجلة "فكر ونقد" المرجع السابق، بتصرف

ولكن هناك أحداث ظهرت، ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصيغة العالمية، فانهيار سور برلين وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية وأيديولوجية وتفرد القطب الأوحد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية أدت إلى تكوين هذا المفهوم .

وخلاصة القول أن مصطلح العولمة منشأه غربي، وطبيعته غربية، والقصد منه تعميم فكره وثقافته ومنتجاته على العالم، فهي ليست نتيجة تفاعلات حضارات غربية وشرقية، قد انصهرت في بوتقة واحدة، بل هي سيطرة قطب واحد على العالم ينشر فكره وثقافته مستخدمة قوة الرأسمالي الغربي لخدمة مصالحه، فروح الاستيلاء على العالم هي أساسه، ولكن بطريقة نموذجيه يرضى بها المستعمَر ويهلل لها، بل يتخذ من هذه الصليبية الغربية المتلفعة بلباس العولمة مطلب للتقدم . يقول "بات روبرتسون[1]": " لم يعد النظام العالمي الجديد مجرد نظرية لقد أصبح وكأنه إنجيل." فانتشرت ظاهرة العولمة كمصطلح و كتوجه في جميع المجالات، بل تعدت حدود المظهر الاقتصادي إلى مستويات أخرى، بل أصبحت أسلوب حياة.

خامسا ـ تأثير العولمة على اقتصاديات البلدان المتخلفة.

أدت التطورات سالفة الذكر للعولمة خلال العقدين الماضيين إلى انتقال مركز القرار فيما يتعلق بسياسات الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم وحماية البيئة من الحكومات القومية إلى يد الشركات العملاقة، حيت تتركز القوة الفعلية في يد تلك الشركات والمؤسسات المالية والتمويلية العالمية ومؤسسات الإعلام الضخمة، ويمكنهم التأثير على السياسات القومية في الدول المختلفة بما يملكوه من قوة ضغط اقتصادية وسياسية.

فلم تنحصر نتائج عولمة النموذج الليبرالي الجديد في الحد من استقلال الحكومات القومية المنتخبة ديمقراطيا ولا في غياب حق الشعوب في اختيار ما يناسبها، فقد كانت أثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شديدة الحدة.

1 عمرو عبد الكريم ، المرجع السابق.

إذ كانت التكلفة الاجتماعية لسياسات التثبيت عالية للغاية، فقد دمرت الحكومات بنـي المجتمع الاجتماعية تحت دعوى جذب الاستثمارات الخارجية، وقبلت الحكومات خفض الإنفاق الحكومي في مجال التعليم والصحة من أجل التخلص من عجز الميزانية، وقد أدى ذلك إلى زيادة حد الفقر وعدم العدالة الاجتماعية وتحطم بني التضامن التقليدية في دول الجنوب، وقامت العولمة بتحطيم بني الصناعة التقليدية في الجنوب، فزادت مظاهر استغلال الإنسان مع الاستغلال المكثف لعمل المرأة والأطفال (وصلت حجم عمالة الأطفال إلى 300 مليون طفل في العالم وفق تقرير منظمة العمل الدولية)(45).

وقد زاد حجم الهوة بين الشمال والجنوب مع عولمة الليبرالية الاقتصادية لتختل النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي للدول الغنية و الفقيرة، مما أدى إلى تركز الثروة خلال العشرين سنة الماضية في أيدي قلة قليلة من المجموعات والأشخاص و الشركات والبلاد.

وقد اتضحت انعكاسات تنفيذ أجندة السياسة الأمريكية في نشر و تطبيق العولمة مما أدى إلى اكتساحها للعالم بطريقة ملفتة للانتباه، و من أهم آثار هذه الظاهرة ما يلي:

عولمة البطالة: فى تعبير واضح عن جوهر العولمة، يقول السيد بيرسي برنيفيك رئيس مجموعة ABB عن مفهومه عن العولمة أنها الحرية لكل فرع من فروع مجموعة الشركات التي أرأسها لتستثمر أينما وحينما تشاء، ولتنتج ما تحب أن تنتجه وتبيع ما تود بيعه، كل هذا دون أن تواجه أي معوقات حتى ولو كانت بسيطة، من قبل أية قوانين لتنظيم العمل أو أية تشريعات اجتماعية.

وتعد البطالة من أهم الكوارث التي نتجت وتنتج عن تعميم نظام الليبرالية الجديدة عبر نظام العولمة، وهو ما وضح بشدة في الدول التي طبقت نظم الليبرالية الجديدة مثل الأرجنتين و المكسيك والبرازيل و تايلاند. ووفقا لتقرير منظمة العمل الدولية الصادر في عام 2001، فإن الصورة قد تبدو قاتمة بعض الشيء، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن فرصة عمل في العالم إلى 160 مليون ، ينتمي 50

مليون عاطل منهم للبلدان الصناعية المتقدمة كما أن هناك أكثر من 500 مليون من الحاصلين على أجر مقابل العمل، يعيشون بدخل أقل من واحد دولار يومياً.

هذا هو نتاج العولمة التي لا تضع في حسبانها اختلاف المعدلات الإنتاجية من منطقة لأخرى في العالم، وبالتالي لا يمكن أن توجد فرص منافسة حقيقية على المستوي العالمي، فلو قمنا بتطبيق معيار وشروط إنتاجية واحدة في كافة أنحاء العالم فضلا عن السعي إلى رأس المال للحصول على معدل ربح مرتفع أو الانسحاب من الأسواق و حرمان الكثير من المجتمعات من صناعات هي في حاجة إليها ليخرج الكثير من العاملين لسوق البطالة.(46)

عولمة رأس المال: تسعي العولمة لفتح الأبواب أمام الاستثمارات في كل أنحاء العالم دون أن تواجَه بأي عائق يمنعها من تحقيق الأرباح وتحويلها إلى خارج البلدان المستثمر فيها، عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا فأننا سنجد الأمر على العكس تماماً حيث يسيطر العالم المتقدم وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية على أسواق التكنولوجيا في العالم، فلقد تعلمت الدرس تماما من التقدم الذي أحرزته بعض دول جنوب شرق أسيا في مجال التصنيع، ولذا فهي تسعي منذ مدة إلى حصر نشاط دول الجنوب في مجال الوكلاء من الباطن وتلافي تحقيق دول أخرى لمستوى تصنيع مستقل وله القدرة على تطوير تكنولوجياته الخاصة، وهو ما سيدخله في تنافس واضح مع صناعات العالم المتقدم، وتسعي الدول المتقدمة إلى عدم نقل التكنولوجيا حتى لا تتولد مراكز تنافسية جديدة، ويتمثل السلاح الفعال لتلك السياسة في تطبيق الشعار الذي أطلقه بيل جيتس، أغنى أغنياء العالم.(47)

لقد أدت الهيمنة الغربية في مجال التكنولوجية إلى رسم خريطة جديدة للعالم، وفقاً لتعبير الاقتصادي جيفري ساتشس والذي اعترف بهذا، بالرغم من إنكاره لتلك الحقيقة عندما كان يعمل مع صندوق النقد الدولي إذ يرى جيفري ساتشس أن 15% فقط من سكان العالم يشكلون المنطقة الأولي على مستوى العالم الذين يحتكرون التكنولوجيا

الجديدة، والمنطقة الثانية من خريطة التكنولوجية العالمية والتي تضم حوالي 50% من سكان العالم يمكن لهم التعامل وتبني التكنولوجيات الجديدة، والمنطقة الثالثة والتي يطلق عليها منطقة المهمشين تكنولوجيا، وهم على سبيل المثال سكان جنوب المكسيك وجزء كبير من البرازيل الاستوائية وأفريقيا وبعض مناطق روسيا، وهي المناطق التي تعاني من الفقر و تدني مستوي المعيشة، فهذا التقسيم التكنولوجي من قبل العولمة أدى إلى اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، و إلى حصر عملية التطوير التكنولوجي في معيار الربح المتوقع وليس في إطار الحاجة الفعلية للبشرية، ولعل أكبر مثال على هذا قطاع الدواء وشركاته العالمية والمعركة الشهيرة مع جنوب أفريقيا والبرازيل حول حقوق الملكية الفكرية لدواء معالجة مرض الايدز .(48)

سادسا ـ التصدي لحركة العولمة:

كان فشل مؤتمر كانكون ديسمبر 2003 نقطة تحول فاصلة في حركة تطور العولمة، حيث صدرت عناوين الصحف بعد مؤتمر كانكون معلنةً فشل مؤتمر منظمة التجارة العالمية، ووصل الأمر بالبعض إلى حد إعلان موت المنظمة، وقد أرجعت الصحافة هذا الفشل إلى فلاحي الدول النامية والمنظمات الأهلية غير الحكومية التي اتخذها الفلاحون كمستشارين لهم.

واعتبرت تلك التعليقات الصحفية شديدة المبالغة كالعادة، كما كان الوضع بعد مؤتمر سياتل الذي شهد تعليقات أكثر إثارة، فمازال النظام الرأسمالي في شكله الليبرالي الجديد يعمل بكفاءة ومازالت ضحاياه تزداد يوما من بعد يوم، ومازالت مجموعات الضغط لرجال الأعمال (بالذات اتحاد رجال الأعمال الأوربيين) تدفع من أجل العودة للمفاوضات بشكل سريع.

إذ لم يجتمع أعضاء اللجنة التي تقرر تشكيلها من بعد مؤتمر الدوحة في مقر منظمة التجارة العالمية منذ مؤتمر كانكون، وهي اللجنة المخولة بمناقشة البرامج التي توقفت عندها في الدوحة، وقد ترك لرئيس المجلس (مجلس ممثلي الدول الأعضاء في منظمة التجارة)

السفير الأوروجواني كارلوس بريز دي كاستيلو اتخاذ اللازم من أجل إعادة بدء عملية المفاوضات على قرارات الدوحة.(49)

والمعروف أن الأساس الذي ترتكز عليه عملية المفاوضات هو إعلان 13 سبتمبر 2003، والذي يلاءم متطلبات البلاد الغنية على حساب بلدان الجنوب، أعلن دي كاستيلو في 15 - 16 ديسمبر 2003 في كانكون عن تعثر المفاوضات و اتساع الهوية بين دول الشمال ودول الجنوب، وقد أكدت معظم دول الجنوب رفضها لإعلان 13 سبتمبر حول الزراعة، حيث أنه ليس سوى نسخة منقحة من ذلك الإعلان الذي صدر في 13 أغسطس 2003 حول الزراعة عقب اللقاء المشترك بين ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوربية، وأن رغبة دي كاستيلو في أخذ هذا النص كنقطة انطلاق تبدأ منها المفاوضات لا يقرب بين وجهات النظر. وتعد كذلك النقاط الأساسية التي ينبع منها الصراع في وجهات النظر التي يتضمنها إعلان 13 سبتمبر، هي القطن و فتح الأسواق أمام المنتجات غير الزراعية، وهي النقاط التي أدخلت المفاوضات في نفق مسدود .(50)

وعقب الاجتماع الوزاري لوزراء منظمة التجارة العالمية فى سنغافورة من أجل أن يكون قاعدة المفاوضات التالية بعد العام 1999، برز تعبير عناصر سنغافورة على العناصر التي تم التوصل إليها في هذا الاجتماع، والتي يبلغ عددها أربعة عناصر (الاستثمارات - عقبات التبادل التجاري- المنافسة - أسواق المشروعات العامة). وقد سعت الدول المتقدمة وبالذات الاتحاد الأوروبي إلى التحول مباشرةً إلى التفاوض على النص المقدم دون الخوض في مناقشات مطولة عنه، ولكن رفضت بشدة الدول الآخذة في النمو رفضاً باتاً مبدأ الحد من حريتها في دعم الشركات المحلية العاملة داخل اقتصادها الوطني فيما يخص المشروعات العامة ومنحها الأولوية عن الشركات الأجنبية، وهو أمر غير ممكن في حالة تطبيق بند عناصر سنغافورة الخاص بسوق المشروعات العامة، الذي

ينص على التعامل مع الشركات الأجنبية بنفس أسلوب التعامل مع الشركات الوطنية فيما يخص المشروعات العامة.

وقد ادعى الاتحاد الأوروبي المرونة في مواجهة هذا المطلب معلناً استعداده للتفاوض بشكل منفصل عن كل عنصر من عناصر سنغافورة، وهو ما لا يعني التنازل عنها و يتماثل مع ما طرحه دي كاستيلو في تناول عنصرين فقط من العناصر الأربع المطروحة(تسهيل عملية التبادل - سوق المشروعات العامة) بشكل منفصل عن العنصرين الآخرين (الاستثمارات - المنافسة) مع دراسة كيفية التفاوض فيهما مستقبلاً، لكن المشكلة تكمن في أن المفاوضات المنفصلة تلك ستتم عبر ما يعرف بالمفاوضات الجماعية (مفاوضات تشترك فيها الدول التي ترغب في المشاركة وتكون النتائج ملزمة لكافة الأعضاء). بهذا يسعى الاتحاد الأوربي إلى تحقيق ما يرغب فيه على مرتين، وقد أيدت كل من كندا والولايات المتحدة وسويسرا هذا الاقتراح الذي عرف باسم (2+ 2). ولكن الدول الآخذة في النمو (الصين - الهند - نيجيريا - جنوب أفريقيا - والبلدان الأكثر فقراً) قدمت نصاً تطالب باستمرار النقاش حول ثلاثة من العناصر الأربعة، مع المطالبة بالمزيد من التوضيحات حول العنصر الرابع ورفضوا رفضا باتاً مناقشة العناصر بشكل جماعي، حيث أن منظمة التجارة العالمية وفقاً لميثاقها منظمة متعددة الأطراف. يجب أن تتم المناقشة والتفاوض بمشاركة كل الأطراف وبالتالي لم يتم التوصل لنتائج إيجابية خلال كانكون حيث لم تحل المشاكل المعلقة، إلا أن مؤتمر كانكون أثبت أن الدول النامية تسعى إلى توحيد صفوفها للصمود أمام ضغوط الدول الغنية بالرغم من تناقض مصالح الدول النامية في بعض الحالات وتباين مستويات النمو الاقتصادي فيما بينها.(51)

كما لم تعد مقاومة العولمة محصورة على الحركات الجماهيرية التي تملئ الشوارع وشاشات نشرات الأخبار والصحف عند عقد كل اجتماع من اجتماعات منظمة التجارة العالمية أو اجتماعات ديفوس، بل أصبحت هناك مجموعات تتشكل داخل المنظمة نفسها وهي مجموعات لا تعتمد الأساس الجغرافي أو مستوى التطور الاقتصادي كمنطلق لها، بل

أنها تجتمع على تشابه المواقف تجاه قضايا وملفات بعينها مثال مجموعـــة (جـي 20) في مواجهـة ملـف الزراعة وعناصر سنغافورة و مجموعة (جي 90) في مواجهة ملف القطـن والمـواد الغـير زراعيـة، وذلـك مـن أجل تشكيل قوة في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

فلـم تقـم تلـك المجموعـات الجديـدة المـشكلة حـول ملفـات بعينهـا بإضـعاف التكـتلات القديمـة الموجودة على أسس سياسية وجغرافية مثل تجمـع البلـدان الأفريقيـة و تجمـع بلـدان الكـاريبي و المحـيط الـهادي أو تجمع البلدان الأكثر فقراَ، بـل عـلى العكـس شـاركت تلـك التجمعـات في مناقـشات و مـداولات مجموعات جي 20 وجي 30 من اجل صياغة موقف مشترك.

خاتمة

إنّ حتمية الاختيار التي استولت على الفكر العام للمجتمعات النامية فيما يخص مجالات الحياة المختلفة، و أهمها مجال الاقتصاد الذي لم تجد فيه البديل عن نظم الرأسمالية، و المذهب الاشتراكي، جمّدت فيه قنوات الاجتهاد الخاصة بالفكر التنموي الاقتصادي و رؤية المناهج اللائقة بالتركيبة النمطية للمجتمع، و من ثمة تغيير سلوك الفرد نحو ما تمليه تلك الخيارات الشرقية أو الغربية في مجالات حياته الإنتاجية و الاستهلاكية و توجيهه آليا إلى طريق التبعية

المفرطة و القاتلة لروح الإبداع و الابتكار و الفعالية، و قد كانت ظاهرة العولمة بعد الاستعمار الغربي للبلدان المتخلفة بمثابة الكابح لكل تنمية مستقلة عن الدول القابضة على زمام الاقتصاد و المال في العالم.

وقد لعبت الشركات العالمية الكبرى للمال و الأعمال إلى جانب الدول و لوبيات الاستثمار الدولي دور خطير في توجيه اقتصاديات المجتمعات النامية إلى مسارات التبعية المفروضة في ظل الأحادية القطبية الرأسمالية بعد زوال القطب الاقتصادي لاشتراكي، و ما كان لهذا التحول العام من انعكاسات سلبية على اتخاذ القرارات ضمن الخطط التنموية التي تكون في صالح تلك البلدان المتطلعة إلى الخروج من التخلف و الهيمنة الغربية، باستغلالها المفرط لثروات تلك البلدان التي أصبحت لا تستطيع التحكم في تسيير أنظمتها نحو التنصل من التبعية و الاعتماد على المنتجات المعروضة و المفروضة من قبل نظام السوق الحرة و المعاملات الاقتصادية التي كان يفترض أو كان باستطاعتها إخراج المجتمعات العربية و الإسلامية من بوتقة التخلف، و دفعها نحو اكتشاف ظروف العصر و مقتضياته برؤية واضحة و صحيحة، قائمة على النهج الملائم المبني على المنطق و العلم، لحل معضلات الاقتصاد و فك الأزمات الناتجة عن طغيان فكر المصلحة و الهيمنة و اقتصاد السوق، و من ثمّ عدم السقوط في أحبولة النظام الدولي الجديد الذي تتحكم فيه بقوة الدول الغربية المهيمنة على مفاتيح الاقتصاد باسم العولمة.

السياسة التنموية بالمغرب ـ بحث في المنطق و الأدوات و النتائج

د. أحمد إد علي ـ أستاذ علم السياسة و القانون الدستوري

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية

جامعة ابن زهر – أكادير

الإطار العام:

أفضى تكاثف التناقضات في البلاد العربيـة إلى "تـدفق الرغبـة" في الانفكـاك مـن أحابيـل التـسلط و اجتراح و توسيع أمداء الحرية. وقد استعر أوار ذلك التشوف على إثر تفجـر الانتفاضـات في تـونس وانتقـال عدواها إلى بلدان عربية أخرى. ولئن كانت دينامية الانتفاضات قد عصفت ببعض الأنظمة الـسياسية، فإنهـا خلخلت أيضا بعض العقائد المتكلسة التي تطمئن لتقديم البلاد العربية أرضا يبابا في مجال الدمقرطة.

إن عسر مخاضات الانتفاضات يتعاضد مع نذر الأزمة الاقتصادية العالمية ليزجان باقتـصاديات كثـير من الدول العربية في مـآزق النـدرة ومـا ارتـبط بـذلك مـن إفـلاس سياسـات إعـادة التوزيـع و الحمايـة. إن الانتفاضات تـسائل مـشروعية الأنظمـة الـسياسية الحاكمـة و تـضع عـلى المحـك قـدرة الأنظمـة الـسياسية الجديدة التي اعتلت صهوة الحكم على ابتداع نموذج تنمـوي جديـد يـرج المفهـوم التقليديـة عـن النمـو و يقطع مع وضع النمو المتهدل و مسيرة التنمية المتهدجة و يضخ أنفاس الأمل في شرايين سياسـات اقتـصادية و اجتماعية من خلال جعلها نزاعة إلى الاهتمام بالإنسان في أبعاده المختلفة باعتباره طاقة منتجـة و جـسدا مستهلكا و روحا حرة رفرافة.

ولئن شهد المغرب على غرار بلاد عربيـة أخـرى حراكـا اجتماعيـا نـشيطا تـوج بإصـلاح دستوري يحـسن مـن الناحيـة التقنيـة مـن مركـز الحكومـة، و قـدم نموذجـا متفـردا لمنطـق إصلاح تدريجي في ظل الاستمرارية، فإنه لن يـستطيع مهـما أبـدى مـن عنـاد أن يـشذ عـن عدوى تحديات الانتفاضات التي نجحت في دحر أنظمة سياسية عاتية. فلئن اسـتطاع النظـام

خلال عقود خلت، التلطيف من المفاعيل السلبية لنموذج التنمية المعتمد من خلال أواليات مختلفة من ضمنها الزبونية السياسية و المعونة الأجنبية و المناوبة بين العنف السافر و الانفتاح النسبي و محاباة شبكات الحلفاء السياسيين و الاقتصاديين و التنفيس عن الحنق الاجتماعي من خلال جولات الحوار الاجتماعي و الاستفادة من خدمات شبكات التضامن العائلي، فإن المخاطر المحتملة لتواتر اشتعال أوار الحراك العربي و كمون لظى الحراك الشعبي المغربي و استمرار وجود العجوزات الداخلية التي يمكن أن تشكل وقود انتفاضات عاصفة، إضافة إلى الأعباء الإضافية للأزمة الاقتصادية العالمية، عوامل تنذر بالخطر و تفرض باستعجال بلورة نموذج تنموي ذي طاقة تغييرية. نموذج يوسع أمداء الحريات و يهيئ أسباب التراكم و يجذر قيم التكافل و المسؤولية الاجتماعية. فمثلما لا خير في نمو لا يخدم التنمية، لا يمكن أيضا تسويغ سياسة اجتماعية متى كانت على حساب الحقوق الفردية. بل إن تفضيلات الأغلبية التي قد تساق مؤشرا على الطابع الديمقراطي لنموذج التنمية، لا تنهض مبررا مقنعا لخرق المساواة في الحرية ما لم تتأسس على مبادئ العدالة ليس في طوباويتها، و إنما باعتبارها إجراءات ترفع المظالم.

الكلمات المفاتيح.

منطق السوق، اقتصاد تخارجي، اقتصاد العرض، سياسات التثبيت و التقويم، التوازنات الكلية، النمو، التنمية، الاقتدارات، الفقر المادي، الحرمان الإنساني، العقد الاجتماعي الجديد، انعطاب نموذج التنمية، العدالة و الإنصاف، الحاباة، جدلية الأرباح و الخسائر، الديناميات العميقة، أنسنة الاقتصاد.

إشكالية البحث و استفهاماته.

ترصد الورقة كيف أن نموذج التنمية الذي تواتر إتباعه لعقود في المغرب فشل في رفع معدل النمو وتحسين مؤشرات التنمية و تحقيق عدالة مجالية. وتركز على بحث استفهام لماذا أخفق هذا النموذج التنموي في كسب التحديات المتراكمة و التي تعيد

طرحها موجة الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت المنطقة. هذا الاستفهام الرئيسي تحوم حوله مجموعة من الأسئلة الفرعية.

العائلة الأولى من الأسئلة تنصرف إلى قسمات "السياسات التنموية" المتواترة وأهدافها المعلنة :

- ما هي ملامح النموذج التنموي المعتمد وما هي أهدافه الكبرى ؟.
- من أين يمتح ذلك النموذج نسغه؟.
- هل هو نتاج دينامية الأنساق المجتمعية والسياسية أم محصلة منطق رأسي و مفروض من الخارج؟.
- ما طبيعة الإحرازات المسجلة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية؟.

العائلة الثانية من الأسئلة تتعلق بالمنطق المسند لتلك السياسات و معالم الانتهاض من حجر العجوزات:

- إذا كانت حلقات التقويم المتواترة تتهجس بالتثبيت و الحفاظ على التوازنات الكبرى، فهل سعت السلطات العمومية بعد انتهاء الأمد الرسمي لبرنامج التقويم إلى النأي عن براديغم المؤسسات المالية الدولية بهدف عقل جماح السوق؟.
- لماذا لم يتمكن ذلك النموذج من تأمين التواشج السلس بين الهواجس الكمية ومقتضى توسيع الحريات و تجسير الفجوات السحيقة في مجال الاقتدارات ؟.
- هل يعزى الإخفاق إلى طبيعة الظرفية الاقتصادية والسياسية، أم إلى سوء الاستخدام، أم إلى عطب يجوهر منطق النموذج؟.
- هل شكل محصلة حسابات عقلانية لم تستطع رغم ذلك ربح التحديات القائمة، أم أنه كان نتاج حسابات ظرفية اختل ميزان القوى في إطارها لصالح دوائر خارجية؟.
- ما هي كلفة تواتر العمل بذلك النموذج على صعيد الاقتصاد و في جبهة المجتمع؟.

- من منطلق أن كل سياسة تمارس لعبة الكشف والحجب، ما الذي يحجبه النموذج التنموي المعمول به؟. ألم تفض هواجس النمو إلى خنق أنفاس التنمية؟. و كيف يمكن كسر طوق الحلقة المفرغة للاستجابة لتطلعات الشعب؟.

فرضيةّ البحث:

يبدو أن علة ذلك العجز تكمن في المنطق الملهم للسياسات التنموية المتبعة لعقود طويلة. نلمس لدى السلطات العمومية جنوحا للاستسلام لبريق النموذج الليبرالي المنكفئ على منطق السوق، مثلما نلحظ تهجسا بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية. لقد أظهر المغرب حرصا كبيرا على ترسيم توجيهات المؤسسات المالية الدولية في هذا الباب، وأبان عن نجابة مفرطة حظيت بمباركة تلك المؤسسات. إن نموذج التنمية المؤسس على التقويم و التوازنات لا يدمج الاجتماعي ضمن حساباته. لا غرابة إذن في ظل وفاء السياسات التنموية المغربية لفروض الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، إذا لم يتم رأب التصدعات الاجتماعية الخطيرة و تصحيح انحرافات سياسات التوزيع.

وفي سعيها لاختبار تلك الفرضية الرئيسية، تنزع الورقة إلى التقاط وحشد المؤشرات المعضدة للمنطق المضاد الذي تسوقه. إنها تتعقب تمظهرات انعطاب ذلك النموذج و تعبيرات عدم وجاهة المنطق الذي يسنده.

أهداف البحث و متغيراته:

تتغيي هذه الورقة إذن شحذ مهماز التفكيك لتعرية المنطق العميق الملهم للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في مغرب الاستقلال و الذي تأكدت محدوديته في الإجابة عن التحديات التنموية التي تطرحها الانتفاضات العربية، مثلما تروم استثارة التفكير بشأن سبل الانفكاك من شرنقة الركود الاقتصادي و العجوزات الاجتماعية و رتق أفق تنموي جديد يؤمن مراكمة الثروة و يضمن فعالية استخدامها و إعادة توزيعها بشكل عادل.

لذلك تقترح ملامح خطاطة تساعد صناع القرار في المغرب على استلهام خطة عملية لامتصاص تداعيات الأزمة الاقتصادية و مغالبة تحديات الانتفاضات الشعبية.

تزاوج الورقة بين بحث متغير تابع يتمثل في رصد بعض ملامح إخفاق النموذج التنموي الملهم للسياسات التنموية في المغرب، و تناول متغير مستقل يتمثل في تفسير الإخفاق بجوهر منطق نموذج التنمية التخارجي (extraverti) المتهجس بالوفاء لدوغما التوازنات الاقتصادية الكبرى. قد يبدو هذا المتغير المفسر في الظاهر ذا طابع اقتصادي لصلته بنموذج تنمية، لكنه ينطوي في العمق على بعد سياسي. فالمؤسسات المالية الدولية في إطار خدمة المصالح الإستراتيجية للقوى العالمية الكبرى، تتحكم في سوق الإصلاحات الاقتصادية و من ضمنها سوق التقويمات الجبائية، و توظف مبدأ المشروطية في منح القروض لإملاء وصفات يرهن منطقها اقتصاديات البلدان النامية، و يجعلها حبيسة سياسات موجهة نحو التصدير. على أن تلك المؤسسات تدخل، بهدف إنجاح مخططاتها، في علاقات تحالف مع أنظمة سياسية و قوى اقتصادية محلية نافذة، تنهض على تبادل المنافع. ثمة تواطؤ إذن بين عوامل خارجية و داخلية. تواطؤ ذو أنفاس سياسية تتمثل في الرغبة تعظيم المغانم و ضبط تمفصلات المجتمع و الاقتصاد.

إن الهدف من وراء الإشارة إلى طبيعة المتغيرات هو لفت الانتباه إلى أن كسب التحديات التي تطرحها الانتفاضات الشعبية المتواترة في المغرب لا يقتضي تغييرات تقنية تمس المعدلات و النسب(ratios) أو حشد حزمة إجراءات فنية أو تغييرات مؤسسية أو تشييد فلسفة عدالة مثالية، بقدر ما يستوجب تغيير الوجهة و إعادة تعريف السياسات و التوجهات الإستراتيجية و الخروج من شرنقة النموذج التنموي التقليدي الذي رهن مسار الاقتصاد و المجتمع. لا بد إذن من عقد اقتصادي يستلهم براديغما جديدا تتعاضد في صلبه قضايا الاقتصاد و السياسة و الأخلاق. لا تبدو المسألة سهلة، لكن أحسن فرصة لمباشرة مشروع جريء و مغامر، هي تلك التي تقدمها بل و تفرضها تحديات الانتفاضات العربية. وأشير في هذا الصدد إلى أن المسارات التي تقترحها الورقة لتجاوز الانعطاب الجوهري

لنموذج التنمية تنهض على خلفية نظرية نسج خيوطها جون رولز و أساسا أمارتيا صن الذي استوعب فروض الاقتصاديين التقليديين و المعاصرين و صاغ رؤية متقدمة تتجاوز تلك الفروض.

منهج المعالجة:

تتوسل الورقة في تناولها لقضايا البحث و اختبار فرضيته الرئيسة بعدة منهجية توظف منهج التفكيك الذي يساءل منطق النموذج التنموي. فبعد رسم قسمات النموذج التنموي المعتمد و رصد اتجاهاته من حيث تاريخيتها، أحاول من خلال هذا المنهج تجاوز قشرة خطاب الحكومات المتعاقبة و المؤسسات المالية الدولية والتسلل إلى نتوءاته بغية تعريته وكشف ما يحجبه. فالخطابات كما السياسات ليست معزولة عن السيرورة الاجتماعية للإيديولوجيات. ويقودنا هذا المنزع إلى الاستفهام بشأن الوظيفة الأساسية لهذا النموذج. و يقدم المنهج البنيوي الوظيفي بعض المداخل المساعدة على إبراز الوظيفة أو الوظائف الخفية للسياسات التنموية المتبعة.

كما تتوكأ حسبما تقتضيه معطيات التحليل على بعض إنجازات المنهج النسقي رغم ما يعترضه من حدود. ففي قلب الموضوع تتشابك أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية، وتخترقه نزعات جوانية و برانية و جدلية الأرباح و الخسائر. لا يمكن إذن فهم نموذج التنمية بالمغرب إلا في ارتباط بالنسق الكلي و الأنساق الفرعية. و لئن كان النموذج التنموي يحيل على بنية لها منطقها و تسعى إلى تحقيق التناغم بين الأجزاء المختلفة و تستنفر موارد مختلفة لتحقيق أهدافها، فإن تلك البنية ليست منقفلة على ذاتها. الغرض إذن هو معرفة طبيعة العلاقات المتبادلة و التفاعلات الدينامية. ما طبيعة العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية؟. هل تجد المطالب الشعبية صداها في السياسات التنموية أم أن النسق يظهر قدرة على امتصاص أو احتواء المطالب؟. ألا تشكل كثافة المطالب مصدر تهديد؟.

الإطار العام:

الكلمات المفاتيح:

إشكالية البحث و استفهاماته

فرضيةّ البحث:

أهداف البحث و متغيراته:

منهج المعالجة:

- المحور الأول - مسارات السياسة الاقتصادية(سياسة النمو) بالمغرب:
- بين طموح الإقلاع و واقع الهشاشة
- المبحث الأول: التوازنات الكلية بين حسن الأداء و ضخامة الكلفة
- المطلب الأول- مسارات متضاربة
- أولا- 1955- 1983: طوبا النمو بين طموح التوسع و كوابح التقشف
- ثانيا- 1983- 1992: الاقتصاد المغربي بين مطرقة الاعتلالات الهيكلية و سندان عقيدة التثبيت
- ثالثا - 1994 – 2010: نحو تعبيد مسالك سياسة اقتصادية مستقلة و ضغط تحديات كبرى
- رابعا- الأداء الاقتصادي بين الإحرازات المظهرية و تواضع الحصيلة الاقتصادية
- المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية و تكثيف الحرمان الإنساني
- المبحث الثاني: نموذج التنمية المتهدل، بين الخلفية النظرية والسياسية ومنطق الأرباح و الخسائر
- المطلب الثاني: نموذج التنمية "التخارجي" بين هواجس التوازنات الكلية و حقيقة مصالح الدوائر المالية العالمية و المحلية

- المطلب الثاني: نموذج التنمية و جدلية الأرباح و الخسائر
- المحور الثاني - نحو نموذج تنموي بديل: ملامح خطاطة أولية
- البعد الاقتصادي: نحو نموذج تنموي جواني
- البعد الاجتماعي: نحو براديغم جديد للتنمية الاجتماعية
- البعد ألمجالي: نحو عدالة مجاليه
- استنتاجات و امتدادات.

المحور الأول - مسارات السياسة الاقتصادية بالمغرب:

بين طموح الإقلاع و واقع الهشاشة.

يرصد هذا المقطع في مستوى أول مسارات السياسة الاقتصادية بالمغرب و يتغيى كشف قسمات تلك السياسة و الثقوب التي تتخللها و طابع التذبذب بل و في كثير من الأحيان، طابع التناقض الذي يجوهرها . مثلما يروم في مستوى ثان تعرية الأعطاب التي يخلفها على صعيد الاقتصاد و في خصر المجتمع و كشف المنطق الملهم لتلك السياسة.

المبحث الأول

التوازنات الكلية بين حسن الأداء و ضخامة الكلفة

يتناول هذا المبحث الملامح العامة المميزة لكل مسار، و الهواجس التي تحرك السلطات العمومية والأدوات التي جرى توظيفها لبلوغ الأهداف المرسومة و كيف أن الواقع يدمج القوانين والسياسات في منطقه الخاص. كما يكشف عن كلفة النموذج التنموي المعتمد في المجال الاقتصادي وجبهة التنمية الإنسانية، ويبرز إحدى تفسيرات إخفاق ذلك النموذج والرهانات التي تنحجب خلف ذلك النموذج.

المطلب الأول

مسارات متضاربة

أميز في إطار تلك المسارات بين ثلاث محطات تلهمها هواجس متضاربة و استنفرت لتحقيقها أدوات مختلفة. هذا التمييز الإجرائي يبتغي معرفة ما إذا كانت الأدوات الموظفة تتأطر برؤية اقتصادية متناغمة أم تجري استعارتها تحت ضغط أوار الأزمة. المسار الأول، بقدر ما يتطلع إلى الإفلات من شرنقة المشاكل الاقتصادية الموروثة قبل الاستقلال، تتربص به مخاطر الاختلالات. وفي المسار الثاني، يبدو الاقتصاد المغربي تحت ضغط الاعتلال البنيوي وإكراه تدخلات إسعافية تروم من حيث المبدأ وقف النزيف. و لئن أطلت السياسة الاقتصادية في إطار المسار الثالث بوجه الرغبة الحفاظ على التوازنات العامة و يرنو إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فإن عناصر الإعاقة المتراكمة أثرت سلبا على مسعى الاندماج في الاقتصاد العالمي و انتباذ موقع تنافسي لائق في السوق العالمية.

أولا- 1955- 1983: طوبا النمو بين طموح التوسع و كوابح التقشف

شهد المغرب عقب الاستقلال السياسي محاولات لإعادة بناء الاقتصاد مستهديا بالنموذج الليبرالي مع الحرص على لعب الدولة لدور ضابط عملية النمو. وقد ترافق هذا السعي المحموم لمغالبة الركود الاقتصادي مع موجة توظيف كثيف و نزعة إنفاقية متنامية انطبعت بهيمنة نفقات التسيير(ساغو ص 26). و رغم محاولات التصحيح التي باشرتها السلطات العمومية باعتماد مخطط ثنائي(1958- 1959) يروم ضمان فعالية الاستثمارات المعبئة ومن خلال العمل بميثاق استثمار (1958) يتهجس بإقامة بنيات تصنيعية، فإن الوضع الاقتصادي بقي حرجا[1]. فلا غرو إذا انخرطت الدولة في منطق مخططات اقتصادية و مواثيق استثمار تروم تبديد أو على الأقل التلطيف من وطأة التراكمات السلبية المتراكمة. وهكذا سعى المخطط الخماسي 1960 – 1964 إلى إرساء أسس اقتصاد و طني مستقل[2]، من خلال المراهنة على سياسة ذات بعد تصنيعي تعضد إمكانيات التمويل الداخلية و إصلاح البنيات الزراعية[3]. وقد حددت الحكومة نسبة 4,6

1 - Bouslikhane (M.), La dette du tiers Monde, essai d'analyse historique, thèse de doctorat d'Etat en sciences économiques, Université Mohamed V, Rabat, 1992, pp 454- 456.

2- إذا كان ميثاق الاستثمار لسنة 1958 قد راهن على إقامة بنيات تصنيعية، فإنه عهد بهذه المهمة إلى الدولة، بنما ظل دور القطاع الخاص محدودا. و بحكم فشل الخطة بسبب غياب مصادر تمويلية، ركزت الدولة على قطاعات أخرى كالفلاحة و السياحة. و تم التخلي عن الميثاق. و خلاف للنزعة التدخلية التي طبعت هذا الميثاق، فإن ميثاق 1960 تميز بنزوعات ليبرالية، حيث أضحت الدولة تميل إلى تشجيع المبادرة الخاصة و الاستثمار الأجنبي.

CF. Bella (N.), Les incitations fiscales à l'investissement au Maroc, Mémoire de cycle supérieur de l'ENAP, sans date, p10.

3- Zoubdi (A.), Les pays du Sud dans le système mondial : Polarisation, compromis social, intégration internationale, Thèse de Doctorat ès - Sciences Economiques, Université Paris 8 Vincennes Saint-Denis, Décembre 2009, pp 162 et s.

El Aoufi,(N.) , « Les réformes **économiques en perspective : de Abdellah Ibrahim à Abderrahmane Youssoufi** », Critique économique n° 8, Eté – automne, Rabat, 2002, p.20.

%كمعدل لنمو الاقتصاد[1]. غير أن المناخ السياسي المتوتر أربك الحسابات الاقتصادية للحكومة. و في سنة 1962 تم التخلي عن البرنامج الخماسي لحكومة عبد الله إبراهيم، و جرى في المقابل اعتماد برنامج بتوجهات جديدة و ذلك بتحالف أو توجيه من المؤسسات الدولية[2]. هذا الوضع زج بالمغرب في شراك اختلالات مالية عميقة. فقد تسارعت وتيرة الإنفاق خلال الفترة ما بين 1960 – 1964 بشكل كبير، بحيث عرف زيادة بنسبة 71 %، بينما لم تعرف المداخيل سوى زيادة بنسبة 35 %. كما انتقل عجز الميزانية خلال نفس المدة من 4.8 % إلى 24.7 %[3].

هذا الوضع الاقتصادي المتردي قاد إلى استلهام المخطط الثلاثي 1965- 1967 و المخطط الخماسي 1968- 1972 لمبادئ تقرير البنك الدولي للإعمار و التنمية (BIRD) التي تشدد على تقليص حجم الإنفاق العمومي[4]. وقد أشيعت لهذا الغرض مقولة "التقشف الإيجابي". ولئن مكن هذان المخططان من خفض مستوى النفقات، فإن أنفاس التقشف التي تخللتهما لم تتمكن من انتشال الاقتصاد المغربي من حقل الركود[5]. فقد انصرف هم تخفيض المجهود الإنفاقي أساسا إلى نفقات الاستثمار[6].

-Haut Commissariat au Plan, Les sources de la croissance économique au Maroc, Septembre 2005, pp 11-12.

1 - El Malki (H.), Trente ans d'économie Marocaine, 1960-1990, C.N.R.S, 1989, p 18.

2 - Ammour (F.), Le Maroc dans l'économie mondiale, Toubkal, Casablanca, 1987, p 174.

3 - Oulalou (F.), Propos d'économie Marocaine, Ed SEMER, Rabat, 1980, p 167.

4 -Chajai (F.), L'aide financière d'obédience américaine et son impact sur le secteur public au Maroc, Les éditions Maghrébines, Casablanca, 1976, p 140 et s.

5 - Benyetho (A.), « **La balance commerciale du Maroc de 1968 à 1988** », Enjeux, septembre 1990, pp 58-59.

6 - Sagou (M H), Les politiques macro-économiques : Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années ; op.cit, p 25.

و على خلاف المخططات السابقة، استفاد المخطط الخماسي 1973- 1977 من تزامنه مع ظرفية اقتصادية إيجابية نسبيا. فقد حذا ارتفاع أثمنه الفوسفاط في الفترة ما بين 1973 و 1974 بالحكومة إلى اعتماد برنامج طموح يروم رفع وتيرة النمو و مستوى الطلب الخارجي و تكثيف نزعتها التدخلية و الانخراط في استثمارات ضخمة (صوماكا و البنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي والطرق والسدود والجامعات...)[1]. صحيح أن الاقتصاد في ظل المخطط الخماسي حقق انتعاشا ملحوظا نتيجة هذه الظرفية الاقتصادية العالمية و ما تمخض عنها من انفجار في نفقات الاستثمار. فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي 5.6 % عوض 4.3 % الذي توقعه المخطط الخماسي 1968- 1972، و ارتفع مستوى الطلب بفعل نمو أجور الموظفين. لكن ذلك التحسن ظل ظرفيا، بحيث ورطت مفاعيله الآنية الدولة في مشاريع استثمارية ضخمة لم تقدر على ضمان تمويلها بعد أن جثمت الأزمة الاقتصادية العالمية التي أعقبت تلك الفسحة، بظلالها على الأسواق الخارجية و حدت من قدرتها على استيعاب تدفقات الفوسفاط.

هذا العامل، فضلا عن ارتفاع أثمنة الطاقة و مستوى الإنفاق العسكري[2] أسهما في تكريس هشاشة التوازنات الداخلية و الخارجية. فقد عرفت وتيرة الاقتراض الخارجي

1 - Haut Commissariat au Plan, Les sources de la croissance économique au Maroc, op.cit, p 14.

Cf. aussi Khrouz (D.), L'économie Marocaine : Les raisons de la crise, éd Maghrébines, Casablanca, 1988.

2- فقد انتقلت النفقات العسكرية من 0.8 مليار درهم سنة 1975إلى 2.3 مليار درهم سنة 1976، ثم إلى 3.5 مليار درهم سنة 1977. و استمر هذا الارتفاع خلال سنتي 1979 و 1980، حيث انتقلت على التوالي إلى 4.1 مليار درهم ثم إلى 4.5 مليار درهم. و يظهر حجم التزايد السريع لهذه النفقات بشكل أجلى، من خلال رصد تطور نسبتها من الميزانية العامة للدولة. ففي حين بلغت تلك النسبة % 5.3 سنة 1976، انتقلت سنة 1977 إلى 12.3 % ثم إلى 17.6 % سنة 1978. راجع في هذا الصدد،

Beramdane (A.), Le Sahara occidental, enjeu maghrébin, Paris, 1992, p 85.

انعطافا سريعا إبتداء من 1974[1]. و هكذا تطور الدين الخارجي الجاري وفق دالة تصاعدية، حيث انتقل من 3.1 % سنة 1968 إلى 4.1 % سنة 1973، ليواصل صعوده إلى 5.1 % ثم إلى 11.4 % على التوالي سنتي 1975 و 1977[2].

يبدو أن السياق الاقتصادي الدولي و الوطني غير المستقر قزم طموح السياسة الموازنية و ألقى بكلكله على منزع المخطط الثلاثي 1978- 1980. فبعد أن شكل النهوض بالنمو الاقتصادي مرمى أساسيا خلال سنوات خلت، أضحى هذا المخطط يتهجس بتحقيق التوازنات المالية. لقد وضع ضمن أولوياته تحسين وضعية ميزان الأداءات والبحث عن موارد جديدة و الحد من عجز الميزانية من خلال اعتماد سياسية إنفاقية تقشفية. لكن هذا التوجه أفضى إلى ارتكاسات اقتصادية و اجتماعية مزعجة. فعلى خلاف توقعات هذا المخطط التي حددت معدل النمو الاقتصادي السنوي في 4.6 %، بلغ هذا المعدل نسبة 3.5 % كل سنة، و ذلك بسبب تراجع معدل الاستثمار. فقد ارتد هذا المعدل إلى 20 % سنة 1980 بعد أن سجل نسبة 21.4 % سنة 1970 و 32 % سنة 1977. وبلغ عجز الميزانية سنة 1980 نسبة 11.5 % من الناتج الداخلي الخام. من جهة أخرى، تجاوز عجز الميزان التجاري 10 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 1980، إذ تخطى عتبة 7 مليارات درهم مقابل6 مليارات درهم سنة 1978. و رغم الاستقرار النسبي لعجز ميزان الأداءات الجارية مقارنة مع 1978، حيث بلغ 5.5 مليار درهم، فإن تمويله عن طريق الاقتراض الخارجي أفضى إلى تأزيم الوضع. ذلك أن ارتفاع حجم الاستدانة الخارجية يزيد من كلفة خدمة الديون، الأمر الذي يمتص حصة كبيرة من الناتج الوطني الخام[3]. لقد انتقلت كلفة خدمة الدين العمومي الخارجي من 35 % ما بين 1970 و 1974 إلى

1 - Aqalal (A.), La politique d'équilibre de la balance des paiements, Thèse d'Etat en sciences économiques, université Hassan II, Casablanca, pp 52-53.

2 - Bank-Al-Maghreb, « Etudes et statistiques », n 78. Mars 1985 et Décembre 1985.

3 - El Malki (H.), Trente ans d'économie Marocaine, op.cit, p 155 et s.

50 % ما بين 1975 و 1980. كما ارتفع معدل البطالة من 7.6 % سنة 1977 إلى 10.7 % سنة 1980[1].

ورغم أن المخطط الخماسي 1981- 1985 يروم تجاوز هذا الوضع المأزوم من خلال ضبط التوازنات العامة و تحقيق إقلاع اقتصادي، فإن النتائج المسجلة كانت سلبية. فعجز الميزان التجاري بلغ نسبة 14 % طوال مدة المخطط. كما عجز معدل الاستثمار عن بلوغ نسبة 25 % التي توقعها المخطط، بحيث لم يصل حتى 22 %. و انتقل معدل البطالة من 11.9 % سنة 1981 إلى 16 % سنة 1986.على أن اللجوء إلى التمويل الخارجي قاد إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي. إن كلفة خدمة الدين لوحدها بلغت 60 % من مداخيل الصادرات سنة 1983[2]. هذا المنحى الخطير مهد للخضوع لوصفة التقويم الهيكلي التي أملتها المؤسسات المالية الدولية. لم يعد إنعاش النمو و تعضيد القدرة الإنتاجية و مواصلة المجهود الإنفاقي بعدئذ ضمن أولويات للسلطات العمومية، بقدر ما أضحت تنشغل بواجب الحفاظ على التوازنات الكبرى. لقد مهد الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المأزوم للاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية. فبرنامج التقويم الهيكلي يتضمن الفروض التي يتعين على المغرب الانضباط لها في مسعى للخروج من آسار الأزمة الحادة.

ثانيا- 1983- 1992: الاقتصاد المغربي بين مطرقة الاعتلالات الهيكلية و سندان عقيدة التثبيت.

ارتمى المغرب أمام اشتعال أوار الأزمة في حضن المؤسسات المالية الدولية متطلعا إلى تحقيق استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية. و هكذا شرع في تطبيق الفروض النظرية و الوصفات العلاجية لتلك المؤسسات و التي يشكل التقويم ميسمها الرئيسي. تنصرف

1 - Aqalal (A.), La politique d'équilibre de la balance des paiements, op.cit, p 76 et p 185.

2 - Bessis (S.), « **L'Etat de l'Economie, des structures et des performances contrastées** », in L'Etat du Maghreb, ouvrage collectif sous la direction d e DE Camille et Yves Lacoste, Editions Le Fennec, 1991, p 420.

سياسة التقويم من جهة، إلى عملية التثبيت التـي تـروم مواجهـة مـشاكل آنيـة مرتبطـة بالتـضخم و نفـاذ مخزون الصرف. إنها تسعى إلى ضبط الاختلال على صعيد الحسابات الخارجية و الموازنة الداخلية من خلال تخفيض النفقات العمومية. و قد تطال عملية التثبيت "ميزان المـدفوعات والموجـودات الخارجيـة الـصافية للنظام المصرفي، و تشمل الوسائل الاعتيادية المستعملة لحل المشكلة، تـدابير متعلقـة بالـسياسة النقديـة، و سياسة الميزانية، مع تركيز الانتباه على حجم الاخـتلال الخـارجي"[1]. و بـالنظر إلى اعـتماد سياسـة تـضخمية، غالبا ما يكون التثبيت مـصحوبا بركـود اقتـصادي يغـذي البطالـة و الانخفـاض في الأجـور و في الـواردات. و بحكم أنه يفضي إلى تخفيض النفقات، يتعين أن يكون مـصحوبا بنزعـة تقلـيص الطلـب. كـما تـنصرف تلـك السياسة إلى التقويم الذي يستهدف القضاء على المـشاكل التـي تعـوق تحفيـز الإنتـاج مـن خـلال معـدلات الصرف و القروض و رسوم الجمارك. إن سياسة التقويم من هذا المنظـور، تبـدو أولا سياسـة تنـشغل ظرفيـا بالتثبيت و محاربة التضخم بهدف ضبط الطلب الداخلي و امتصاص العجز. و تظهـر ثانيـا إواليـة لتنـشيط العرض من خلال الانفتاح على الخارج و الاندماج في إطار تقسيم دولي للعمل، و كذا من خلال تقلـيص دور القطاع العمومي لصالح القطاع الخاص.

يمكن القول إن برنـامج التقـويم الهـيكلي نجـح نـسبيا في الحـد مـن تفـاقم اخـتلال التوازنات الاقتصادية الكبرى وكبح جماح نزعة الإنفاق. فقد انخفضت نسبة نفقات التسيير مـن النـاتج الـداخلي الخـام مـن 16.5 % سـنة 1983 إلى 14.5 % سـنة 1992[2]. في المقابـل

1- مصطفى محمد العبد اللـه، " **التـصحيحات الهيكليـة و التحـول إلى اقتـصاد الـسوق في البلـدان العربيـة** "، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 1999، ص32.

2 - Sagou (M H), Les politiques macro-économiques : Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années ; op.cit, p 27.

عرفت المداخيل الجبائية و غير الجبائية نموا منتظما[1]. و الظاهر أن إصلاح الجباية كأحد الإواليات التي راهن عليها البرنامج لاستعادة التوازنات مكن من تحسين مستوى الموارد من خلال تجاوز بعض عيوب النظام الضريبي النوعي. من جهة أخرى، ارتد العجز الموازني من 13 % سنة1982 إلى 9 % سنة 1985 ثم إلى أقل من 2 % سنة 1992. و عرف قطاع التصدير تطورا نسبيا، حيث انتقلت حصة الصادرات من الناتج الداخلي الخام من 12.8 % سنة 1980 إلى 16.3 % سنة 1990[2].

بيد أنه خلف بعض تمظهرات النجاح النسبي تنحجب إخفاقات مريرة. فطموح عقلنة السياسة الاقتصادية زج بالمغرب في شراك عجوزات كبرى على صعيد جبهة النمو و تنشيط الدينامية الإنتاجية. فالانضباط الموازني أثر سلبا على نفقات الاستثمار. فقد انخفضت من 12.5 مليار درهم بمعدل 13.4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1982 إلى 7.3 مليار درهم بمعدل 6.5 % سنة1989 . و بعد أن كانت حصتها من نفقات الميزانية قد سجلت نسبة 45 % سنة 1983، تدحرجت تلك الحصة إلى 15 % سنة 1992. و مس التقشف أيضا النفقات الموجهة إلى قطاعات الفلاحة و الصناعة و النقل و التجارة، بحيث تناقصت نسبتها من النفقات الإجمالية من 21.8 % سنة 1983 إلى 13.7 % سنة 1988.

1- حيث انتقلت المداخيل الجبائية من 19.097 مليار درهم سنة 1983 إلى 30.700 مليار درهم سنة 1987 ثم إلى 57.868 مليار درهم سنة 1992. و عرفت المداخيل غير الجبائية بدورها نموا مطردا و إن بوتيرة أقل. وهكذا تطورت من 1.997 مليار درهم سنة 1983 إلى 6.453 مليار درهم سنة 1987، ثم إلى مليار10027 درهم سنة 1992. راجع في هذا الصدد تقارير بنك المغرب برسم سنوات 1984 و 1988 و 1993.

2 - Catusse (M.), Les enjeux de l’ouverture au Maroc : Dissidence économique et contrôle politique, Les études du Centre d’études et de recherches internationales, Fondation Nationale des Sciences Politiques, N 15 –avril 1996, p 11.

وانحدرت النفقات الموجهة نحو قطاعات التشغيل و التعمير و السكن إلى 0.4 % سنة 1987 بعد أن بلغت نسبتها 2.2 % سنة 1983 [1].

ثالثا - 1994 – 2010: نحو تعبيد مسالك سياسة اقتصادية مستقلة و ضغط تحديات كبرى.

انخرط المغرب منذ عقد التسعينات في موجة إصلاحات من خلال حزمة من التدابير الموازنية و النقدية تروم خلق مناخ الثقة و ضمان إدماج المغرب في المنظومة الاقتصادية العالمية. فإضافة إلى الوفاء للانضباط الموازني الرامي إلى تأويج الموارد و خفض العجز الموازني و كلفة الدين الخارج، انخرطت الدولة في مسلسل تقويمات مست القطاع البنكي والسوق النقدية وسوق الصرف و سوق الأوراق المالية والسندات[2]. تتغيى هذه التدابير ضمان استقرار الأثمان ومصداقية مؤسسة الإصدار والحفاظ على القيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية. كما سعت حكومة التناوب سعت، في إطار استثمار مناخ التهدئة والتقارب بين المعارضة والنظام، إلى تحديث الإطار المؤسساتي للسياسة الاقتصادية. يواجه الاقتصاد المغربي في سياق هذا المنعطف تحدي القدرة على التخلص من قيود برنامج التقويم واعتماد سياسة اقتصادية تعضد النمو و تقوي مناعة الاقتصاد المغربي إزاء التقلبات الداخلية و الصدمات الاقتصادية الخارجية.

---

1 - Sagou (M H), Les politiques macro-économiques : Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années ; op.cit, pp 27-28 et p 31.

2- من ذلك رفع القيود المفروضة على الائتمان(1991) و اعتماد قواعد احترازية جديدة (1992) و العمل بقانون بنكي جديد يوحد الإطار القانوني و يوسع من نطاق التنسيق بين السلطات المالية و الأبناك و يحمي المودعين و المقترضين. فضلا عن وضع آليات جديدة لضبط النقود من طرف البنك المركزي (1995)، و إحداث سوق ثانوية لسندات الخزينة عبر المزاد و إحداث سوق الصرف بين البنوك و حذف ضمانات الدولة لإصدارات السندات الإلزامية للمنظمات المالية المتخصصة السابقة (1996) و إعادة النظر في الإطار القانوني لبورصة الدار البيضاء و تحديثها (1993) و تحرير المنتجات التأمينية المختلفة.

يبدو أن ثمة مؤشرات تعاند ذلك الطموح. تفيد المعطيات المتعلقة بالسياسة الموازنية حجم التأثير السلبي للتقييدات المرتبطة بالالتزام بقاعدة حصر عجز الميزانية في 3 % على نفقات الاستثمار و الدين الخارجي. صحيح أن مستوى النفقات العمومية يتسم بتذبذب أقرب إلى الاستقرار النسبي، بحيث بلغت نسبتها من الناتج الداخلي الخام 23.7 % سنة إلى 1998، ثم انتقلت إلى 27.2 % سنة 2005، لترتد إلى 25.6 % سنة 2007. لكن بنية هذه النفقات تفصح عن هيمنة حصة نفقات التسيير[1]. فقد بلغت 18.2 % من الناتج الداخلي الخام في 2003، مقابل 15.1 % في 1992. بينما عرفت نسبة نفقات الاستثمار العمومي من النفقات الإجمالية نوعا من الركود. فقد سجلت نسبة 16.2 % في 2003و 16.4 % في 2007. هذا الانكماش تظهره أكثر حصة الاستثمار العمومي من الناتج الداخلي الخام و التي سجلت نسبة 13.4 % في 1982 و انخفضت إلى 7.8 % سنة 1993 و إلى 3.9 % سنة 2003 ثم إلى 3.8 % سنة 2006. و لئن كانت حصة الاستثمار العمومي قد عرفت بعض التحسن، بحيث انتقلت إلى 4.2 % سنة 2007، فإن متوسط نموها على مدار

1- ارتفعت حصة نفقات التسيير من الناتج الداخلي الخام من 15.1 % سنة 1992 إلى 18.2 % في سنة 2003. و تمتص الكتلة الأجرية حصة كبرى من النفقات العمومية، قدرت خلال الفترة ما بين 1996 و 2006 ب 43.6 % و تمثل نسبة 12 % من الناتج الداخلي الخام. و الملفت أن برنامج المغادرة الطوعية الذي أطلق في 2005 لم يتح تخفيض نسبة النفقات العمومية من الناتج الداخلي الخام، بل أذكى، على العكس من ذلك، نمو تلك النسبة ب 0.5 % من الناتج الداخلي الخام.

Sagou (M H), Les politiques macro-économiques : Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années, op.cit, pp 27.

و في سنة 1998- 1999 امتصت الكتلة الأجرية 52 % من النفقات الأجرية أي ما نسبته 11.4 % من النتاج الداخلي الخام، و يعد من أكبر النسب في العالم. بينما سجلت تونس نسبة 9.5 % ومصر 6.5 %.

Cf. Marniesse (S) et Savoye (B.), Analyse macroéconomique, financière et sociale du Maroc, Agence Française de Développement, mai 2000, p 17.

عقد من الزمن هو 4.1 %[1]. وهنا نلمس إحدى أوجه التأثير السلبي للتقويم الموازني، كيف يمكن إنعاش النمو في ظل تراجع أو ركود الاستثمار المنتج؟.

أما المداخيل الجبائية فعرفت بعض التحسن، حيث انتقلت نسبتها من الناتج الداخلي الخام من 18 % سنة 1998 إلى 22 % سنة 2007. و سبق أن شهدت ميلا نحو الانخفاض إلى 17.5 % في 2003[2]. و تتميز بنية هذه المداخيل بكون حصة مداخيل الضرائب المباشرة أقل من نسبة الضرائب غير المباشرة[3]، و هو ما يسائل طبيعة الامتيازات الممنوحة لذوي الدخول العليا و الشركات الكبرى و يؤشر على تكثيف الضغط الجبائي على شرائح المستهلكين. و رغم النمو الذي عرفته مداخيل الضرائب المباشرة، يمكن أن نميز في إطاره بين موجتين اثنتين. موجة أولى انطبعت بالتراجع، حيث انتقلت من 16.9 مليار درهم سنة 1992 إلى 15.4 مليار درهم ثم إلى 15.2 مليار درهم على التوالي سنتي1993 و 1994. بينما واصلت تلك المداخيل، في إطار موجة ثانية، صعودها إلى 16.6 % سنة 1995 ثم إلى 21.6 % فنسبة 26.9 % على التوالي سنتي 1997- 1998 و 1999 - 2000. و لم تكن وتيرة نمو مداخيل الضرائب غير المباشرة بأفضل حالا من مداخيل الضرائب المباشرة. فبعد أن ارتفعت حصتها من المداخيل الجبائية من 45.62 % سنة 1995 إلى 48.63 % سنة 1996- 1997، سرعان ما تراجعت إلى 45.55 % سنة 1999 - 2000[4]. على أن المداخيل المتحصلة من الضريبة على الشركات و الضريبة العامة على الدخل احتلت حيزا مهما من إجمالي الضرائب المباشرة. ويعد تقلب وتيرة النمو، السمة

1 - Yamani (N.), Politique économique et piège du sous-développement au Maroc, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de GRENOBLE, 14 mars 2012, pp 125-*126*.

Sagou (M H), Les politiques macro-économiques : Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années ; op.cit, p 28.

2 - Yamani (N.), Politique économique et piège du sous-développement au Maroc, op.cit, *129*.

3 - فبينما بلغت مداخيل الضرائب المباشرة 28.5 % من إجمالي المداخيل الجبائية سنة 1995 و انتقلت إلى 33.35 % برسم سنة 1999- 2000، سجلت مداخيل الضرائب غيرالمباشرة نسبة 45.62 % ثم نسبة 45.55 % على التوالي خلال نفس الفترة.

Cf. Annuaires statistiques du Maroc, 1997et 2000.

4 - Annuaires statistiques du Maroc, 1994, 1997et 2000.

المشتركة بين حصص إسهام الضريبتين في تلك المداخيل . فقد تراجعت دالة نمو حصة الضريبة على الشركات في 1993، بحيث سجلت 34.9 % بعد أن بلغت 42 % في 1992. و واصلت هبوطها إلى 31.8 % سنة 1995- 1996. و ما أن استأنفت الدالة تصاعدها خلال السنتين الماليتين 1996- 1997 و 1997 – 1998، حيث ارتفعت إلى 34.4 % ثم إلى 37.9 %، حتى ارتكست من جديد إلى 34.6 % في 1998 - 1999[1]. و بالمثل تصاعدت حصة الضريبة العامة على الدخل من مداخيل الجباية المباشرة من 45.05 % سنة1992 إلى 47.86 % سنة 1994، لتتراجع إلى 45.38 % و إلى 43.67 %على التوالي في 1997 – 1998 و 1999 – 2000[2].

و سجلت الرسوم الجمركية انخفاضا، بحيث قدرت نسبتها من الناتج الداخلي الخام 2.2 % خلال سنة 2007 . بينما بلغت تلك النسبة 3.4 % في سنة 1998. و بعد أن كانت المداخيل الجمركية تمثل 23.4 % من المداخيل الإجمالية في1990 ، تراجعت تلك النسبة في 2007 إلى 18.9 %. يبدو أن ذاك الانخفاض يعزى إلى توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و ما استتبعه ذلك من تخفيض للعبء الضريبي على الواردات[3].

رابعا- الأداء الاقتصادي بين الإحرازات المظهرية و تواضع الحصيلة الاقتصادية.

يبدو أن الوفاء لمنطق الانضباط الموازني و العمل بسياسة نقدية حازمة مكنا نسبيا من الحفاظ على التوازنات الكلية، كما تعكس ذلك معدلات عجز الموازنة والتضخم والمديونية .

- **ضبط العجز الموازني و مستوى التضخم: مؤشر إيجابي أم بؤرة المشاكل ؟**

تبدي النظرية الاقتصادية التقليدية خشيتها من حصول العجز، بحكم مفاعيله السلبية على الإنتاج والنمو. فالعجز ينطوي من جهة، على خطر الزيادة في مستوى

1 - إحصائيات الخزينة العامة و تقارير بنك المغرب.

2- معطيات مديرية الإحصاء.

3 - Yamani (N.), Politique économique et piège du sous-développement au Maroc, op.cit, p131.

الإنفاق في السنوات اللاحقة نتيجة تمويل العجز بالاقتراض، الأمر الذي يغذي الحاجة المتزايدة للاقتراض. و ينطوي من جهة أخرى، على خطر ارتفاع مستوى التضخم. ذلك أن اللجوء إلى الإصدار النقدي باعتباره حلا آخر لتمويل العجز، يفضي إلى الرفع من حجم الإصدارات النقدية دونما زيادة معروضات الاستهلاك. كنتيجة لذلك، تنخفض القيمة الحقيقية للنقود و ترتفع الأسعار. كما تتخوف من فوائض القيمة، و خصوصا المؤقتة، إذ تورط الدولة في نفقات ذات آثار مستقبلية.

تظهر مسارات السياسة الاقتصادية بالمغرب أن مستويات معدل عجز الميزانية يرتهن بطبيعة المنطق الناظم للسياسة الاقتصادية. فنزعة الاحتراز و هاجس الرقابة اللذين ميزا النصف الثاني من عقد الستينات و بداية السبعينات مكنا من خفض معدل عجز الميزانية الآخذ في التنامي مع بداية الستينات. فبعد أن تصاعد من 7 % إلى 9 % ما بين 1960و1964 ، انحدر إلى 1.9 % في 1973. بيد أن معدل العجز استعاد وتيرة نموه في ظل النزوعات التوسعية للسياسة الاقتصادية في إطار المخطط الخماسي 1973- 1977. فقد ارتفع من 3 .8 % في 1974 إلى 16.1 % في 1976. و رغم إخضاع الدورة الموازنية منذ 1978 للمراقبة، على إثر تدهور المالية العمومية، فإن مستويات معدل العجز الموازني ما زالت مرتفعة، بحيث بلغت خلال سنوات 1979 و 1980 و 1981 و 1982 على التوالي % 9.2و 10.1 % و 14 % ثم 12 %. و منذ العمل بوصفة التقويم الهيكلي سجل معدل عجز الميزانية انخفاضا مهما بحيث بلغ متوسطه السنوي 5 %. فبعد أن وصل مستواه 9.2 % في 1983، انخفض في 1992 إلى 2.2 %. هذه النزعة استمرت خلال الفترة ما بين 1993 و 2003 فرغم التقلب الذي يسم نمو معدل عجز الميزانية، فإن متوسطه السنوي خلال هذه الفترة بلغ% 3.3 [1].

1 - Sagou (M H), Les politiques macro-économiques : *Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années*, *op.cit*, *pp* 40-43.

CF. aussi Centre Marocain de Conjoncture, Bulletin n 3, Trimestriel juin 1991, p 60.

نلمس ذات المنزع أيضا من خلال رصد مستويات معدل التضخم. فقد سجل هذا المعدل كمتوسط سنوي 2.5 % ما بين 1960 و 1971، لكن وتيرة نموه تسارعت خلال الفترة ما بين 1972 – 1982، حيث سجل 9.5 %، مكنت سياسة التقشف التي جوهرت برنامج التقويم الهيكلي من خفض معدل التضخم إلى 6.3 % ما بين 1983و 1993، ثم إلى 2.7 % ما بين 1994 و 2004 [1].

- **الاستدانة بين لظى الشهوة و قسوة الحمية**

انكفأ المغرب منذ عقد الستينات و خصوصا في عقد السبعينات، على الاستدانة الخارجية، في ظل ضغط تواضع الموارد المالية و تسارع وتيرة الإنفاق العمومي. و لئن أكدت الدراسات النظرية أن الدين ليس شرا لذاته، بحيث يمكن لمفاعيله الإيجابية على مسلسل مراكمة رأس المال و الإنتاج، انتشال الاقتصاد من مأزق الركود و العجز، فإن الإقبال الكثيف للسلطات العمومية المغربية على الديون غذى نزعة الاقتراض المتواتر، الأمر الذي أرهق المالية العمومية و كرس هشاشة الاقتصاد. إن مسلسل الاقتراض خلال الفترة ما بين 1972و 1982 قاد إلى مضاعفة جاري الدين العمومي الخارجي10 مرات، كما تضاعفت كلفة خدمة الدين خلال نفس الفترة 19مرة. على أن طفح شهوة الاقتراض يعكسه ارتفاع نمو معامل الاقتراض من 7.6 % في 1970 إلى 239 % في1982 . فقد أسهم هاجس ردم هوة العجز الموازني المستفحل في الثمانينات في تنشيط دينامية الاقتراض من الخارج. و هكذا ارتفعت نسبة الدين الخارجي من الناتج الداخلي الخام من 58.2 % في 1972 إلى 126.9 % في [2] 1986 .

1 - Haut Commissariat au Plan, Les sources de la croissance économique au Maroc, op.cit, 11 – 12.

Cf. aussi www.banque mondiale.org le 10 oct. 2013

2 - Zoubdi (A.), Les pays du Sud dans le système mondial, op.cit, pp 186 -190.

لقد ظل خفض الدين العمومي هاجسا ضاغطا على السلطات العمومية منذ النصف الأول من عقد الثمانينات. ذلك أن آثاره السلبية على الاستثمار الخاص ترهق الميزانية . لا غرو بالتالي إذا انخرطت الحكومة في دينامية تقليص الديون (désendettement) مكنت من خفض مستوى هذا الدين. و رغم أن وتيرة نمو تلك النسبة تميل نحو الانخفاض على مدار عقد التسعينات، فإنها ما تزال مرتفعة. فقد بلغت 86.4 % و 59.5 % على التوالي في1993 و 1999. ومنذ سنة 2000، استرسل نمو نسبة الدين الخارجي من الناتج الداخلي الخام وفق دالة تراجعية إلى حدود سنة 2008 [1]. فبينما بلغت 57.7 % في سنة 2000، ارتكست تلك النسبة إلى 24 % في 2008. صحيح أنها استأنفت صعودها من جديد بعد ذلك، لكن الارتفاع كان بطيئا، بحيث انتقلت النسبة إلى 29.4 % في سنة 2011 [2].

يمكن القول، من زاوية التوازنات الكلية، إن هذه المؤشرات توحي بأن الأداء الاقتصادي كان في المجمل مقبولا. فقد تمكنت السلطات العمومية من ردم هوة الاختلالات الموازنية و الخارجية التي كادت تعصف بالاقتصاد المغربي. بيد أن هذا الأمر لا يجب أن يحجب أننا بصدد نجاح نسبي في تدبير الأزمات المرتبطة بالتوازنات العامة. وحتى الإحرازات على هذه الجبهة تبقى محدودة الفاعلية طالما لا تعضد أنفاس النمو الاقتصادي الذي بدا في المجمل رخوا. لقد بقيت السياسة الاقتصادية رهينة مناخ التقويم. فالنهاية الرسمية لأمد برنامج التقويم لم تدشن القطيعة مع فروض المؤسسات المالية الدولية و لم تعبد المسارات الضرورية لتعضيد معدل النمو. و لئن تكررت محاولات الانفتاح و تحرير الاقتصاد، فإن هذا الأخير بلغ من الوهن، رغم التوازن المظهري، درجة لا تؤهله للتنافس مع اقتصاديات كانت إلى عهد قريب في نفس مستواها. و لعل رصد وتائر تطور معدل النمو الاقتصادي يبرز ذلك بجلاء.

1 - Stocks de la dette extérieure, Données de la Banque Mondiale.

Cf. donnes.banquemondiale.org

2 - Stocks de la dette extérieure, Données de la Banque Mondiale, op.cit .

يلاحظ أن المتوسط السنوي لمعدل النمو خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و 2011 بلغ 4.2 %[1]. يبدو أن هذا المعدل لم يبلغ مستوى يسمح بمغالبة الآثار السلبية للانضباط الموازني. ويظهر المتوسط السنوي لهذا المعدل حسب فترات موزعة على نصف قرن و جود انخفاض طفيف في معدل النمو. ففي الفترة الممتدة بين 1961 و 1971 بلغ 4.9 %، ثم تراجع إلى 4.7 % و إلى 4 .2 % على التوالي ما بين 1972 - 1982 و 1981- 1992. و استمر ذلك المتوسط السنوي في الانخفاض بعد الانتهاء من العمل ببرنامج التقويم. فقد سجل نسبة 4.6 % [2]. على أن رصد معدل النمو الاقتصادي على مر هذه السنوات يفيد أن تطوره يتم وفق إيقاع أسنان المنشار.

<u>معدلات النمو السنوي للناتج الداخلي الخام (%)</u>

1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962	1961
2.23	6.06	10.81	7.56	5.60	3.56	2.44	5.6	4.1	8.36	9.89	10.03	1.49-	1.91	1.29	4.86	12.52	2,43-

996	995	994	993	992	991	990	989	988	987	986	985	984	983	982	981	980	979
2.22	6.58	0.36	1.01	4.03	.90	.03	.37	0.41	2.54	.30	.33	.34	0.56	.62	2.76	.64	.79

1 - Haut Commissariat au Plan, Les sources de la croissance économique au Maroc, op.cit, p 5.

2 - Sagou (M H), Les politiques macro-économiques : *Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années*, *op.cit*, *pp* 71 – 72.

Ministère de l'Economie et des Finances, Tableau de bord des indicateurs macro-économiques, avril 2013, II et p1.

011	010	009	008	007	006	005	004	003	002	001	000	999	998	997
.55	.68	.76	.59	.71	.76	.98	.80	.32	.32	.55	.59	.53	.66	2.23

المصدر: */perspective.usherbrooke.ca*

بعد هذا الرصد ينطرح استفهام هل مكن هم التقويم المنشغل بالاستقرار و خفض العجـز المـوازني، و حزمة الإصلاحات المؤسسية و التدبيرية من توفير شروط نمو قوي و منتظم؟. هل أثمـرت سياسـة التثبيـت مفاعيل إيجابية على الأمد المتوسط و الطويل من حيث الأداء و الاستثمار و التنمية؟.

يبدو أن نسب هذا النمو لم تصل مستويات تمكن من تجاوز المخاطر المتربصة بالاقتـصاد الـوطني و مده بالمناعة الـضرورية إزاء التقلبـات الداخليـة و الخارجيـة. و يعـزى تذبـذب إيقاعـات النمـو إلى ارتبـاط الاقتصاد بالقيمة المضافة في القطاع الفلاحي و تقلبات السوق العالمية و ضعف دينامية القطاع الـصناعي. و يمكن القول إن تقلب مسلسل النمو يعكس فشل أولويـات الـسلطات العموميـة. فـرغم وضـعية التوازنـات الكلية، لم يكن الاقتصاد في وضعية تشغيل كامل لعوامل الإنتـاج و المـوارد الماليـة. و لـئن كانـت الإصـلاحات المنجزة مكنت من تحقيق تلك التوازنات على المدى القصير، فإنهـا تـشيع المـشاكل عـلى المـدى الطويـل. إن خفض و الحفاظ على التوازنات الكلية ليسا هدفان لذاتهما، بقدر ما تكمـن أهميـتهما في انتـشال الاقتـصاد من خطر الاختلالات. إن التركيز على الرؤية قصيرة الأمد، جعل السلطات العمومية تستعجل لتفـادي العجـز بحكم طابعه المزعج، باعتباره بؤرة تغذي التوترات التضخمية و تسهم في رفع معدلات الفائدة . لكن العجز الظرفي يمكن التغلب عليه من خلال فوائض الميزانيات اللاحقة.

من هذه الزاوية، يبدو منطق الإصلاحات معطوبا. لقد تم التعامل مع قاعدة 3 % كمقتضى ضد التضخم بشكل جامد و مفارق لمنطق النظرية الاقتصادية. فالإفراط في الوفاء لهذه القاعدة الموازنية، خنق أنفاس الاستثمار و تطلب استنفار الموارد الاستثنائية للخوصصة و كثف الضغط على المالية العمومية. هذا المنزع يعد سلبيا لأن الميزانية تعد الأداة الرئيسية لضبط وتيرة النشاط الاقتصادي و توزيع ثمار النمو[1]. قد يكون الاقتراض مفيدا بل و ضروريا في حالة انكماش الطلب، لكن شريطة توظيف القروض في الاستثمارات المنتجة. ثم إن العجز يتيح ضبط العلاقة بين الإدخار و الاستثمار. على أن توظيف السياسة الموازنية كوسيلة ضبط و إنعاش الاقتصاد لا تنهض على منطق مقنع. إنها تورط في حلقات نمو ضعيف، بحكم انخفاض معدلات الاستثمار وضعف القدرات التمويلية للقطاع الخاص بسبب تقنين الإئتمان. فكيف يمكن تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج في ظل تواضع نفقات الاستثمار؟. و كيف يمكن إغواء المقاولات الصغرى و المتوسطة بدعم قدراتها التمويلية باللجوء إلى الاقتراض في ظل الضبط النقدي.؟. إن العمل على خفض مستويات العجز الموازني و الدين العمومي، يضيق من هوامش الحركة.

لقد انخرطت السلطات العمومية طوال هذه المدة في تدابير تروم محاصرة أو التلطيف من المفاعيل السلبية للأزمات الظرفية و البنيوية. غير أن مفعول تلك التدخلات الإسعافية لا يتعدى تحاشي حصول انعطاب قوي يشل الحركة. و بقدر ما يفضي الانغلاق في مستوى التدبير قصير الأمد، إلى التركيز على النتائج الآنية الذي قد تكون مموهة، بقدر ما يسهم ذلك أيضا في تناسل عوامل الإعاقة للنمو و التنمية. على أن نموذج التنمية المعتمد لم يسهم في إنتاج و تغذية العجوزات ذات الطبيعة المالية و الاقتصادية فحسب، بل ورط في عجوزات ذات صلة بالتنمية الإنسانية. إن كلفته على هذه الجبهة تبدو أكبر و أخطر.

1 - Yamani (N.), Politique économique et piège du sous-développement au Maroc, op.cit, pp 146 - 147.

المطلب الثاني

السياسة الاقتصادية و تكثيف الحرمان الانساني

لم ينجح نموذج التنمية المعتمد في تعضيد جبهة النمو وتصحيح الاختلالات التي تعتري أنظمة التوزيع. هذا الإخفاق أسهم في تكريس وضع الهشاشة بالنسبة لفئات اجتماعية عريضة. و تنصرف تلك الهشاشة إلى الفقر المادي أو النقدي، مثلما تحيل على الحرمان في جبهات أخرى مرتبطة بالتنمية الإنسانية. إن خطورة الفقر المادي، تكمن في أنه يعضد فرص الإقصاء في حلقات أخرى، الأمر الذي ينشط ديناميات التفاوت و يأوج الألم و المعاناة و يضعف فرص الانعتاق من شراك الفقر المدقع.

إن مصطلح الفقر يعتبر من المفاهيم التي تعطي الانطباع بعدم الحاجة إلى التعريف. لكنه يعبر عن ظواهر اقتصادية و اجتماعية بالغة التعقيد. لقد ارتبط في البداية بالمستوى المادي الضعيف، ثم أخذ أبعادا أخرى ذات علاقة بالتربية والمشاركة في التقدم الإنساني[1]. يمكن أن نميز في إطار المقاربات التي تناولت بالدراسة ظاهرة الفقر بين المقاربات النقدية و غير النقدية. فالمقاربات النقدية و التي ظلت مهيمنة لفترة طويلة تنهض على الخلفية النظرية للمذهب النفعي (نظرية الرفاه)، و تعمد إلى قياس الفقر استنادا إلى مؤشرات نقدية. فهي تركز على استخدام الدخل (النفقة) كمؤشر للرفاه. بينما يجري تقييم الوضعية في إطار المقاربات غير النقدية على أساسا القدرات الأساسية. وهذه المقاربات ذات النزعة السوسيولوجية تعتمد على متغيرات متعددة الأبعاد. و من المدارس التي تعتمد هذه المقاربة نذكر مدرسة الاحتياجات الأساسية. فالفقر من هذا المنظور، وضعية لا يتم فيها إشباع الاحتياجات الأساسية على النحو الكافي، و يحيل على مسلسل ناتج عن تظافر و تقاطع عدة عوامل. من مزاياها اعتماد منهج عملي يسمح بقياس آثار السياسات الكلية والقطاعية. هناك أيضا مقاربة تنظر إل الفقر باعتباره تراكما للحرمانات.

1 - Centre Tricontinental, Comment se construit la pauvreté ?, Ed l'Harmattan, 2000, pp 6 - 8.

و تعمد، بناء على مصادر معلومات متناغمة (كالبحوث) إلى تحديد الخدمات الضرورية، ثم جرد أوجه الحرمان تأسيسا على ذلك. كما ظهرت في ذات المنحى مقاربات إحصائية تدمج عدة متغيرات لقياس الفقر. و تقوم برسم سقف معين للفقر المتعدد الأبعاد، بحيث يجري تقسيم الأسر أو الأفراد على أساسه إلى فقراء و غير فقراء[1]. و من أكثر هذه المقاربات جاذبية تلك المعتمدة من طرف مدرسة القدرات و التي تتأسس على فكرة العدالة الاجتماعية. إن قياس الفقر يجب أن يعتمد على تحديد القدرات و الاقتدارات الضرورية لكل مجتمع (فكرة "الحد الأدنى الاجتماعي")، بهدف تحديد الأفراد الذي يعجزون عن تطويرها[2].

زادت السياسة الاقتصادية الوفية لفروض المؤسسات الدولية من حجم العجوزات الاجتماعية. فرغم عافيته الظاهرية، و التي تنهض على مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، يشكو الاقتصاد المغربي من وهن يفت عضده. يمكن القول إذا ما توخينا المسح الطويل، إن معدل الفقر يتطور وفق نزعة عامة تجنح نحو الانخفاض. فقد انتقل من 55.7 % في 1959 - 1960 إلى 8.9 % في 2006 - 2007[3] . و انخفض عدد الفقراء ما بين 1971 و 1991، من 6 ملايين فقير إلى 4 ملايين فقير[4]. غير أن هذا الانخفاض يثير احترازين. الأول هو أن نزعة الانخفاض لم تكن إطرادية. إذ يمكن التمييز في إطار هذا المدى الزمني

1 - Ezzrari (A.), La Pauvreté au Maroc : approches, déterminants, dynamique et stratégies de réduction, Thèse d’Etat en sciences économiques, université Hassan II, Casablanca, Juillet 2011, pp 14 – 17.

Touhami (A.), Cadre stratégique national de réduction de la pauvreté au Maroc : a propos du concept de pauvreté et analyse de la situation, PNUD Maroc, Ministère de Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, Septembre 2009, pp 6 – 7.

2- أمارتيا صن، التنمية حرية، مؤسسات حرة و إنسان متحرر من الجهل و المرض و الفقر، ترجمة شوقي جلال،عالم المعرفة، العدد 303، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ماي 2004.

3 - Ezzrari (A.), La Pauvreté au Maroc, op.cit, p 41.

4 - Marniesse(S.) et Savoye (B.), Analyse macroéconomique, financière et sociale du Maroc, op.cit, p 132.

بين حلقات و موجات ينضبط فيها الفقر لإيقاعات متفاوتة. أما الاحتراز الثاني فيتمثل في أن الفقر النقدي أو فقر الدخل (La pauvreté monétaire) و إن كان من عوامل الحرمان، فإن رصد الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية من هذه الزاوية وحدها يعد مضللا، مادام لا يكشف عن أوجه الفقر في القدرات و عن مظاهر الحرمان الأخرى.

يمكن التمييز إذن بين ثلاث حلقات. حلقة أولى تمتد بين 1971 و1985 ، وبلغ فيها معدل الفقر5.5 %. و اتسمت الحلقة الثانية الممتدة بين 1985 و 2001 بانخفاض المعدل إلى 1.5 %. بينما ارتفع معدل الفقر من جديد إلى 9.5 % ما بين 2001 و 2007[1]. على أن وتيرة الفقر بلغت مستويات قياسية في إطار الحلقة الثانية. فقد انتقل معدل الفقر من 13,1 % إلى 19 % ما بين 1990 – 1991 و 1998 – 1999 [2]. إن نسبة كبيرة من الساكنة المغربية خلال هذه الفترة تصنف باعتبارها محرومة اقتصاديا (économiquement vulnérable)، إما لأنها مشمولة بخط الفقر أو تتموضع بقربه. فقد بلغ عدد هؤلاء المحرومي 12 مليون فردا في 1998 - 1999 ، وهو ما يمثل 44 % من إجمالي الساكنة المغربية، مقابل 9 ملايين محروم 1990-1991 بنسبة 35 %. ينضاف إلى هؤلاء الأفراد الذين يعيشون في وضع فقر مدقع، كل الأفراد ذوو الحساسية إزاء التقلبات الطبيعية و الاجتماعية كالجفاف و فقدان العمل

1 - Ezzrari (A.), La Pauvreté au Maroc, op.cit, p 41.

2 - Banque Mondiale, Rapport sur la pauvreté : Comprendre les dimensions géographiques de la pauvreté pour en améliorer l'appréhension à travers les politiques publiques, Rapport No. 28223-MOR, Royaume du Maroc, septembre 2004, p 8.

Banque Mondiale, Mise à jour de la pauvreté, Rapport n 21506 – Mor, volume I : Rapport principal, 30 mars 2001, p 1.

من مزايا هذا البحث أنه أخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لظاهرة الفقر و تبنى مقاربة شمولية تأخذ في قياسها للفقر، إضافة إلى متغير الدخل، عناصر أخرى كالمؤشرات الاجتماعية مثل التقدم الحاصل من حيث أمد الحياة و مدى الاستفادة من خدمات الماء و الطاقة و التعليم و الصحة.

و المرض و الشيخوخة. فتلك الحساسية تلحقهم بسلك الفقراء[1]. و تعد ظاهرة الفقر خلال هذه الفترة قروية. فأزيد من ربع ساكنة العالم القروي تعد فقيرة، ففي البادية يعيش 66 % من الفقراء و77 % من الأكثر فقرا، و 90 % من الأشد فقرا[2]. ويعزى هذا الارتفاع المهول إلى ارتفاع درجة البطالة في العالم القروي بفعل تواتر سنوات الجفاف على مدار عقد التسعينات، فضلا عن نتائج سياسة التقشف و الانضباط الموازني المتبعة منذ الثمانينات. و تجدر الإشارة إلى أن معدل الفقر المادي الذي تم قياسه بناء على مؤشرات نقدية و الذي بلغ وفق البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 1998- 1999 نسبة 8.9 %، يرتفع إلى 12.1 % بالاعتماد على الفقر متعدد الأبعاد[3].

من المؤشرات الدالة في هذا الباب أيضا، أن حصة 50 % من الأسر الأقل دخلا من النفقات الإجمالية انخفضت من 30 % في 1960 إلى 23.7 % في 2006 – 2007. بينما ارتفعت تلك الحصة بالنسبة ل25 % من الأسر الأكثر ثراء من 46 % إلى 48 %[4]. و بينما ظلت نسبة نفقات الاستهلاك بالنسبة ل 10 % من الساكنة الأكثر فقرا مستقرة في 2.6 % ما بين 1998 و 2007، ارتفعت بالنسبة للساكنة الأكثر ثراء من 31.03 % إلى 33.1 %. هذا

1- حدد البنك الدولي المعدل الوطني لسقف الفقر في 3377 درهما كدخل سنوي في 1998 – 1999 مقابل 2495 درهما في 1990 –1991.

Banque Mondiale, Mise à jour de la pauvreté, op.cit, p 5

2 - Banque Mondiale, Mise à jour de la pauvreté, op.cit, p 7.

3 - توصل الباحث عبد الوهاب الزراري إلى هذه النسبة اعتمادا على المؤشر المركب للفقر و الذي يدمج عدة متغيرات كالمستوى الدراسي و الصحة و الماء الشروب و الطاقة و ظروف السكن و الصرف الصحي و التجهيزات المنزلية الصحية و وسائل التواصل.

Ezzrari (A.), La Pauvreté au Maroc, op.cit, p 8 et pp 114 – 115.

4- لا تتعدى نفقات الاستهلاك السنوي ل10 % من الساكنة الأقل فقرا 2964 درهما للفرد، بينما تصل بالنسبة ل 10 %من الساكنة الأكثر ثراء إلى 37199 درهما.

Ezzrari (A.), La Pauvreté au Maroc, op.cit, p 8 et p 31

التفاوت يعكسه تطور مؤشر جيني (GINI)الذي انتقل من 0.395 في 1998- 1999 إلى 0.407 في 2006- 2007 [1].

ومن تمظهرات خطورة الفقر أنه يغذي ظواهر حرمان أخرى مثلما يغتذي منها. وهنا تبرز الآثار السلبية لنموذج التنمية المعتمد. فالفقر النقدي يؤثر و يتأثر بالفقر الإنساني. فنسبة تمدرس الفقراء تصل إلى 58.6 % في الحواضر و37.2 % في البوادي، مقابل 82.7 % للساكنة الحضرية الغنية و48 % للساكنة الغنية في البوادي. و إذا كانت نسبة تمدرس الأطفال ما بين 6و 14 سنة بلغت 98.6 % لدى الساكنة الغنية في الحواضر، فإنها لا تصل إلا إلى 86.2 % بالنسبة للفقراء الحضريين. و يكبر التفاوت بين الفئتين بحسب الجنس. فنسبة تمدرس الفتيات القرويات المنحدرات من الأوساط الفقيرة تقترب من 50 %، فيما تتجاوز نسبة نظيراتهن المنحدرات من الأوساط الحضرية الغنية 85 %[2]. و تظهر بوضوح علاقة التأثير المتبادل بين الفقر والتعليم في أن أثر الفقر على الصعيد الوطني في 1998 - 1999 ينتقل من 3 % بالنسبة للأسر التي يعولها شخص ذا مستوى تعليمي عال إلى 23 % بالنسبة لتلك التي يعولها شخص لم يتلق أي تعليم (مقابل 16 % في 1990- 1991) . إن 64.3 % من الفقراء لم يستفيدوا من التعليم النظامي و17.5 % لم يتابعوا التعليم الابتدائي[3].

1 - تفوق حصة الاستهلاك بالنسبة ل 10 % الأكثر ثراء حصة الأكثر فقرا ب 12.7 مرة. كما تفوق حصة الاستهلاك بالنسبة ل 10 % من الساكنة الأكثر ثراء في الوسط الحضري حصة الساكنة الأكثر فقرا في العالم القروي ب 18.6 مرة.

Touhami (A.), Cadre stratégique national de réduction de la pauvreté au Maroc, op.cit, pp 23 – 24.

Marniesse (S.) et Savoye (B.), Analyse macroéconomique, financière et sociale du Maroc, op.cit, p 134.

2 - Ezzrari (A.), La Pauvreté au Maroc, op.cit, pp 80 -81.

هذه المعطيات استقاها الباحث من البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر (ENNVM) لسنة 2006- 2007.

3 - Banque Mondiale, Mise à jour de la pauvreté, op.cit, p 7.

وإذا كان معدل التغطية الصحية متدنيا جدا في صفوف الساكنة الفقـيرة (1 .8 %) والمحرومـة (3.3 %)، فإن ذلك المعدل سجل مستوى مهما في صفوف الفئات الغنية (44.4 %). و يمس التفاوت أيـضا معـدل النفقات السنوية للفرد في مجال العلاج و الصحة. فقد بلغ هذا المعدل بالنسبة للفئات الفقـيرة و المحرومـة و الغنية على التوالي 71 درهما و 160 درهما و 1570درهما.

و تشير كثير من الدراسات إلى التلازم القوي بين الفقـر و الوضـع المهنـي وأساسا مجـال العمـل[1]. و خلافا لمعدل الفقر تطور معدل البطالة ما بين 1960 و 2008 وفق دالتين. دالة تصاعدية، حيـث ارتفـع مـن 10 % في 1960 إلى 19 % في 1998. ثم دالة تراجعية حيث ارتـد إلى 9.6 % سـنة2008 [2]. و إذا كـان معـدل النشاط في صفوف الفقراء و المحرومين قد وصل على التوالي، حسب البحـث الـوطني لـسنة 2006 – 2007، إلى 61 .8 % و 61.3 %، و يقرب من 53 % بالنسبة للأغنياء، فإن هذه النسب قد تكـون مـضللة. فـرغم أن معدل البطالة أقل في صفوف الفقراء و المحرومين (12.2 % و 11.2 % مقابل 13.8 % في صفوف الأغنيـاء)، فإن المجالات التي يشتغلون فيها في الغالب ذات قيمة مضافة ضـعيفة (أجـراء أو ميـاومون أو عرضـيون في قطاعات الفلاحة و البناء و الغابة والصيد)[3]. كما يبين البحث المنجـز مـن قبـل البنـك الـدولي أن 56 % مـن الفقراء ينتمون إلى القطاع الفلاحي[4].

1- من ضمنها تقرير البنك الدولي لسنة 1993 حول الفقر.

Cf. aussi Touhami (A.) et al. « Politiques économiques, pauvreté et inégalités au Maroc : analyses en équilibre général micro simulé », Mondes en développement, 2009/4 n° 148, p. 99-118. DOI : 10.3-917med.148.0099

2 - www.europarl.europa.eu/meetdocs/..._/dmag20100505_11_fr.pdf , L'économie marocaine : performances macro-économique et politiques de modernisation sectorielle, p 2.

3 - Ezzrari (A.), La Pauvreté au Maroc, op.cit, pp 85 - 86.

4 - Banque Mondiale, Mise à jour de la pauvreté, op.cit, p 11.

تبرز هذه المظاهر كيف أن إفلاس النموذج الاقتصادي المتبع على صعيد التنمية ينشط دينامية الإقصاء. وتتجسد الصور الظاهرة لمسلسل الإقصاء في لفظ أفواج من الأفراد في خارج حقل التمثلات الضابطة للمجتمع الحديث و المتقدم. ففي إطار المجتمع الذي يهيمن فيه الإنسان الاقتصادي، صار لزاما أن ينخرط المرء في عمليات التبادل المادي و الرمزي. تأسيسا على هذا، يدخل في عداد المقصيين كل من يرفض أو يعجز عن المشاركة في تلك السوق. و من تمظهرات ذلك العجز نجد الفقر و البطالة. فالفقر يعبر عن العجز عن المشاركة في سوق الاستهلاك. أما البطالة فتؤشر على عدم القدرة على الإسهام في سوق الانتاج. إنهما بهذا المعنى، يشكلان قطيعة مع الاقتصادي الذي يربط الفاعلين الاجتماعيين مع النموذج المعياري للمجتمع، أي مع ما يعتبر "جيدا" و "جميلا" و "ملائما" أو "فعالا". و لئن كانت هذه الظواهر لا تفضي مباشرة إلى الإقصاء، فإنها تختزن طاقات تقود إليه. ذلك أن الفشل على مستوى حلقة اجتماعية معينة يقوي فرص الفشل في حلقات أخرى. على أن تواتر الفشل و تراكم الحرمان يعدان سببين مؤكدين للإقصاء الاجتماعي[1]. وقد يتجاوز الحرمان حلقتي الإنتاج والاستهلاك و عتبة المنفعة و اللذة ليطال حقوقا غير نفعية و حريات جوهرية كحرية التعبير و حرية المشاركة السياسية.

الظاهر أن نموذج التنمية المعتمد يفصح عن انفصام بين هواجس النمو والتراكم ومقتضيات التنمية و إعادة التوزيع. ولئن ترددن لفظة التنمية في الخطابات والسياسات العمومية، فإنها غالبا ما تنطوي على أنفاس إسعافية وتنصرف إلى النمو دون أن تستطيع ربح رهانه. إن سياسة النمو تبقى، في غياب توسيع وحماية الحريات و تعزيز القدرات، هشة. وفي ظل سيادة هذه المقاربة الانفصامية، لا تنهض التدخلات العمومية على الاعتراف بالحقوق و الحريات، بل تستجيب لاعتبارات براغماتية. فالمحرض على التفاعل الاجتماعي في إطار مجتمع الترميم هو الآخر الضحية و ليس المواطن ذي الحقوق. فما

1 - Xiberras (M.), Les théories de l'exclusion, pour une construction de l'imaginaire de la déviance, Paris, Méridiens Klincksieeck, 1993, pp 25 – 28.

دامت صفة الفقير أو المحروم، الذي يختزن طاقات لتطوير أدائه الوظيفي لا تجدي نفعا، وجب التحـول إلى وضع الضحية. إن جهود الإنجاد وفق هذا الرؤية تتأسس على فلسفة التعـويض و لـيس المواطنـة. فالعدالـة أصبح ينظر إليها بمفهوم "الترقيع" و المقاصة[1].

1 - Rosanvallon (P.), La nouvelle question sociale, repenser l'Etat-providence, Ed du Seuil, juin 1985, pp 64 – 66.

المبحث الثاني

نموذج التنمية المتهدل

بين الخلفية النظرية والسياسية ومنطق الأرباح و الخسائر.

يهدف هذا المبحث إلى إبراز المنطق النظري والخلفية السياسية التي تسند نموذج التنمية في المغرب. و لعله بذلك يقدم إحدى الجوانب الأساسية لإخفاق ذلك النموذج. كما يسعى إلى إماطة اللثام عن النزعات العميقة التي تخترقه وتوجه مساره وتتحكم في نتائجة وآثاره. ويتعلق الأمر بالمصالح التي يخدمها والفاعلين المؤثرين في القرارات. فخلافا للتحليلات التي تجنح إلى تصوير السياسة الاقتصادية باعتبارها مجرد منتوج تقني تحاك خيوطه وتنسج قسماته في دوائر مغلقة تتهجس أساسا بالصالح العام، أشدد على أن الأمر يتعلق بكعكة تعد وفق ديناميات تتحكم فيها قوة الفاعلين و يتحلق حولها ذوو النفوذ في السلطة وعالم الاقتصاد.

المطلب الأول

نموذج التنمية "التخارجي" بين هواجس التوازنات الكلية

وحقيقة مصالح الدوائر المالية العالمية و المحلية.

هل تنهض السياسة الاقتصادية على منطق يعتبر التقويمات الكلية هدفا لذاته أم مجرد إوالية لتنشيط النمو؟ أم مطية لخدمة أغراض الرأسمال العالمي و المحلي؟. و إلى أي مدى يحوز المنطق المسند للسياسة الاقتصادية المعتمدة قدرا مقنعا من الوجاهة؟. يبدو أن التركيز على السياسة النقدية و الحرص على ضبط التضخم وخفض العجز العمومي إجراءات تنضبط لمنطق يعاند الحاجة الملحة لتحفيز النمو و يعاقب المقاولات. فإجراءات خفض مستويات الإنفاق العمومي و معدل الاستثمار و الدين الخارجي لا توفر الشروط السليمة لإنعاش النمو. لقد ظل النمو رخوا (التعبير لفيتوسي (j P Fitoussi) (رغم الحفاظ على التوازنات الكبرى. من هنا ينطرح استفهام ما جدوى توازن لا ينتشل الاقتصاد من وضع تتربص به شراك التخلف؟. ثم ما معنى التوازنات الكلية في ظل تناسل العجوزات و استفحال اللاتوازنات في جبهات متعددة (التربية و التعليم و الصحة و البنيات التحتية و البيئة...). و إذا كان تقرير البنك الدولي لسنة 2004 يشير إلى عافية الإطار الماكرو اقتصادي بالمغرب (ضبط التضخم، فائض في ميزان الأداءات، احتياطي مهم للعملات...)، فإنه يشير إلى أن النمو لم يكن في مستوى تحديات المرحلة. لكن المثير أن البنك الدولي تغاضى عن الأسباب المرتبطة بمنطق نموذج التنمية الذي يسوقه، ليصوب سهام النقد للمعيقات الداخلية المتمثلة في انكماش سوق العمل و عدم فعالية النظام الضريبي و عدم تحفيز نظام الصرف للمنافسة.

إن العطب الجوهري لنموذج التنمية الذي يستهدي به المغرب، هو الوفاء العنيد لعقيدة اقتصادية تبشر بأن تثبيت التوازنات الكلية هو المفتاح الوحيد للنمو دون الجنوح

إلى قياس الأثر و الفاعلية. فالمقررون لا ينشغلون بالقيام بموازنات بين الأرباح و الخسائر، و هو إجراء حيوي ضمن المسار الحياتي لأية سياسة عمومية.

إن الفرضية الرئيسية التي أسوقها لتفسير عجز نموذج التنمية الذي يتبعه المغرب في الاستجابة للتحديات المتنامية تتمثل في أن المنطق الذي يسند السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لا يمكن إلا أن يفضي إلى مآسي اجتماعية و إخفاقات اقتصادية. على أن التفسيرات الأخرى التي يلتقطها بعض الباحثين، أو التفسيرات الجوانية التي تنزع المؤسسات المالية الدولية إلى تسويقها لا تعدو أن تكون سوى تمظهرات لتفسير أعمق يجسده المنطق النظري الملهم لسياسات التنمية.

تنهض الوصفات العلاجية للمؤسسات المالية الدولية على منطق ضبط التوازنات الاقتصادية و النقدية. و مبرر تدخلها يتمثل في حصول عجز مزمن في ميزان الأداءات وفي الميزانية العامة، والذي تعزيه إلى عوامل داخلية تتعلق بالإفراط في الطلب. هذا الإفراط يفضي إلى رفع وتيرة الاستهلاك بشكل يفوق وتيرة الإنتاج، وهو ما يعمق الهوة بين الادخار و الاستثمار و بين المداخيل و النفقات، فتنشط بالتالي دينامية الاقتراض. إن سبب الأزمة بنظر مسؤولي تلك المؤسسات هو التدخل المفرط للدولة والذي يعوق اشتغال آليات السوق بشكل سليم. إنها بإنفاقها المفرط و رفعها لحجم السيولة النقدية تعمق العجز و تزيد من فرص التضخم. ثم إن تكثيفها للضغط الجبائي على المقاولات وأصحاب الدخول العليا تقضي على إمكانية رفع مستوى الادخار و الاستثمار.

على أن أسلوب ضبط التوازنات تغير، بحيث انتقل الاهتمام من التحكم في الطلب إلى تنشيط العرض، أي تقوية القاعدة الإنتاجية. وفي دراسة أنجزها البنك الدولي بشأن قروض التقويم الهيكلي و التقويم القطاعي الممنوحة إلى 15 دولة و من ضمنها المغرب، تبين أن قروض البنك الدولي انصرفت إلى برامج التثبيت في مجالات الجباية و الميزانية[1].

1 - Mc Learry (W.A), « **Prêt l'justement et application des réformes, les prêts à l'ajustement structurel ont huit ans : bilan de l'expérience** », Finance et développement, mars 1989, p 32.

إن سياسة التثبيت تهدف إلى مواجهة مشاكل آنية كالتضخم و نفاذ مخزون الصرف. فهي تسعى إلى ضبط الاختلال على صعيد الحسابات الخارجية و الموازنة الداخلية من خلال تخفيض النفقات العمومية. وقد تطال عملية التثبيت " ميزان المدفوعات و الموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي، و تشمل الوسائل الاعتيادية المستعملة لحل المشكلة، تدابير متعلقة بالسياسة النقدية، و سياسة الميزانية، مع تركيز الانتباه على حجم الاختلال في في القطاع الخارجي"[1]. وبالنظر إلى اعتماد سياسة تضخمية، غالبا ما يكون التثبيت مصحوبا بركود اقتصادي يغذي البطالة و الانخفاض في الأجور و في الواردات. و بحكم أنه يفضي إلى تخفيض النفقات، يتعين أن يكون مصحوبا بالنزوع إلى تقليص الطلب. أما التقويم فيروم القضاء على المشاكل التي تمس تحفيز الإنتاج و ذلك من خلال معدلات الصرف و القروض ورسوم الجمارك. إن سياسة التقويم الهيكلي من هذا المنظور، تنشغل ظرفيا بالتثبيت و محاربة التضخم بهدف ضبط الطلب الداخلي و امتصاص العجز. كما تهتم بتنشيط العرض من خلال الانفتاح على الخارج و الاندماج في إطار تقسيم دولي للعمل و تقليص دور القطاع العمومي[2].

تحرص المؤسسات المالية الدولية على تقديم برامج التقويم باعتبارها برامج تنمية. إن مقتضى منطقها هو أن السبيل الوحيد للتنمية هو التقويم الهيكلي. بيد أن رصد متطلبات نموذج التنمية الذي تسوقه يكشف في جانب آخر جوهر الأهداف الناظمة لسياسات تلك المؤسسات. لقد بدا خطاب تلك المؤسسات متهجسا بالرغبة في دمج اقتصاديات البلدان النامية في منظومة الاقتصاد العالمي. إنها في مسعاها لتحقيق تلك

1- مصطفى محمد العبد الله، " التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية"، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية (مؤلف جماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 1999، ص 32.

2 - Akesbi (N.), L'impôt, l'Etat et l'ajustement, Editions Actes, Rabat, 1993, p 33.

الرغبة ، تراهن على قطاع التصدير. فربط الآلية الانتاجية بالخارج يسمح، حسب تلك المؤسسات، بتوفير الثروة اللازمة لتدارك العجوزات. كما يتيح تأهيل نظم التدبير و الإنتاج و اعتماد التكنولوجيا المتطورة[1]. لكن خلف هذه الأهداف المعلنة تنحجب رغبة جامحة لإقامة اقتصاديات تخارجية تجعل الاقتصاديات المحلية و مواردها الأولية و البشرية في خدمة دوائر الصناعة و المال و الأعمال العالمية. صحيح أن الأدبيات الرمادية للمؤسسات المالية الدولية تجنح في الآونة الأخيرة إلى تدارك هذا الأمر من خلال ترويج دوغما الحكامة و برامج التنمية البشرية. لكن ما يهمني في هذا الصدد هو كشف منطق الفلسفة المؤطرة لحلقات تطور الاقتصاد المغربي.

إن فلسفة برامج التقويم تسفر عن نفسها في لبوس وصفات اقتصادية مؤسسة على فروض علمية، لكن خلف المعطيات التقنية والتحليلات الاقتصادية تتوي مصالح القوى الرأسمالية العالمية. لقد أمنت برامج التقويم اندراجا ذكيا و سلبيا للاقتصاد المغربي في ديناميات السوق العالمية الرأسمالية و ذلك عبر سلسلة قروض مشروطة. ذلك أن تكثيف نزعة الاقتراض غير المنتج عمق اعتلالات الاقتصاد المغربي فتل جبينه للمؤسسات المالية الدولية. فالقروض غالبا ما توجه لسداد الديون السابقة أو لتغطية مستحقات خدمة الديون أو للاستثمار في القطاعات الموجهة نحو التصدير ما دامت توفر مداخيل تضمن سداد الديون. إن الاقتراض في إطار هذا المسلسل، يمتص فوائض القيمة المحلية و يشل الاقتصاد و يعاقب القطاعات الاجتماعية. فالاقتصاد يبقى سجين متاهات السداد و إعادة الجدولة.

1 - للإطلاع على الأسس النظرية لتحليل صندوق النقد الدولي، راجع

Gay (M.), « **Le rôle du fonds monétaire dans le cadre de l'ajustement structurel** », Relations internationales et développement, Agence de Coopération Culturelle et Technique, Direction Générale de l'Education et de la Formation, Ecole Internationale de Bordeaux, Notes et Documents, Série synthèse des sessions, n 32.

إن منطق نموذج التنمية الذي تفرضه برامج التقويم يرهن الآلة الانتاجية بخدمة مصالح الدوائر الرأسمالية العالمية، حيث ينمط الاقتصاد ويضبطه وفق إيقاع رفع الحصص من الصادرات التي تلبي احتياجات الدول المتقدمة و تؤمن في الوقت ذاته إمكانية استيفاء الديون[1]. بهذا المعنى، يتأسس ذلك النموذج في جوهره على فكرة الهيمنة و السيطرة على ثروات البلاد النامية. إن هدف سوق الإصلاحات الهيكلية تأسيسا على هذا، هو تنمية التخلف[2]. فالقروض تغذي العجوزات و تنشط من تم دينامية الاقتراض لتغطية تلك العجوزات، فيغرق الاقتصاد في حلقة معيبة يصعب الإفلات من شراكها.

يقتضي تسخير اقتصاديات البلاد النامية لخدمة الرأسمال العالمي جعل أبواب الدول مشرعة أمام البضائع و الرساميل. و يتم ذلك من خلال إواليات تحرير الواردات و دعم الصادرات و خنق أنفاس النفقات العمومية ذات الطبيعة الاجتماعية وعمليات الخوصصة. فالمرحلة الأولى ضمن خطة المؤسسات المالية الدولية تهم التثبيت الاقتصادي القصير الأمد من خلال تقشف موازني و توحيد معدل الصرف. أما المرحلة الثانية فتتعلق بسلسلة تقويمات تهم تحرير التجارة و النظام البنكي و القطاع العام.

إن الهدف الجوهري من عملية التثبيت هو مواجهة الاختلالات البنيوية بحكم مفاعيلها السلبية على قدرة الدولة على الأداء. بينما تتغيى التقويمات الأخرى إزالة الحدود و العقبات في وجه رساميل وبضائع الدول المتقدمة. ولئن كان تحرير التجارة يسهم في إضعاف البنيات الإنتاجية المحلية و يعدم أنوية انتهاضها، فإن تحرير القطاع البنكي يرمي إلى تحرير السياسة النقدية من عقال و قبضة الدولة و تمتيع المؤسسات المالية الخاصة بسلطة تنظيم أسعار الفائدة. وتحرص المؤسسات المالية الدولية على إبقاء تلك المعدلات

1 - Casanova (P.G), « **Colonialisme globale et démocratie** », in Etat et politique dans le tiers monde, (collectif), l'Harmattan, Paris, 1994, p 18.

2 - أستعير تعبير فرانك أندري غوندر تنمية التخلف و هو عنوان الكتاب.

Frank (A.G), Le développement du sous-développement, Maspero, Paris, 1979.

مرتفعة لضمان أفضلية الرأسمال الاجنبي و الحلفاء المحليين، و هو إجراء يعاقب الأسر و صغار المنتجين و يؤثر سلبا على توسع السوق المحلية و إنعاش الطلب. أما الخوصصة التي تفرض بذريعة تقوية القطاع الخاص المحلي وتحسين الأداء و النجاعة، فتروم في العمق توجيه مداخيلها لسداد الديون و خلق وكلاء محلين ينخرطون في لعبة اقتسام المنافع[1]. فالمؤسسات المالية الدولية تجتهد لتأمين تشكل نخب اقتصادية تلعب دور الوسيط الحليف. و تبرز بعض السياسات التي تنخرط في منطق التقويم، مثل الخوصصة كيف سعى النظام، بتحالف مع المؤسسات المالية الدولية إلى تقوية و توسيع قاعدته الاجتماعية. فضدا على الأهداف المعلنة والمتمثلة في إعادة هيكلة الاقتصاد و المجتمع على نحو يحفز التشغيل و النمو، توحي عمليات الخوصصة بفكرة كليفورد غيرتز "الليبرالية المتحكمة" حيث "المزاوجة بين فكرة من أفكار آدم سميث في كيفية تحقيق الثراء و فكرة من أفكار جون هوبز في كيفية الحكم". لقد شكلت الخوصصة إحدى عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعية في شكلها الاقتصادي.

إن نموذج التنمية الذي تسوقه تلك المؤسسات ينهض على فلسفة اقتصاد العرض التي شكلت بعثا لأطروحات بعض الكلاسيكيين أمثال ادم سميث و جون باتيست ساي و بعض الكلاسيكيين الجدد أمثال ميلتون فريدمان و كاري بيكر، الذين يعتبرون أن التشغيل الكامل لقوى الاقتصاد يتحقق تلقائيا بفعل قوى السوق و بأن الاهتمام يجب أن ينصرف إلى العرض، و بأن كل عرض يخلق طلبا مقابلا له. إن سبب الأزمة بنظر اقتصاديي العرض يكمن في إهمال أثر الدوافع الفردية على تحديد الاختيارات الاقتصادية وغياب أو ضعف تحفيز الإنتاج[2]. و تبدو الجباية أهم إوالية للتحفيز. ذلك أن النظام الضريبي قد يكون عائقا للمبادرة الفردية من خلال التأثير السلبي على قرارات

1 - Zoubdi (A.), Les pays du Sud dans le système mondial, op.cit, pp 120 – 125.

2 - للتوسع في أطرحة اقتصاديي العرض راجع مؤلف برنسيار.

Branciard (M.), Les libéralismes d’hier à aujourd’hui, collection L’essentiel, septembre 1987.

الإنتاج.هذه الإديلوجية الليبرالية تشن معارضة شرسة ضد الدولة، و تحصر وظيفتها في زيـادة مراكمـة رأس المال. إن أدلوجة اليـد الخفيـة أو "شـعوذة الدولـة الحديـة" تـنهض عـلى فكـرة عقلانيـة الـسوق في مقابـل لاعقلانية الدولة التي تشوش على التوازنات. إن الضبط الذاتي للسوق يتجاهل الوشـائج الاجتماعيـة و يـدمر العلاقات الإنسانية. فعمى السوق تبضع القـيم و العلاقـات الإنـسانية و تنظـر إلى الأفـراد كمجـرد أرقـام في معادلات تتغيى تأويج المنفعة. إن ديناميات السوق تدمج كـل العلاقـات في مسلـسل التبـضيع[1]. إن عطـب هذا التصور هو أن السوق لا تقدر أحيانا عـلى اسـتعادة التـوازن، و هـو مـا يـستوجب تـدخل الدولـة عـبر النفقات العمومية. وتفيد الخبرة التاريخية تعرض الاقتصاد الرأسمالي لأزمـات دوريـة لم تقـدر الـسوق عـلى تصحيحها، مثلما تدلل على استحالة " حصر التنمية في الحدود الضيقة للنمو"[2].

لا غرابـة إذن في ظـل اسـتحكام هـذه الرؤيـة الإديولوجيـة التـي تقـدم في صـيغة وصـفة إنقـاذ، إذا تعمقت الاختلالات وتراكمت الحرمانات. فالتقشف الموازني وتجميد أو إنقاص صبيب الاستثمارات والأجـور وخنق أنفاس النفقات الاجتماعية والتحرير الملغوم للتجارة و الأبناك، مقدمات لتنـشيط ديناميـة الإقـصاء و الفقر الإنساني وتطويق الحريات و هتك الحقوق و تعميق التبعية[3].

1 - Zoubdi (A.), Les pays du Sud dans le système mondial, op.cit, p 136 et s.

2 - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغـير، دراسـة في مفهـوم التنميـة و مؤشراتهـا، دار الـشروق، الطبعـة الأولى، القـاهرة، 2000، ص 94.

3 - L'Hériteau (M.F), Le FMI et les pays du tiers monde, PUF, Paris, 1980, p 209.

المطلب الثاني

نموذج التنمية و جدلية الأرباح و الخسائر.

تطرح السياسة الاقتصادية باعتبارها سياسة عمومية جدلية الأرباح و الخسائر. ففي صلبها تتقاطع الحسابات الاقتصادية والسياسية، وتتحجب لغة السياسة خلف لغة الأرقام، وتتوارى نزعة المصالح الخاصة وراء أدلوجة الصالح العام. و بقدر ما تعضد أرباح البعض حظوته المادية و الرمزية، بالقدر نفسه تعمق معاناة البعض الآخر و تزج به في قعر اجتماعي يعسر الانتهاض منه و الانفكاك من أحابيله. و فضلا عن أعطاب السياسة الموازنية و النقدية التي تحاصر النمو، يعاند توجه السياسة الفلاحية و سياسات المغربة و الخوصصة و الجباية، الهدف المعلن للسياسة الاقتصادية و المتمثل في رفع مستوى النمو و دعم التنمية. إن فهم تلك الجدلية لا يتأتى بالتركيز على هواجس التراكم و التوازنات الكلية، بل يقتضي إقامة تقاطعات بين جهود رفع النمو و السياسات التي جعلت من أهدافها المبدئية توسيع قاعدة التراكم و تقوية الرأسمال الخاص و تنشيط دينامية الاستثمار على النحو الذي يعضد وتيرة النمو. إن فرضيتي في هذا الباب هي أن الامتيازات الممنوحة بحجة تنشيط دينامية الاقتصاد فضلا عن عوائد النمو على تواضعها تتركز في أيدي نخب تتمتع في الأصل بامتياز النفاذ التفضيلي إلى ملكية الأصول.

رغم محاولات حكومة عبد الله إبراهيم نسج معالم رؤية تصنيعية تعضد مستوى النمو، جنحت الدولة المغربية إلى المراهنة على الفلاحة باعتبارها قطاعا حيويا. هذا الموقع المركزي ينهض ظاهريا على منطق اقتصادي يتغيى تحقيق النمو والتنمية وتغيير البنيات الاجتماعية. فلا غرو إذا استرسلت موجات الامتيازات المقدمة لهذا القطاع و التي يجري التعبير عنها بلفظة الدعم. فالنسبة الكبيرة من الاستثمارات المرصودة لقطاع الفلاحة خلال الفترة الممتدة ما بين 1958 و 1972 كانت توجه لتجهيز المساحات المسقية الكبرى و التي لا تمثل سوى 7 % من الأراضي المزروعة. كما استفادت تلك الملكيات الكبرى من

55 % إلى 65 % من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي. و تملك نسبة 15 % من كبار الملاك العقاريين ما يناهز 40 % إلى 50% من أجود الأراضي المسقية[1]. وقد تعمق هذا الوضع عقب سياسة توزيع الأراضي المسترجعة من المعمرين. و يكفي أن نشير إلى أن 0.9 % من الأسر التي شملها التوزيع تملك أراضي تفوق مساحتها 20 هكتار و تمثل 15.9 % من المساحات المزروعة[2]. و الملفت أن بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهذا المجال لا تتناسب و حجم تلك الامتيازات. فبعد سنوات من "دعم" القطاع ظل الناتج الدخلي الخام الفلاحي ضعيفا، حيث سجل في ظل العمل بمخطط 1973- 1977 نسبة 1.9 % عوض 3.6 % وفق تقديرات المخطط. كما بقي الإنتاج الفلاحي ضعيفا، بحيث لا يحقق الأمن الغذائي الوطني. فقد بقي خلال سنوات السبعينات دون توقعات المخططات الاقتصادية. و تسبب اختلال التوازن بين الصادرات و الواردات الفلاحية خلال الفترة ما بين 1978 و 1980 في عجز الميزان التجاري[3]. ثم إن حصة الضريبة الفلاحية من مداخيل الجباية المباشرة بقيت ضعيفة. فبعد أن انتقلت من 1.4 % سنة 1962 إلى 11.2 % سنة 1964، استمرت تلك الحصة في التقلب على مدار النصف الثاني من عقد الستينات دون أن تتجاوز 10 %. بل إنها ارتدت إلى 7.3 % سنة 1971 ثم إلى 1.4 % سنة 1980 و هي نفس النسبة التي سجلت في 1962[4]. و رغم أن حاجة الاقتصاد المغربي الماسة إلى جزء من فوائض القيمة الضخمة التي راكمها كبار الملاك و المزارعين للتخفيف من إد مشكلة شح الموارد و هشاشة النمو، جنح اللوبي الفلاحي[5] (الاتحاد المغربي للفلاحة) إلى تضييق

1 - Raki (M.), « **Stratégie de l'Etat et classes sociales dans la société rurale** », in Le PPS et la question agraire, op.cit, p 74.

2 - Enquête faite par le Secrétariat d'Etat au Plan, cité par El Khayari (T.), L'Agriculture au Maroc, Edition Okad, p 231.

3 - Bensahraoui (H.), « **La faillite de la politique agricole à travers ses objectifs** », in Le PPS et la question agraire, contribution à un débat, colloque agraire du PPS, sans date, p 21 et pp 30-31

4 - Statistiques du Trésor et service du impôts ruraux, 1962 – 1980.

5 - Cf. à ce propos El Mesmoudi (T.), L'imposition des revenus de l'agriculture au Maroc, D.E.S en Droit, FSJES Rabat Agdal, 1971.

Zemrani (A.B), La fiscalité face au développement économique et social au Maroc, Edition La Porte, Rabat, L.G.D.J, Paris 1982. Ouvrage qui procède d'une thèse d'Etat en Droit Public.

هوامش الإصلاح الفلاحي لسنة 1961 ومعارضة وإفشال مشروع إصلاح الضريبة الفلاحية لسنة 1970 و رفض الشق الفلاحي المتضمن في مشروع الإصلاح الجبائي لسنة 1984 و الذي توج بإعفاء الدخول الفلاحية من الضريبة العامة على الدخل حتى 2000 و تمديده إلى 2010 ثم إلى 2013.

تظهر هذه النزعة المحابية للنخب الزراعية كيف أن السياسة الاقتصادية لا تنشغل بمقتضى الفعالية، بقدر ما تنضبط لمنطق سياسي عميق. لقد شكل فضاء البادية منذ الاستقلال مجال المراقبة الاجتماعية و إوالية تسويد الهيمنة. ثم إن النخب الزراعية بنزوعاتها المحافظة تؤمن استمرارية نسق القيم الذي يروج له النظام. فلا غرو إذا سعى الملك إلى كسب ولاء الفلاح المغربي و توظيف الامتيازات المادية لاستمالة العالم القروي[1]. هذا المنزع لا يفضي خلافا لما يتردد في الخطاب الرسمي إلى خلخلة البنية الاجتماعية، بقدر ما يقود إلى تثبيت نمط العلاقات التقليدية و في المقابل تقوية مركز النخب الزراعية.

وفي بداية السبعينات قدمت المغربة حلقة أساسية لاستكمال و دعم الاستقلال السياسي وإوالية لتوسيع قاعدة التراكم للبورجوازية المغربية. كما جرى التشديد على هدف تحسين ظروف معيشة المغاربة و توسيع حجم الملكية على النحو الذي يساعد على تجسير الفجوة بين الأغنياء و الفقراء. بيد أن الملفت هو أن الدولة جنحت في إطار المخطط الخماسي 1973 – 1977 إلى تبني سياسة اقتصادية تعاند الأهداف المعلنة. فمن منطلق ضعف معدل استغلال المقدرة الإنتاجية في مجموعة من فروع الإنتاج نتيجة لضعف معدل

1 - Cf. Leveau (R.), Le fallah Marocain défenseur du trône, Presse de Fondation des Sciences Politiques, fév 1985, p 9.

Doumou (A.), « **Etat et légitimation dans le Maroc postcolonial** », in l'Etat Marocain dans la durée 1850 - 1985, CODERSIA – EDINO – PUBLISUD, 1987, p 91.

الطلب الداخلي، عمدت السلطات العمومية إلى المراهنة على السوق الخارجية بهدف تسريع وتيرة النمو. و منذئذ اعتبر التصدير شرط تحقيق الإقلاع[1].

ويبدو أن سياسة المغربة تروم دعم القطاع الخاص العائلي الذي نشأ أو تطور في حضن الدولة و دأب على الاستثمار في مجالات مضمونة الربح كالمجال العقاري و التجاري، بينما ظل اقتحام قطاع الصناعة من قبل المغاربة ضعيفا[2]. و قد أكد محمد سعيد السعدي أن 160 مستفيدا من المغربة يشغلون 277 منصبا بمختلف أسلاك أجهزة التسيير داخل المقاولات كالرئاسة و الإدارة العامة و رئاسة مجلس الإدارة أو الرئاسة المنتدبة. كما خلص إلى أن المقاولات التي تتعاطى أنشطة تتعلق بالتصدير و الاستيراد و نقل البضائع و أشغال البناء و الأشغال العامة و النقل الطرقي تمت مغربتها لصالح أقلية من أرباب الأعمال و الوزراء السابقين إما بشكل مباشر أو من خلال شركات تابعة لهم[3]. لقد أضحت هذه المقاولات، بعد عملية المغربة، تسيطر على نسبة مهمة من الثروة الوطنية. فخمسون مجموعة اقتصادية فقط تملك نسبة 19 % من الرساميل الصناعية و 53.3 % من رساميل القطاع الخاص[4]. في ذات الاتجاه أشار عزيز بلال إلى أنه ابتداء من منتصف السبعينات أصبحت المجموعات الاقتصادية الخاصة تملك أزيد من 27.5 % من الثروة الوطنية مقابل 35 % بالنسبة للقطاع العام و 37.5 % للأجانب[5]. إن النظام في مسعاه

1 - Cf. Le Bulletin officiel, n 3149, mars 1973, p 1792 et s.

El Oufi (N.), La marocanisation, les Editions Toubkal, 1990, P 112.

2 - فقد بلغت نسبة الرساميل الأجنبية 69 % في قطاع الصناعة الميكانيكية و % 50 في قطاع تكرير السكر و 70 % في مجال الصناعة الورقية و 55 % في صناعة الإسمنت.

Cf. El Oufi (N.), La marocanisation, op.cit, p 26

3 - Saadi (M.S), « **A qui profite la Marocanisation ?** », in La Crise … L'alternative, Colloque Economique et Social organisé par le PPS, sans date, p 217.

4 - Belghazi (S.), Concurrence et compétitivité industrielle au Maroc, publication CERAB, 1997, p 97.

5 - Belal (A.), « **La bourgeoisie marocaine est-elle ou n'est elle pas** », Alassas, n 43, p 13.

لتجديد طاقاته وتوسيع قاعدته يبحث عن حلفاء جدد، لذلك لا يتوانى عن تعضيد نفوذهم المادي.

وإذا كانت مركزية الدولة في مجال الاقتصاد شرطا أساسيا لإعادة إنتاج المجتمع و توسيع فضاء المراقبة، فإن تلك المركزية لم تكن لتؤدي نفس الوظائف منذ أواخر السبعينات. لقد كانت مصدر تبذير و برقرطة الاقتصاد. هذه المركزية أصيبت بالأزمة. و قد مست تلك الأزمة أسس الدولة و أشكال تدخلها، القطاع العام و الميزانية و المخطط، مثلما مست هدفها، النمو. إن إفلاس دور القطاع العام و تنامي انتقادات المؤسسات الدولية له، عوامل فرضت البحث عن صيغ جديدة للضبط الاقتصادي و الاجتماعي.

في هذا الإطار قدمت الخوصصة إوالية لإعادة هيكلة الاقتصاد و المجتمع. و لئن كانت السلطات العمومية تراهن على الخوصصة لدعم وتيرة التشغيل و توسيع دائرة ملاك الرساميل في صفوف الفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط و المحدود مع الحرص على عدم تركز ملكية الرساميل في أيدي الأغنياء[1]، فإن واقع الحال يبعث على التوجس. فالحصة المخصصة للمأجورين في 12 مؤسسة جرت خوصصتها على سبيل المثال، تتأرجح بين 1.2 % و 10 % في أحسن الأحوال. فهذه الحصة ضعيفة، إذ لا تتجاوز في أغلب الحالات 3 %[2]. و في قطاع الأبناك ظل التوجه العام هو تثبيت تفوق المؤسسات العائلية و الحفاظ على الطابع الأوليغارشي لهذا القطاع[3].و لئن كان يفترض في الخوصصة تقوية القطاع الخاص الوطني، فإن حصة المساهمين المرجعيين الأجانب من أسهم بعض المؤسسات المخوصصة تروحات بين 50 % و 100 %.

1- نص الخطاب الملكي في 8 أبريل 1988.

راجع أيضا المادة 5 من القانون رقم 89 – 39 المتعلق بالخوصصة.

2- راجع دليل الخوصصة، وزارة القطاع العام و الخوصصة، ص 68.

3 Morre (C.H), « **Les enjeux politique des réformes bancaires au Maghreb** », Annuaire d'Afrique du Nord, 1987.

وعلى خلاف ما قد توحي به الخوصصة من تهديد للدولة، تعتقد بياتريس هيبو (B. HIBOU) أنها لا تعني فقدانها لمشروعيتها و سيادتها، بقدر ما تعبر عن تأكيد وجودها في حقل يشهد تنامي الإكراهات و يعرف صعود فاعلين خواص[1]. إنها تعبير عن نزعة تدخلية جديدة من قبل الدولة تؤمن لها تدبيرا مراقبا للحقل الاقتصادي[2]. هذا الإصلاح يحاول فرض تقسيم جديد للمهام الاقتصادية يرمي إلى نقل عبء الكفاءة إلى أطراف أخرى مع إبقاء زمام الأمور بيدها.

وبينما تفضي مجمل هذه السياسات إلى خدمة المصالح المادية و الرمزية لثلة من العائلات والشركات، و رغم توالي ضغوط الأزمات المالية التي تخنق أنفاس النمو و تأوج معاناة فئات عريضة من المجتمع، جاء مشروع الإصلاح الضريبي لسنة 1984 و قوانين المالية اللاحقة خالية من تضريب الثروة و التركات. إن التشريع الجبائي يصرعلى محاباة الأثرياء من خلال ميكانيزمات مختلفة كالإعفاءات والاستثناءات و الخصوم و أنظمة تقدير الدخول الخاضعة للضريبة و من خلال بنية الأسعار الضريبية والطبقات الدخلية و نطاق التطبيق و تقنيات ترحيل العجز و نقل عبء الضريبة و غيرها من الإجراءات. إن فشل السياسة الضريبية يبدو مزدوجا. إنها لم تفلس فحسب في تصحيح الاختلالات التي تجوهر سياسات أخرى، بل عملت على تكريسها عبر إواليات مختلفة. و سواء تعلق الأمر بميكانيزمات منصوص عليها أو مسكوت عنها ، فإن الجباية تنزع إلى تكثيف الضغط الجبائي على ذوي الدخول الدنيا والمتوسطة و تؤدي وظيفة كلب حراسة الامتيازات والفوارق الاجتماعية[3].

1 - Hibou (B.), « **La décharge, nouvel interventionnisme** », introduction au thème de l'Etat en voie de privatisation, B. Hibou (s.dir), Revue Politique Africaine, n 73 – mars 1999, Ed Karthala, p 7.

2 - Hibou (B.) (s.dir), La privatisation des Etats, Ed Karthala, 1999, p 31 et pp 39- 40.

- 3تبدو الأدبيات التي كشفت عورات السياسة الجبائية كثيرة، أذكر بعضها على سبيل الاستئناس.

Akesbi (N.), L'impôt, l'Etat et l'ajustement, Ed Actes, Rabat 1993.

Mzouri (M.A), Essai sur les dépenses fiscales au Maroc : objet et intérêt de l'étude dans les pays en voie de développement, Thèse d'Etat en sciences économiques, Université Paris, 1984.

وفي ارتباط مع جدلية الأرباح و الخسائر ينطرح سؤال وظيفة نموذج التنمية المعتمد؟. يبدو أن هذا النموذج يؤدي وظيفة خدمة مصالح الرأسمالية العالمية و شيعتها في المغرب. إن ثمار الاقتصاد على قلتها تنصرف إلى من يملك أفضلية في اقتناص المنفعة. على أن هيمنة الحسابات الاقتصادية، التي تستند في جوهرها على منطق سياسي، على مقتضى التنمية، يطوق مفاعيل المخططات والبرامج الاقتصادية، و يفضي إلى انعطاب وظيفة إعادة توزيع ثمار النمو.

في مقابل فداحة التراكمات السلبية التي غذاها منطق هذا النموذج التنموي، تمور الساحة المغربية بحراك قوي، مدعومة بأوار الانتفاضات العربية. هذا المناخ يطرح تحديات ترتبط بالعدالة والتنمية بما هي حرية، و هي هواجس يرتبط إيجاد أجوبة استعجالية مقنعة لها، بالحاجة الملحة إلى خلق الثروة. هذه التحديات تعن على إخضاعها لهندسة تراتبية و لا تحتمل العمل وفق منطق الإرجاء، بانتظار تهييء سبل الثروة للحسم في قضايا الحرمان و الاقتدارات و الحريات.

المحور الثاني - نحو نموذج تنموي بديل: ملامح خطاطة أولية.

أشير في البدء إلى أن ملامح المسارات التي تقترحها الورقة في هذا الإطار تنهض على خلفية نظرية نسج خيوطها جون رولز و أساسا أمارتيا صن[1] الذي استوعب

Boutahlil-Bekali (S.), Le taux d'imposition marginal effectif au Maroc, Thèse d'Etat en sciences économiques, Université Mohamed V, Rabat, 1992.

Kzadri (L.), Essai sur la répartition de la charge fiscale de l'I.G.R au Maroc, D.E.S en sciences économiques, Université Mohamed V, Rabat, 1996- 1997.

El Gadi (A.), Etude de la fiscalité au Maroc en tant que facteur de développement socio – économique et ses réformes possible, D.E.S en sciences économiques, Aix Marseille, 1984.

Chadli (A.), L'institution de l'impôt sur les sociétés au Maroc, limites et portées économiques, D.E.S en sciences économiques, Université Sidi Mohamed Ben Abdallah, Fès, 1990.

1- جون رولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، دجنبر، 2009.

أمارتيا صن، فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي، الدارالعربية للعلوم، بيروت، 2010.

مايكل ساندل، الليبرالية و حدود العدالة، محمد هناد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2009.

فروض الاقتصاديين التقليديين و المعاصرين و صاغ رؤية متقدمة تتجاوز تلك الفروض، مثلما انتقد نظرية رولز عن العدالة. كان رولز صاحب فضل في إعادة طرح الإشكالات و الأسئلة الأخلاقية التي تم استبعادها لمدة طويلة. فقد جدد أطروحة كانط بسؤاله عن كيف يمكن لأفراد مجموعة سياسية التساكن في ظروف العدالة؟. و كيف يمكن الاتفاق حول تصور للعدالة يسمح بالتعاون بين أفراد لهم مصالح و احتياجات مختلفة و أحيانا متعارضة؟.

إن أصالة أطروحة رولز تكمن في أنه حاول إيجاد تركيب دقيق بين الحرية و المساواة. و كانت نقطة انطلاقه تتمثل في النقد الأخلاقي لمذهب النفعية. إنه على خلاف المذهب الذي يعرف العدل بتأويج الخير لأكثر عدد من الأفراد، ينصرف مفهوم العدالة عند رولز إلى مسلسل أو مسطرة التوزيع، أي إلى الطريقة التي توزع بها المؤسسات الأساسية كالدستور و البنيات السوسيواقتصادية، الحقوق و الواجبات الأساسية و تحدد بها توزيع المزايا الناتجة عن التعاون الاجتماعي. هذه الحقوق المضمونة بالعدالة لا تكون موضوع متاجرة سياسية. إن "نظرية العدالة كإنصاف" تمنع أن تكون حجة فقدان الحرية بالنسبة للبعض هي حصول الآخرين على خير أكبر. كما لا تسمح بمقاصة التضحيات المفروضة على قلة قليلة بزيادة مزايا الأكثرية. إن النموذج البديل يمكن أن ينهل من أطروحة رولز حرصه على تأسيس العدالة على عقد اجتماعي يقضي بعدم إقصاء أحد. على أن العدالة لا تنتصب عقبة في وجه منطق السوق. فإذا كانت تسمح بحل النزعات

Pellé (S.), Amartya K. SEN : La Possibilité d'une éthique économique rationnelle, Thèse soutenue pour le doctorat en science économique, Université Paris I – PANTHÉON-SORBONNE, 25 Septembre 2009.

Bénicourt (E.), « **Amartya Sen : une nouvelle ère pour le développement** », In: Tiers-Monde. 2006, tome 47 n°186. pp. 433-447.

Laurence Fontaine, La justice sociale selon Amartya SEN, Editions Esprit, *Esprit* 2010/10 – Octobre, pp 145 à 154.

الأنانية التي تهدد التناغم داخل المجتمع، فإن رولز شدد على ألا تفضي إلى الإضرار بحرية الفرد. صحيح أن التفاوتات قد تبدو طبيعية بل و مطلوبة ما دامت تسمح بتنمية القوى الإنتاجية. لكن مقتضى العدالة يفرض تنظيمها وتدبيرها بشكل يخدم وضع الأقل حظا في المجتمع. إن أهمية أطروحته تكمن في أنها تستبعد من جهة تضحية المحرومين بسبب الفعالية الاقتصادية، كما تستبعد من جهة أخرى تضحية المحظوظين بسبب العدالة الاجتماعية.

وعلى غرار رولز صوب أمارتيا صن نقده للفيزيوقراطيين و التقليديين و الليبراليين المعاصرين بسبب غضهم الطرف عن مسألة العدالة. لذلك اعتبر أن الاقتصاد الحديث أفقر نتيجة التباعد بين الاقتصاد و الأخلاق. لا ينبغي بنظره الاقتصار على السؤال التقليدي كيف يمكن خلق الثروة، بل يجب أن يتعداه إلى سؤال كيف يمكن جعل تلك الثروة في خدمة المجتمع. إنه لا يجب بنظره ترك العدالة رهينة حسابات السوق، بل لابد من تدخل الدولة من أجل إعادة توزيع تسمح بتقليص اللامساواة التي تغذيها السوق.

إن العطب الجوهري للنموذج التنموي المتبع إذا اعتمدنا أطروحة صن يتمثل في تركيزه على النتائج الاقتصادوية دون الاكتراث بالآثار. هل ساهمت التوازنات العامة في تعضيد النمو وتقوية القدرة على التشغيل أم كانت على حسابهما؟. فطالما لا يهتم الحساب الاقتصادي بالتحليل من خلال الاقتدارات، فإن شبكة تقييم الأهداف و الآثار تبدو مهملة. إن منظور صن يرفض اختزال الرفاه في مجرد البحث عن سعادة فردية ما دامت تلك السعادة تخاصم الحقوق و الحريات الأساسية.

طبيعي إذن في ظل الركون إلى نموذج يتهجس بالنمو و التوازنات، أن تبدو بعض المعضلات كالبطالة و الفقر و اللامساواة مظاهر مجتمعية طبيعية و حتى قدرية. و الحال أنها تعد من زاوية المقاربة من خلال الاقتدارات مظهر عجز و أمارة إفلاس السياسة المعتمدة، و هو ما يستوجب التدخل لرفع المظالم. فالبطالة مثلا، تعبير عن صعوبة تحويل الحق في التمدرس إلى اقتدار أو قدرة على الحصول على تأهيل يتيح الولوج إلى عالم

الشغل. في المقابل، يبدو الشغل مصدر حرية من خلال المساواة في الفرص. إنه لا قيمة لنمو اقتصادي خارج دائرة تأثيره الإيجابي على التنمية البشرية.

رغم تشعب مناحي الإصلاح و تعدد مستوياته، يمكن التمييز في إطار النموذج التنموي البديل بين ثلاث أبعاد متواشجة. و ألفت الانتباه إلى أنني لا أدعي في هذه الورقة تعبيد كل المسالك التي تتيح كسب التحديات المتنامية التي تطرحها الانتفاضات، بقد ما أقترح بعض المقدمات ومعالم الطريق والتي ترتبط بالرؤية أو الفلسفة أكثر منه الإجراءات الدقيقة.

- **البعد الاقتصادي: نحو نموذج تنموي جواني**

أشدد وفاء لفلسفة صن على وجوب انضباط الإجراءات ذات الطبيعة الاقتصادية لمنطق يعتبر الإنسان هدفا ساميا. فإذا كان النموذج السائد يدمج الإنسان كطرف أو أداة ضمن سيرورة الإنتاج، فإن المقاربة من خلال الاقتدارات تستلزم تسخير الإنتاج لخدمة الإنسان وتوسيع الحريات و دائرة الاختيارات. لا يقتضي هذا الأمر إذن، توضيب حزمة من الإجراءات التقنية المؤطرة بنفس المنطق الملهم للنموذج التنموي المعمول به، بقدر ما يلزم إحداث تغيير في الفلسفة الاقتصادية المنتهجة.

لا يستساغ في ظل مناخ الانتفاضات و تنامي المطالب الشعبية بالعدالة و الكرامة، الاستمرار في العمل بسياسة اقتصادية تنشغل حصرا بالنمو و هاجس التثبيت. لكن هذا الأمر لا يعني التضحية بالنمو، و إنما دمج النمو في إطار فلسفة خدمة الاقتدارات. إن مشكلة الندرة المؤرقة في ظل الانعطافات الاستثنائية التي تعيشها الشعوب العربية تتطلب استنفار الجهد لمراكمة الثروة. على أن تعضيد النمو يتطلب سياسات مندمجة و متعددة الأبعاد أقترح بعض ملامحها:

- التوفيق بين كلفة تدبير الإكراهات و العجوزات المختلفة في الأمد القصير، و التأسيس لنموذج نمو جديد. و يبدو صعبا الاستمرار في المراهنة الكبيرة على الانفتاح على الاقتصاد العالمي كقطب رئيسي ضمن سياسة النمو. صحيح إن هذا الانفتاح

ضروري من أجل اكتساب الخبرة والتكنولوجيا، لكن الإيغال فيه يعمق اللامساواة القطاعية و المجالية. فبينما تستفيد من ثماره القطاعات و المجالات ذات الميزات المقارنة أو التفضيلية، يتكرس تدهور تلك التي تعوزها تلك الميزات.

- الانفتاح على السوق العالمية على نحو مقيد سيرا على نهج النمور الأسيوية. فلا بد من توجيه جزئي للاقتصاد ولا بد من أن تتخلل السياسية الاقتصادية أنفاس حمائية تلطف من نزق السوق وغلواء المنافسة. وتحيل تجربة اليابان أيضا على نهج سياسة مزدوجة تعضد من جهة قدرتها التنافسية من خلال التصدير و تحصن من جهة أخرى جبهتها الداخلية عبر الحمائية.

- و في العلاقة مع ما سبق، يجب تصويب الاهتمام نحو الداخل بعد سنوات من العمل بنموذج التنمية التخارجي الذي يرهن حجم و مصالح الاقتصاد الوطني بالخارج. لذا ينبغي المراهنة على إنعاش و تطوير الإنتاجية الإجمالية لكل العوامل المشيعة لمناصب الشغل والاستثمار في القدرات غير الموظفة، وتوسيع دائرة الميزات المقارنة إلى قطاعات أخرى و مناطق جغرافية أخرى. هذا المنزع يتيح تجاوز عيوب النموذج الذي يركز على الاستثمار الأجنبي لمراكمة رأس المال والمتمثلة في محدودية مفاعيلها على التشغيل وضعف عدالة توزيع ثمارها على القطاعات الإنتاجية والشرائح الاجتماعية في غياب أو ضعف فاعلية أنظمة الشفافية. لا بد إذن من تقوية النسيج الإنتاجي الوطني من خلال دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة. وهنا يتعين استنفار الميكانيزمات النقدية و الموازنية (القروض، معدلات الصرف، الإعفاءات الضريبية الإيجابية....)، و الحرص على أن تكون ثمار المناطق الحرة لصالح المقاولات المغربية و تنشيط الطلب بشكل يحصن الاقتصاد من التقلبات الخارجية[1].

1 - Jean-Louis Reiffers, Constantin Tsakas,« **Quelles réponses aux raisons économiques et sociales qui ont conduit au printemps arabe ?** », *Extrait de la* contribution au séminaire sur le « Printemps arabe », JICA/AFD Tokyo 15 octobre 2012.

- تنمية الاستثمار المنتج من خلال إعادة تعريف سياسة محفزة. فالنمو الظرفي للاستثمارات لا يؤشر بالضرورة إلى عافية الاقتصاد الوطني بقدر ما يرتبط أحيانا بنتائج عمليات الخوصصة. و عليه، يلزم عدم التركيز فقط على العرض (أطروحة الليبراليين المحدثين).فإذا كانت هذه الأطروحة تعتبر أن رفع مستوى السلع و الخدمات يفضي إلى زيادة مستوى الدخول فالطلب، فإن تعثر تلك الآلية يتطلب تدخل الدولة لإنعاش الطلب عبر الإنفاق العمومي و سياسة التضريب التي تعبئ الادخار لإنعاش الاستثمار. إن اليد الخفية في حاجة إلى يد الدولة. و يشدد صن على هذا التدخل من منطلق أن العقيدة التي تعتبر أن السوق لا يمكن إلا أن تقود إلى نتائج مرضية لا تبدو مقنعة. إن ركود الطلب ينطوي على خطر تقليص الإنتاج و من تم ركود الاقتصاد.

- مراجعة السياسة الضريبية في أفق جعلها إوالية لتصحيح اختلالات ميكانيزمات توزيع الدخول و الثروات، و القطع مع منطق الضريبة باعتبارها "كلب حراسة" التفاوتات. و يتطلب هذا الأمر إعادة النظر في كثير من الأمور كالإعفاءات و الامتيازات الجبائية و الخصوم و ترحيل العجز و نقل العبء الضريبي و أنظمة تقدير الدخول الخاضعة للضريبة و بنية الطبقات الدخلية و بنية الأسعار الضريبية و غيرها من الميكانيزمات التي توظف لمحاباة ذوي الدخول العليا و المقاولات الضخمة. إن السياسة الضريبية الحالية مسؤولة مسؤولية مزدوجة. أولا عن عجزها عن مراكمة الثروة، ثم ثانيا عن إخفاقها في تصحيح انحرافات السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

- تحسين محيط الأعمال و عبر مراجعة الترسانة القانونية و إصلاح قطاع العدالة و تبسيط المساطر الإدارية تهيئة المناطق الصناعية و مواكبة و دعم المقاولات الصغرى و المتوسطة.

- تقوية أنظمة الحكامة و الشفافية، في ظل استحكام منطق الريع و سلوكات تبديد المال العام و الامتيازات غير المبررة، و هي سلوكات تضيع على الدولة نقاط هامة في الناتج الإجمالي. وألفت الإنتباه إلى أن"براديغم" التدبير و مقتضى الجودة ظلا، على مدار عقود طويلة من تاريخ المغرب هامشيين في رزنامة السلطات العمومية. فالمجهودات المبذولة كثيرة، و الموارد المالية و البشرية المرصودة ضخمة، غير أن غياب منطق التراكم و الرؤية الشمولية و المندمجة التي تلم شعث المبادرات المتناثرة و الانشغال عن الحكامة الجيدة بالانشغال بموجة إصلاحات يلهمها منطق كمي بالأساس، يفقد تلك المجهودات فاعليتها.

- أضحى التدبير المرتكز على النتائج خلفية أساسية لكثير من سياسات الإصلاح في البلاد المتقدمة. يقتضي هذا النمط التدبيري تحديد نتائج عملية دقيقة و قابلة للقياس. و يروم هذا النمط تحقيق فعالية و نجاعة التدبير من خلال تعبئة الموارد وفق خطط و استراتيجيات مضبوطة. كما يسمح هذا المنهج بإشراك مختلف الفاعلين في تحديد النتائج المرجوة.

- الارتقاء بالفعالية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية، بحيث تكون المؤسسات التربوية منارت علم و حاضنات خبرة، و تدارك العجوزات المتراكمة في جبهة اقتصاد المعرفة و الاستثمار في قطاعات التكوين المهني وتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. ذلك أن تطوير القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني يستعصي في ظل ضعف المستوى التقني و العلمي للقوى العاملة.

- **البعد الاجتماعي: نحو براديغم جديد للتنمية الاجتماعية**

تجدر الإشارة إلى أن إفراد قطب للبعد الاجتماعي يستجيب لاعتبار إجرائي. فالاجتماعي لا يجب سجنه في دوائر السياسات الاجتماعية الضيقة، بل ينبغي أن يلهم كل السياسات (صحة و تعليم و أجور و أنظمة الحماية الاجتماعية و السياسات الموازنية و النقدية ...). من جهة أخرى، يتعين على أية مقاربة لمسألة التنمية الاجتماعية أن تأخذ

في الاعتبار الترابطات الوثيقة بين الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و الحريات. فلا يمكن إنجاح خطة التنمية الاجتماعية في غياب فضاء ديمقراطي يضمن الحقوق و الحريات. تأسيسا على هذا، ينبغي القطع مع المنطق الإسعافي الذي يلهم الإجراءات المعمول بها في هذا المجال والتي تستجيب لمنطق المؤسسات المالية الدولية (أنظمة الحماية الاجتماعية، التعاون الوطني، و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية....).

لقد جرى التوظيف الأداتي للسياسات الاجتماعية خلال عقود، بحيث غدت إواليات لتقوية المشروعية وتعضيد شبكة الحلفاء الاجتماعيين وحيلة تنفيس الحنق الاجتماعي و شراء السلم الاجتماعي. ولعل وصل هذه الوظائف الخفية بالنموذج التنموي التخارجي يفسر انعطاب البراديغم الاجتماعي السائد. إن المؤسسات المالية الدولية رغم يقينها بالكلفة الاجتماعية لبرامج التقويم لا تتعامل مع الحماية الاجتماعية خارج دائرة التلطيف من الآثار السلبية لعمليات التحرير و مقاصة إخفاقات السوق. لا غرو إذن، إذا جرى تأسيس الحماية الاجتماعية على منطق السوق و المسؤولية الفردية عوض مبدأ التضامن. فالهاجس الرئيسي لأنظمة الحماية الاجتماعية في المغرب هو تدبير المخاطر الذي لا ينهض على التدخل العمومي. إن المواطن في ظل استحكام هذا المنطق يكون أعزل من الحماية، بحيث يغدو زبونا في سوق حماية ليبرالية[1].

إن الحاجة ملحة للتأسيس لعقد اجتماعي يستل الفرد من منطق الزبانة المنشغل بالترقيع و هاجس تخفيض الفقر و ينهمم في المقابل بإعادة تعريف العلاقات الاجتماعية بما يؤمن تحقيق التناغم الاجتماعي و مبادئ العدالة، و هو ما يقتضي إحداث تقاطعات بين السياسات العامة ودمجها في استراتيجية تنموية شاملة. إن جعل السياسات الاجتماعية في خدمة المحرومين يقتضي نموذجا جديدا لدولة اجتماعية متعففة عن الفروض الليبرالية

1 - Catusse (M.), « **L'action publique face aux « débordements » du social au Maroc, décharge et métamorphoses d'un « État social** », Colloque International État et régulation sociale : comment penser la cohérence de l'intervention publique?, Paris, CNRS -CES, 11, 12 et 13 septembre 2006.

الأورتودكسية[1]. دولة تتدخل في الحدود التي تمكن ليس فقط من تصحيح أعطاب إعادة التوزيع، و إنما أيضا الأعطاب المرتبطة بالتنظيم العام للمجتمع. فخنق الاقتدارات لا يتم حصرا، بنظر صن، بسبب الفقر المتعلق بالدخول و الموارد أو حتى المنافع الأولية كما يذهب إلى ذلك رولز، بل يعزى أيضا إلى ذلك التنظيم. إن نزعة التدخل تبدو ضرورية بحكم أن المنافع الأولية للأفراد لا تبدو مؤشرا وجيها على التمتع بالحريات. فقد يعجز الأفراد عن تحويل المنافع إلى اقتدارات و هو ما يشكل مصدر لامساواة .

بعد عقود من الإصلاحات الاقتصادية ذات الأنفاس الليبرالية و التي تحتفي بالسوق والمقاولة الاقتصادية والخوصصة، برز في الآونة الأخيرة وعي بالمسألة الاجتماعية أخذ صورة صياغة إشكالات و مقترحات تهدف إلى إثارة الاجتماعي كمشكل عمومي. غير أنه يلاحظ وجود تناقض بين الديناميات الموجودة يعكسه التوتر بين رغبة دعم الحماية الاجتماعية و بين النزوع إلى إضفاء طابع ليبرالي عليها.

أسوق في إطار هذه الجبهة حزمة من الاقتراحات تنصرف إلى ملامح السياسات الاجتماعية:

- القطع مع منطق السياسة الاجتماعية كإوالية للحماية من المخاطر، و اعتبارها أداة لإعادة التوازن بين العلاقات الاجتماعية، بشكل يضمن للأفراد الحقوق و الحريات الضرورية لبناء هوية اجتماعية. إن الحماية بهذا المعنى تشكل خميرة (ferment) المواطنة والتناغم الاجتماعي[2].

- تجاوز المنطق الإسعافي أو التلطيفي من خلال التحلل من هاجس تخفيض مستوى الفقر والانشغال بهم التناغم الاجتماعي والعدالة والإنصاف. فالسياسات الاجتماعية يجب ألا تلهمها فقط رغبة تجنب مخاطر اختلال التوازنات الاجتماعية

---

1 - Catusse (M.) et Destremau (B.), « **L'État social à l'épreuve de ses trajectoires au Maghreb** », publié dans L'Etat face aux 'débordements' du social au Maghreb. Formation, travail, protection, Ed Karthala 2010, pp 9-32.

2 - Castel (R.), L'insécurité sociale: qu'est ce qu'être protégé ?, Paris, éd du Seuil, 2003.

والتلطيف من الآثار السلبية لعمليات التحرير و إخفاقات السوق، بل ينبغي أيضا أن تؤسس لنموذج جديد من الدولة الاجتماعية و لبراديغم جديد في مجال الحماية. لذلك يلزم إحداث تمفصلات و تقاطعات بين السياسات العامة و دمجها في استراتيجية عامة تتغيى تحقيق التنمية مثلما يستتبع إدراجها ضمن توليفة تقيم وشائج القربى بين الاجتماعي و الديمقراطية و المجتمع المدني.

- التخلي عن الرؤية الضيقة التي تفضي إلى التعامل مع الاجتماعي باعتباره كلفة مرهقة للميزانية و بقية (résidu) للحساب الاقتصادي[1]، و النظر إليها باعتبارها استثمترا منتجا و توسيعا لأمداء الحريات.

- لا ينبغي اختزال الفقر في مجرد ضعف المداخيل. فالفقر حرمان و سلب للقدرات الأساسية و خنقا للفرص. صحيح أن ضعف المدخول يشكل إحدى الأسباب الرئيسية للفقر. لكن مغالبة الفجوات الاجتماعية لا تتأتى فقط من خلال تحسين الدخول النقدية، بل لابد أيضا من تقوية وحماية الحريات المدنية و السياسية. إن أية مقاربة لمسألة التنمية الاجتماعية لا بد أن تأخذ في الاعتبار الترابطات الوثيقة بين الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و الحريات. فلا يمكن إنجاح خطة التنمية الاجتماعية في غياب فضاء ديمقراطي يضمن الحقوق و الحريات.

- المزاوجة في إطار الحماية الاجتماعية بين بعدين. بعد الحماية الاجتماعية الأساسية المفتوحة أمام الجميع و المؤسسة على الحقوق. ثم بعد الحماية الاجتماعية لمواجهة الاحتياجات الاستعجالية. لذلك وجب تنويع أدوات التدخل من خلال اعتماد حزمة من الإواليات: الأدوات القاعدية كالتعويض عن الأطفال و تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة و الإعفاء من بعض الرسوم و تقديم خدمات التأمين عن المرض و التعويض عن البطالة واعتماد التقاعد الاجتماعي نظام الاشتراكات المحددة

1 - حوار مع الاقتصادي المغربي نور الدين العوفي، المجلة الإلكترونية رباط الكتب، العدد الثاني 20، الحوار من إنجاز أحمد إدعلي و جواد النوحي.*www.**ribat**alkoutoub.com*

و عقلنة نظام دعم أثمان الأغذية و المنتجات بجعله في صالح المحرومين و إشراك القطاع الخاص في الحماية دون الوقوع في شراك الخوصصة[1].

- تقوية القدرات المؤسساتية من خلال ترجمة الالتزامات السياسية إلى سياسات فعالة و اعتماد سياسات التخطيط و التنسيق و التقييم. فمن شأن هذا المنزع توسيع دائرة الحماية و ضمان استرسالها و تحقيق جودة الخدمات و اقتصاد الموارد[2].

- يلاحظ وجود نزعة خوصصة و"لاتسييس المسألة الاجتماعية"[3] من خلال إعادة تنشيط براديغمات المساعدة أو التأمين الخاص و التعامل مع الاجتماعي باعتباره موضوع اختيارات تقنية[4]. كما أن بعض المؤسسات الأخرى المهتمة بالموضوع كصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مؤسسة محمد السادس للتضامن توجد خارج دائرة الرقابة رغم حصولها على التمويل العمومي[5]. لذا يلزم ان ينهض النموذج التنموي البديل على "عقد اجتماعي جديد من المسائلة المتبادلة"[6]. كما يلزم أن تتبوأ الدولة موقعا مركزيا في مجال الحماية الاجتماعية لإبعاد المواطن عن حسابات منطق السوق و الزبانة. فتنمية المؤسسات المهتمة بالحماية الاجتماعية لا

1 - منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المركز الإقليمي في الدول العربية، نظرة جديدة إلى النمو الا قتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة و شاملة، 2013، ص 90 و 94.

2 - UNRISD, Le pouvoir transformateur de la politique sociale. Leçons des recherches de l'UNRISD, Recherches et politiques, 2007, p 2.

3- ***Catusse*** **(M.), Les recherches en sciences sociale et la formulation des politiques sociales dans les pays arabes: les perspectives comparatives,** UNESCO Bierut, 2011, p 9.

4 - Catusse (M.), « **L'action publique face aux** « **débordements** » **du social au Maroc, décharge et métamorphoses d'un** « **État social** », op.cit, p 14.

5 - Catusse (M.), « **Les réinventions du social dans le Maroc** « **ajusté** » », in Revue des mondes musulmans et de la Méditérannée (en ligne) 105- 106, janvier 2005, mis en ligne le 13 janvier 2012, consulté le 11 octobre 2013. URL : http: // rem mm. Revues.org / 2726, p 150 et s.

6 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية، 2011، IV.

يعني نهاية "الدولة الاجتماعية". في المقابل يجب الكف عن تسخير الدولة للاجتماعي في خدمة الوصاية على المجتمع[1] أو كنوع من "الصدقة العامة"[2].

- إن منطق الوعي المتأخر بأزمة التناغم الاجتماعي في المغرب يجب أن يترافق مع تنشيط دينامية التداول و التفاوض حول عقد اجتماعي جديد ينهض على فلسفة المواطنة و حقوق الإنسان. لابد إذن من الانتقال من أنظمة حماية تستلهم النموذج البسماركي و تقوم على منطق تفقيري حيث تأخذ المؤسسات طابعا بيروقراطيا و أبويا و تخاطب العامل الفقير، إلى أنظمة توسع من دائرة الحماية و تتوجه إلى الإنسان المواطن[3]. إن مفارقة المقاربة البسماركية المتهجسة برفع أعداد الشغيلة باعتبارهم أكبر ممول لأنظمة الحماية تتمثل في صعوبة توسيع نطاق الحماية و الانخراط المرتبط بالأجر في سياق تراجع العمل الأجري أو انتشار التشغيل الموازي.

- في ارتباط مع هذا الأمر، يتعين زيادة فعالية السوق من خلال اعتماد أنظمة شفافة للتوظيف و أنظمة فعالة للتعويض المؤقت و المستحق عن التسريح من العمل و خلق مؤسسات إعادة التأهيل بهدف منع الانزلاق إلى أتون العطالة الطويلة الأمد و التخفيف من وطأة التقلبات الدورية على الاقتصاد، فضلا عن معالجة اللامساواة بحسب الجنس[4].

1- Catusse (M.) et Destremau (B.), « **L'État social à l'épreuve de ses trajectoires au Maghreb** », op.cit, p 40.

2- التعبير ل لوران دلكوت (Laurent Delcout). راجع:

Delcourt (L.), « **Retour de l'Etat, pout quelles politiques sociale ?** », in ALTERNATIVES SUD, vol.16 –2009/ in ALTERNATIVES SUD, vol.16 –2009/ 7.

3 - Catusse (M.) et Destremau (B.), « **L'État social à l'épreuve de ses trajectoires au Maghreb** », op.cit, p 18.

Catusse (M.), « **Maroc : un Etat social fragile dans la réforme néolibérale** », in ALTERNATIVES SUD, vol.16 –2009/ 59, p 61.

4- منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المركز الإقليمي في الدول العربية، نظرة جديدة إلى النمو إلا قتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة و شاملة، المرجع السابق، 90 – 91.

- **نحو عدالة مجالية:**

أميز في إطار المجال، بين البعد الجهوي و الترابي و البعد الوطني و البعد الإقليمي . فالتنمية الشاملة باعتقادي ترتهن بتساوق الجهود على المسارات. فالمحلي مثلما الإقليمي، و هما جبهتان احتلتا موقعا هامشيا في رزنامة السلطات العمومية بالمغرب، في مقابل التهافت على الخارج و أساسا أروبا بذريعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، يشكلان متنفسا حيويا في ظل اشتعال أوار الانتفاضات و اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية العالمية. لهذا السبب أخال أن فرص نجاح حزمة الاقتراحات المنضوية في سلك البعدين الاقتصادي والاجتماعي ترتهن إلى حد كبير بالإحرازات على جبهتي العدالة المجالية. فالديناميات المحلية والمجالية تعد بفرص هامة تتيح كسب التحديات المتنامية، حيث تندمج الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والثقافات في بوثقة استراتيجية تشرك الساكنة في بناء المصائر و تعضيد القدرات.

السياسة الجهوية و الترابية:

يلزم أن تفك السياسة الجهوية و الترابية الارتباط مع المقاربات الإدارية التقليدية المنقفلة في إطار منطق تدبير المشاكل الرويتنية، و تعتنق تصورا يمتح نسغه من مقاربة تتعاضد فيها الاعتبارات الاقتصادية و الأخلاقية و الثقافية و التدبيرية اللصيقة بانشغالات الساكنة المحلية. إن الحاجة ملحة إلى تجسير الفجوات المجالية و إعادة بناء الوشائج و التضامنيات المجالية بعيدا عن منطق مضمخ بأنفاس أمنية و ضبطية وعن مقاربة تقنية تختزل المجال في مجرد تراب ملحق بالمركز، و عن منطق الاقتصاد التخارجي الذي يختزل البنيات المحلية في مجرد بقرة تخصب ثروات توجه إلى الخارج. إن التحولات المحلية والإقليمية النوعية تفرض الانتقال من منطق إعداد التراب إلى براديغم التنافسية المجالية. هذا الانتقال يستتبع جملة من الإجراءات ومن ضمنها:

- مراجعة الترسانة القانونية المهترئة للتخلص من هواجس الضبط التي تسكنها واعتماد مقاربة تجعل القانون رافعة تيسر الإقلاع الاقتصادي و الاجتماعي للجهة و التراب المحلي.
- تطوير سياسات اللاتمركز و اللامركزية والإسراع بمشروع الجهوية المتقدمة.
- إعتماد سياسة جبائية تراعي الاحتياجات والإمكانات المحلية، و تدارك عيوب الجباية المحلية.
- إعادة النظر في التقطيع الإداري بما يحقق التكامل بين الجهات و التوزيع العادل للخيرات.
- مباشرة عملية إعادة انتشار الموارد البشرية و المادية نحو الأطراف.
- السهر على إقامة اقتصادية تنهض على معاير وجيهة كالمجموعات الإيكولوجية – الفلاحية و الأقطاب الصناعية و المدن التكنولوجية،... .
- إعادة تعريف توجهات السياسة الجغرافية بشكل يعيد اندماجات و أقطاب الاعتبار للجبل و المناطق النائية عوض التركيز على السهل الخصب و الساحل.
- جعل مؤسسات تقديم الخدمات العمومية مسؤولة أما الزبناء المحليين.

إن الاختلالات المجالية لا تؤثر فقط على الثروات، بل قد تكون كما يؤكد أمارتيا صن مصدر لامساواة و سبب التضييق على الحقوق و الحريات. لذلك تبدو العدالة المجالية إوالية حيوية للانخراط الإيجابي للساكنة المحلية و تجسيدا للديمقراطية التشاركية و الحكامة. هذه الديمقراطية تساعد على كسب تحديات ثلاث. رهان الدمقرطة و تجذير الحقوق و الحريات. ثم تحدي التناغم الاجتماعي، حيث يكون المجال المحلي فضاء سلم و إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية على نحو يقوي الاقتدارات. و أخيرا فضاء تعظيم الثروة بما يخدم احتياجات الاقتصاد الوطني.

الاندماج الإقليمي و سياسة المحاور:

يعتبر حقل الاندماج الإقليمي حقلا بكرا يتيح استثمار الإمكانات الهائلة التي يوفرها تغطية بعض العجوزات بالاستفادة من فوائض القيمة المتاحة في بعض الدول العربية في شكل استثمارات منتجة. مثلما يسمح باقتحام أسواق جديدة، و هو ما يسمح بتطوير الإنتاج و إنعاش مستوى التشغيل و الاستهلاك و تأهيل المقاولات الوطنية. على أن الاستفادة من ثمار ذلك الاندماج، تقتضي تهيئة بعض المداخل نذكر منها:

- إعادة تعريف الخطط الجيوستراتيجية بشكل يغلب منطق المصالح الاقتصادية و الاجتماعية المتبادلة عوض البقاء في سجن المماحكات و الخلافات الإديولوجية و النزاعات السياسية (استراتيجية الحد الأدنى).
- إعتماد استراتيجية التكامل من خلال الانخراط في منطق التخصص أخذا بعين الاعتبار الميزات التنافسية للبلدان العربية(فلاحة، صناعة، خدمات، سياحة ، طاقة، موارد بشرية مؤهلة...).
- بلورة سياسات التنسيق و تهيئة المناخ القانوني المحفز للتنافس و تبادل السلع وانتقال الأشخاص.
- تشكيل هولدينغات مشتركة ذات قدرات تمويلية و تشجيع المؤسسات البنكية للمبادرات الاستثمارية.

إرساء هيكل تنظيمي يضطلع بمهام التخطيط و التنفيذ و التقييم و اللتتبع.

استنتاجات و امتدادات:

يبدو أن المغرب، ذي الاقتصاد العليل، تلقف وصفات المؤسسات المالية الدولية وتمثل بإتقان فروضها في مجال التثبيت و التقويم. و لئن استنفر النموذج المعتمد أدوات موازنية و نقدية لانتشال الاقتصاد من وضع التدهور و تنشيط دينامية النمو، فإنه يحضن بذور إخفاقه في طيه. فقد انكفأ لأجل مغالبة العجوزات على ميكانيزمات تكرسها.

فكيف يمكن، في ظل خنق أنفاس الاستثمارات العامة و الخاصة و التضييق على الطلب و عدم تحفيز العرض، تصور إنعاش الاقتصاد.

يمتح هذا النموذج نسغه من براديغمات المؤسسات المالية الدولية المعاندة للتنمية. لقد راهنت تلك المؤسسات من أجل خدمة مصالح القوى العالمية على عملية التنمية عبر النمو، أي على الجانب المادي من عملية التنمية، في حين ظل الجانب الغائي الذي ينشغل باعتبارات العدالة الاجتماعية و الحريات هامشيا. يمكن القول إذن إن المغرب اعتمد نموذج نمو بدون تنمية. لا غرابة إذن في ظل الوفاء الأعمى لفروض الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، إذا لم يتم رأب التصدعات الاجتماعية الخطيرة و تصحيح انحرافات سياسات التوزيع. إن الإخفاقات المريرة على جبهات مختلفة، تعزى أساسا إلى العطب المجوهر لمنطق ذلك النموذج الذي يجعل التنمية رديفة النمو و ينتصر لعقلانية نزاعة إلى خنق الحريات و تبضيع العلاقات الإنسانية ولا يستجيب لكثافة المطالب المنبعثة من البيئات الاجتماعية و الاقتصادية.

لا تدعي هذه الورقة الإمساك بالعوائق الجوهرية للاقتصاد المغربي و لم تلتزم في الأصل ببحث تلك العوائق، فهي كثيرة منها ما يتصل بالبنيات الانتاجاية و الاختيارات الاقتصادية وطرق التدبير و الحكامة و الموارد البشرية و محيط الأعمال و الترسانة القانونية وغيرها من الإكراهات. لكنها تنبه إلى أن السياسة الاقتصادية لن تتسطيع مراكمة الثروة مهما نجحت في كل هذه الجبهات طالما لم تدمج التنمية بأبعادها المختلفة ضمن حساباتها، و تعتبر الاستثمار في مجال تعزيز القدرات و دعم الفرص و توسيع الحريات إوالية حيوية لتعضيد النمو لا تقل أهمية عن الأدوات النقدية و التقويمات الموازنية و كل الجوانب ذات البعد المالي و الاقتصادي . فالعلاقات بين النمو و التنمية هي علاقة تواشج عميق. لا بد إذن من التفكير في سبل النمو من زاوية الحريات و العدالة ليس باعتبارهما قيما عليا فحسب، بل و أيضا إواليات ذات طابع أداتي للتنمية والتغيير. فالبطالة تقييد للحرية والفقر والسكن غير اللائق حرمان منها، بينما يسهم تدعيم فرص العمل و أمداء الحريات

في تنشيط ديناميات الإنتاج و التراكم. لأجل ذلك، يلزم اجتراح آفاق الاستقلال و تعبيد مسارات تنمية مستقلة عن وصايا رسل (apôtres)المؤسسات المالية الدولية و فروضها المخادعة.

هذه المسألة تجرني إلى فكرة صن بشأن وجوب استلهام السياسة الاقتصادية لرؤية تنزع إلى أنسنة الاقتصاد و لا تخاصم الحقوق و الحريات. فمن شأن ذلك التلطيف من المفاعيل السلبية لنزق السوق و الإشاحة بالوجه عن النموذج الذي يركز على الأساس الميكانيكي للاقتصاد والذي لا يكف عن إغداق الفقر. لا بد من استحضار البعد القيمي أيضا والاستعاضة عن هم النمو بهم التنمية الاقتصادية. فإذا كانت العقلانية وفق الليبراليين التقليديين تعني تأويجا للمنفعة الموجودة، فإنها بالنسبة له تفيد ضرورة إخضاع الاختيارات لمتطلبات العقل. فهي تنأى عن العقلانية الأداتية. إن هذا الأمر لا يستبطن تجاهلا كليا لمنطق السوق. فأمارتيا صن يعترف بإمكانية تحقيق التأويج الذي هو غاية السوق، من خلال الحريات. فإذا كانت السوق ترتبط بشغف المشاركة في التبادل، فإن هذا التبادل يهب الحرية. بهذه الطريقة دمج بين الأساسين الميكانيكي و الأخلاقي، و زاوج بين إرث الفلسفة السياسية و أنفاس فكر فالراس (Walras). يقتضي هذا الأمر إذن تكاملا و توازنا بين أدوار الدولة و الأداء الوظيفي للسوق.

لا بد من إرجاع الحرية و العدالة إلى صلب التحليل الاقتصادي و مباشرة حوار بين الاقتصاد و الفلسفة السياسية حول الأسئلة العميقة التي تطرحها الانتفاضات، ليس من باب التعلق بفكر متعالي أو الانغلاق في سؤال ماهو المجتمع العادل؟، و إنما من خلال منهج براغماتي يستفهم بشأن ما هي الإجراءات التي يمكن أن تجعل مجتمعنا أكثر عدالة في مجال الحصول على القدرات و دعم الاقتدارات؟[1]. و كما لا تقبل التضحية بالعدالة

1 - Gilardone (M.), Contexte, sens et portée de l’approche par les capabilités de Amertya Kumar Sen, Thèse de Doctorat, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université Lyon II, 10 Déc. 2007, p 150 et s.

بحجة الصالح العام، " ترفض العدالة فكرة اعتبار فقدان البعض للحرية عدلا إذا كان من أجل خير أعم للآخرين. إنها لا تسمح بتعويض التضحيات المفروضة على قلة بخير أعم يعود على أكبر عدد من الناس"[1].

يطرح مناخ الانتفاضات تحديا مزدوجا. من جهة، السعي لابتداع سبل مغالبة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية، و من جهة أخرى كسب الرهانات التي تطرحها الانتفاضات. وبحكم أن الأسئلة التي تطرحها الانتفاضات في الأغلب ترتبط باللاعدالة فإن التعامل معها لا يجب أن يكون بمنطق التقني و اللغة الرياضية والاقتصادية، بل ينبغي أن يتم بلغة سياسية. صحيح أنني أشرت في المسألة المتعلقة بالأرباح و الخسائر المرتبطة بالسياسات الاقتصادية إلى هيمنة منطق السياسة على منطق الفعالية الاقتصادية. لكنني لا أرمي من وراء ذلك إلى إقصاء السياسة من حقل الاقتصاد و إفساح المجال للخبرة. إن الأمر يتعلق بفهم خاص للسياسة يربطها بالغنيمة و التسويات و رعاية المصالح الفئوية و الاغتناء و قهر الأعداء و الابتزاز و تقوية الموالين. و الحال أن الإشكالات المرتبطة بالنمو و التنمية و إعادة التوزيع لا محيد عن مطارحتها بالسياسة و في الفضاء العام. السياسة بما هي فعل خلاق و رغبة في التذاوت و العيش مع النحن، مع الأغيار. و هنا تطرح قضية الديمقراطية بما هي "ممارسة للعقل العام". فأولويات و تفضيلات و قيم المجتمع يتم تشكيلها من خلال التداول والنقاش العام. إن التمفصل بين النمو و الديمقراطية يجد أساسه في تاريخ بناء فكرة التنمية في الغرب. و رغم الجدل الفكري[2] بشأن طبيعة العلائق بين النمو و التنمية و الديمقراطية، هل هي علاقة مشروطية متبادلة أم سببية، يمكن القول إن الديمقراطية غاية

1- مايكل ساندل، الليبرالية و حدود العدالة، المرجع السابق، ص 58 – 59.

2 - Badie (B.), Le développement politique, Paris, Economica, 1988.

Darbon (D.), « **Les conditions politiques et social du développement : Démocratie et développement** », Cahiers Français, n.310, pp 70 – 76.

Baroo (R.J), Economic Growth in a Cross Section of Countries, The Quarterly Journal of Economics 106, 2, 1991, pp 407-443.

النمو و التنمية و وسيلتهما. فالنمو يهيئ ظروف الديمقراطية، مثلما تسرع الديمقراطية إيقاع النمو والتنمية. وأشير في هذا الصدد أيضا إلى إحدى إسهامات المدرسة المؤسساتية، ومن روادها دوغلاس نورث[1] الذي تبنى مقاربة إيترودوكسية تنأى عن الرؤية الأورتدوكسية النيوكلاسيكية وعن عقلانيتها الأداتية. تهتم هذه المدرسة بسؤال كيف يمكن التفكير في الإصلاحات بالدول النامية و تشدد على مركزية دور الدولة في التنمية و أهمية المؤسسات في تجاوز حدود الاقتصاد النيوكلاسيكي و التعامل مع التوترات التي تظهر في مسلسل -التنمية. كما تلفت الانتباه إلى ضرورة احترام العادات و الأعراف أثناء بلورة برامج التنمية.

1 - North (D.C), *Le processus du développement économique*, Paris, Éditions d'Organisation, 2005.
Chavance (B.), L'économie institutionnelle, Paris, La Découverte, coll. Repères, 2007.

الكلمة الختامية للأستاذ الدكتور وليد الحيالي رئيس الأكاديمية.

الأخوة الزملاء أعضاء الهيئات التدريسية بالأكاديمية.

زملائي الأفاضل.

تنعقد هذه الندوة ونحن نختتم فصولها المهمة والتي جرت علي مدي يومين تتزامن مع ذكري عزيزة علي نفوسنا وهي تأسيس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك لكي تساهم وتغني التراث المعرفي بمداخلات وأوراق غنية وثرية من اجل ازدهار العقل البشري، ولعل ما قدموه الأخوة من جهود علمية ثرية لا يمكن إلا أن نقول بأنها سوف تسمو بالتأكيد في تطور عجلة المعرفة.

إن الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك تساهم بشكل فعال في تطوير البحث العلمي ودعم النشر ودعم الأبحاث ودعم المساهمة في المؤتمرات، ولعل الأكاديمية الجامعة الوحيدة ازعم ليس فقط في المنطقة العربية بمشرقها ومغربها بل في كثير من دول العالم تقوم بتحويل رسائل واطاريح الطلبة إلي تكنولوجيا المعلومات إي إلي الشبكة العنكبوتية للاستفادة منها ثم تتعاقد علي طباعتها علي شكل كتاب دون أن يتحمل الطالب أية تكاليف للطباعة، لأننا وزملائي أعضاء المجلس العلمي والهيئات التدريسية نؤمن بان الجهد الذي يقدمه الباحثين في أبحاثهم والمشرفين عليهم هو ملك للجميع، لذلك لابد السعي من أن يكون في متناول أيادي الجميع، من هنا حاولت الأكاديمية أن تلوج الطرق لأجل تحقيق هذا الهدف ونجحت، وبلغ عدد الرسائل والاطاريح التي طبعت 250 رسالة وأطروحة كانت تكلفتها حتى الآن أكثر من ربع مليون دولار لم تتحمل أي جهة أية تكاليف مقابل هذه الطباعة، وهذه الكتب الآن في الأسواق والمعارض وتحمل اسم الطالب واسم المشرف واسم الأكاديمية واسم الجهة التي قامت بالطباعة.

إضافة إلي ذلك الأكاديمية طورت من العدد الذي أصبح جاهز من المجلة وهو العدد 16 جري طباعته في احدث المطابع في جمهورية مصر العربية وفي طريقه إلي

الشحن، كذلك ما نبهني به صديقي وأخي العزيز نور العلي الأكاديمية تعمل أساتذتها بشكل مستمر علي أغناء الجانب المعرفي لإيجاد مكتبة صوتيه أكاديمية تتضمن محاضرات للأساتذة في مواضيع متخصصة ومتعددة، هذه

ثروة معرفية كما حدثني بعض الأخوة والأساتذة الزملاء في المغرب العربي حين زياراتي إلي الجامعات في السنوات الأخيرة أنها أصبحت مصدر من مصادر التدريس، وأصدقكم القول في دعوتي الأخيرة إلي جامعة المدية بالجزائر، لقد تفاجأت بمقدار المعرفة الكبيرة للأكاديمية وسط الطلبة والأساتذة، باعتبار أن المكتبة المقروءة والمكتبة الصوتية أصبحت مصدرا للأستاذ والطالب، وكما يقول لي مدير المكتبة أصبح رواد مكتبة الجامعة قليل حيث أن مكتبة الأكاديمية مع الطالب في البيت.

هذا الجهد الذي يبذله الزملاء الأساتذة والعاملين في الواقع جهد لا يمكن إلا أن الإنسان يحني قامته له، الزملاء الذين غادروا والزملاء الذين يواكبونا منذ الأيام الأولي حقيقة في هذا المضمار إذا سمحتم لي زملاء قد وهبوا صحتهم بشكل كامل إلي الأكاديمية وهناك أمثلة كثيرة، والنموذج الذي يحضرني دائما أخي وصديقي الأستاذ الدكتور لطفي حاتم الذي أعطي كل شيء بما فيه صحته أطال الله لنا في عمره ومنحه الصحة والعافية، وأيضا زملائي الآخرين جميعهم في هذا المضمار ساروا.

أتمني أن تستمر هذه الأنشطة لأننا كأكاديمية من واجبنا أن نستمر في العطاء المعرفي من اجل أغناء الجانب المعرفي، وإغناء الجانب المعرفي بشكل عملي فعلا، واستطعنا بجهودنا الفردية أن نخلق ظاهرة مؤسسة لا يمكن تجاوزها إطلاقا.

ونحن في الرحم الأوروبي عملية ليست بالهينة إطلاقا أن تنشئ مؤسسة جامعية في الدول الاسكندينافية وفي الدنمرك تحديدا وتنجح رغم أن ظهرت صور مشوهة لكنها انتهت، والسبب الأساسي وجود مجموعة مؤمنة واثقة وطنية من الأساتذة والعاملين استطاعوا أن يحققوا وينجزوا المستحيل.

أشكركم من قلبي وأحييكم علي جهودكم وأتمنى أن تستمر ظاهرة هذه الندوات لأجل طرح مواضيع في غاية الأهمية، شكرا جزيلا لكم وبارك الله فيكم، وسوف نعمل علي طبع أوراق الأساتذة المشاركين بهذه الندوة علي شكل كتاب كما فعلنا في ندوة كلية القانون والعلوم السياسية والذي تم طبعه وتوزيعه بصورة كبيرة.

شكرا جزيلا لكم وأتمنى لكم التوفيق.

كلمة ختام الندوة لعميد كلية الإدارة والاقتصاد

والمقرر العلمي للندوة الدكتور عبد الإله نعمة.

الإخوة الزملاء ... الحضور الكرام

كم يسرني أن اختتم هذه الندوة التي حققت أهدافها بحضوركم ومساهماتكم القيمة ومداخلاتكم الجادة الثمينة التي أضافت بعداً علمياً إضافيا للبحوث التي ألقيت في هذه الندوة، في الحقيقة ما جري في هذه الندوة جعلني أؤمن بان مثل هذه اللقاءات كم هي ضرورية لتوارد الأفكار وتبادل الخبرات العلمية بين الزملاء المشاركين في هذه الندوة.

اكرر شكري واعتزازي بجميع السادة الحضور، ومما يلفت النظر هو إقامة ندوتين في فترتين قريبتين وهي الندوة التي أقامتها كلية القانون والسياسة تحت عمادة الأخ الدكتور لطفي حاتم وكذلك ندوتنا هذه، قد صادفتا الذكري العاشرة لتأسيس الأكاديمية وهو يعتبر تجديد لحيوية الأكاديمية في مجالها والذي أتمني أن تعقب هذه الندوة ندوات علمية أخري نستفيد منها في مجالات علمية أخري.

ولا يفوتني أن أعرب عن اعتزازي بشهادة الأخ الدكتور كاظم المقدادي بنجاح هذه الندوة علميا وتنظيميا، كما اثني علي مقترحه القيم بخصوص تكثيف الإعلام عن هذه الندوة ونشر محتوياتها في وسائل الإعلام المختلفة، وإذا كان هناك شكر يقال وواجب هو أقدمه للأخ الأستاذ نو العلي علي جهوده الكريمة في إنجاح مجريات هذه الندوة علي مدار يومي الندوة، في الحقيقة الجهود التي بذلها في تذليل هذه الصعاب قد ساهمت في الكثير من جوانب نجاحها.

اكرر شكري وامتناني لحضوركم الكريم

والي لقاء في ندوات علمية أخري

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فهرس الكتاب

افتتاحية الندوة لمعالي الأستاذ الدكتور وليد الحيالي رئيس الأكاديمية	7
المنافسة الرأسمالية وأشكال النزاعات الدولية ـ أ.د. لطفي حاتم	10
العولمة وتعدد الهويات الفردية ـ أ.د. يوسف سلامة	23
العولمة كظاهرة اقتصادية، اجتماعية متميزة ـ عولمة التعليم العالي ـ المحاسبة مثالا ـ الدكتور عبدالاله نعمه	30
قراءة وتحليل كتاب توماس بيكيتي ـ الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين ـ د. صلاح نيوف	36
عقوبة الحصار الاقتصادي علي العراق بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 661 الصادر في 6 أغسطس عام 1990م، اثر دخول القوات العراقية الكويت ـ د. ليلي الجنابي	56
كيفية تقليل الاعتماد علي الاقتصاد الريعي في العراق ـ د. اكبر عمر جباري	60
اثر العولمة الرأسمالية علي التنمية في الدول النامية ـ دراسة حالة جمهورية مصر العربية ـ د. مجدي الجعبري	123
العولمة والتربية الأسرية ـ الأستاذة وفاء احمد سليمان	158
العقوبات الاقتصادية بين مقتضيات الشرعية الدولية واعتبارات الحق في التنمية ـ أ.د. رقية عواشرية & أ.د. دليلة مباركي	164
العولمة الرأسمالية وأثرها علي اقتصاديات فلسطين ـ د. نبهان سالم مرزق أبو جاموس	188
انعكاسات العولمة علي الوضع الاقتصادي في البلدان النامية ـ أ.د. فريدة بلفراق	229
السياسة التنموية بالمغرب ـ بحث في المنطق والأدوات والنتائج ـ أ.د. احمد إد علي	255
الكلمة الختامية للأستاذ الدكتور وليد الحيالي رئيس الأكاديمية	322
كلمة ختام الندوة لعميد كلية الإدارة والاقتصاد والمقرر العلمي للندوة الدكتور عبدالاله نعمه	325

The Arab Academy in Denmark

الاكاديمية العربية في الدنمارك هيئة علمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي وتخريج الكفاءات العلمية المتخصصة والملتزمة بواجبها الاكاديمي العلمي والإنساني. وتهيئتها للمساهمة في النهوض بالقيم الثقافية العليا وتأكيد فلسفة التفتح الفكري التنويري والرقي بالآداب وتطوير العلوم والفنون، واجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية المبكرة التي تسهم في رقي المجتمع الإنساني وتقدمه والقيام بأعمال الخبرة وتقديم الاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات والشركات والمصالح والأجهزة، وتوثيق الطلاب والروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية كافة.

الندوة العلمية الأولي لكلية الإدارة والاقتصاد 24، 25 مارس 2016

